

مجموعه شاکر

التبلیح الاسلامی

التبلیح المعاصر

غزالی افریقیہ

المکتب الاسلامی

التبلیح الاسلامی



www.alkottob.com

البلاغ الإسلامي

- ١٥ -

البلاغ المعاصر

غزوي إفرقيّة

١٣٤٢ - ١٤١٢ هـ

١٩٢٤ - ١٩٩٢ م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فإن لحربي إفريقية بُعداً متلفحاً إسلامياً، وإن كانت تنخفض نسبة المسلمين في بعض أجزائها التي تعدّ دولاً الآن إلى ما دون النصف، ولكن إذا عددنا المنطقة جزءاً واحداً فإن نسبة المسلمين ترتفع إلى أكثر من النصف وذلك لانتشار الإسلام على نطاقٍ واسعٍ في أجزاء كثيرة.

يشمل غربي إفريقية المناطق التي تقع جنوب بلاد المغرب، وتشرف على ساحل المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، والمناطق الصحراوية التي تقع جنوب الأجزاء الغربية من بلاد المغرب، والمناطق السودانية التي تشرف على سواحل خليج غينيا من المحيط الأطلسي. وتضمّ حسب التقسيمات السياسية ثلاث عشرة وحدةً سياسيةً وهي: السنغال، غامبيا، غينيا-بيساو، غينيا، سيراليون، وهذه الوحدات تشرف على سواحل المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، وهي خمس وحداتٍ سياسية. وتضمّ المناطق الصحراوية ثلاث وحدات، وهي: مالي، النيجر، بوركينا فاسو. وتضمّ المناطق السودانية التي تشرف على سواحل خليج غينيا خمس وحداتٍ هي: ساحل العاج، التوغو، بينين، نيجيريا، الكاميرون.

كان وصول الإسلام إلى هذه المناطق عن طريق الشمال حيث انتشر هناك منذ الفتوحات الإسلامية الأولى التي تمت في صدر الإسلام سواء ما

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

المكتب الإسلامي

بيروت، ص.ب. ٢٧٧١/١١ - هاتف: ٤٤٦٢٨
دمشق، ص.ب. ١٣٠٧٩ - هاتف: ١١١٦٣٧
عسقلان، ص.ب. ١٨٢٦٥ - هاتف: ٦٥٦٦٥

سلسلة من الأبار تصل بين واحات إفريقية وبين مدينة أودغشت التي كانت حاضرة قبيلة لمتونة من صنهاجة، وهي الآن غير موجودة، ومكانها في موريتانيا، وكان نتيجة هذه الأبار أن تمكن الجنود من اجتياز الصحراء والعمل على نشر الإسلام بين القبائل الضاربة في تلك الجهات، كما أصبحت تلك الطرق دروياً للقبائل، وأصبح الإسلام يصل إلى منطقة السودان الغربي عن طريق التجارة.

وأرسل الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك عام ١٠٢ هـ جيشاً إلى داخل إفريقية بغية فتح السودان، واستقر عدد من أفراد ذلك الجيش في تلك المنطقة.

ووصل نفوذ دولة الإدارة التي قامت عام ١٧٢ هـ إلى الصحراء الكبرى التي تفصل بلاد المغرب عن المناطق السودانية، وانضمت ديار الملثمين تحت لواء الإدارة، وأصبحت جزءاً من البلدان التي تخضع لنفوذهم، وأخذ انتشار الإسلام يزداد بين أفراد قبيلة صنهاجة.

واستطاعت قبيلة لمتونة أن تجمع قبائل الملثمين تحت جناحها، وأن توجه بهم نحو الجنوب بقصد الجهاد والعمل على نشر الإسلام، ومما شجّعها على ذلك أن مملكة غانة القائمة في منطقة السودان قد أصابها الضعف، وكان لهذا التوجه نحو الجنوب أثره البالغ في تدفق المسلمين نحو بلاد السودان، وتمكن هذا الحلف أن يستولي على مدينة أودغشت، ويجعلها قاعدة له للحركة نحو الجنوب.

وتفككت غرا الحلف عام ٣٠٦ هـ الأمر الذي أعاد القوة لمملكة غانة فاستطاعت دخول مدينة أودغشت، وتحكمت بذلك بالطرق التجارية المعروفة آنذاك بين بلاد السودان، والمغرب، وسجلت. ثم عادت قبائل الحلف للتمسك والارتباط من جديد، فاستعادوا مدينة أودغشت عام ٣٥٠ هـ ثم لم يلبثوا أن ارتحلوا عنها وتركوها لمملكة غانة. وكان لهذا الاحتكاك بين السودان والمسلمين أن سهّل انتشار الإسلام بين الزنوج.

كان منها في العهد الراشدي، ثم ما كان في العهد الأموي، حيث فتحت الأجزاء الشرقية في مصر، وليبيا في العهد الراشدي، وفتحت الأجزاء الغربية في العهد الأموي، إذ استطاع عقبة بن نافع الوصول عام ٦٠ هـ إلى ساحل المحيط الأطلسي وانتصراً، على قبيلة مضمودة البربرية^(١)، واستمر في تقدّمه على ساحل المحيط الأطلسي حتى وصل إلى مدينة تولى^(٢) في أقصى بلاد المغرب حيث كانت بعض قبائل الملثمين تنزل فيها، واستطاع عقبة أن يخضعها لسلطان الإسلام، ثم فتح مدينة مسوقة، وبسببها مسجداً، وفي هذه الأثناء دخلت قبيلة صنهاجة الإسلام. ولهذا وصل عقبة بن نافع إلى أطراف الصحراء، وفتح الطريق للإسلام كي ينتقل إلى بلاد السودان حيث كانت القبائل تنقل عبر الصحراء بين السودان وبلاد المغرب. واستشهد عقبة عام ٦٢ هـ أثناء عودته إلى القيروان في حين نصب له أعداؤه الذين لم يُسلموا.

وتسلّم قيادة الفتح موسى بن نصير عام ٧٩ هـ، وبلغ الأماكن التي وصل إليها عقبة بن نافع من قبل، وأخضع القبائل التي ارتدت عن الإسلام، بعد استشهاد عقبة. وقد قرّب إليه البربر في سبيل استمالتهم إليه، وقبولهم الإسلام بصدق، ولأهم الأعمال، وشاركهم مع العرب في إدارة البلاد، وأخذ يفتحهم بالدين فأقبلوا على الإسلام إقبالاً عظيماً.

وعمل إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر والي إفريقية من قبل عمر بن العزيز على نشر الإسلام في المغرب الأقصى حتى لم يبق أحد في ولايته غير مسلم.

وقام عبدالرحمن بن حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع بحفر

(١) قبيلة بربرية، وهي فرع من البرانس الذي ينزح منه قبائل: صنهاجة، وكشامة، ولنطة، ومضمودة.

(٢) تولى: مدينة على ساحل المحيط الأطلسي في آخر بلاد السوس الأقصى، وتعدّ حاضرة قبيلة لنطة.

وقد انتشر الإسلام في غربي إفريقيا عن طريق كتوبه، كما انتشر عن طريق التجارة، وعن طريق القبائل والتجار، وعن طريق الدعوة، وعن طريق الدول التي قامت في المنطقة.

التجارة: تختلف حاصلات المنطقة المتوسطية التي هي في شمالي إفريقيا عن حاصلات في المنطقة السودانية التي يقع جنوب الصحراء الكبرى، وهذا ما جعل التجار يحملون بضائع الشمال إلى الجنوب، ويقلون البضائع السودانية إلى المنطقة المتوسطية، ويسلكون طريقاً عاماً عبر الصحراء تصل بين الواحات الواقعة وسط تلك القبلي الراسخة، فلما انتشر الإسلام في الشمال اتفقه تجار الشمال، وأخذوا يفتقرون في قلوبهم إلى قلوب الآخرين الذين هم في الجنوب، ويكون مع التجارة.

القبائل: من عادة القبائل الانتقال تبعاً للحرى، ومواطن القلاء والانتقال في هذه الجهات بين الشمال والجنوب حسب مواقع الغيث، ومع تلك الحركة ينتقل حملة الإسلام ويحملون على أشده في كل مكان يصلون إليه، سواء أتوا فيه منذاً لم يظنوا عنه بعد الرحلة. وللقبائل دور كبير في انتشار الإسلام إذ يسرع أفرادها لاعتناقها فيما إذا قبله شيخ القبيلة.

الدعوة: إضافة إلى الدعوة الذين لا يحلو منهم عصر، بجويون البلاد، ويقطعون القبلي للعمل للإسلام، نجد بعض الدول التي نشأت فكرة الدعوة، وقد قامت بهذا الدور عدة دول ظهرت في غربي إفريقيا، ولكن أبرزها دولة المرابطين التي أخذت ترسل الدعوة إلى كل مكان، حتى وصل دعائها إلى الكنابورون، والعايون، وتكاد لا تخلو منطقة في غربي إفريقيا من دعاة مرابطين، وحاولت الدول التي قامت بعدها أن تسير على نهجها، ولكن لم تستطع أن تبلغ مبلغها من إرسال الدعوة.

الدول: كان الإسلام ينتشر يهدوه في بعض الدول فإذا ما اعتنق الملك الإسلام أخذ ينتشر بسرعة بين الرعية حتى يسود، وتأخذ الدولة عادة بالتوسع على حساب جيرانها، أو تصمم دولاً إليها، فإذا ما توسعت توسع

انتشار الإسلام مع امتدادها، وإذا ما حست دولاً أخرى إليها بدأ الإسلام بالانتشار بسرعة في هذه الأماكن على أنه عين الحكام المعهدين وبين الأقوياء العايلون. وانتشر الإسلام تدريجياً بين أفراد من رعايا امبراطورية غانا، وأسلم ملك الكور عام ١٢٢٤ هـ فزاد انتشار الإسلام، ثم حضمت غانا ليدولة المرابطين عام ١٢٢٩ هـ، وقبل ملكها (تكناسين) الدخول في الإسلام، وقبل بعد ذلك الكثير من شعب امبراطورية غانا الدخول في الإسلام.

وكذلك قامت مملكة مالي بالذور بعده، وبقية الممالك التي نشأت في المنطقة.

ولما كان انتشار الإسلام في غربي إفريقيا قد جاء وقت ضعف سلطانه، واختلاف أبنائه، وانقسام بعضهم على بعض، وأعد تلك المنطقة عن مركز ديار الإسلام، والعرالها عنه بصحارى واسعة، وفياي شاسعة، وأنها عن مراكز الثقافة الإسلامية، ومناطق إشعاعها، ومواطن الحضارة، ومجال انتقال العلماء والدعاة لهذا كله كان ارتباط المسلمين في غربي إفريقيا بالفكر قبلياً، واتصالهم بالعلم عشلياً، ومعرفتهم بالأحكام خفيفة حتى لم يمكننا أن نقول: إن صلتهم كانت بالانتشاء، واتشاورهم كان استعلاء، ومع هذا كله فقد كانوا أكثر تطوراً من غير المسلمين من أبناء المنطقة بشكل واسع بل لا يمكن المطارنة بين الفريقين أبداً، وهذا ما ساعد أيضاً إلى التوجه نحو الإسلام من قبل الآخرين باستمرار.

ورغم هذا كله أيضاً فقد كان هناك دعاة على مستوى معرفة أبناء المنطقة، وكانت دعوة، وكان عمل، وكانت حضارة، وكان تنظيم، واتجه بعض حكام مالي عام ٧١٠-٧١٢ هـ نحو الغرب لمعرفة ما وراء المحيط الأطلسي، ووصلوا إلى الطرف الثاني من المحيط، واستقروا في أمريكا الجنوبية، ولكنهم لم يستطيعوا العودة فبقوا هناك، وتركوا أثراً تدل على ذلك، وهذا قبل معرفة الأوروبيين لأمريكا بمائة وخمسة وعشرين عاماً،

وكانت نتيجة حلقهم الإبادة عندما وصل المستعمرون الأوربيون إلى هناك يحملون أحقاداً ضد المسلمين تهذب منها الجبال.

ومن ناحية ثانية فإن انتشار الإسلام في غربي إفريقيا بهذه الصورة الهائلة التي لم تجعل لهم أعداء خارج المنطقة، إذ لم يُقاتلوا نصارى، ولم يتأسسوا على أرض، ولم يختلطوا مع يهود، وعلى علم قليل بأحكامه، وكذلك فهم على معرفة بسيطة بتاريخ الإسلام، وعلى علم قليل بأحكامه، ومع هذا فعندما وصل المستعمرون الصليبيون إلى غربي إفريقيا، ورسموا حدودهم هناك، وشعروا بقوتهم، وأحسوا بضعف المسلمين قاموا بحرب ضدهم لم تشهدوا البشرية من قبل، ولم ترتكب الوحوش أشنع منها حتى الآن، ونحسب أن تتكرر هذه الأيام بعد أن تحكمت الصليبية بالعالم، وفرضت شراكة جماعية للتسلط، وعينت رعاة من قبلها على أجزاء العالم، ومن أبدي من المسلمين خاصة رغبة في التميز أو الاستقلال شتوا حرب الإبادة عليه تحت شعار محاربة الإرهاب، وضرب الحركات المتطرفة، وقمع الأصولية.

كان النصارى الإسبان والبرتغال في حرب مع المسلمين في الأندلس فأرادوا السير في المحيط جنوباً والسير بعدها إلى شواطئ إفريقيا الغربية، والشزول بها، ومحاربة المسلمين من الجنوب، أو على الأقل مشاغلة مسلمي إفريقيا كي لا يمسوا يد العون لإخوانهم في الأندلس، وفي الوقت نفسه نزلوا في بعض مواقع على سواحل البحر المتوسط للعرض ذاته الذي هو مشاغلة المسلمين حتى لا يتمكنوا من مساعدة من يستخرجهم في الأندلس، وهكذا احتل الصليبيون مواقع على سواحل إفريقيا الغربية غير أن أكثرهم قد انصرف إلى النهب، والسلب، والتملك، والتجارة حيث وجدوا خيريات كثيرة، وعرفوا حاصلات لم يسبق لهم أن عرفوها، ولم يقوموا بمشاغلة المسلمين إذ وجدوا أنفسهم قلّة، ورأوا المسلمين في حالة من الضعف لا تمكنهم من تقديم أي دعم لإخوانهم في الأندلس، ورأى الصليبيون أنه ليس من المصلحة إيقاف التهام بتحركهم، والتفكير بدعم

مسلمي الأندلس، لذا استمروا بأعمال الاستغلال، وأخذ كل ما تقع أيديهم عليه سرقة ونهباً.

ومع كل ما سطا عليه الصليبيون، وكل من قتلوهم غيلةً وسراً فإنهم لم يحاولوا التغلّب الفلك والبش صراحة، ولا أسلوب النهب علناً، وإنما عملوا على إظهار اللين واتخاذ أسلوب المكر والخداع، وذلك لأنهم لم يتمكنوا بعده، ولم يعرفوا نتيجة الصراع مع المسلمين في الأندلس.

و شاءت إرادة الله أن يتصر النصارى الإسبان والبرتغال على المسلمين في الأندلس لما أخذوا، وما ابتدعوا من فرقة، وشعر النصارى بشوة النصر، وانطلقوا يريدون ملاحقة المسلمين في المغرب، وأرادوا حصارهم حسب الخطة السابقة، وانتشروا على سواحل إفريقيا، وأخذوا يتصرفون كالوحوش الكاسرة بل كانوا أكثر وحشية، لا يتورعون عن شيء، ولا يتعرفون على شيء يُسمى إنسانية، لقد كانوا يصيدون الناس يتأدقهم الآلية الحديثة كما يصيدون الأرانب، ويُعيرون على القرى والمزارع والبيوت في الغابة كما تُهاجم الذئاب قطيع الأغنام، فيقتلون من يشاءون، ويستبقون من أرادوا، ويتصرفون بمن أنفوا كما يتصرف المزارع بمزرعته، والراعي بأغنامه إضافة إلى انتهاك الأعراض أمام الجميع، وتحت نظر الأهل، وتحت سمعهم، وبعضهم أمام بعض، وقد يسملون عيون من يُبدي إنكاراً، أو يقطعون بعض أعضائه، أو كلها عضواً بعد عضو. وقد يتركون بعض الأفراد من نساء ورجال كعبيد عندهم للمخدعة، واستغلال الأرض شبه مكبلين، والسياط تكوي جلودهم باستمرار تشقياً في سبيل إضعافهم وحقد، وأما الآخرون فيساقون إلى النحاسين ليأخذوا ثمنهم بالبحس، ويجزّم النحاسون إلى العوانى ليحملوا بالسفن إلى أمريكا كي يعملوا عبيداً هناك بالمناجم ومزارع القطن، والمعازل والمناسج. وفي العوانى يُعساون في السفن كالحيوونات حيث يُوضع العشرون فرداً في المكان الذي يسع لعشيرة ودون رحمة أو نظرة إنسانية، إذ يُفرق بين الرجل وزوجه وبين الواحد منهم وبين أولاده، وربما من شدة التعذيب تتغير الملامح فلا يعرف الأب ابنه، ولا

الاج اعد. ولا وجه للقيام على كسرات من الحر يأسد حتى يصلوا إلى
 العرس المطيب، وتركب أو الحصة في مياه الزهراء أو في حانة
 الإجماع، والله الرحمة بعد العالين يروون عن الأئمة المطهرين، ويقضون
 وطهره بالشكل الذي يحلو لهم ولم يجمع جميع العلماء على تصحيحه والبراءة
 التي يستعملونها، إلا بالهدوء، والأج يرى، والأج نطق، والأج نطق،
 والجميع لكافة فترجمه نطق، والدموع تسكب من عروقها، مع حرق
 الحر، والأج نطق، والأج نطق، والجميع على الشارب، ويكون العرق يصبغ إلى
 أرض الحسرة، والأج نطق، والله العظيم، والحداب، ومنه المكان وهذه
 الطريقة نقلت العالين من المسلمين وطهرهم من سكان غربي إفريقيا إلى
 أمريكا، ومن بلادهم السود الذين يعيشون إلى الآن في تلك البلاد
 الجديد، وهذه من حضارة أوروبا التي قامت لإفريقية خاصة وإفريقيا
 عاماً

لقد كانت الأجزاء الشمالية من غربي إفريقيا محل تعرضاً لأبي
 الصليبيين سيماً، وذلك لأنهم كانوا يفتنون من المسلمين وإن كان قد حط
 يوم القدر، فالمسلمون ترفع منهم في تلك الأصابع أكثر مما ترفع في
 الأجزاء الجنوبية، ولهذا لم يتوغل الصليبيون في الساحل كثيراً في الجهات
 الشمالية بينما توغلو أكثر في الجنوبية، ولذا كان صيدهم منها وفر العبد.
 وقامت حركات مقلوبةً واتصلت للصليبيين في الأجزاء الداخلية
 الشمالية ولم يحدث مثلاً في الجنوب، وحتى في الأجزاء الجنوبية شكل
 المستعمرون الصليبيون مستعمرات في المناطق الساحلية على حين تشكلت
 في المناطق الداخلية محميات.

ظهرت دولة الحاج عمر في بلاد السنغال في الربع الأخير من القرن
 الثالث عشر الهجري، وفي الوقت نفسه ظهر ساموري توري في بلاد
 الماندنغ عام ١٢٧٧ هـ، وسط نفوذه على قبائل الماندنغ جميعها، واتخذ
 لقب إمام، واتصل بالفرنسيين من عام ١٣٠٠ - ١٣١٦ هـ. ومن قبل نهض

عبدان بوقاصو في شمالي نيجيريا وقد هبائل التولا، وسيطر على
 المنطقة، ودعا إلى تطبيق الإسلام كما فعل السلف.

ولما نقل الكثير من سكان غربي إفريقيا إلى قارة أمريكا، وأيد الكثير
 منهم على أيدي المستعمرين الصليبيين، وأخذ الإفريقيون في أمريكا
 يعملون في الزراعة وخاصة القطن، وفي المعازل والمناسج، ثم في
 المناجم والصناعة، فكانت الكاليف قليلة لعدم دفع أجور للعمال الإفريقيين
 الذين يعملون عبداً وهذا ما جعل المصانع الأمريكية تأخر المنتجات
 البريطانية، واتفرق عليها لاختصاص أسرارها، ووجدت بريطانيا أن هذا
 مستبعد إذا استمرت الحال على ما هي عليه، وأن العامل بالتالي ستؤلف
 لها لا بد من إيجاد حل لها فأخذت في محاولة الترقق لمعالجة مشكلاتها،
 وليست ليات الإنسانية، وإن كانت مغالها وأنها تقطر دماً من أجسام
 الإفريقيين، وانقطع الترقق بعد مدة، وتوقفت المحاولة، ولكن بدأ استغلال
 الأرض وسكانها على نطاق واسع.

وتقسم المستعمرون الصليبيون المنطقة بصراع فيما بينهم أحياناً،
 وبالغفام أحياناً أخرى، وانصرف كل فريق نحو مستعمراته بمنعش دم
 أبلها، وأخذ حيرات أرضهم، والمستعمرون لغربي إفريقيا هم الأكثر
 وفرة بشكل رئيسي، ثم هناك ألمانيا، وإسبانيا، والبرتغال، وقد حاولوا
 جميعاً عزل المناطق الداخلية حيث يكثر المسلمون عن المناطق الساحلية
 التي يملكون فيها كي لا يتوغل الساحل بالداخل ويستند الإسلام نحو
 الشواطئ، وإن اعتقلت السياسة بين دولة وأخرى إذ لجأت إسبانيا،
 والبرتغال، وألمانيا، وفرنسا إلى العنف والشدة، ولجأت إنكلترا إلى المرونة
 القائمة على المكر والخديعة، والاستغلال الكلي بالبحث المدعوم بالكلام
 المعسول، فأقامت محميات في الداخل، ومستعمرات على الساحل لعزل
 المسلمين بالداخل كي لا يصل تأثيرهم إلى غيرهم، وحتى لا يستفيدوا من
 حيرات الساحل ويلجأ لفراء تستطيع التحكم بهم والسيطرة عليهم.

وتنتشر الحياة القبلية في غربي إفريقيا، وتكون القبائل كبيرة، وديارها شاسعة في الشمال والغرب حيث الصحراء، ومناطق الأعشاب الطويلة (السافانا)، وتكون صغيرة في الجنوب حيث تنتشر الغابة، إذ تعزل الغابات تلك القبائل بعضها عن بعض فتكون مجموعات صغيرة.

وتكون القبائل في الشمال والغرب مسلمة على حين تكون الجنوبية أكثرها وثنية، ونقل نسبة الإسلام بصفة عامة من الشمال إلى الجنوب وقد جاء الإسلام من الشمال منذ أن جاء المستعمرون الصليبيون وقفوا في وجه امتداده نحو الجنوب. وجاءت النصرانية مع المستعمرين الصليبيين الذين بُشروا أقدمهم على السواحل، وحاولت التقدم نحو الداخل، وتمكّنت أن تكسب بعض الوثنيين إليها، ولكنه كان كسباً ضئيلاً لعدم اختلافها كثيراً عن الوثنية حيث تقوم على عبادة أحد المخلوقات كإبالي الوثنيات، إضافة إلى فكرة الرهائية غير المطبقة إلا بصورة نظرية، وتكون تحت مظلتها الكثير من الفصائح، وكذلك رفض فكرة تعدد الزوجات الذي ترفضه النصرانية وهذا يخالف ما اعتاد عليه سكان تلك المناطق وغيرها، وفوق كل هذا فقد جاءت مع المستعمرين الذين اكتوى السكان بنارهم صيداً، واختطافاً، وإبادة، وانهاكاً للأعراض والحرمت، وسلباً للأموال، وأخذاً لثروات البلاد وغيرها، ولا يزال بعضهم يقومون بهذا إلى الآن. وما كان نجاح النصرانية الجزئي بين الوثنيين إلا نتيجة الحاجة إلى الدواء، والغذاء، والعلم أحياناً، وسبب تحقيق المصالح لدى السلطة، ويتم هذا كله عن طريق الإرساليات التصيرية، وعن طريق الحكومات الاستعمارية.

وأشهر القبائل المسلمة الواسعة الانتشار في الشمال هي:

١- اللولوف في السنغال.

٢- الماندينغ في مالي، والسنغال، وغامبيا، وغينيا- بيساو، وغينيا، وسيراليون، وبوركينا فاسو، وساحل العاج. أي تنتشر في أكثر دول غربي إفريقيا، وخاصة الغربية منها.

وتحمل هذه القبيلة عدة أسماء، فالغرب يُسمون أفرادها «مليل»، والبربر يُطلقون عليهم «مليت» والفولاني يعرفونهم باسم «مالي»، والهاوسا يدعونهم «وانغراء» ويُلقبهم التكرور «مانكي»، وقبائل غامبيا يُسمونهم «ماندينغ»، وهم يُطلقون على أنفسهم اسم «ماندي».

والقبيلة عدة فروع منها:

١ - الماندنكا (المانكا) وهو الفرع الرئيسي.

ب - السونكي (الساوكوليه)، وهو الذي يعمل بالفلاحة في المناطق الغربية.

ج - الديولا (الجولا)، ويعيش أكثر أفراد هذا الفرع في دولة مالي.

د - البوزو، ويقومون بصيد السمك.

وهذه الفروع كلها تمنتق الإسلام.

هـ - البامبارا، وهذا الفرع لا يزال أكثر أفرادها على الوثنية، ومنهم قبائل «السوموتو» التي تعمل بصيد السمك.

و - الكاسونكا.

ز - الجالونك.

٣- التوكلور: في السنغال، وانتقلت فروع منها إلى مالي.

٤- الفولاني: ويطلقون على أنفسهم اسم «القوليه» كما يعرفون

باسم «القولاء»، و«فيلاناه» و«البيله»، وينتشرون في السنغال، وغينيا،

ومالي، وسيراليون، والنيجر، ونيجيريا، وبنين، وبوركينا فاسو، أي في أكثر

أجزاء غربي إفريقيا، وخاصة في الدول الغربية وشمالها التي هي في

جنوب شرقي المنطقة.

٥- الهاوسا: وتنتشر في النيجر، وشمال نيجيريا، وشمال بنين،

وشمال توغو، وبوركينا فاسو.

٦- الطوارق: وتنتشر في مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو.

٧ - الكاثولي: في شمال شرقي نيجيريا، وفي الكاميرون.

٨ - الغرما: في النيجر، وشمالى التوغو.

وقد دخل الإسلام قبائل اليوروبا في نيجيريا، وسين، وقبائل البالانت في غينيا- بيساو. وهناك قبائل صغيرة مسلمة مثل النيل في غينيا وغينيا- بيساو، والتوغو، وسينوا في ساحل العاج، والباريتان في بينن، ولسائل الشوا، والكونوكا، والماسا في الكاميرون.

وأما بقية القبائل الوثنية فهي في الغابات وأشهرها: الموشى في بوركينافاسو، والكرو في ساحل العاج وغيرهما من قبائل الغابات في الجنوب.

وحصلت النصرانية على نجاح في قبائل الإيبو في شرقي نيجيريا، وقبائل الكريول في سيراليون، وعلى نسبة بسيطة بين القبائل الوثنية، وعلى السواحل وخاصة في المواتي، والمدن الكبرى، ومن استقر من أتباع هذه الديانة من المستعمرين الصليبيين، ومن أسرع لمحاكمتهم سعياً وراء مصالحهم من مختلف القبائل.

ومع أن دول غربي إفريقية قد أخذت بالاستقلال بدءاً من عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) إلا أنها لا تزال تسير حسب الخط الذي كانت تسير عليه من قبل، كما أنها لا تزال على ارتباط مع الدول التي كانت تستعمرها، فخيرانها لا تزال بأيدي المستعمرين السابقين، ومناهجها لا تزال كما كانت من قبل، ودراساتها إنما هم يحصلون على التأييد والدعم والتمكين بالسلطة، وكل ذلك بما يدره المستعمرون الصليبيون من أفكار، وما يتوه من تعاليم، وما اختاروا من صنائع لهم من الذين قبلوا اعتناق عقيدتهم، ومن ربطوا أنفسهم بهم، وربما كانت بعض الدول تختلف عن الأخرى بنسبة التقليد فيما يُفرض عليها وما تتلقى من توجيه إلا أنها جميعها تنطلق من سياسة واحدة، وتأخذ منحى واحداً، وتسير في فلك واحد. إذ لم يخرج المستعمرون الصليبيون من أرض كانوا يستغلونها حتى سلّموا حكمها لمن

قبل عقيدتهم النصرانية، وإن لم يجلدوا، أو اضطروا أصطوها لمن قبل منهم، وعمل على محاكمتهم، وسار على طريقهم، ولذا فليس هناك من لغز بأي إحصاء يُقدّمونه عن المسلمين، وغالباً ما يخللون من نسبتهم لدرجة تجعل من دولهم غير إسلامية كذباً وزوراً ليقوا حكماً لها، وليخلفوا صوت المسلمين فيها، وإلها.

ونرجو أن نُوفّر في إعطاء معلوماتٍ صحيحةٍ ودقيقةٍ عن هذه المرحلة التي نُؤرّخ لها لهذه الدول، هذه المرحلة التي غطتها وسائل الإعلام المحلية والدولية بما يخدم مصالحها، ومصالح حكوماتها، ومصالح المخططات الدولية التي تضعها الدول الكبرى، والتي غدت خلعاً صليبيةً محضاً، حتى ضاعت الحقائق عن الناس، وتاه الذين يبحثون المعرفة ويطلبون الأخبار الصحيحة. والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الباب الأول

السِّنْخَالُ

www.alkottob.com



لمحة عن السنغال قبل إلغاء الخلافة

أخذ الإسلام ينتشر في منطقة السنغال اليوم منذ أيام عقبة بن نافع وذلك بإسلام بعض أفراد القبائل التي كانت تصل في انتقالها إلى تلك الجهات وخاصة قبيلة صنهاجة وطلونها، مع العلم أن نهر السنغال إنما هو مأخوذ من كلمة صنهاجة، فالأصل أن اسمه نهر صنهاجة، وحوّرف الاسم قليلاً.

وعندما وصل إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب إلى المنطقة بعد أن نجى من معركة وفخه عام ١٦٩ هـ التقى حوله البربر من صنهاجة ولمتونة والمثمنون من إقليم شنقيط، وبابووه، فأقام دولة الإدارة، وانضوت ديار المثمنين تحت سلطانه، وهذا ما زاد من توجه صنهاجة نحو الإسلام بشكلٍ واسعٍ في القرن الثالث الهجري. وتشكل حلف من المثمنين بزعمارة قبيلة لمتونة، واتجه نحو الجنوب بعمل لنشر الإسلام والجهاد في سبيل الله، واستطاع هذا الحلف من التقدم نحو الجنوب على حساب مملكة غانا الزنوجية التي أصابها الضعف، ونشر الإسلام في منطقة السنغال التي قام على نشره فيها.

عمت القوضى بلاد المغرب بعد ضعف دولة الإدارة فكانت تتبع أحياناً الأمويين في الأندلس، ويخضع أحياناً بعض أقاليمها للفاطميين.

وجاء عبدالله بن ياسين داعيةً إلى قبيلة صنهاجة بناءً على طلب ودعوة شيخها يحيى بن إبراهيم الجدالي، لكنه وجد عناداً من أفراد هذه القبيلة



فلجأ مع بعض نلامذته إلى جزيرة في نهر السنغال عند مجراه الأخير، وتوا
لهم رباطاً يُعلمون فيه من يأتهم، ولذمت صنهجة على ما كان منها بحق
الشيخ عبدالله بن ياسين فأظهروا الثورة، وأخذوا يتوافدون إلى رباطه،
وخاصةً المراد قبيلة لمتونة، ولما قوي أمرهم، ووصل عددهم إلى الألف،
خرج بهم، وبعث كل فرد منهم إلى قبيلته يدعوها إلى الإسلام، ولكنهم لم
ينجحوا في هذا حيث لم يجدوا أذناً صالحةً، عندئذ قنطهم شيخهم
عبدالله بن ياسين لقتال القبائل المجاورة والنزح من انتصر عليها على
الإسلام، وأعطى جماعته اسم «المرابطون» وقد أحرزوا انتصارات على من
حولهم، وهكذا ازداد انتشار الإسلام في حوض نهر السنغال، كما أنهم
أخذوا مدينة (أودغشت) من إمبراطورية غانا، وأثناء المعركة استشهد شيخ
قبيلة صنهجة يحيى بن إبراهيم الجدالي، وخلفه في رئاسة المرابطين ابن
عمه أبو بكر بن عمر زعيم قبيلة لمتونة، ثم بعد مدة قصيرة استشهد الشيخ
عبدالله بن ياسين أثناء المعارك التي دارت ضد قبيلة «برغواطة».

اختلف أبو بكر بن عمر اللمتوني مع ابن عمه يوسف بن ناشقين،
فالتجه يوسف نحو الشمال، وأسس مدينة مراكش، وارتفع شأن المرابطين،
وانتقلوا إلى الأندلس، ودعموا إخوانهم هناك ضد الطاغية النصراني. أما أبو
بكر فقد اتجه نحو الجنوب يدعو إلى الإسلام، وقد تمكن المرابطون من
إسقاط إمبراطورية غانا. وحوالي عام ٤٤٢ هـ اعتنق ملك وأعيان مملكة
التكرور الإسلام، وكان مركزها متطرفة السنغال. وكذلك تحولت أسرة
الفولاني إلى الإسلام حوالي عام ٤٦٩ هـ.

وتفككت قبائل صنهجة وهي لمتونة، ومسوفة، وجدالة، ومسفاطة،
بعضها عن بعض بعد موت أبي بكر بن عمر الأمر الذي أضعف المرابطين
فسقطت دولتهم، وقامت دولة الموحدين على أنقاضها عام ٥٢٥ هـ، وكان
لهم دور في الدعوة وإن كان دون دور المرابطين. ولما زال أمر الموحدين
حكم بنو مرين المغرب، وهم من زناتة، ثم بنو وطناس الذين استعانوا

بالصليبيين البرتغاليين، ثم قام السعديون الذين انتصروا على البرتغاليين،
والتفتوا نحو غربي إفريقيا يُؤبدون حكمهم فيه.

أما ما يخص منطقة السنغال، فقد كانت فيها مملكة التكرور، وفي
عام ١٥٣ هـ التجأت الأسرة الحاكمة في إمبراطورية غانا بعد أن ثار عليها
شعب السوننكي، وسيطروا على الحكم. وأصبحت هذه الأسرة اللابجة إلى
شعب التوكلور، واستطاعت السيطرة على الحياة السياسية، وحكمت البلاد
حتى حوالي عام ٤٦٩ هـ، حيث ثار شعب التوكلور عليها، وحكم
البلاد حتى عام ٦٣٨ هـ، وخلال القرنين السابع والثامن الهجريين
كانت منطقة السنغال جزءاً من مملكة مالي الإسلامية. أما
الحكم المحلي فقد أصبح بيد الفولانيين، بعد أن هاجرت أسرة منهم
من منطقة (كاتيناها) حيث كانت تحكم هناك، واستمر حكم هذه
الأسرة حتى عام ٧٥١ هـ، حيث ثار عليهم شعب الولوف، وتمكن من
الحكم حتى القرن العاشر، حيث رجع شعب التوكلور إلى السلطة، وفي
عام ١١٩٠ هـ أسس الفولانيون أسرة حكمت حتى عام ١٣٠٨ هـ. ومن
شعب التوكلور ظهر الحاج عمر الذي أسس مملكة واسعة حكمت حتى عام
١٣١٦ هـ، وكان قد استشهد هو عام ١٢٨٢ هـ، وضعت بعده الدولة التي
حكمها أبناؤه من بعده. وهكذا كانت شعوب التوكلور، والولوف، والفولاني
تختلف وتتابع أمرها في الحكم، وكلها شعوب مسلمة، وإن كانت في
بعض الأحيان تكون جزءاً من مملكة واسعة الأجزاء، ولكن تبقى السلطة
المحلية بيد حكومات ذات استقلال ذاتي من هذه الشعوب.

هذا وضع منطقة السنغال قبل أن ينزل المستعمرون الصليبيون على
السواحل، وبعد نزولهم استمر كذلك حكم الشعوب الإسلامية في الداخل
حتى تمكن الفرنسيون من إخضاع المنطقة لنفوذهم السياسي، ولمخططاتهم
الاستعمارية.

كان الصراع على أشده في الأندلس بين المسلمين من جهة وبين النصارى الإسبان والبرتغاليين من جهة أخرى، وكان المسلمون يستجدون أحياناً بإخوانهم في المغرب فيمدونهم فيهمزون النصارى ويعود التصوق للمسلمين، كما حدث أيام المرابطين والموحدين، غير أن المغرب وإن كان قد ضعف أمرها لكن النصارى كان يتشغل أمامهم المدد المغربي فيرهبهم. وظهر التصوق النصارى في الأندلس على المسلمين، وأخذ الإسبان يتقدمون نحو الجنوب، ولكن الخوف من شمالي إفريقيا يُرعبهم لذا فكبروا بأن تتطرق مجموعات منهم إلى جنوب بلاد المسلمين ويُشغلوهم من هناك، ويعملون على حصارهم أيضاً إن تمكّنوا، والسفن عندهم أصبحت جاهزة، والقوات مُهيأة، وإنما كان لا بد من الاستطلاع في بداية الأمر، وأوروبا النصارية كلها من وراءهم تدعمهم وتمنّهم.

اتطلقت السفن الاستطلاعية نحو الجنوب غير أن الخوف من المسلمين يكاد يقطع قلوبهم، فلم يجرؤ أحد على النزول إلى السواحل، وإن نزل يخشى الاستقرار، وإن استقر لعدم وجود ما يُهدده خاف من التوغّل إلى الداخل، وهكذا بقوا على السواحل مدة لا يتعدونها.

عرف بعض البحارة الأوروبيين نهر صنهاجة (السنغال) عام ٧٤٧ هـ، وزاروا الرأس الأخضر، ولكنهم لم يُقيموا فيه. واحتلّ البرتغاليون جزيرة (أرغين) الصغيرة عام ٨٤٨ هـ. واحتلّ الهولنديون جزيرة (طورية) الواقعة تجاه مدينة داكار. وظلّ هؤلاء سادة هذه المناطق حتى أوائل القرن العاشر الهجري، حيث كان نصارى الأندلس قد طردوا المسلمين منها.

وكان خوف المستعمرين الصليبيين الأوروبيين من المسلمين يجعلهم كلما نزلوا في مكانٍ خافوا أن يكون المسلمون قد سبقوهم إليه، لذا يُفكّرون بالرحيل نحو الجنوب أكثر، ظناً منهم أن المسلمين لم يصلوا إلى تلك المناطق بعد، وهكذا فقد عرفوا خلال القرن التاسع الهجري أكثر

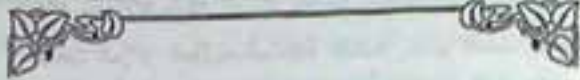
سواحل غربي إفريقيا، ولكن لما طرد النصارى في الأندلس المسلمين منها قويت شوكة الصليبيين المستعمرين، وزادت شجاعتهم وهدوا يسلمون إلى الداخل، ويتنون المراكز لهم على السواحل، ويتعدون نحو الجنوب أكثر، تدفعهم الأطماع المادية، وتداعب أفكارهم الأحلام الصليبية والانتصارات التي سُحورونها على المسلمين، وتُحفظ حكوماتهم مُتفردة للأطماع الاستعمارية، وتُجتمعئة للعمل الصليبي، لذا كانت تحدث مناسبات وصراعات على مناطق النفوذ، وتشمّ اتفاقات، ويكون تنسيق لقتال المسلمين واقتسام بلدانهم.

بدأ الفرنسيون يتقدمون على سواحل السنغال، وينشئون مراكز الإقامة لهم في بعض المواقع. ووصل البرتغاليون إلى الرأس الأخضر، وتم تسلموا إلى نجد (باسوك) بحثاً عن الذهب، ولكن السكان طردوهم من هناك.

أسس الفرنسيون عام ١٣٠٦ هـ مستعمرة لهم عند مصب نهر صنهاجة (السنغال)، وأقاموا حصن... (سان لويس) عام ١٥٧٠ هـ، ثم طردوا البرتغاليين من ممتلكاتهم جنوب الرأس الأخضر. وأصبحت سواحل منطقة السنغال اليوم كلها بأيدي الفرنسيين. ولكن ظلّ الإنكليز يُنازعونهم السيادة عليها مدة الحروب الطويلة التي نشبت بين الدولتين خلال قسرين متواصلين، فقد احتلّ البريطانيون مستعمرة (سان لويس) عام ١١٧٢ هـ، ثم عادت منطقة السنغال إلى فرنسا بموجب معاهدة ١١٩٨ هـ، ثم عاود البريطانيون الكوة، واحتلوا المنطقة، غير أن معاهدة باريس ١٢٣٣ هـ قد أعادت منطقة السنغال إلى فرنسا، ومنذ ذلك الوقت انتهى كل تدخل أوروبي في أمور المستعمرة عدا فرنسا.

وكان الأوروبيون كل هذه المدة يُنشئون على سواحل غربي إفريقيا مراكز تجارية تُعرف باسم (كومتور)، وقد انحصر نشاط الأوروبيين في هذه المراكز، وانحصر على تجارة العبيد، وأعمال السلب في بداية الأمر، فلما ألغى الرق تضائلت أهمية هذه المراكز، وانعدمت قيمة بعضها.

الفصل الأول



السنغال من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م). وزالت الهالة التي كان ينظر إليها المسلمون نظرة الاحترام رغم الضعف الذي كان يعتورها، والألقاب التي كانت تُعانيها، والمصاعب التي كانت تُواجهها من حرب صليبية، وحركات داخلية لها قنوات مع الأعداء. وبعد الإلغاء شعر المستعمرون الصليبيون بالراحة النفسية، وسرّهم أن مخططاتهم قد تمّت تنفيذها، والتي بدأت من هاشم ديار الإسلام حتى وصلت إلى القلب، لذا رأوا أنه يجب رسم مخططات جديدة لمرحلة قادمة من الآن.

أخذ المستعمرون الصليبيون يُطبقون سياستهم بكل حرية، وإن كان التطبيق لم يتوقّف في يومٍ من الأيام منذ أن حظوا أقدامهم في بلاد المسلمين، ولكن أصبح الآن دون التفكير بجهة ماء، ومن غير حساب لأحدٍ أو لدولة كانوا يتوقعون أن يصدر منها شيء، أو تُثير، أو تُحرّك العواطف الإسلامية، وإن اشتداد الضغط، وقسط الحواجز التي وضعوها بين أبناء الأمة، والفقر، إضافةً إلى الجهل، وبثّ المغالطات. كل هذا جعل المسلمين لا يستطيع الواحد منهم أن يُفكر إلا بقضايا الخاصة التي تُغطّي كل قضية منها سائر وقت وتزبد، فالعامة وقتهم مشغول بتأمين اللقمة، وتدابير وسائل العيش من دواء، وماوى، وسرّ للجسم، والساسة منهم صاحب المصلحة الذي يسر في فلك سيده، ومنهم المخلص الذي يهتمّ ويُشغله الجزء الذي يُقيم فيه، والذي أطلقوا عليه اسم الوطن، فهو يتوه بالأحمال

وعندما تولّى نابليون الثالث حكم فرنسا عام ١٢٦٥ هـ وضع مشروعاً للتوسّع في داخل منطقتي السنغال، وغين الجزائر «فادعرب» حاكماً على المنطقة فجزء حملاتٍ كبيرة لإخضاع الجهات الداخلية، واشتبك مع الأهالي بحروبٍ دائمة استمرّت بضع سنوات، وانتهت بتوطيد السيادة الفرنسية على منطقتي السنغال. ووضع «فادعرب» حجر الزاوية في إنشاء الإمبراطورية الفرنسية الواسعة في غربي إفريقيا حيث استطلعت السنغال كقاعدةٍ للعمليات الحربية الاستعمارية الفرنسية.

وأعيد تنظيم السنغال كإقليم بواسطة فرنسا عام ١٢٧٧ هـ، وأكمل الحكام الذين جاءوا بعد «فادعرب» عمله، إذ لم يته القرن الثالث عشر الهجري إلا وقد تمّ إخضاع البلاد، وبدأ فيها العمل الاستعماري كسوق من السياسة الاستعمارية في السنغال.

وعلى خلاف بين الإنكليزيّ والفرنسيين على حدود السنغال من جهة غامبيا، فقدت الجالبان معاهدة عام ١٢٢٢ هـ سُويّ بموجبها الخلاف، وتنازل الإنكليزيّ للفرنسيين عن جزيرة «غورية»، وتنازل الفرنسيون للإنكليزيّ عن منطقة واسعة على جاني نهر غامبيا، وتحدّدت بذلك حدود مستعمرة السنغال نهائياً.

التي تقصّ ظهره بقضبانها وبالأنفال التي تهدّ وزره بمشكلات أبنائه بلده، ولا يدري أيضاً ماذا يجري خارج الحدود التي رسموها له (موطنه). وغلا الجو للمستعمرين الصليبيين أن يرتعوا، وأن يُقدّوا ما حطّطوا له.

أصبحت المراكز التجارية الجديدة القائمة باسم التبادل واستيراد الحاجات الضرورية لا باسم الرقيق والعبودية تتدخل بشؤون الناس بالديون، وتتغلغل إلى الداخل باسم التجارة، ولم تمض سوى مئةٍ وجيزة حتى أُرهِق كاهل (كبار الناس) بالديون، التي أصبحت حملاً عليهم يتوهون به، وغدت مقدراتهم بأيدي الشركات التجارية، ومستقبلهم متوطناً بالممولين من السامرة، ويريد هؤلاء المساكين التملّص فلا يستطيعون، ويحشون عن طريق الخلاص فلا يجدون فيضحون بأملآكهم، فإذا بأخصب أراضيهم ملك للدخلاء، وأطيب ما يحوزون عليه ثروة للأجانب، وإذا هم أجراء يعملون لغيرهم، وعمال يشغلون لحساب سواهم.

وتدخل الغرباء في شؤون القبائل ويحشون بين أفرادها عمن يقتلهم الجاه والمنصب، ويفتحم المال والشهرة، ويخرّبهم المظهر والشهوة فيقدّمونهم، ثم يجعلونهم زعماء لقبائلهم، وتقع المنافسة بين الرجال، ويحدث الصراع بين بطون العشائر، ويكون التقرب ممن يملك القوة، والتزلف لمن يستطيع الدعم، والخدعة لمن بيده التعيين، ويُقبّ زعماء البطون، ورؤساء العشائر بعضهم عن مساويء بعض، ويحث بعضهم عن زلات الآخرين تقريباً وحيلة، ويرمي الأجنبي الدساتين، ويُوقع المكائيد، ويزيد من نار الخصومات أواراً، ويُشعل بينهم ناراً، فتضعف قواهم، وتخوز عزيمتهم، فيضفوا له الجو، فيتسلّم السلطة بعد أن يقضي على زعيم باريس، وعلى الأمير بأخر، ومضى تسلّم زمام الأمر أخذ بتطبيق سياسته المرسومة، وسار الدخلاء الصليبيون ضمن خطةٍ موضوعية.

الناحية الاجتماعية:

اتبع الفرنسيون في السنغال سياسة التفرقة العنصرية فكانوا يُفضلون الأبيض على الأسود تفضيلاً مُجاهراً به، ولا حدود له، وقد ينظرون إلى الأسود نظرة لا تختلف كثيراً عن النظرة إلى أسدٍ... فلا يستلم ابن البلاد أي عملٍ مؤهلٍ له مهما علت درجة تأهله، ولا يُوكّل إليه أية مهمةٍ مهما بلغت مكانته إلا إذا كان لا يوجد من يستدّ سنّه آخر من البيض.

كان الفرنسيون يحظرون السنغاليين، ويُشيعون أنهم شعب خامل، وصدوت كتب تحدّثت عن أثر الحرارة بالعمول، ويدعي كتابها أن المناطق الحارة لا يمكن أن تقوم فيها الحضارة، وأعطوا أمثلةً عن سكان الغابات الاستوائية، وعن تحلّف سكان البلدان الحارة، وعن حضارة الأقاليم الباردة، وبالفعل بالمغالطات، حتى اقتنع بهذا الرأي الكثير، ومن تلامذة المستشرقين، ومن المستقرين، ومن الذين يُردّدون الكلام دون تفكير كالبيانات، وامتلات المناهج والكتب بهذا الكلام في سائر المستعمرات والبلدان التي نهجت في تعليمها على منوال المستعمرين الصليبيين. ونسوا الحوافز التي تُقيم الحضارة كالعقيدة، وأن نشأة الدولة الإسلامية إنما كانت في أقاليم حارة، وقد فاقت حضارتها كل حضارة، وناسوا الدوافع التي تدفع السكان لامتطاء الصعب، وتركوا ردود العقل. واقتصروا على مناطق واسعة في ظلمات الغابات الاستوائية لا يسكنها إلا عدد محدود، عزّلهم محيطهم فتقوقعوا، ونسوا البرابرة الجرمان، وأوربا في عصورها الماضية، وأمريكا في قبائلها من الهنود الحمر، وأنهم عندما أقاموا حضارة فيها إنما كانت في المناطق الحارة منها.

وكرّر الفرنسيون للسنغاليين أنه لا يُمكنهم استلام المهضات، ولا تحمل المسؤوليات، وأن ذكاهم محدود، وأنه أقل من ذكاه الآخرين من بني البشر، حتى أحسن سكان البلاد بالصغار، وأصيبوا بالهزيمة النفسية، فاستكانوا ضعفاً، وخنعوا ضعفاً.

وإدخلى المستعمرون الصليبيون المسكرات والمخدرات لتفتت في جسم الشعب كما ينخر السوس داخل الحب. ونشروا المفاسد، وظلوا جميع الوسائل كي تعدم، ليهلك الشعب ويعتد فلا يبالي بما تلعب به صروف الدهر، لعبت به أم لعب بها.

وظن الفرنسيون على الأهالي نظام السخرة، مما جعل السغالي يشعر بالذل ويحس بعقدة النقص، وعدم تكريمه، وأنه مخلوق دون سواء، وزيادة بالافتراءات فقد أشاع الفرنسيون في مستعمراتهم خارج إفريقيا أن للأسود ذنباً، وكثيراً ما لفتت هذه الشائعات الأنا صاغية نتيجة الجهل، وعدم معرفة عظمة المستعمرين الصليبيين الذين يرفعون أن يحترق البيض ولو كانوا مسلمين السود فلا يقلونهم إخواناً، ويكون رد الفعل، وتكون التصرفات بين المسلمين، وإن المزارع الفرنسية الشاسعة في السغال والإقطاعات الواسعة وما فيها من ظلال وارقة، وأشجار خضراء، وتمايل بانعة، ومياه جارئة. إنما هي من عمل السغاليين، وقد سقت ثمرتها يعرف جيهم، وأن الجهد الذي بذل من أجل إظهارها بهذا الشكل كان من جهد السغاليين، وإن هذا لم يكلف أصحابها قرشاً واحداً، وإنما كان سخرة وتكليفاً.

وفرق الفرنسيون بالأحمر بين الأبيض والأسود، فأجرة العامل، وراتب الموظف كانا يختلفان اختلافاً كبيراً بين الأبيض والأسود. وأن السغاليين الذين كانوا يعملون في إقطاعات المستعمرين كانوا يهانون ويضربون، ولا يمكنهم ترك مزارعهم وأماكنهم، فهم عبيد، كما هي الحال في أوروبا في قرونها الوسطى، وإن كان السغاليون يلبسون ثياب الأحرار فهم عبيد لدى الفرنسيين.

وميز الفرنسيون بالقضاء بين البيض والسود ففضاها الإهانة كثيراً ما تقع من كلا الجانبين، فإن كانت من جانب السغاليين نالوا أشد العقاب وأشنع، وإن كانت من طرف المستعمرين الصليبيين أهملت، أو سُوتت

وأجلت حتى تنسى، وقد تعدد رد فعل، وصرح المذمى مُذمراً عليه. ولم تعد فرنسا إلى القيام بأي مشروع يهدف إلى رفع مستوى الشعب، ويضمن له حياة أفضل بؤساً، وحيثاً أقل سكتاً.

ومن ناحية المرض فكان يفتك بالسكان فتكاً فريعاً نتيجة للمناخ، وسوء التغذية، دون أن تقام المستوصفات أو يهتم بالأهالي أحد، بينما نجد للفرنسيين مشافيههم الخاصة وأطباهم الذين لا يداوون غيرهم، ولم يخاطر بيال فرنسا بناء مشفى كبير كالثي توجد في بلادها لتقلد السكان من تحرك الأمراض، وتسلط الحميات. وقد كان النشاط الصحي عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) أي بعد استعمار أكثر من قرن من الزمن: وجود دار للتوليد في مدينة «داكار» فقط، وهدى قليل من المشافي مقامة في المدن الكبيرة، وهناك دائرة صحة متفلة، وأخرى للتلقيح ضد الأوبئة، وأكثر ما تقدم من خدمات إنما هي للفرنسيين خوفاً عليهم من العدوى. وهذا النشاط الصحي في إفريقيا الغربية الفرنسية كلها، والتي كانت تشمل: السغال، غينيا، ساحل العاج، موريتانيا، النيجر، مالي، فولتا العليا، وتبلغ مساحة هذه المنطقة نصف مساحة أوروبا أي عشرة أمثال مساحة فرنسا، ويمكن المقارنة بعد هذا بين أعمال وزارة الصحة في فرنسا، وبين هذا الوضع في إفريقيا الغربية.

ومن ناحية التعليم سار الفرنسيون على خطة إبقاء الشعب في جهل تام حتى يبقى قابلاً خائفاً، لا يدري ما حوله، ولا يفكر بما يحيط به، وإن وجدت مدارس فهي على مستوى المرحلة الابتدائية، وقلما تصل إلى المرحلة المتوسطة. وتُلقن في المدارس العلوم الموجبة من قبل الصليبيين، حيث يتلقى الطلاب أن الفرنسيين إنما جاءوا إلى السغال ليأخذوا بأيدي أهلها نحو الحضارة، ويرفعوا مستوى السكان إلى مستوى بقية الشعوب، وليدفعوا عن البلاد غارات بقية المستعمرين، ولو تركوها لأصبحت لقمة سائغة بيد الطامعين، وقطعة ممزقة بأنياب الغاصين، وكانت لغة التعليم هي الفرنسية فقط ولا يُسمح لغيرها، وذلك في سبيل إذابة الشخصية تماماً

وُحْتَقَر لغة البلاد، وتُعَدُّ بدائية. أما اللغة العربية التي تُدْرَس في الكتاتيب لقراءة القرآن، وفي الزوايا لعلم التفسير، وفي الكتايب ليحث الفقه فقد كانت تُلَاحَق وتُحَارَب مُحَارَبَةً لا هَوَاةَ فيها. وإلى جانب هذا كانت الإرساليات التصيرية التي تقوم مدارسها بتعليم البيض والذين يقبلون النصرانية ديانة لهم، وتدعو إلى ترك الإسلام، وتدعي أنه دين مستعمر جاء من الشمال عن طريق العرب، وأنه دين السادة، وقد فُرض بالقوة والسيف، وأن سكان البلاد كانوا يقومون بردة فعلٍ صده تارةً بتصورون، وأخرى يقهرون، وهو الغالب، حتى تمكن أن يستقر. وقد صحا الزواج الآن بفضل هذه الإرساليات التصيرية التعليمية الموجهة فيجب دحره وإخراجه عن أرض السنغال. وكانت لهذه الإرساليات الصلاحية المطلقة بالتعليم وفرض المناهج التي تراها مناسبة، وتتلقى المعلومات الضخمة، وتُقدِّم لها كل الإمكانيات.

وبعد استعماري دام أكثر من قرنٍ أخذت فرنسا تُفكِّر بمن يخلفها باستلام السلطة في السنغال بل وفي كل أرض كانت تستعمرها، فلا بد من أن تخرج عاجلاً أم آجلاً، مضطرةً مكروهةً أو راغبةً وفق مخطط، ورأت كما رأى غيرها من المستعمرين الصليبيين أنه من المصلحة أن يكون الحاكم الذي سيخلفها باستلام السلطة من أهل البلاد، ومن أتباع العقيدة الغالية، وفي السنغال وكل دول إفريقيا الغربية العقيدة الغالية هي الإسلام، ولكن يجب ألا يكون مسلماً ملتزماً، وإنما منحرفاً، أقل على الحياة الأوروبية المادية بكل جوانبها، وتعاطي المسكرات، واتبع بالسفور، وعنده فكرة سبغة عن الدين، واختيار أمثال هؤلاء لا بد من أن يخضع لرقابة شديدة، أو أن يُرعى تربيته على أيدي الإرساليات التصيرية أو في فرنسا بالذات. وأن أمثال هؤلاء أفضل لها لأنها لو اختارت رجلاً نصرانياً من أبنائها أو ممن قبل النصرانية، أو وثياً، أو من أي مجموعة بعيدة عن الإسلام الذي يُعْتَمَل عقيدة غالبية السكان لوقع الصراع، ولانصر في النهاية المسلمون ولكان ردُّ الفعل الذي يدعوهم إلى الالتزام بالإسلام والتمسك به.

(كانت الإرساليات التصيرية في السنغال تُوقَّع عقوداً مع عديد من الأسر السنغالية الفقيرة تُقدِّم بموجبها تلك العتات التصيرية إلى الأسر السنغالية مساعداتٍ عينية (ضئيلة) من أرزٍ مثلاً شهرياً على أن يكون لها حق اختيار طفلٍ من أطفال الأسرة تربيته على حسابها. وينص العقد على أن الأسرة مجبرة على ردِّ ثمن المساعدات وعلى دفع نفقات ابنها ونفقات تعليمه إذا هي خالفت شروط العقد كطلب استرداد ابنها مثلاً. وتختار البعثة التصيرية من أطفال تلك الأسرة صيماً دون الخامسة من العمر، ثم تُرسله إلى مدرسة (تصيرية طبعاً)، وينقطع الصبي عن أهله، وينشأ تنشئة نصرانية، ثم يُرسل إلى فرنسا لإتمام تعليمه العالي. يعدلُّ يُعاد إلى السنغال يُمنح حق المواطن الفرنسي في المستعمرات من حيث المستوى الاجتماعي والوظيفي. ويعطي كاتب المقال في مجلة «روز اليوسف» على ذلك مثلاً فيقول: أنت تعلم أن كلمة «سانجور» (اسم رئيس جمهورية السنغال الحالي) معناها «سان جورج» وتعني «القديس جورج» فإن رئيس الجمهورية نصراني لكن أبويه وإخوته مسلمون. وفي الصفحة من المجلة المشار إليها مقطع متمم للفأسة الناتجة عن التصير والاستعمار اتفق أن كان أول رئيس للوزراء في السنغال رجل مسلم اسمه «محمد ضياء»، وكان يرى أن مصلحة بلاده أن تستغلَّ عن المجموعة الفرنسية، وتتهج طريق الحياد والاشتراكية - حسب تفكيره - وسافر محمد ضياء إلى دول الكتلة الاشتراكية، ثم عاد ليجد نفسه متهماً بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم. وُجِّح محمد ضياء، وأصبحت السلطات جميعها في يد «سانجور» رئيس جمهورية السنغال بعد أن أصبح نظام الحكم وثانياً»^(١).

(١) التبشير والاستعمار: عمر فروخ، مصطفى الخالدي، الطبعة الثالثة ١٩٦٤ م. الصفحة ١١ - ١٢ منشورات المكتبة المصرية صيدا - بيروت.
مجلة روز اليوسف السنة ٣٩ العدد ١٨٤٧ الاثنين ٤ تشرين الأول ١٩٦٣ م من ٢٦ القاهرة.

الناحية الاقتصادية:

إضافة إلى نظام السخرة الذي اتبعته فرنسا في أرض السنغال كافة والذي استفاد منه الفرنسيون كثيراً حيث ينجزون أعمالهم دون دفع أي أجر. نجد أنهم ابعوا نظاماً تجارياً استعمارياً خالصاً فكانوا يشترون المواد المنتجة بأسعار رخيصة نتيجة فقر السكان، ويخزنونها حتى قبل الموسم التالي، ويكون المنتج قد استهلك ما لديه، وأصبح بحاجة خاصة إلى هذه المواد، وعندما تنزل المواد المخزونة إلى الأسواق، وتباع بأسعار تبالغ أضعافاً مضاعفة لثمن الشراء. أو بالنسبة إلى البضائع المستوردة من الخارج، والتي لم تكن تنتجها البلاد، فكانت تُباع بأسعارٍ كبيرةٍ وظاهر من ثمن شرائها.

وليس من المسموح للفلاح بأن يزرع ويتيح المحصول الذي هو بحاجة إليه لاستهلاكه، أو الذي يراه مفيداً، وينزّ عليه أرباحاً، بل كان عليه أن يزرع المحصول الذي يطلبه من الاستعمار، والذي بحاجة إليه كل هذا من سخرة، وتقارب بين ثمن الشراء والبيع، وقرص إنتاج معين قد جعل السكان في فقر مدقع، وعيش كئيّب. ولم تفكر فرنسا في زيادة المساحات الزراعية العروية، ولا في إقامة مشروعات على الأنهار رغم كثرتها، وإمكانية إقامتها.

وكذلك عمدت فرنسا إلى أخذ جميع ثروات السنغال إلى فرنسا وصناعتها هناك حتى لا تقوم صناعة في داخل البلاد، ويستفيد السكان سواء بالصناعة أم بالمال أو بامتلاك تلك المعامل فيما إذا خرجت فرنسا من السنغال. وكل هذا قد جعل أهل السكان يختمون، ويشعرون بالارتباط بفرنسا خوفاً وجزعاً، ويُقلدون ما يُطلب منهم.

الناحية العسكرية:

وفرق الفرنسيون في الرتب العسكرية، حيث كان هناك فرق بين ترقية البيض وترقية السنغاليين، وبين الرتب التي يصل إليها المستعمرون

الصلبيون والتي يصل إليها الإفريقيون. وليست العنفة ولا الرتبة هما الفرق فقط، وإنما كانت الرتبة ذاتها وما لها من مزايا مادية ومعنوية، وصفات تختلف بين الجندي الفرنسي والسنغالي، ومع هذا فالجندي السنغالي هو الذي يُقدّم كيش الفداء، ويخوض المعارك، ويُدفع إلى الحروب، ويكون في الصفوف الأمامية، ليتلقى به الجندي الفرنسي، ويدفع عن نفسه هول الخطر، ويُقيم على ضحايا السنغاليين مجده الحربي، وعزّه العسكري، ويلبى الدم الأوربي النقي حسب اصطلاح المستعمرين الصليبيين - بحري في العروق خوفاً عليه من الضباع.

وكثيراً ما كان الجنود السود عامةً والسنغاليون خاصةً يكلفون بالقيام بالأعمال الوحشية، وترتكب المجازر في المستعمرات الأخرى، والمناطق الشامية، وتلصق بهم أيضاً كل الأعمال الشعبة التي يقوم بها الجنود الفرنسيون، وذلك حتى ينظر إليهم نظرة سوء، ثم يقال عنهم: إنهم مسلمون فيصّب الكره على الإسلام من قبل غير المسلمين، أما المسلمون فيأبون أن يكون هؤلاء الذين يتصرفون مثل التصرف في عدادهم، ويتكلمون عنهم، ويكون ردّ الفعل، وتكون التفرقة بين المسلمين حسب اللون... هذا ما يعمل له المستعمرون الصليبيون، وهذا ما كان يحدث في بلاد الشام إذ أن المجازر التي قام بها الفرنسيون في المجلس النيابي في 17 جمادى الآخرة 1365 هـ (29 أيار 1945 م) إنسا أمروا السنغاليين أن يرتكبوها فألصقت بهم كل صفات الوحشية، وهذا ما تحفظ له الفرنسيون.

الحكم:

صدر مرسوم عام 1323 هـ (1925 م) تُظمت بموجبه أوضاع السنغال، حيث تشكلت من مدينة داكاره ومن الأراضي المحيطة بها منطقة خاصة، وقُسمت البلاد إلى أربع مقاطعات، وكان سكان السنغال يعملون بطلاقة الرعاية الفرنسية، ويُؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية، كما يتخبون تواباً عنهم يُمثّلونهم في المجلس النيابي الفرنسي، وكانوا هم الزوج

الوحيدين الذين يتمتعون بمثل هذه الحقوق السياسية.

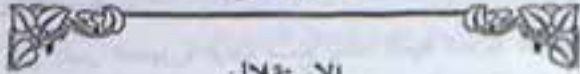
وفي عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٥ م) أي بعد الحرب العالمية الثانية صدر مرسوم آخر أعاد منقلبة وداكاره إلى السنغال. وفي عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٦ م) جرى انتخاب أول جمعية عامة للبلاد، وبعد عشر سنوات تشكلت أول حكومة لها صفة الاستقلال الذاتي.

وفي عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) صدر قانون ديفول الذي منح فيه الأقاليم الإفريقية حرية الاختيار بين قبول الدستور أو رفضه. ويعني رفضه (أن تمتع فرنسا عن تقديم أية معونة اقتصادية أو قبية أو إدارية وذلك بعد الاستقلال) أما الأقاليم التي تقبله فصح أعضاء في الجماعة الفرنسية، وهي نوع من الاتحاد، وتغدو إقليمياً ذات استقلال داخلي، وبعد استقلاله جرى في ١٤ جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ (٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ م) أصبحت السنغال عضواً في الأسرة الفرنسية^(١). بعد استعمار دام أكثر من ثلاثمائة سنة.

وفي شهر شوال من عام ١٣٧٨ هـ (نيسان ١٩٥٩ م) انضمت السنغال إلى السودان الفرنسي ليؤلفا معاً اتحاداً مالي، وبعد أقل من عام أيضاً أي (في مطلع عام ١٩٦٠ م) ٣ رجب ١٣٧٩ هـ أصبح اتحاد مالي مستقلاً ضمن الأسرة الفرنسية. ولكن لم يمض سوى ثلاثة أشهر ٨ شوال ١٣٧٩ هـ (٤ نيسان ١٩٦٠ م) إلا وقد انحلت الاتحاد، وأصبحت السنغال جمهورية مستقلة في ٢٧ صفر ١٣٨٠ هـ (٢٠ آب ١٩٦٠ م) وفي ١٤ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٥ أيلول ١٩٦٠ م)، وانتخب دساتجور رئيساً للجمهورية، واختير محمد ضياء رئيساً للوزراء. وكان المجلس التشريعي الذي انتخب عام ١٣٧٩ هـ لمدة خمس سنوات يهتم ثمانين عضواً. وبقيت علاقات السنغال قوية مع فرنسا التي بقي لها قواعد في السنغال.

(١) بعض دستور ديفول المشار إليه على أن السلطة المركزية تكون لفرنسا وتشمل الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية، ويمكن أن يعقد اتحاد بين عضوين في الأسرة الفرنسية أو أكثر.

الفصل الثاني



الاستقلال

١٤ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ

٥ أيلول ١٩٦٠ م

استقلت السنغال عن فرنسا في ١٤ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٥ أيلول ١٩٦٠ م)، وكانت تحت حكم حزب الاتحاد التقدمي السنغالي، ورئيسه هو رئيس الجمهورية دايوبولد ستجور. وفي ٧ ربيع الثاني عام ١٣٨٠ هـ (٢٨ أيلول ١٩٦٠ م) أصبحت السنغال عضواً في الأمم المتحدة.

الأحداث الداخلية:

في عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) كان رئيس الوزراء (محمد ضياء) في زيارة لبلدان أوروبا الشرقية، وعند عودته، ولدى وصوله إلى المطار اعتقل بتهمة محاولة القيام بانقلاب لتغيير نظام الحكم، كما اعتقل أربعة آخرون من الوزراء، واعتمد رئيس الجمهورية على رجال الشرطة والدرك، وتولّى مسؤوليات رئاسة الوزراء إضافة إلى منصبه، وغداً يمثل السلطة التنفيذية والتشريعية.

وفي عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) جرت الانتخابات العامة لاختيار الهيئة الوطنية، وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي السنغالي قنوراً كاسحاً في تلك الانتخابات، وهذا ما آتت إلى ذويان بقية الأحزاب السياسية في كيان هذه الهيئة، وما جاء عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) إلا وليس في البلاد من حزب سياسي إلا الهيئة الوطنية.

وفي عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) أعيد منصب رئيس الوزراء، وتسلم

هذا المنصب وعبد ضيوف، وفي عام ١٣٩٣ هـ كان المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية ليوبولد سنجور، وفي عام ١٣٩٦ هـ عُيِّن وعبد ضيوف نائباً لرئيس الجمهورية.

وفيّ رئيس الجمهورية بوعدده فسمح بإعادة الحياة الحزبية تدريجياً، وأطلق سراح السجناء السياسيين جميعاً بما فيهم (محمد ضياء رئيس الوزراء السابق) وذلك عام ١٣٩٤ هـ. وسمح عام ١٣٩٦ هـ لثلاثة أحزاب بالاشتراك في الانتخابات العامة.

وفي شهر ذي القعدة من عام ١٣٩٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٦ م) جرت انتخابات المجالس البلدية على مستوى مقاطعتين من مقاطعات الدولة، كتجربة لتطبيق الفكرة الجديدة التي تقوم على أساس ثلاثة أفكار هي المجتمع الديمقراطي، والديمقراطية الحرة، والماركسية الليبية، وظهرت النتائج في ذي الحجة ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م) حيث فاز حزب الاتحاد التقدمي السنغالي بمنصب التجمع الديمقراطي وحمل هذا الاسم بعد ذلك.

وحزب السنغال الديمقراطي بمنصب الديمقراطية الحرة، وحمل الاسم.

وحزب الاستقلال الإفريقي بمنصب الماركسية الليبية، وغدا يُمثّل هذه الفكرة.

أما الهيئة الديمقراطية الوطنية فلم يُعترف بها، وأصبح الحكم يحمل فكراً ثلاثياً مُتمثلاً بثلاثة أحزاب. وفي مطلع عام ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م) وجدت حركة السنغال الشعبية وتُمثّل جناح اليمين، وقد دعم هذه الحركة أعضاء من حزب التجمع الديمقراطي وبعض المشايخ.

وفي شهر ربيع الأول من عام ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) جرت الانتخابات على مستوى الدولة لنظام الأحزاب الثلاثة فحصل حزب التجمع

الديمقراطي السنغالي على ثلاثة وثمانين مقعداً من أصل مائة مقعد في الهيئة الوطنية، أما بقية المقاعد فقد حصل عليها حزب السنغال الديمقراطي. وفي انتخابات الرئاسة فاز ليوبولد سنجور فوزاً ساحقاً ضدّ عبد الحمي ويد رئيس حزب السنغال الديمقراطي.

وتشكلت حكومة جديدة في شهر ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (آذار ١٩٧٨ م) فوحي بها مركز عبد ضيوف.

وفي مطلع عام ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م) استقال رئيس الجمهورية ليوبولد سنجور من منصبه متناًزلاً لرئيس وزراءه عبد ضيوف الذي شغل منصب رئاسة الوزراء أكثر من عشر سنوات متواصلة.

عُيِّن الرئيس الجديد في الحكومة، وأصدر علواً عاماً عن السجناء السياسيين، وسمح لأكثر من أربعة أحزاب سياسية بالاشتراك في الانتخابات.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م) جرت الانتخابات العامة، ونال عبد ضيوف على ٧٨٣,٥٪ من مجموع الأصوات، وحصل حزبه وحزب التجمع الديمقراطي السنغالي على مائة وأحد عشر مقعداً من أصل مائة وعشرين مقعداً في الهيئة الوطنية. أما حزب السنغال الديمقراطي فقد حصل على ثمانية مقاعد، وحصل حزب الهيئة الديمقراطية على مقعد واحد. وتفقراً للشك في صحة نتائج الانتخابات فقد قرّرت المعارضة مقاطعة اجتماعات الهيئة الوطنية، وبعد خمسة أشهر من الاحتجاج استجاب معظم المعارضين لحضور اجتماع الهيئة الوطنية الذي تمّ في شوال ١٤٠٣ هـ (تموز ١٩٨٣ م) بعد أن ناشدهم رئيس الجمهورية العمل على إنشاء وحدة البلاد، وعمل بعدها رئيس الجمهورية على زيادة سلطاته وتحمل مسؤولية أهياء الحكم.

وفي ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (كانون الأول ١٩٨٣ م) تحوّل الرفض المتزايد للحكومة السنغالي إلى قيام أعمال العنف في مقاطعة دكارا وأنتسرة

حيث اشككت قوات الشرطة مع أعضاء من حركة القوات الديمقراطية في ولاية «كازامانس» في مدينة «زيغويتكورا» وأُتي ذلك إلى مصرح أكثر من خمسة وعشرين شخصاً، وحكم على ٣٥ شخصاً بالسجن لتحرّيش الشعب على القيام بأعمال الشعب وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، ثم بُرّي سبعة عشر منهم.

وفي اجتماع عاجل لحزب التجمع الديمقراطي السنغالي في ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) تقرر تقسيم «كازامانس» و«سان سالوم» إلى مناطق إدارية أصغر. وفي شعبان ١٤٠٦ هـ (يسان ١٩٨٦ م) أطلق سراح عددٍ من المعارضين. ثم ألقي القبض على ١٥٢ شخصاً في صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول عام ١٩٨٦ م) بعد اجتماع حزبي لحركة الهيئة الديمقراطية، ثم أفرج عن ٩٢ منهم في شعبان ١٤٠٧ هـ (يسان ١٩٨٧ م).

وحدثت إضرابات في الجامعة لأن الخريجين الجامعيين لا يجنون وظائف لهم، وامتنع الطلاب عن حضور المحاضرات، واستمر الإضراب ما يزيد على الشهرين، وانتهى في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م) بعد أن وعدت الحكومة بحلّ هذه المشكلة.

وحدثت داخل حزب التجمع الديمقراطي السنغالي تكتلات وفوضى عندما استبدل رئيس الجمهورية بعض الأعضاء البارزين بأخرين ممن يؤيدونه، وأتى الأمر إلى عزل وزير الخارجية مصطفى تيازي. مطلع عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م). غير أن وضع الحزب قد تحسّن بعد انتخابات مجالس البلدية التي جرت في صفر ١٤٠٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٤ م) حيث حصل الحزب على ٩٦٪ من مجموع الأصوات، ولكن المعارضة لم تشترك في هذه الانتخابات، واستمرت مقاطعة لها.

تشكل حزب سياسي جديد يحمل اسم «وحدة السنغال الديمقراطية المحددة» برئاسة محمد فول في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م)، وهو

عضو سابق في حزب السنغال الديمقراطي، فاعتزقت خمسة أحزاب بما فيها حزب السنغال الديمقراطي على تشكيل هذا الحزب، فأعلن رئيس الجمهورية أن الحزب الجديد غير معترف به رسمياً، وأغلق ذلك توقيف ستة عشر سياسياً بارزاً من أحزاب المعارضة كان من بينهم عبدالحى ويد زعيم حزب السنغال الديمقراطي، وعبدالحى باثلي زعيم رابطة الحركة الديمقراطية لحزب العمال، واستمرّ حجزهم مدة أسبوع كامل بتهمته إلقاء تصريحات غير مؤلفة.

وعانى حزب السنغال الديمقراطي محنةً شديدةً في صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) عندما انسحب من الحزب ثلاثة أعضاء من قاداته البارزين، وهم من مثليه في الهيئة الوطنية مع العلم أن عدد مقاعده في الهيئة هو ثمانية مقاعد، ثم استقال نائب رئيس الحزب «فاران ضيائي» في شهر ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) انسحب من الحزب، واستقال من الهيئة الوطنية، وفي شهر ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (أب عام ١٩٨٧ م) انفصلت مجموعة جديدة من الحزب، وشكلت حزباً سياسياً جديداً.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) أصرب طلاب جامعة «الشيخ آتا ديوب» لمدة ٣٢ يوماً، فوافقت إثرها الحكومة على خطة ذات ثمانية بنود لرفع مستوى طلاب هذه الجامعة.

وفي شعبان ١٤٠٧ هـ (يسان ١٩٨٧ م) أصربت قوات الشرطة فأتى الأمر إلى عزل وزير الداخلية، وتوقيف هذه القوات عن العمل مؤقتاً، ثم أعادت إليها المسؤولية بعد إعادة ستالة شرطي عن العمل.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) بدأت انتخابات الرئاسة، وأخذت الصراعات تظهر في بعض المناطق بين رجال الأمن وبين رجال الأحزاب المعارضة. وكانت النتائج المبدئية تسيء بقوّة ساحقٍ للرئيس عبده ضيوف وحزبه وحزب التجمع الديمقراطي السنغالي والحزب الحاكم، مما حدا بحزب السنغال الديمقراطي للتلعن في أمانة الانتخابات، وبدأ

الشعب في العاصمة «داكار» ويحقد أن السب الرئيسي لأعمال الشعب هو سخط السكان على الأحوال الاقتصادية المتردية التي يعيشونها، وعلى سياسة القسطن التي تتبعها الحكومة. أُغلقت حالة الطوارئ، فُتحت التجمعات، وأُغلقت المدارس، وفرض حظر التجول ليلاً في العاصمة، وألقي القبض على (عبدالحى ويد) زعيم حزب العمال الديمقراطي، وعلى (أمات دانسوكو) زعيم حزب الماركسية اللينينية، وأعلنت نتائج الانتخابات في رجب ١٤٠٨ هـ (أذار ١٩٨٨ م) فظهر أن رئيس الجمهورية عبد صيوف قد حصل على ٧٣.٢٪ من الأصوات، وحصل عبدالحى ويد على ٢٥.٨٪ من الأصوات، وحصل حزب التجمع الديمقراطي السنغالي على ١٠.٣ مقاعد في الهيئة الوطنية، ونال حزب العمال الديمقراطي باقي المقاعد وهو ١٧ مقعداً. وفُزرت الهيئة الوطنية أن تستمر حالة الطوارئ إلى أجل غير مُسمى، غير أن المدارس منفتح أبوابها، وستحفظ ساعات حظر التجول، وأخيراً انتهى حظر التجول في شعبان (نيسان)، أما حالة الطوارئ فبقيت حتى رمضان (أيار).

وفي شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) قُدِّم للمحاكمة عبدالحى ويد، وأمات دانسوكو وخمسة من المعارضين الآخرين بتهمة التحريض على الشعب، ومهاجمة رجال الأمن، وقطعت المحكمة بالسجن مدة عام على عبدالحى ويد مع وقف التنفيذ، وبرتت ساحة أمات دانسوكو والمتهمين الآخرين، غير أن محاكمة عبدالحى ويد قد أدت إلى حدوث اشتباكات جديدة في داكار، مما جعله يطلب من المتظاهرين الخلود إلى الهدوء، واستعداده للباحث مع رئيس الجمهورية، وأظهر من جانب آخر رئيس الجمهورية عبد صيوف استعداده للصلح مع المعارضة، وأصدر عفواً عاماً عن كل المعتقلين السياسيين الذين تم إلقاء القبض عليهم أثناء الانتخابات، كما أصدر عفواً آخر عن ٣٢٠ شخصاً ممن سبق أن أُلقي عليهم القبض قبل شهر ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (نومور ١٩٨٧ م) في كازامانس.

ألقى رئيس الجمهورية عبد صيوف مع زعيم المعارضة عبدالحى ويد، وكانت نتيجة اللقاء أن أُلقيت بعض المهمات على أحزاب المعارضة، وقد وافقت تسعة أحزاب سياسية على الاشتراك في المهمة الأولى، وهي الاجتماع لمناقشة المشكلات السياسية في البلاد، وتقرر أن تبدأ الجلسات في شهر ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (نومور ١٩٨٨ م) وشُكلت لجان متخصصة لمناقشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومشكلات الشباب، والبطالة إلا أن شيئاً لم يحدث حيث أُغلقت الجلسات إلى أجل غير مُسمى بعد أن التهمت أحزاب المعارضة الحزب الحاكم وحزب التجمع الديمقراطي السنغالي، بوضع المعوقات والعراقيل في وجه مناقشة النظم الانتخابية، كما التهمت الحكومة بمنع أحزاب المعارضة من استخدام وسائل الإعلام المحلية في الدعاية الانتخابية أسوة بالحزب الحاكم.

وفي اجتماع عاجل لحزب التجمع الديمقراطي السنغالي في شهر شعبان ١٤٠٩ هـ (أذار ١٩٨٩ م) أعلن رئيس الجمهورية عن رغبته بلتح حوار مع أحزاب المعارضة، كما أعلن عن اتباعه سياسة جديدة هي سياسة الانفتاح والتجديد، وشُكل لجنة تنفيذية داخل حزب التجمع الديمقراطي السنغالي لتسهل مهمتها تعديل النظم الانتخابية، وكُلِّف هذه اللجنة أن تأخذ بعين الاعتبار مطالب المعارضة. وفي الشهر نفسه رجع عبدالحى ويد من منفاه الذي فرضه على نفسه في فرنسا ولمدة سبعة شهور، وكان يُعلن فيها أن حزبه هو الذي فاز بانتخابات (شباط ١٩٨٨ م) غير أن اللبغ في النتائج هو الذي قلب الحقائق، وقد صرَّح عند عودته أن رئيس الجمهورية قد وافق على طلبه تشكيل حكومة انتقالية للإشراف على إجراء انتخابات جديدة، ولكن رئيس الجمهورية أنكّر على موافقته على شيء مما صرَّح به عبدالحى ويد.

وفي رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) أعلن عبد صيوف عن تعديلات نظام الانتخابات، وأنه يجب أن تكون هناك شروط ومعايير يجب

أن تتوفر في المرشح ليقبَل له ترشيح نفسه، وأنقُصت كذلك مدة الحملة الانتخابية من ثلاثة أسابيع إلى أسبوعين فقط، ويسمح خلالها لأحزاب المعارضة استخدام وسائل الإعلام المحلية، وأعلن أن هذه التعديلات ستطوّر بتأجيل انتخابات مجالس البلديات مدة عام كامل بعد أن كان مقرراً لها أن تجري في ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م). وكان رد فعل أحزاب المعارضة أن أعلنت أن هذه التعديلات وإن كان ظاهراً برفقاً إلا أنها في الحقيقة ليست إلا في مصلحة الحزب الحاكم حيث تزيد من سلطته وتقلل من شأن بقية الأحزاب، وقد أتى هذا الإعلان إلى إلغاء القبض على أكثر من مائة وخمسين شخصاً. وقد وافقت الهيئة الوطنية على هذه التعديلات في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) مع العلم أن أعضاء الهيئة الوطنية جميعهم من أعضاء الحزب الحاكم وحزب التجمع الديمقراطي السنغالي، لأن أعضاء حزب السنغال الديمقراطي الـ (١٧) في الهيئة الوطنية كانوا قد قاطعوا جلسات الهيئة منذ شهر ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (أواسط عام ١٩٨٩ م) احتجاجاً على التغطية الإعلامية المضلّة لجلسات الهيئة.

وفي الوقت نفسه أُجريت تعديلات على نظام الاستثمار على الرغم من معارضة أعضاء حزب السنغال الديمقراطي المعارض الذين كانوا أعضاء في مؤسسة العمل السنغالية الوطنية.

التعليم:

أعلن في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) عزل وزير التربية والتعليم، وأنشئت وزارتان إحداهما للتعليم الوطني والأخرى للتعليم العالي، وتُعيّن فيهما موظفون على مرتبة عالية، كان ثلاثة عشر منهم وزراء سابقون، وعُدَّ العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ غير معتبر جامعياً لأن طلبة المدارس الثانوية والجامعات كانوا في إضراب دائم مدة العام الدراسي كله بدءاً من صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) وحتى انتهاء العام الدراسي.

وفي صفر ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) قدّمت الحكومة خطة لإصلاح التعليم الوطني، وبعد شهر وافقت على رغبات الطلاب بتحسين أوضاعهم الاجتماعية، كما منحت طلاب جامعة الشح أبنا ديوب الاستقلال التعليمي فلم تعد تابعة لنظام التعليم المركزي.

ورغم هذا فلم يخل العام التالي من مُشكلات حيث قام المعلمون بإضراب دام ثلاثة أشهر في أواخر ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (سبتمبر عام ١٩٨٩ م). وكانوا يطالبون برفع مستوى المعيشة.

الهيئة الوطنية:

وفي ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) قدّم رئيس الهيئة الوطنية «داود ساو» استقالته، وهذا ما بدّل على وجود خلافات داخل الهيئة الوطنية رغم أن أكثرية أعضائها من حزب واحد، بل إن أعضاء المعارضة من الحزب الآخر مع قتلهم كانوا كثيراً ما يقاطعون جلسات الهيئة.

القوات المسلحة:

أجبر قائد القوات المسلحة الأول على الاستقالة في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) كما ألزم الجنرال وجوزيف لوس تاغاري داسوزا سفير السنغال في ألمانيا على الاستقالة أيضاً لاكتشاف خطة الغلاب كانوا ينوون تنفيذها أثناء الانتخابات التي جرت في جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م).

الصحافة:

حكّم على الشيخ «قرشي با» رئيس تحرير صحيفة حزب السنغال الديمقراطي «سوي» بالسجن لمدة عام واحد مع ثلاثة من الصحفيين بتهمة نشر وإشاعة أخبار كاذبة، وذلك في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م)، وفي شهر رجب من العام نفسه سُجن رئيس حزب السنغال الديمقراطي عثمان نجوم لنشر مقال في صحيفة الحزب «سوي».

وفلك أثناء غياب عبدالحفي ويد في فرنسا، فجاء في الشهر نفسه، وخرجت الجموع لاستقباله، وتصدت لها قوات الأمن لتفريقها، وقد صرح زعيم حزب السنغال الديمقراطي عبدالحفي ويد أن الفائز في انتخابات (شباط ١٩٨٨ م) هو الرئيس عبد صيوف إلا أنه يُطالب باختيار رئيس آخر نظراً لتدنّي الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وأعقب ذلك قيام سلسلة من الاحتجاجات والاشتبكات كانت نتائجها حجز عدد كبير من مؤيدي أحزاب المعارضة من قبل قوات الأمن، وكانت أشدّ الاشتباكات التي وقعت في شهر رمضان ١٤١٠ هـ (نيسان ١٩٩٠ م) وأعتها ما كان في ذكرى اليوم الوطني للبلاد.

وفي شعبان ١٤١٠ هـ (أذار ١٩٩٠ م) أعلن الرئيس عبد صيوف عن تعديل شامل في الحكومة إذ نقص عدد أعضاء الحكومة من ٢٧ وزيراً إلى ٢١ وزيراً، ومن أهم التغييرات التي تمت عزل أمين السر العام للرئيس الذي هو «جان كولون»، وهو يشغل هذا المنصب منذ أيام الفرنسيين، ومما تجدر الإشارة إليه أن أحزاب المعارضة كانت تعهد في تأليبها الناس ضد الرئيس عبد صيوف في تأثير «جان كولون» عليه، وعلاقته به، وصكته بفرنسا، وتأثيره الكبير على المجرى السياسي للدولة، وقد عُيّن مكانه «أندريه سونكو» أمين سر عام للرئيس إضافةً إلى منصبه وزيراً للداخلية، أما منصب وزارة التعليم فقد تسلّمه «جيوكا»، وتسلّم وزارة الخارجية، «ميلينا عمر ساي» مكان إبراهيم فال. ومن الملاحظ أن وزارة الداخلية بيد اليساري رغم ضعف نسبتهم.

الأحداث الخارجية:

إن الأحداث الخارجية قليلة فالسنغال تسير في فلك دول النظام الحبر، وذات علاقة بفرنسا، وإن أكثر الأحداث إنما هو مع الدول المجاورة.

مع غامبيا:

في مطلع عام ١٤٠١ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٠ م) أرسلت السنغال بعض الفرق العسكرية إلى غامبيا لحمايتها من هجوم متوقّع من ليبيا. حسب زعم أصحاب العلاقة - وبعد محاولة انقلاب في غامبيا تدخلت قوات السنغال لحمايتها الحكومة الغامبية، وكان ذلك في رمضان ١٤٠١ هـ (نوز ١٩٨١ م) وبعد شهر أعلن عن خطة لاتحاد بين السنغال وغامبيا، وإقامة دولةٍ منهما أطلق عليها سنغامبيا، وظهر الاتحاد في ٧ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ (الأول من شباط ١٩٨٢ م)، وفي ربيع الأول ١٤٠٣ هـ (مطلع عام ١٩٨٣ م) عُقد أول مجلس يضم كلاً من السنغال وغامبيا، وتوقفت فيه سبل التعاون بين البلدين من ناحية السياسة والاقتصاد ووحدة النقد. غير أن السنغال كانت ضد موقف غامبيا المتردد في تحقيق الوحدة فعلياً.

وفي محرم عام ١٤١٠ هـ (أب ١٩٨٩ م)، أعلن رئيس السنغال عبد صيوف عن سحب القوات السنغالية من غامبيا في احتجاج على طلب رئيس غامبيا في أن يُعطي سلطة أكبر في الاتحاد، وفي نهاية الشهر نفسه أعلن الرئيس السنغالي أن كل عمليات الاتحاد ستوقف نظراً لتخاذه غامبيا عن الاندماج الفعلي مع السنغال سياسياً واقتصادياً، ثم لم يلبث أن حلّ الاتحاد في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) وتبعه إعلان من الرئيس الغامبي داود غاوارا أن السنغال تفرض ضرائب، وتضع قوانين للتنقل بين البلدين نضراً بغامبيا، كما تمنع المؤن والبضائع من دخول غامبيا عبر حدودها معها.

وفي جمادى الأولى ١٤١١ هـ (كانون الأول ١٩٩٠ م) اجتمع الرئيسان في داكار لمناقشة الوضع المتنازح بين البلدين.

مع غينيا - بيساو:

وقع الخلاف بين السنغال وغينيا - بيساو حول منطقة بحرية غنية بالأسماك، كما دلت الدراسات على غناها بالنفط أيضاً، وتقع تحت السيادة السنغالية، وتقدّمت غينيا - بيساو بشكوى إلى محكمة العدل الدولية، وصدر

الحكم لصالح السنغال في مطلع عام ١٤١١ هـ (آب ١٩٩٠ م)، والتي في نهاية الشهر نفسه رئيساً الدولتين، عبده صيوف وجواو بيرنارد فييرا لمناقشة الموضوع، كما تدخلت زائير والبرتغال للإصلاح بين الطرفين دون فائدة.

مع موريتانيا:

وقعت أزمة بين السنغال وموريتانيا وظهرت حدتها في ٥ رمضان ١٤٠٩ هـ (١٠ نيسان ١٩٨٩ م) حيث قتل اثنان من السنغاليين في قمرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا على يد جماعة موريتانيين من الزنوج، وقام وزير الداخلية السنغالي بزيارة موريتانيا وقابل رئيسها، وأعلن أن البلدين سيعملان على تطويق آثار الحادث، وما أن رجع الوزير إلى داكار حتى قام بزيارة إلى مكان الحادث، وأعلن أن الأمر مبيت، ولن تسكت عنه السنغال، وفي اليوم التالي ٦ رمضان قامت مظاهرة في بلدة «بوكله» السنغالية القريبة من مكان الحادث، وهاجم المتظاهرون المحلات التي يملكها موريتانيون عرب، ونهبوا ما فيها، ثم أشعلوا فيها النيران. قام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة للعاصمة السنغالية، وعمل مع نظيره السنغالي اتفاقاً لتجنب حوادث جديدة. وفي اليوم التالي انفجر الوضع في السنغال، وأخذ السكان يتهون المحلات التي يملكها الموريتانيون، ويقتلون من يستطيعون قتله، بل ويمثلون بالحث، وفر من فر ونجا من القتل إلى المساجد، وإلى مراكز الشرطة، وإلى مبنى السفارة، ومبنى القنصلية الذي لم يسج من الهجوم، وتعرض لهذه الحروب جميع الموريتانيين الذين يقيمون في السنغال، ويُقدَّر عددهم بنصف مليون تقريباً.

وفي ١٩ رمضان انفجر الوضع في موريتانيا فهاجم السكان في العاصمة «نواكشوط» وفي مدينة «أنواذيبو» الرعايا السنغاليين، وقاموا بالعمل نفسه الذي قام السنغاليون به، واستمر هذا التصرف يومين، وفي اليوم الثالث استدعت الحكومة قوات من الجيش والدرك،

وسيطرت على الوضع، وأعلنت منع التجول، وجمع السنغاليون في المساجد، والمعرض التجاري، وتشدت عليهم الرقابة لحمايتهم.

وفي ٢٤ رمضان عاد الوضع فأنفجر من جديد في السنغال بعد بيان توجه من الدولة إلى موريتانيا، فارتفعت شعارات الانتقام، وأخذ القتل يلحق بالموريتانيين حتى الذين يحملون الجنسية السنغالية، وانضطرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ، وفرض منع التجول، ولكن ذلك لم يوقف عمليات التكيل بالموريتانيين.

وأخيراً اتفق الطرفان على نقل الرعايا من كل بلد إلى البلد الآخر، فقتل أكثر من مائتي ألف موريتاني من السنغال، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا رغم أن عدد الموريتانيين في السنغال كثيراً ما يرفعونه إلى خمسمائة ألف إنسان.

وعلى الرغم من موافقة البلدين على حلّ مشكلتهما بالحوار إلا أن إصرار السنغال على حرمة الحدود التي وضعها الفرنسيون، وإصرار موريتانيا على تعويض أبنائها الذين فقدوا ممتلكاتهم في السنغال من قبل حكومة السنغال كانا عقبتين كبيرتين في وجه أي وفاق بين البلدين الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات السياسية بينهما في مطلع عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م)، وفي نهاية عام ١٩٨٩ م تحذرت أعمال العنف بين الطرفين نتيجة لعودة الموريتانيين السود الذين كانوا قد نقلوا إلى السنغال والمطالبة بالتعويض عن ممتلكاتهم في موريتانيا، ويبدو أن القوات العسكرية السنغالية كانت وراء التشجيع على المطالبة. وفي منتصف عام ١٤١٠ هـ (أوائل عام ١٩٩٠ م) لم يعد هناك أي مجال للصالح بين البلدين وبادت محاولات الأمم المتحدة بالقتل بعد أن حدثت الشبكات عسكرية بين الدولتين في منطقة الحدود المتنازع عليها.

الفرنسيين والبرتغاليين، وتبلغ نسبة مجموعهم ٣٪.

٣٦٪	ولوف.
٢٠٪	ماندينغ.
١٨٪	توكلور.
١٧٪	فولاني.
٨٪	سريير.
١٪	عرب وأوروبيون.
١٠٠٪	

أما من حيث العقيدة فإن قبائل الولوف، والماندينغ، والتوكلور، والفولاني، فإنهم جميعاً من المسلمين، ويشكّلون ٨٩٪ من مجموع السكان، ويضاف إليهم بعض قبائل السريير، وبعض العرب وتكون نسبة المسلمين ٩٢٪ من مجموع السكان. أما النصارى فهم الأوروبيون وبعض العرب من الشام، ويشكّلون ٢٪، وأما الوثنيون، فهم أكثرية قبائل السريير، ويعيشون في الجنوب في الغابة ويشكّلون ٦٪ من مجموع السكان.

٩٢٪	مسلمون.
٢٪	نصارى.
٦٪	وثنيون.
١٠٠٪	

الصراع القبلي:

كان الصراع في الماضي أكثر ما يظهر بين القبائل، وقد مر معنا كيف كان انتقال الحكم من التكرور إلى الفولانيين إلى الولوف وأخيراً كانت حكومة الحاج عمر من شعب التوكلور. أما بعد الاستعمار فقد توجّه الصراع نحو الداخل، وأصبحت القبائل متعاونة فيما بينها ضد الصليبيين الغزاة، غير أن الغزاة استطاعوا أن يجزّوا إليهم مع الزمن أصحاب المصالح بعد أن ألقوا أمامهم المناصب، كما شدّ المستعمرون إلى جانبهم أصحاب الأهواء

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة السنغال ١٩٦.١٩٠ كيلومتراً مربعاً، وتشرف على المحيط الأطلسي على طول ٥٣١ كيلومتراً، وتحدها موريتانيا من الشمال بطول ٨١٣ كيلومتراً، ومالي من الشرق بحدود تبلغ ٤١٩ كيلومتراً، وغينيا، وغينيا-بيساو من الجنوب بحدود متساوية تقريباً حيث تبلغ الحدود مع غينيا ٣٣٠ كيلومتراً، ومع غينيا-بيساو ٣٣٨ كيلومتراً، وتتوسطها بعددك غامبيا بحدود ٧٤٠ كيلومتراً.

ويبلغ عدد السكان حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) سبعة ملايين ونصف المليون، وبهذا تكون الكثافة أكثر من ٣٨ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وهي كثافة جيدة في تلك المناطق المدارية.

وتنتشر في السنغال عدة قبائل كبيرة منها: الولوف الذين ينتشرون في المناطق الشمالية الغربية، ويشكّلون ٣٦٪ من مجموع السكان. والماندينغ في الجنوب الشرقي على حدود غينيا، وهم فرع «الديولا»، وعلى حدود مالي، وهم فرع «ماندي» وفي الشمال الشرقي على حدود موريتانيا ومالي، وهم فرع «ساراكوليه» ويشكل الماندينغ ٢٠٪ من مجموع السكان منهم ٨٪ ساراكوليه، ومنهم ٦٪ ديولا، و٦٪ ماندي، والفولاني في الشرق والوسط، ويشكّلون ١٧٪ من مجموع السكان، والتوكلور إلى الغرب من ديار الفولاني ويشكّلون ١٨٪ من مجموع السكان، والسريير في الجنوب، ويشكّلون ١٧٪ أيضاً، والبالي، وهو من العرب الشاميين، والأوربيين من

بعد أن يلروا أمامهم المقاسد، فأخذ الصراع شكلاً جديداً حمل المعنى العقيدى.

الصراع العقيدى:

لما كان الإسلام عقيدة غالبية السكان ٩٢٪ من مجموع الشعب لذا فإن أصحاب العقائد الأخرى لا وزن لهم، وخاصة إذا علمنا أن الوثنيين داخل الغاية لا يهتمون بهذا كثيراً، وإن كانوا يشكلون ٦٪ من مجموع السكان، وأما النصراني، وهم ٢٪ لا يُشكلون أي خطرٍ مع العلم أن النصرانية لا يمكنها من منافسة الإسلام والدخول في صراعٍ مع أتباعه بشكلٍ متكافئ؛ وذلك لكثرة الطغوس الوثنية التي دخلت النصرانية منذ فرضت على الدولة الرومانية الوثنية حيث بقيت الممارسات وثنية والاسم للنصرانية غير أن الوضع هنا يختلف فالنصارى الذين يُشكلون ٢٪ من المستعمرين الذين يدهم السلطة. لذا كان الصراع بين الدخلاء الصليبيين ومن كسبهم إلى ديانتهم من الوثنيين، وأتباعهم من أصحاب المصالح والأهواء من جهة والمسلمين من جهةٍ أخرى الذين رفضوا السير على خطا الغزاة، واستعملوا إيمانهم وإن لم يكونوا جميعاً ملتزمين، ولم يكن هذا الصراع متكافئاً إذ أن الجيش، وقوى الأمن، والسلطة كلها بيد طرفٍ واحدٍ هو الصليبية على أن الطرف الأخرى، وهو المسلمون، مجرد من كل سلاح، ومن كل قوة، فقير، ضعيف، يرمى وراء لقمة العيش، ولا يجدها هذا إضافةً إلى جهله، وتفترقه لعدم تنظيمه، والخلافات القائمة بين قبائله وأقاليمه، وطرقه.

استعمل المستعمرون الصليبيون كل وسائل تهديب خصومهم المسلمين لتحطيمهم ومحاولة إبانتهم، فسأطوا عليهم من نضروهم أثناء الحكم الاستعماري، وخطفهم مكاتهم بعد خروجهم من البلاد، ومكثوا لمن قلدوهم، وقبلوا السير في فلكتهم، وعلى أسلوب حياتهم، ووضعوا المتاعج التي تشبه الأحيال على هذا الخط، وأثاروا بين المسلمين

التعرات. فأصبح الصراع بين المسلمين أنفسهم: المسلمون الملتزمون الذين يستعملون إيمانهم، ويرفضون الدنيا من طرف، وبين المسلمين المستغربين من طرفٍ آخر، وهؤلاء لا يعرفون من الإسلام سوى الانتماء إليه. وكان الفوز للمستغربين الذين مكّن لهم المستعمرون الصليبيون، وبقوا يؤيدونهم حتى بعد خروجهم، وسأطوهم بكل عناصر القوة من سلاح، ومعلوماتٍ عن أعدائهم، وتأييد، ووسائل مقاومة، ومخططات، ولا يأتي هذا الدعم من الدولة المستعمرة سابقاً وهنا فرنسا، وإنما من الصليبية العالمية، والقوى الدولية كلها والتي تحركها الدول الكبرى وتوجهها.

لذا بقي المسلمون مستضعفين، والمتفرجون المستغربون أقوياء، وتكّال للمسلمين الضرية بعد الضربة ليبقوا ضعفاءً أذلاء، وتؤخذ منهم الأعداد تلو الأعداد - حسب المخطط الصليبي - حتى ينتهوا من الارتباط بالعقيدة، فإذا ما انتهى هذا الدور جاء دور الإبانة، وسُدى بتفليده من هاشم العالم الإسلامي باتعاه القلب باسم الشراكة الدولية الذي أخذ يظهر على الساحة، وتحت شعار محاربة الإرهاب الذي تُعت به ككل حركة إسلامية قوية سليمة الاتجاه في أول الأمر، ثم المسلمون جميعاً.

الصراع بين الطرق الصوفية:

الأمر الذي بُلقت النظر أن بلدان المسلمين التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي تنتشر فيها الطرق الصوفية على حين أن البلدان التي كانت تخضع للاستعمار الإنكليزي تبرز فيها القاديانية، والبهائية، والإسماعيلية.

وتوجد في السنغال طريقتان صوفيتان رئيسيتان، وتفرعت كلاهما إلى فروع، والطريقتان هما: القادرية، والتيجانية. ومن الملاحظ أيضاً أن الطرق في المغرب وغربي إفريقيا وإن كانت من أصلٍ مشرفي إلا أنها تختلف عنها بعض الشيء في موضوع التواكل والتكاسل، وترك موضوع الجهاد، والإخلاق إلى الأرض مع إعمال إعمارها. وهذا الأمر يُخالف

الإسلام ويُعد صاحبه عنه، وهو ما ينتشر بين الطرق الصوفية في المشرق على اختلافها، لكنه لا يظهر في المغرب وغربي إفريقيا بشكل واضح حيث شاركت بعض الطرق بالجهاد.

الطريقة القادرية:

تأسست في بغداد في القرن السادس الهجري، وتنسب إلى محمد عبدالقادر الجيلاني، ودخلت إفريقيا في القرن التاسع الهجري على أيدي مهاجرين من مدينة «توات»، وهي واحة تقع في النصف الغربي من الصحراء الكبرى، واتخذوا من مدينة «ولاته» في موريتانيا أول مركز للطريقتهم، ثم انتشروا في غربي إفريقيا كلها، وافتتحوا المدارس، وأرسلوا الطلاب إلى فاس، والقيروان، وطرابلس، والقاهرة. ثم تفرقت هذه الطريقة إلى عددٍ من الفروع، ومن هذه الفروع في السنغال:

أ - البكائية: وظهرت في قبيلة «فطاس» التي تدعى أنها من أصل عربي، ومن سلالة عقبه بن نافع الفهري، فاتح بلاد المغرب، وتنسب إلى سيدي أحمد البكائي الذي عاش في موريتانيا في أواخر القرن التاسع الهجري، وكان فرعها في منطقة «الترازو» قوياً حيث يعيش حالياً أحفاد الشيخ سيديا، وهم أحفاد الشيخ سيديا الكبير المتوفى عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م)، وكذلك انتشرت في مالي، ويبدو أثر هذه الطريقة واضحاً في شعب الغولاي، إذ ظهر منهم الشيخ أحمدو، وعثمان دانغليو.

وتأثر السنغال بالطرق التي تنتشر في موريتانيا، فنتشر الطريقة البكائية القادرية على نطاقٍ واسع. وهناك الجماعة الدينية المعروفة وأبو فطة، وأصلها من «تيلوان»، وتأسست عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م)، وتدعى رئيسها «أبو أمين» غير أن نفوذها أخذ بالتضاؤل.

وتوجد في السنغال منظمة دينية سوداء، كانت تتبع لأهل الشيخ سيديا، وتدعى «الكتلة النورية».

ب - المرهيدية: وتنسب إلى «أحمدو بامبا»، من شعب الشوكور،

وكان أبوه شيخ طريقة، ويدعى (موزعت حمل)، ويطن ببلاد الولوف. وبدأ حركته في بلاد «البازل» عام ١٣٠٤ هـ، وأتت مركزاً دينياً في مدينة «طوباء» عام ١٣٠٧ هـ، واتفق مع الشيخ سيديا الذي منحه الورد القادري بعد أن سافر إلى موريتانيا، والتقى به، ثم بدأ بمقاومة الفرنسيين، فقبض عليه عام ١٣١٣ هـ، ونفي إلى «الغابون» فوسط له الشيخ سيديا، فسمح له بالعودة إلى السنغال عام ١٣٢٠ هـ، فاستقر في «جاريم»، غير أنه عاود نشاطه ضد فرنسا، فنقل إلى موريتانيا، ووضع تحت رقابة الشيخ سيديا بالذات. ثم عاد إلى السنغال عام ١٣٢٥ هـ، وتوفي عام ١٣٤٥ هـ، وقبره في مدينة «طوباء»، ويزور المرهيدون هذا القبر، وتبدأ الزيارة في ١٨ صفر من كل عام، وتدمم أربعة أيام.

وخلف الشيخ ولده «حمادة» و«مصطفى»، ثم حصل خلاف بينهما، وفي عام ١٣٦٥ هـ استطاع الشيخ مصطفى «بناكي» تأسيس الديوان المرهيدي، وأصبح للمرهيديين لباس موحد، وتبائع الروايات في عدد المرهيديين، فتقول: بلغ عدد المرهيديين أربعمئة ألف، وأن الذين زاروا قبر «أحمدو بامبا» قد بلغ مائة ألف، وأن الحكومة تضطر إلى زيادة عدد القطارات أثناء موسم الزيارة.

ج - الفاضلية: نشأت في قبيلة «زانة»، وتنسب إلى الشيخ «محمد فاضل» المتوفى عام ١٢٠١ هـ، وتوَّج أتباعه في الصحراء الكبرى كلها، واختاروا أماكن إقامة لهم في نقاط التقاء الطرق التي تميزها الفواقل، وأماكن تجمع البدو، ومناطق التبادل بين الزراع والرعاة، وأصبحوا يؤلفون أربع زمر وهي:

١ - مجموعة الشيخ سعد؛ ولها نفوذ في منطقة الترازو في موريتانيا، وفي السنغال، وغامبيا وغينيا. ولها زاوية فرعية في إقليم «كازامانس» في السنغال، ومعظمها من شعب الديولا.

٢ - مجموعة الشيخ ماء العينين الذي قاوم الفرنسيين في موريتانيا والمغرب.

٣- مجموعة الشيخ الحظرمي، ولها أتباعها السود من شعب المانديبع من الساراكوليه، والبيماره.

٤- مجموعة الشيخ محمد الفاضل ولد عبيدي.

الطريقة التجانية:

نشأت في الجزائر على يد سيدي أحمد بن محمد التجاني (١١١٠- ١٢٣٠هـ)، ولا يحق للتجاني أن يتسوا إلى طريقة أخرى، وللتجانية فرعان في الجزائر، وفرع في مدينة فاس في المغرب، وأكثر فروعها في إفريقيا الغربية ترتبط بفرع فاس، ووصلت إلى بلاد الساراكوليه، قرب «نيورو»، ويسمى لهذه الطريقة الحاج عمر الذي نشأ في «بوتو» في شعب «التوكلور»، وأسس دولة واسعة في غربي إفريقيا، ولقي حظه في إحدى غزواته عام ١٢٨٣هـ، واستطاع ابنه أحمدو شيلو ضم ولايات أبيه لحكمه. وأخيراً دبت الخلافات في هذه الدولة بين الأخوة الأمر الذي ساعد المستعمرين الصليبيين على دخول المنطقة جزءاً بعد آخر.

ومن فروع الطريقة التجانية الطريقة «الحمادية» التي تسب إلى وحماه الله بن محمد، ونشأت في شعب «الساراكوليه» حيث عمّ تأثيرها على كل ديار هذا الشعب، وخاصة منطقة «جورجول»^(١) التي عمت فيها أحداث المقاومة فتفي عام ١٣٤٨هـ إلى ساحل العاج، واعتقل خمسة وعشرون من أتباعه، ثم أطلق سراحه عام ١٣٥٤هـ، وعاد إلى «نيورو» حيث عاود نشاطه ضد فرنسا، فأعدم مع اثنين من أتباعه عام ١٣٥٩هـ.

الصراع الحزبي:

يعدّ الصراع الحزبي عنيفاً في السنغال، ولكن من غير منافسة، إذ أن الحزب الحاكم هو القوي المسيطر، والذي يُسكت ويكتم أفواه رجال بقية

(١) جورجول: إقليم في موريتانيا، يمتد على الضفة اليمنى لنهر السنغال، وشمال مدينة «ماتام» ومركزه مدينة «كهيدي».

الأحزاب الصغيرة والكثيرة كشاف كل البلدان المتخلفة التي تعمدّ فيها الأحزاب لدرجة كبيرة.

كان حزب الاتحاد التقدمي السنغالي هو الحاكم يوم حصلت السنغال على استقلالها، وكذلك فاز بانتخابات ١٣٨٣ هـ. وبعد ثلاث سنوات بقي الحزب الوحيد، إذ قامت بقية الأحزاب في حزب الهيئة الوطنية ذي الأكثرية المطلقة. وأصبح حزب الاتحاد التقدمي السنغالي هو الوحيد ولا يسمح بقيام أحزاب أخرى، وأصبح أصحاب المصالح ينقسمون إليه بصفته الحزب الحاكم والوحيد.

ووعده رئيس الجمهورية ليوبولد ستجور بالتمندية الحزبية، ووفى بوعده في انتخابات ١٣٩٤ هـ واشتركت ثلاثة أحزاب وهي: حزب الاتحاد التقدمي السنغالي الذي أصبح حزب التجمع الديمقراطي، ثم الليبرالي السنغالي، وحزب الاستقلال الإفريقي.

ثم وجدت عام ١٣٩٩ هـ حركة السنغال الشعبية.

وفي الانتخابات التي جرت في ربيع الأول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) حصل الحزب الحاكم «حزب التجمع الديمقراطي» على ٨٣ مقعداً، وحصل على باقي المقاعد وهو ١٧ مقعداً الحزب الديمقراطي السنغالي، وأما الأحزاب الباقية فلم تحصل على شيء، وفي الصراع بين هذين الحزبين إلى الآن عنيفاً، وإن الأحزاب الأخرى وإن كانت تلقى في صف المعارضة غير أنها ضعيفة.

وفي انتخابات جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م)، اشترك حزب جديد فيها وهو حزب الهيئة الديمقراطية، وحصل على مقعد واحد في الهيئة الوطنية. وحصل الحزب الديمقراطي السنغالي على ثمانية مقاعد، وهذا كل ما حصلت عليه المعارضة، وأما الحزب الحاكم «حزب التجمع الديمقراطي» فقد حصل على بقية المقاعد، وعددها ١١١ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً. وأعدّ الصراع يشتد حيث كانت المعارضة تنهم الحكومة بعدم

الامانة في الانتخابات. ووقعت أحداث دائمة خاصة في مقاطعة كازامانس حيث برز حزب القوات الديمقراطية في تلك الولاية.

وفي انتخابات رجب ١٤٠٨ هـ (أذار ١٩٨٨ م) حصل حزب التجمع الديمقراطي على ١٠٣ مقاعد في الهيئة الوطنية، ونال الحزب الديمقراطي السنغالي على ١٧ مقعداً. وحدثت اشتباكات، وقدم زعماء المعارضة للمحاكمة، وعلى رأسهم عبدالحى ويد، وأمان دانسوكو.

وعلى هذا فالحزب الرئيسى هو الحزب الحاكم وحزب التجمع الديمقراطي، بزعامه وليس الجمهورية عبده ضيوف، والحزب المعارض الرئيسى، هو الحزب الديمقراطي السنغالي بزعامه عبدالحى ويد، لذا بعد زعيم المعارضة، وبقية الأحزاب صغيرة وتعد في صف المعارضة.

وتبدل أسماء الأحزاب، وإن كان أكثرها يحمل اسم الديمقراطي، وأصبح أيضاً الحزب الحاكم يضيف اسم الاشتراكية حسب المعاصرة الشائعة، وأحزاب السنغال اليوم هي:

- ١ - الحزب الاشتراكي السنغالي، برئاسة عبده ضيوف. الحزب الحاكم وأمينه العام جيوكا.
- ٢ - الحزب الديمقراطي السنغالي. برئاسة عبدالحى ويد. الحزب المعارض.
- ٣ - الحركة الديمقراطية الشعبية. برئاسة محمد ضيا.
- ٤ - حزب الاستقلال والعمل. برئاسة أمان دانسوكو.
- ٥ - الحركة الثورية الديمقراطية الجديدة. برئاسة لاندنغ سافان.
- ٦ - حزب العمل الشيوعي. برئاسة دودو دلو.
- ٧ - الحزب الديمقراطي - حركة العمل، برئاسة عبدالحى باتلي.
- ٨ - حركة الجمهوريين السنغاليين. برئاسة بويكار جوي.
- ٩ - المنظمة الشيوعية للعاملين. برئاسة مبابي باتلي.
- ١٠ - حزب الاستقلال الإفريقي. برئاسة ماجيموث دهبوب.
- ١١ - الحزب الإفريقي لاستقلال الشعب. برئاسة علي ثاين.

١٢ - الحزب الديمقراطي السنغالي الجديد. برئاسة سيرغين ديوب.

١٣ - حزب السنغال الشعبي. برئاسة عمر وون.

١٤ - حزب تحرير الشعب. برئاسة عبدالحى كان.

١٥ - حزب التجمع الوطني الديمقراطي. برئاسة علي مديلو فال.

١٦ - الاتحاد الديمقراطي الشعبي. برئاسة حمدين راسين جويسي.

١٧ - الاتحاد الديمقراطي السنغالي الجديد. برئاسة محمد فال.

١٨ - حركة قوات كازامانس.

وهذه الأحزاب كما ذكرنا تغير أسماءها حسب التسميات الشائعة، فالحزب الاشتراكي السنغالي، وهو الحزب الحاكم حمل اسم «حزب الاتحاد التقدمي السنغالي» ثم «حزب التجمع الديمقراطي» والآن يحمل اسم «الحزب الاشتراكي السنغالي».

كما أن هذه الأحزاب تنقسم على نفسها، فتنشأ أسماء جديدة تحت زعامة رؤساء قداماء ترتبط أسماؤهم بأحزاب تحمل أسماء أخرى.

وهذه الأحزاب لا تختلف في أهدافها، وإنما في رجالها، وتنشأ كثيرها من الرغبة بالظهور وحب الزعامة، شأن كل الدول المختلفة، وهذا ما يسبب زيادة في الفوضى.

الباب الثاني

غامبًا

www.alkottob.com



لمحة عن غامبيا قبل إلغاء الخلافة

لمست غامبيا سوى قطعة صغيرة من أرض السنغال، انتشر فيها الإسلام في الوقت الذي انتشر في السنغال، وكان الصراع في ذلك الجزء من الأرض بين المستعمرين الهولنديين من فرانسيس، وبريطانيين، وبرتغاليين، وكان البرتغاليون على درجة من الضعف فطردوا من المنطقة، وانتهت مراكزهم فيها، واستمر النزاع بين الدولتين الأخرين فرنسا وإنجلترا للسيادة على المنطقة مدة الحروب الطويلة التي نشبت بين الاستعمارين خلال قوتين كاملين، حيث احتل الإنجليز أجزاء من المنطقة، ثم عادت فرنسا إليها حسب معاهدة ١١٩٨ هـ (١٧٨٣ م)، ثم عاد البريطانيون وسيطروا على تلك الجهات، وعقدت معاهدة (سانت ماري) بين الطرفين عام ١٢٣١ هـ (١٨١٦ م) حيث وضعت بريطانيا يدها على غامبيا، وأعطتها معاهدة عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٨ م) إذ عادت منطقة الشمال إلى فرنسا. ولكن بقي الخلاف بين الدولتين على الحدود بين السنغال وبين المراكز البريطانية القائمة عند مصب نهر غامبيا، واستمر الخلاف حتى كانت اتفاقات غربي إفريقية الدولية عام ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣ م) والتي حددت مصير غامبيا، ولكنها عادت وانفصلت، وأصبحت مستعمرة بريطانية تتبع سيراليون.

وعقدت معاهدة بين الدولتين الاستعماريتين فرنسا وإنجلترا عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) حيث انتهى النزاع، فتنازل البريطانيون لفرنسا عن جزيرة



(غورية)، وتنازل القرسيون للبريطانيين عن منطقة واسعة على جانبي نهر غامبيا، وبذلك وجدت دولة غامبيا، وتحُدَّت حدودها نهائياً.

وفي ربيع الثاني ١٣٠٦ هـ (كانون الأول ١٨٨٨ م) عادت غامبيا مستعمرة منفصلة، وتركزت تبعيتها لسيراليون إذ عملت انكلترا على توسعة حدودها لتكون منها دولة، وتم الاتفاق على الحدود الحالية عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م). وأعلنت انكلترا تنق مع شيخ القبائل، وكان آخر تلك الاتفاقات مع (موسى مللو) شيخ الفولانيين عام ١٣١٩ هـ (١٩٠١ م).

وألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وكانه فرط عقد الدول الإسلامية، وكانت بريطانيا خلال هذه المدة تطبق سياستها الاستعمارية المعروفة.

لم تحدث حركات في غامبيا لصغر رقعة هذه المستعمرة، وقلة عدد سكانها، وضعف الأهالي، والحالة الاجتماعية التي يُعانونها من الفقر والجهل حيث كان مهمهم تأمين حياتهم المعاشية قبل كل شيء، وكانوا يحدون ولا يحصلون على جزء منها، هذا إضافة إلى الخوف إذ كان السيف مسلطاً عليهم، والضبط عليهم بحق يهم من كل جانب، والرحمة غير معروفة حيث كان الحد الصليبي يلدس عليها، ويخفيها متكبراً متفطراً.

الفصل الأول

غامبيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

استمرت بريطانيا في تطبيق سياستها الاستعمارية في غامبيا بعد إلغاء الخلافة. وفي الحرب العالمية الثانية جُنِّت الدولة الاستعمارية سكان غامبيا للقتال مع الحلفاء. وبعد الحرب، وفي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) وضع دستور لغامبيا، ونصّ على مبدأ الانتخاب.

تأسست الأحزاب السياسية بعد عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م)، ولم يلبث أن وضع دستور جديد في عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م).

استحدثت منصب رئيس مجلس الوزراء أواخر عام ١٣٨١ هـ، واقتضى هذا تعديل الدستور، فُعْدِلَ في ذي القعدة ١٣٨١ هـ (نيسان ١٩٦٢ م). جرت الانتخابات بعد العيد الأضحى عام ١٣٨١ هـ (أيار ١٩٦٢ م)، وفاز حزب الشعب التقدمي، وتولى رئسهُ داود كيرايا غاوارا منصب رئيس الوزراء في مطلع عام ١٣٨٢ هـ (حزيران ١٩٦٢ م).

وحصلت غامبيا على الاستقلال الذاتي في جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ (تشرين الأول ١٩٦٣ م).

وأصبحت غامبيا دولة مستقلة ضمن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) في ١٧ شوال ١٣٨٤ هـ (١٨ شباط ١٩٦٥ م) وبقي داود غاوارا رئيساً للوزراء.

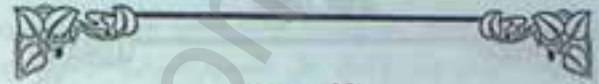
وكانت بريطانيا هي التي تقوم بهذه التعديلات أو حسب توجيهها، لضعف الإمكانيات، والإرتباط الغامبي بها.

التي قضت بالحكم بالإعدام على أكثر من ستين رجلاً غير أن هذه الأحكام قد استبدلت عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) بالسجن مدى الحياة. وكذلك فإن حالة الطوارئ قد بقيت سارية المفعول ما يقرب من أربع سنوات حيث لم ترفع إلا في جمادى الأولى عام ١٤٠٥ هـ (شباط ١٩٨٥ م).

وأجريت انتخابات الرئاسة بالتصويت الشعبي المباشر لأول مرة في تاريخ غامبيا في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م) حيث أعيذ انتخاب داود غاوارا رئيساً، وقد حصل على ٧٢٪ من مجموع الأصوات، وحصل شريف مصطفى ديا على ٢٨٪ من الأصوات مع أنه كان رهن الاعتقال بتهمة التورط في محاولة الانقلاب التي تمت قبل عشرة أشهر. وفي الانتخابات التشريعية التي تمت في وقت واحد مع انتخابات الرئاسة فقد حصل حزب الشعب التقدمي على ٢٧ مقعداً من أصل ٣٥ مقعداً التي عدد مقاعد المجلس الوطني، وبهذا فقد تراجع حزب الشعب التقدمي عما كان عليه قبل خمس سنوات في الانتخابات التشريعية إذ فاز وقتها بسبعة وعشرين مقعداً لذا فكر بعد الانتخابات باستعادة مكانته بين الشعب بإدخال عدد من الشباب والمعروفين بالإصلاح بالوزارة، ولكن حدث ما لم يكن يتوقع إذ قدم وزير العدل استقالته في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م) بحجة سوء التصرف والأداء المالي. وأعقبه إقالة وزير الاقتصاد في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) بتهمة سوء استخدام السلطة، وشاعت أخبار كثيرة بعدها عن الفساد، وكانت تقوم الحكومة بتوقيف كبار الموظفين أو فصلهم من مناصبهم في جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م).

وفي الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في رجب ١٤٠٧ هـ (أذار ١٩٨٧ م) حصل حزب الشعب التقدمي على ٣١ مقعداً من أصل ٣٥ مقعداً بالانتخاب المباشر لمجلس النواب، وحصل حزب الميثاق الوطني على المقاعد الأربعة الباقية. أما حزب الشعب الغامبي، ومنظمة الشعب

الفصل الثاني



الاستقلال

أصبح الحكم في غامبيا جمهورياً في ١٨ مجرم ١٣٩٠ هـ (٢٤ نيسان ١٩٧٠ م)، وتولى منصب الرئاسة داود غاوارا، وأعيذ انتخابه عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م)، وبعد خمس سنوات أخرى في ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ (نيسان ١٩٧٧ م) نتيجة فوز حزبه (حزب الشعب التقدمي) في الانتخابات التشريعية التي جرت في ذلك العام، وقد حصل على ٢٩ مقعداً من أصل ٣٥ مقعداً، بينما حصل حزب الميثاق الوطني على خمسة مقاعد، وأما الحزب المتحد فقد حصل على مقعد واحد.

وفي شوال ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م) ترك عضو الحزب المتحد في المجلس الوطني حزبه، وانضم أيضاً إلى حزب الشعب التقدمي الحزب الحاكم.

وفي السادس من ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨١ م) اضطرت الحكومة أن تطلب من السنغال أن ترسل إليها قوات لمساعدتها في حفظ الأمن الداخلي. بموجب اتفاقية الدفاع المشترك بينهما.

وفي شعبان ١٤٠١ هـ (حزيران ١٩٨١ م) وأثناء غياب الرئيس داود غاوارا قامت حركة انقلاب، وشكّل الانقلابيون مجلس الثورة الوطني الذي ضمّ اثني عشر رجلاً، وتسلم رئاسة الدولة (كاكوي سامبا سانيانغ)، ودعمت القوات السنغالية التي اجتازت الحدود الحكومية، وقهرت حركة الانقلاب، وتمّ اعتقال أكثر من عشرة آلاف شخص، وقُدّم المعتقلون إلى المحكمة

الديمقراطية للاستقلال والاشتراكية فلم يفوزا بأي مقعد. أما انتخابات الرئاسة فقد أهدى انتخاب داود غاوارا الذي حصل على 59% من مجموع الأصوات، على حين حصل شريف مصطفى ديبا على 27%، وكانت قد تمت تبرئته من الاشتراك في محاولة الانقلاب، وأطلق سراحه في شعبان عام 1402 هـ (حزيران 1982 م)، وحصل رئيس حزب الشعب الغامبي (حسان موسى) الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية في السابق على 14% من مجموع الأصوات.

وفي جمادى الأول 1408 هـ (كانون الثاني 1988 م) تم اعتقال عشرة أشخاص بينهم ستة من السنغال بعد اكتشاف مؤامرة لتغيير انقلاب، وقدم كل من: موسى سانج، وأحمدو باجي، وأدريان سامبو، وعثمان سانج، وكان أحمدو باجي وأدريان سامبو عضوين في حركة انفصالية سنغالية، وأنشاء المحاكمة في شعبان 1408 هـ (نيسان 1988 م) أقر عثمان سانج أن وثائق سفر مزورة قد منحت لمواطنين من غامبيا وآخرين من السنغال لتلقي التدريب العسكري في الخارج. وكشف الشهود عن تورط كل من (كاكوي سامبا ساتيانغ) قائد حركة الانقلاب في شعبان 1401 هـ (حزيران 1981 م)، والمقيم في ليبيا، و(عبدالله وادي) رئيس المعارضة السنغالية في هذه الحركة. وحكم فيما بعد على (موسى سانج) و(أحمدو باجي)، و(عثمان سانج) بالسجن مع الأشغال الشاقة مدداً تتراوح بين (9 - 30) سنة، في حين برئت ساحة (أدريان سامبو)، ورفضت المحكمة طلب الاستئناف الذي تقدم به اللذين أدانتهم المحكمة في جمادى الأولى 1410 هـ (كانون الأول 1989 م).

وفي رجب 1409 هـ (شباط 1989 م) أحيل وزير المالية والتجارة (شريف سيدولاسيس) على التقاعد بسبب اعتلال صحته، وهذا ما أدى إلى إعادة توزيع الحفاتب الوزارية فنسّم وزارة المالية مكانه وزير الزراعة (سيهو سالي) الذي اتهم سابقاً أنه من عناصر الفساد.

وفي جمادى الآخرة 1410 هـ (كانون الثاني 1990 م) صدر العفو عن أربعة من الذين أدبوا باشتراكهم في محاولة الانقلاب 1401 هـ (1981 م)، كما شمل العفو خمسة آخرين من المجرمين.

الاتحاد مع السنغال:

في شوال 1401 هـ (آب 1981 م) أعلن عن خطة للاتحاد مع السنغال بدولية واحدة تدعى «سنغاميا»، وقد صادق مجلس النواب الغامبي على هذا الاتحاد في صفر 1402 هـ (كانون الأول عام 1981 م)، وأصبح الاتحاد قائماً في 7 ربيع الثاني 1402 هـ (الأول من شباط 1982 م). وتشكل مجلس الوزراء الاتحادي برئاسة الرئيس السنغالي (عبد ضيوف) ونائبه الرئيس الغامبي في مطلع عام 1403 هـ (تشرين الثاني 1982 م) وعقد جلسته الافتتاحية في ربيع الأول 1403 هـ (كانون الثاني 1983 م).

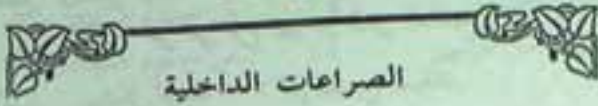
وتشكل المجلس النيابي الاتحادي أيضاً، والمؤلف من ستين عضواً، وأدت الاجتماعات المتلاحقة إلى اتفاق بشأن تنسيق السياسة الخارجية، والدفاع، والأمن، والمواصلات. ولكن السلطات السنغالية كانت تتقد الرئيس الغامبي داود غاوارا لنياطه في العمل إلى الاتحاد الجاد بغية تقليل النفقات على غامبيا.

وفي مطلع عام 1410 هـ (آب 1989 م) أعلن الرئيس السنغالي عبد ضيوف أن القوات السنغالية سوف تسحب من غامبيا. وقد اتخذ الرئيس السنغالي هذا القرار اعتراضاً على طلب الرئيس الغامبي إعطاء غامبيا سلطات أكبر في الاتحاد. وفي الشهر ذاته أعلن الرئيس السنغالي أنه بالنظر إلى رفض غامبيا السير قدماً نحو التكامل السياسي والاقتصادي مع السنغال فإنه يجب تعليق مهمات الاتحاد الاسمي، وأن يسعى البلدان إلى إقامة اتفاقات تعاون بينهما تكون ممكنة التحقيق. وتم حل الاتحاد في صفر 1410 هـ (أيلول 1989 م)، وتلا ذلك تدور العلاقات بين البلدين. وذكر

أن السلطات السنغالية قد فرضت قيوداً تتعلق بالرسموم الجمركية والسفر
تعارض مع مصالح غامبيا، كما منعت نقل بعض البضائع السنغالية
الضرورية لغامبيا في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م).

ثم عقدت لقاءات في السنغال بين الرئيس السنغالي والغامبي
لتحسين العلاقات بين البلدين.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة غامبيا ١١,٣٠٠ كيلو متراً مربعاً، تشرف على المحيط
الاطلسي، ويبلغ طول ساحلها ثمانين كيلو متراً، وتحيط بها السنغال من
الجهات الثلاثة الأخرى بطول للحدود، ويبلغ ٧٤٠ كيلو متراً، فهي أشبه
بوتد داخل السنغال على مجرى نهر غامبيا.

ويبلغ عدد سكانها ثمانمائة ألف، فتزيد بذلك الكثافة على مسيحين
شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، ويبلغ معدل زيادة السكان سنوياً
٢,٥%.

واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية هذا بالإضافة إلى اللغات
المحلية، وهي لغة القبائل الكبرى، كالماندينغ، والفولاني، والولوف.

الصراع الإقليمي:

غامبيا منطقة صغيرة، ولا تباين فيها التضاريس لتتوخ لها الأقاليم،
وإنما هي سهول تمتد على طرفي نهر غامبيا الذي ينبع من كتلة
(فوتاجالون) في غينيا، ويتجه شمالاً، فيدخل أرض السنغال، ويتابع مجراه
نحو الشمال والشمال الغربي قليلاً، وتأتيه الروافد، ثم يتجه غرباً حيث تبدأ
حدود غامبيا، ويجري مسافة ١٧٥ كيلو متراً، ويصب في خليج واسع
يتعمق في أراضي غامبيا مسافة مائة وخمسة وعشرين كيلو متراً، وتقع في
نهاية العاصمة (بانجول) (بانجول سابقاً).

الصراع العنصري:

تعيش عدة قبائل في غامبيا، وأكبرها:

الماتينغ: ويشكل أفرادها ٥٢٪ من مجموع السكان، منهم ١٠٪ من قبيلة
الديولا التي هي فرع كبير من قبائل الماتينغ.

الفولاني: ويشكل أفرادها ١٨٪ من مجموع السكان.

الولوف: ويشكل أفرادها ١٦٪ من مجموع السكان.

قبائل أخرى: ويشكل أفرادها ١٣٪ من مجموع السكان.

أجانب: ويشكل أفرادها ١٪ من مجموع السكان.

٪١٠٠

قبل وصول المستعمرين الصليبيين كان الصراع كبيراً بين تلك
القبائل، فلما جاء الدخلاء اتجه الصراع إلى معاداة المستعمرين. فكان
السكان في طرف والمستعمرون والذين تأثروا بهم في طرف آخر، حتى
حصلت البلاد على الاستقلال. وانقلب الصراع إلى فكري.

الصراع العنصري:

لم يكن صراعاً عقدياً لأن المسلمين هم معظم السكان، ولم يكن
يؤبه بالوثنيين مع أنهم لا يزيدون على ٩٪ من مجموع السكان إضافة إلى
العزلهم على أنفسهم، وتفوقهم، وعدم وجود حضارة لهم، وعدم وجود
أهداف مستقبلية لهم، وإنما هم تأمين حياتهم بالحصول على الرزق
والجنس، وهذا ما كان يُسبب صراعاً فيما بينهم.

فلما جاء المستعمرون الصليبيون وضعوا نصب أعينهم الضغط على
المسلمين، والعمل على الخلاص منهم بالإبادة أو الطرد أو التنصير، كما
رسموا لهم سياسة تنصير الوثنيين عندما عجزوا عن تنصير المسلمين،
والإفادة ممن ينصرونهم، ومن الوثنيين لمقاومة المسلمين، وقد نجحوا في
مهمتهم نسبياً مع الوثنيين عندما بدأ الصراع بين النصارى المستعمرين،

والمتنصرين الجدد، وبعض الوثنيين، والمتفرجين من السكان عامة في
طرف والسكان المسلمين المتفرجين في طرف آخر.

ويشكل المسلمون اليوم ٩٠٪ من مجموع السكان.

ويشكل النصارى ٩٪ من مجموع السكان.

ولا يزال من الوثنيين ١٪ من مجموع السكان.

٪١٠٠

ولما كانت السيطرة للنصارى حيث مكن لهم المستعمرون قبل
انسحابهم، ولا يزالون يؤيدونهم، ويدعمونهم، ويمدّونهم بكل الإمكانيات،
والنصارى يتخلّون الوسائل كافة في كسب ضعاف النفوس من المسلمين
إلهم بتأمين المصالح، والإغراء بالمنصب، والإغواء بالجنس، والإرساليات
التنصيرية ترفدهم بعملها. ويعمل النصارى جهدهم لإذلال المسلمين بيت
الشائعات ضدّهم وتسميتهم بالرجعيين، والإرهابيين، والأصوليين والمتخلفين
في سبيل إضعافهم نفسياً، وفي الوقت نفسه يعملون على إقناعهم بإبعادهم
عن الوظائف وعدم إقامة المشروعات الحيوية في سبيل سعيهم وراء من
بيدهم المال والسلطة ظاهرياً، ومن وقع وصل، ولذا نجد أصحاب
المصالح من هؤلاء لم تتركهم ما داموا متفرجين، ولم يتركوها ما
داموا يسعون وراء مصالحهم وأهوائهم.

الصراع الحزبي:

تتعدد الأحزاب في غامبيا حيث نجد:

١ - حزب الشعب التقدمي: وهو الحزب الحاكم، ويرأسه رئيس الدولة
داود غاوارا.

٢ - حزب الميثاق الوطني: أقوى أحزاب المعارضة، ويرأسه شريف
مصطفى ديا.

٣ - حزب الشعب الغامبي: من أحزاب المعارضة ويرأسه حسان موسى.

٤ - منظمة الشعب الديمقراطية للاستقلال والاشتراكية: من أحزاب المعارضة.

٥ - الحزب المتحد: من أحزاب المعارضة.

وهذه الأحزاب ذات أهداف واحدة، وهي استلام السلطة والاستقرار بالحكم، لذا فهي ليست ذات منهج أو مبدأ واضح، فهي غير متباينة. وما دام الحزب الحاكم يُؤدّي دوره، ولا يُبدي أي محاولة للخروج عن الفلك الذي يجري فيه فهو مؤيد ومدعوم، ويستطيع أن يكسب الشعب إلى صفّه بما يُقدّم لهم من خدمات، وما يُهيء من وظائف لطلابها، وسيبقى بالحكم ما دام على هذا، والأحزاب الأخرى ليست سوى مُهدّدين له لئلا يُغَيّر من سيره.

والحزب الحاكم لا يزال بالسلطة منذ عام ١٣٨١ هـ (١٩٦٢ م) أي منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهذا شأن الأحزاب الحاكمة في البلدان المختلفة ما دامت تسير في خيط يرضى عنه السادة من الدول الكبرى التي اتخذت ما أسمته النظام العالمي أو الشراكة لتكون كشرطي مرور للدول التي تُريد أن تخرج عن رأبها، ولتُطبّق الصليبية التي تعمل لها منذ عهد طويل، وقد تمكّنت الآن فيجب أن تصبّ غضبها على المسلمين كمنظمات وحركات أولاً، ثم على الذين يخرجون عن رأبها، وتعمل على إبادةهم تماماً، وأخيراً على الذين يتنمون إلى الإسلام ولو انتماء، ويرفضون التخلّي عن دينهم، وقبول النصرانية عقيدةً. والمخطط سيكون كالمخطط الاستعماري يبدأ من الهامش ليصل إلى القلب.

ولا يظنّ غير الملتزمين أنهم في منأى، بعيدين عن عجلات السحق، فإن الدور أتتهم ما داموا يتنمون إلى الإسلام، وإذا ابتعدت الرחי الآن، فإن المرحلة القادمة ستناهم إلا أن تُغَيّر ما في نفوسنا، ونرجع إلى ديننا، ونستعين بالله.



لمحة عن غينيا - بيساو قبل إلغاء الخلافة

وصل إلى سواحل غينيا - بيساو اليوم البحار البرتغالي (نونو تريستا) عام ٨٥٠ هـ (١٤٤٦ م) أي قبل سقوط الأندلس بأيدي النصارى الإسبان والبرتغاليين بسبع وأربعين سنة.

ونشأت المراكز البرتغالية على الساحل حيث لم تكن القبائل الإسلامية لتقيم في تلك الجهات، وإنما كانت ديارها في الداخل، وهذا ما مكن لهذه المراكز أن تتوسع، ثم أخذ البرتغاليون يتسللون نحو الداخل وبخاصة بعد سقوط الأندلس عام ٨٩٧ هـ (١٤٩٢ م) حيث ارتفعت معنوياتهم، وقوي أمرهم، وكانوا يعتمدون في تسللهم على السلاح، وإن لم يقدمهم فعلى الخبث والمكر، وسداحة رجال القبائل. وكلما تقدموا في بقعة حصنوا فيها مواقعهم، وعززوا قواتهم، حتى توغلوا قليلاً في الداخل.

وأصبحت أرض غينيا - بيساو مستعمرة برتغالية عام ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م). وجرت علاقات بين فرنسا في السنغال وغينيا، وبين البرتغاليين في غينيا - بيساو على الحدود في مستعمراتهم، وانتهت بالتسوية في اتفاقية ٩ شعبان ١٣٠٣ هـ (١٢ أيار ١٨٨٦ م) حيث وضعت الحدود التي لا تزال قائمة بين هذه البلدان إلى الآن.

انتشر الإسلام في أرض غينيا - بيساو على نطاق واسع منذ القرن الخامس الهجري، وقد أقام المرابطون أكثر من رباط على أرض هذا الجزء من غربي إفريقيا، كما أن قبائل الفولاني والمالدينغ قد دانت بالإسلام.



مصور رقم [٣]

وهي تشكل ما يقرب من نصف سكان هذه الرقعة.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون وتسللوا إلى الداخل، وتمكنوا في مواقعهم شعرت القبائل المسلمة بخطر هؤلاء الدخلاء، وأحسّت بأنهم جسم غريب في مظاهر حياتهم، وأسلوبهم، وجشعهم بالتوسع، والحقد الذي يغلي في صدورهم، وإن لم يكن المسلمون يعلمون ما يدور خارج محيطهم، وأبقت العشائر المسلمة أن هؤلاء الغزاة أشدّ خطراً من الوثنيين المعزولين في مواقعهم، والذين ليس لهم أهداف سوى ما يؤمنون به حياتهم وشهواتهم، وفي الوقت نفسه لا يملكون شيئاً خطيراً من المقاومة، وأخذت روح المقاومة تظهر، وبدأ النزاع يبرز، وكان الاحتكاك والقتال بين الطرفين، الدخلاء بأسلحتهم الحديثة يومذاك، وجنودهم من البرتغاليين، والمرترقة، والوثنيين الأفارقة من جهة، والعشائر المسلمة الضعيفة من جهة أخرى.

وكان البرتغاليون كلما أحسوا من عشيرة روح المقاومة أخرجت من أرضها، وحلّ محلّها جماعة أخرى نصرانية أو وثنية جيء بها من المستعمرات المجاورة في سبيل تغيير المجتمع، وإضعاف نسبة المسلمين، وزيادة عدد المؤيدين، وبدأ البرتغاليون الصليبيون تنفيذ سياستهم هذه منذ القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، واستمرّوا في اتباع هذه السياسة حتى العصر الحديث.

الفصل الأول

غينيا - بيساو

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٢٨ شعبان ١٣٩٤ هـ.
٣ آذار ١٩٦٤ - ١٠ أيلول ١٩٧٤ م.

استمرت البرتغال في اتباع سياسة استعمارية تعسّفية حاقدية ليس في غينيا - بيساو بل في كل مستعمراتها وبخاصة بالنسبة إلى المسلمين، وأكثر ما كانت هذه السياسة جائرة في عهد الطاغية سالازار الذي تولّى حكم البرتغال عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣٢ م)، وبقي في السلطة حتى هلك عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) بعد أن أقعده المرض مدة عامين، وقد حكم بلاده بالحديد والنار، وإذا كان هذا شأنه في بلاده فكيف هو في مستعمراته، وهو المشحون بالحقد، لقد أراد هذا الطاغية أن يحول بين سكان مستعمراته وبين العالم الخارجي، ويقطع بينهما كل صلة، ويمنع وصول أي خبر إلى أولئك القابعين في سجونهم الواسعة من المستعمرات البرتغالية، فمنع وصول المذياع إلى أيدي أولئك البائسين، وإذا قبض على مذياع مع أحد من المسلمين في تلك المستعمرات فُرقت عقوبة قاسية في حق صاحبه، وصادر الجهاز.

وكان يحكم غينيا - بيساو، وكل مستعمرة برتغالية حاكم عسكري له الصلاحيات كافة في إجراء ما يراه ضرورياً، واتخاذ ما يشاء من عقوبات، والتصرّف كما يريد بالأهالي والأملاك.

وفي عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) أصبحت مدينة (بيسوا) عاصمة هذا الجزء من غربي إفريقيا.

وفي ٧ رمضان ١٣٧٠ هـ (١١ حزيران ١٩٥١ م) صدر قانون رقم ٢٠٤٨ تغير بموجبه اسم المستعمرات البرتغالية إلى مايسسى (الأراضي عبر البحار، وكل أرض لها حاكم عام، وتتمتع باستقلال ذاتي في الشؤون الإدارية والمالية، وتخضع ميزانيتها لاعتماد وزير الأراضي عبر البحار، ولا يسمح لها بأخذ قروض أجنبية.

وفي ٢٦ ربيع الأول ١٣٨١ هـ (٦ أيلول ١٩٦١ م) منح سكان غينيا-بيساو مع سكان المستعمرات البرتغالية كافة الجنسية البرتغالية كاملة، ويشتمون بالمكانة نفسها التي يتمتع به الهنود البرتغاليون وغيرهم. غير أن ذلك بقي نظرياً، وربما في الشؤون الخارجية وبعض الشؤون الورقية أما الواقع فقد بقي السيف مصلتاً فوق سكان غينيا-بيساو وغيرهم من سكان المستعمرات البرتغالية الأمر الذي حرك روح المقاومة في العام التالي (١٣٨٢ هـ) إذ شعر السكان أن هذا القرار لم يكن سوى ذر رماد من أهلي المستعمرين الصليبيين في عيون سكان المستعمرات، وقامت الحركات في وجه المستعمرين، ولكنها قُمت بشدة من قبل الحاكم العام «سالازار» الذي تولى حكم المنطقة منذ عام ١٣٥٠ هـ حتى توفي عام ١٣٨٩ هـ، وخلفه «سيولا».

وفي ١٥ رجب ١٣٨٢ هـ (١١ كانون الأول ١٩٦٢ م) انضمت لجنة الوصاية الدولية قراراً تُطالب فيه البرتغال بالاعتراف السوري بحق المستعمرات البرتغالية بالحكم الذاتي.

وفي ١٩ رجب ١٣٨٢ هـ (١٥ كانون الأول ١٩٦٢ م) أصدرت الأمم المتحدة قراراً تلوم فيه سياسة البرتغال التعسفية في غينيا-بيساو وبقية مستعمراتها.

وفي ١٦ شعبان ١٣٨٣ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٦٤ م) ألغيت الرسوم الجمركية كافةً بين البرتغال والأراضي عبر البحار، كإعطاء صورة على أن هذه المستعمرات جزء لا يتجزأ من أراضي البرتغال.

وفي ٥ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ (١٨ نيسان ١٩٧٢ م) اعترفت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بالحزب الإفريقي الذي يطالب باستقلال غينيا-بيساو، وجنر الرأس الأخضر عن السيطرة البرتغالية. وتمكّن الحزب في هذا العام من الحصول على ثلثي إدارة الدولة.

وفي عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) جرت الانتخابات لتشكيل مجلس الشعب الوطني، وحصلت غينيا-بيساو في ٢٧ شعبان ١٣٩٣ هـ (٢٤ أيلول ١٩٧٣ م) على الاستقلال الذاتي، وتسلم لويس كابرال رئاسة مجلس الدولة.

وقع الصدام بين السكان الوطنيين وبين البرتغاليين الذين بلغ عددهم أربعين ألفاً، وأصيبوا بخسائر فادحة، وهذا ما أجبر الحكومة البرتغالية على الانسحاب من غينيا-بيساو، وعقدتها دولةً مستقلةً بدءاً من ٢٣ شعبان ١٣٩٤ هـ (١٠ أيلول ١٩٧٤ م).

الإفريقي لتحرير غينيا هو الحزب الوحيد في البلاد، ولا يُسمح بحزبٍ آخر، وأن يكون جواً فيراً أميناً عاماً للحزب.

وعلى الرغم من انسحاب جزر الرأس الأخضر من الحزب، وانقطاع العلاقات السياسية بين البلدين بعد الحركة الأخيرة، لكن عادت الأمور إلى حالتها الطبيعية بعد إطلاق سراح الرئيس السابق لويس كابرال عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م)، وفي الوقت نفسه عُيِّن (فيتور سعود مارييا) نائب رئيس مجلس الثورة ووزير الخارجية سابقاً رئيساً لمجلس الوزراء، وكان هذا المنصب قد ألغى منذ سنتين، كما أن عدداً من الوزراء اللذين يحملون أفكاراً يسارية قد أبدوا عن مناصبهم الوزارية أيضاً.

وفي عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) شكل الرئيس جوا فيرا هيئة برلمانية وزير العدل لمراجعة الدستور، وقانون الانتخابات.

وفي عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) أقال الرئيس جوا فيرا رئيس الوزراء فيتور سعود مارييا من منصبه بسبب تجاوزه لصلاحياته بالعمل على تغيير الدستور، والتي كان من المفروض - حسب رأيه - أن تكون بيد الرئيس فقط، وقد تضامن عدد من كبار أعضاء الحزب مع رئيس الوزراء المعزول وتركوا الحزب، وتخلَّوا عن مراكزهم التي كانوا يشغلونها. وتسلم الرئيس جوا فيرا بنفسه رئاسة مجلس الوزراء، وجرت انتخابات مجالس الأقاليم، وأعيد تشكيل مجلس الشعب الوطني، وتمَّ اختيار أعضائه من أعضاء مجالس الأقاليم، وأصبح مجلس الثورة مجلساً للدولة، ويضم خمسة عشر عضواً من أعضاء المجلس الوطني. وتسلم جوا فيرا رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة.

وفي أواخر عام ١٤٠٥ هـ (أب ١٩٨٥ م) عمل الرئيس جوا فيرا حسب دعوته - على إنهاء الفوضى التي استشرت في البلاد فأقال بعض كبار الموظفين من مناصبهم، وألقى القبض على بعضهم، وأودعهم السجن، وهذا ما أثنى إلى قيام حركة في ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٥ م) بقيادة (كول باول كوزيا) الذي كان يشغل منصب نائب رئيس

الفصل الثاني

الاستقلال

٢٣ شعبان ١٣٩٤ -

١٠ أيلول ١٩٧٤ -

بعد أن نالت غينيا - يساو استقلالها، جرت الانتخابات في ذي الحجة ١٣٩٦ هـ ومحرم ١٣٩٧ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م وكانون الثاني ١٩٧٧ م) حيث صوت الناخبون في مجالس الأقاليم المحلية على مجلس الشعب الوطني الذي سبق له أن انتخب.

وفي عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) توفي الرئيس السابق فرانسيسكو منديز الذي كان على رأس الدولة منذ عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م)، وتولَّى مكانه مؤقتاً (جوا فيرا) رئيس القوات المسلحة ورئيس مجلس الشعب الوطني.

وحتى عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) كان الحزب الإفريقي لتحرير غينيا وجزر الرأس الأخضر يُشرف على غينيا - يساو وجزر الرأس الأخضر، غير أنه بعد ذلك قد انفصل إلى فرعين من الناحية الدستورية، ولكنهما بقيا متحدتين بشكلٍ ضمني وشعبي.

وأقرت الحكومة الدستور الجديد في ٣ محرم ١٤٠١ هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٨٠ م) وانتخب لويس كابرال رئيساً للدولة غير أنه بعد أربعة أيام فقط أطاح الجيش بمجلس رئاسة الدولة ولويس كابرال، وشكّل مجلس الشعب الوطني، وعُدا (جوا فيرا) رئيساً لمجلس الثورة، واعتقل لويس كابرال.

وفي اجتماع للحزب عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) تقرر أن يكون الحزب

مجلس الدولة مع عددٍ من كبار الضباط، غير أن الحركة قد فشلت واعتقل أفرادها، وتعرضوا لأشد أنواع العذاب، وفي ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) مات ستة منهم في السجن، كما أُعدم رئيس الحركة (كول باول كوزيا)، وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) أُطلق سراح أربعةٍ منهم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ثم أُفرج في ربيع الثاني من عام ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) عن ثمانين آخرين، وحُفَّت الحكم عنمن بقي داخل السجن، وفي منتصف عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) مُنح الباقون العفو، وعددهم اثنان وعشرون شخصاً.

وفي ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) وسَّع الرئيس جوا فيرا مجلس الوزراء، فأصبح يضمُّ تسعة عشر وزيراً بعد أن كان خمسة عشر، وأوجد ثلاثة وزراء للأقاليم.

وفي الاجتماع الحزبي الرابع الذي عُقد في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) أُعيد انتخاب الرئيس جوا فيرا أميناً للحزب لمدة أربع سنواتٍ أخرى، ووافق المجتمعون تبنى سياسة الاقتصاد الحر.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) عُيِّن فاسكو كابرال وزير العدل أميناً دائماً دائماً للجنة المركزية للحزب في محاولة لضمان حصول دعم وموافقة الحزب على حرية الاقتصاد. وحصل تغيير في أعضاء الحكومة إذ عُيِّن وزير جديد للعدل ليحل محل فاسكو كابرال، كما وجد منصب لأمانة سر وزارة العدل، وآخر للخارجية.

وأصبح في رمضان ١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م) أن عشرين ضابطاً من كبار ضباط الجيش قد اعتقلوا لمخالفتهم لسياسة الرئيس جوا فيرا لكن حكومة غينيا- بيساو قد تجاهلت هذا الخبر تماماً مع أن صحف لشيون عاصمة البرتغال قد أكدت ذلك، وبعد شهر نفى الرئيس هذه الإشاعة كلياً أثناء زيارته التي قام بها لفرنسا للعلاج.

وفي عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) قُتل وزير التخطيط في حادثة غامض، وكان هذا الوزير هو الذي وضع أسس التنسيق بين غينيا- بيساو والمصرف الدولي، وشغل منصبه بعده أمين سر الدولة للشؤون المالية والتعاون الدولي.

وفي عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) حدث تغيير جزئي في الوزارة، وفي الشهر نفسه أعلن أن الحزب قد شكّل هيئة وطنية لمراجعة الدستور، وتتألف من ستة أعضاء. كما جرت الانتخابات المحلية في العام نفسه، وشارك معظم الذين يحق لهم الانتخاب، ونصفهم تقريباً قد شارك في انتخاب المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بانتخاب مجلس الدولة، وأعيد انتخاب الرئيس جوا فيرا رئيساً لمجلس الدولة.

وفي جمادى الآخرة ١٤١١ هـ (كانون الثاني ١٩٩١ م) أعلن الرئيس جوا فيرا عن تشكيل هيئة لمراجعة برنامج الحزب ونظامه استعداداً لعرضه على اجتماع الحزب الخامس المقرر عقده في جمادى الأولى ١٤١٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٩١ م).

وكانت العلاقات قد توترت مع البرتغال عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) عندما دخل ستة من البرتغاليين المياه الإقليمية لغينيا- بيساو، وهم في رحلة صيد بحري، فاحتجزت غينيا قواربهم، وعملت البرتغال على الانتقام من غينيا.

يعتق النصرانية، وقد جاء أبناء هذه القبائل إلى هذه المنطقة بجهود البرتغاليين ليقللوا من نسبة المسلمين، وليستفيدوا من هذه القبائل في الإدارة والدعم.

٢- الفولاني: ويعيشون في الداخل، ويشكلون ٣٠٪ أيضاً من مجموع السكان، وهم من المسلمين.

٣- ماتجاكا: ويتركزون في الداخل، ويشكلون ١٤٪ من مجموع السكان، وأكثرهم من المسلمين.

٤- الماندنغ: ويسكنون في الداخل أيضاً، ويشكلون ١٨٪ من مجموع السكان، وهم من المسلمين.

٥- البيل: ويقومون في الداخل أيضاً، ويشكلون ٧٪ من مجموع السكان، وهم من المسلمين.

ويعيش في غينيا من الأوربيين، وخاصةً من البرتغاليين أقل من عشرة آلاف إنسان أي حوالي ١٪ من مجموع السكان، وهم من النصارى.

كان الصراع بين القبائل قوياً في الماضي، فلما جاء المستعمرون الصليبيون توحدت جهود القبائل ضدّهم، فما كان من البرتغاليين إلا أن جاءوا بقبائل البالات الوثنية والتي اعتنق بعض بطونها النصرانية، وجعلوها في مواجهة القبائل الإسلامية، وأمدوها، ووقفوا بجانبها، وأسكنوها أحصب الأرض على الساحل ليكون إمدادها سهلاً، فأخذ الصراع شكلاً قليلاً مرة ثانية وإن كان في الحقيقة عقيدياً واستعماريّاً، ثم انضم إلى جانب البرتغاليين أيضاً أصحاب المصالح والأموال من المسلمين مع الزمن فقويت الجبهة الاستعمارية الصليبية وتمكّنت من السكان، وطبقت عليهم سياستها، وإن جلا البرتغاليون عن البلاد إلا أن هذا الصراع لا يزال قائماً بين جبهتين الأولى: إسلامية ضعيفة وتخسر بعض عناصرها باستمرار مع الزمن والثانية تضمّ الجماعات النصرانية والوثنية والعلمانية وتزداد عدداً مع الأيام، وهي قوية بإمكاناتها، وتسلّمها السلطة.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة غينيا- بيساو ٣٦,١٢٠ كيلو متراً مربعاً، وتشمل مجموعة جزر «بيجانوس» وجزيرة «بولاما». وتشرف على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، ويبلغ طول ساحلها ٣٥٠ كيلو متراً، وتحدها المستعمرات الفرنسية سابقاً «السنغال» و«غينيا» ولا تشترك مع حدود دول أخرى سواها، ويبلغ طول حدودها البرية ٧٢٤ كيلو متراً، منها: ٣٣٨ كيلو متراً مع السنغال، و ٣٨٦ كيلو متراً مع غينيا.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ما يزيد على ٩٧٥٠٠٠ إنسان، وهذا تكون الكثافة العامة هي ٢٧ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

وتنوّع البحر في البر قبلاً أودية الأنهار السفلى فتصبح خلجاناً تتعمّق نحو الداخل، فتصبّ الأنهار في مصبات واسعة هي خلجان كانت بالأصل أودية لتلك الأنهار، فالخلجان من نوع «الرياس» كما هو معروف بالجغرافية.

الصراع العنصري:

تعيش على أرض غينيا- بيساو عدة قبائل أهمها:

١- البالات: وتعيش على السهل الساحلي وقرب الشواطئ. وفي الجزر، ويشكل عدد أبنائها ٣٠٪ من مجموع السكان وتدين بالوثنية، وبعضها

الصراع العقيدى:

تبلغ نسبة المسلمين في غينيا- بيساو ٦٠٪، وتعود قلّة هذه النسبة بالنسبة إلى ما جاورها من بلدان مثل: السنغال، ومالي، وغينيا، وغامبيا إلى السياسة البرتغالية التي استقدمت إلى مستعمراتها هذه الكثير من الجماعات الوثنية والنصرانية لإضعاف شأن المسلمين. وللأسف نفسه ارتفعت نسبة الوثنيين إلى ٣٥٪، ونسبة النصارى إلى ٥٪ من مجموع السكان.

ونتيجة كثرة الوثنيين ودعمهم من قبل الإرساليات النصرانية، ومن قبل المستعمرين الصليبيين البرتغاليين الذين يدهم السلطة، والقوة، والمال أخذ الصراع العقيدى شكلاً عنيفاً، غير أنه لم يكن متكافئاً، وهذا ما جعل المسلمين يخضعون، وكانوا يخسرون قوتهم مع الزمن.

وإذا كان الصراع لم يُعلن عنه، ولم يظهر تحت هذا العنوان إلا أنه في الواقع موجود، ويلمس كل من يريد أن يتتبع الأحداث، ولم يُخف إلا لعدم إثارة العامة من المسلمين الذين قد يصدقون ما يُذاع، أو يخفي عليهم الواقع، فلو صُرح به لاتجهوا نحو الالتزام، وتمسكوا بإسلامهم، وقاتلوا خصومهم.

الصراع الحزبي:

لم تكن البرتغال لتسمح بقيام أي تحمّع سياسي خوفاً من وجود معارضة لسياساتها، كما لم تتبنّ قيام أي حزب يجري في فلكتها، ويسير في ركابها، ويتلقّى توجيهاتها خوفاً من أن تبرز فيه قيادات تغلب عليها النزعة الوطنية. غير أن هذا لم يحل دون الظاه الناس بعضهم مع بعض وتنظيم أنفسهم سرّاً، وقد أطلق على تنظيمهم هذا اسم الحزب الإفريقي لتحرير غينيا وجزر الرأس الأخضر، وما أن عُرف هذا التنظيم حتى انضم إليه الكثير من أصحاب الأطماع، وتوقعوا أن سيكون له دور فيجب أن يكونوا فيه عند قطف الثمار. كما أن البرتغال قد رجّت فيه أحوانها، ولم تمنح سوى مدّة

وجيزة حتى غدا قاده من المنتسبين فيه، ومن رجال السلطة، ومن أهل المصالح، وبرز على الساحة على أنه يعمل لمصلحة البلد، وأنه يسير في اتجاه يتعارض مع اتجاه المستعمرين البرتغاليين، ولذا نال شيئاً من التأييد من العامة.

وفي ٥ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ (١٨ نيسان ١٩٧٢ م) اعترفت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة به، وأصبح الناطق باسم السكان، وألت إليه السلطة عندما حصلت البلاد على الاستقلال في ٨ رمضان ١٣٩٤ هـ (٢٤ أيلول ١٩٧٣ م)، وبقي هو الحزب الوحيد، واستبَدَّ وحال دون وجود تنظيمات سواء منذ عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م)، وإن وُجد بعض الشيوعيين يعملون في الخفاء نتيجة الجريان الكلي في فلك المعسكر الآخر، فكانوا كمعارضة ليحصلوا على التأييد، ووصلوا إلى السلطة.

الباب الرابع

غَيْنِيَا

www.alkottob.com

لمحة عن غينيا قبل إلغاء الخلافة

بدأ الإسلام ينتشر في منطقة غينيا منذ أيام دولة المرابطين في القرن الخامس الهجري، واستمر ذلك في عهد الدول التي قامت في بلاد المغرب بعد المرابطين، ومما ساعد على انتشار الإسلام الحياة القبلية فإذا اعتنق زعيم القبيلة الإسلام أخذ أفراد القبيلة في اعتناقه، ويأخذ ذلك الزعيم بغزو القبائل الأخرى والجهاد لنشر الإسلام فإذا ما دخل منطقة أخذ أبناءها محاكاته في عقيدته إذ غالباً ما يتأثر المغلوب بالغالب ويُقلده في كل شيء، لذا نجد المستشرقين يقولون: كان الدين الإسلامي في إفريقية دين الترفع والسيادة. وليس اعتناق الإسلام هنا الإلتزام به كلياً بل كثيراً ما كانت تبقى بعض الشوائب عالقَةً به عند بعض القبائل.

وشجع الأفراد على الدخول في الإسلام التخلّص من الزعماء الذين كانوا يسومونهم سوء العذاب، ويُعاملونهم معاملة السوائم، فالإسلام يحترّمهم من التفرقة، ويُعدهم عن التسلط، فئاتلق الأفراد يبحثون عن حرياتهم، ويُفتشون عن مصالحهم، واقتنعوا أن الإسلام إنما جاء ليرعى البائسين، ويُنقذ المظلومين، فأقبلوا نحوه، والإسلام دين الفطرة.

وكان للتجارة دورها، وللدعاة أثرهم، وللطرق مجالهم في ذلك الوسط الفطري البسيط. كل ذلك جعل الإسلام يسود منطقة غينيا اللهم إلا إذا استثنينا جهات الغابات حيث بقي سكانها في عزلة، وعلى حياتهم الوثنية، يعبدون قوى الطبيعة المختلفة.



وفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) قامت ثورة بزعامة سيكوتوري (غير الرئيس الغيني الذي حكم فيما بعد) ولكن فرنسا استطاعت القضاء عليه وعلى حركته في ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م)، وإذا كان قد ذهب زعيم غير أنه تولى زعماء قادوا شعبهم ضد المستعمرين الصليبيين.

واندلعت نار الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) فسأقت فرنسا أبناء غينيا مع من ساقته من أبناء إفريقيا الغربية ومستعمراتها الأخرى إلى الصفوف الأولى على طول جبهات القتال، وقدموا الكثير من الضحايا في سبيل دولة فرنسا، والحفاظ على دماء أبنائها مكرهين على ذلك بل ومحجورين.

وما أن انتهت الحرب حتى عادت المقاومة إلى غينيا حتى تستطيع أن تقول: إن فرنسا لم تستطيع السيطرة على غينيا في يومٍ من الأيام بصورة كاملة. واستمرت فرنسا تلاحق المقاومة، وتستعمل أشنع أنواع القمع، وتطبق السياسة الاستعمارية بأسوأ الأساليب.

وجاء المستعمرون الصليبيون، وأنسوا لهم مراكز على السواحل. وفي منتصف القرن الثالث عشر الهجري (منتصف القرن التاسع عشر الميلادي) أخذ المستعمرون الصليبيون يتوغلون نحو الداخل عندما أيقنوا بقوتهم، وعرفوا ضعف القبائل في الداخل، وخلافها فيما بينها.

بدأ نفوذ فرنسا في غينيا عام ١٢٥٤ هـ (١٨٣٨ م) إذ وجدت حجة للتوغل في الداخل، وهي اختلافها مع أحد أمراء القبائل حول تجارة الرقيق فاحتلت مدينة «بوكي». وفي عام ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م) أرادت أن تحول بين بريطانيا وبين ربط منطقة غينيا بمنطقة سيراليون باحتلال جهات غينيا لذا أسرع فرنسا، واحتلت مدينة «دوبريكا» وما حولها لتقطع على بريطانيا الطريق.

وفي عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) عُقد مؤتمر برلين، ونتيجته استقلت فرنسا بأفحاء غينيا، وأخذت تتوسع بجهات غينيا كلها، واحتلت جزيرة «تومبو» التي تقع عليها عاصمة البلاد الحالية «كوناكري» عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م)، وبعد عامين أصبحت غينيا تقريباً يحدوها الحالية، وعُرفت باسم «غينيا الفرنسية».

وفي هذه الأثناء ظهر ساموري توري ١٢٧٧ هـ (١٨٦٠ م)، وأخذ يعمل على جمع القبائل من الماندنغ، وخلال عشرين سنة ١٢٨٧ - ١٣٠٧ هـ (١٨٧٠ - ١٨٩٠ م) استطاع أن يسط نفوذه عليهم، وأراد توحيد غربي إفريقيا غير أنه اصطدم بالفرنسيين الذين يتوغلون نحو الداخل فتصدى لهم، وتمكنوا من الانتصار عليه، واحتلوا مدينتي «سيغو» و «تومبكتو» عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، فانتقل إلى أعالي نهر الفولتا، واستمر بالمقاومة حتى قبض عليه الفرنسيون عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) في شمال ساحل العاج، ونقوه إلى الغابون، حيث بقي هناك حتى توفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م).

أخذت فرنسا تحكم البلاد مباشرة عن طريق رؤساء القبائل المحليين.

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٩ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ.

٣ آذار ١٩٢٤ - ٢ تشرين الأول ١٩٥٨ م.

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وفرنسا تسوم الشعب في غينيا بل كل إفريقيا الغربية سوء العذاب.

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) واندحرت الجيوش الفرنسية أمام القوى النازية، واحتل الألمان الأرض الفرنسية، وتشكلت حكومة فيشي الموالية للألمان، ولكن الجنرال ديغول قام من بريطانيا يقود ما أسماه حكومة فرنسا الحرة، ويُقاتل بجانب الحلفاء، ويعمل ضد ألمانيا وتباع حكومة فيشي المواليين لها، ويأخذ على نفسه المواعيد أثناء الحرب بمنح الاستقلال للمستعمرات الفرنسية، وإعطاء الحرية الكاملة للشعوب إثر انتهاء القتال. ووضعت الحرب أوزارها، وتقضى ديغول عهوده كلها.

عادت فرنسا إلى تنظيم مستعمراتها من جديد، فأعلنت عن تشكيل اتحاد فرنسي يضم فرنسا ومستعمراتها فيما وراء البحار جميعها، وجعلت (داكار) عاصمة هذا الاتحاد الجديد. وكانت غينيا - طبعاً - ضمن هذا الاتحاد.

وتعرضت إفريقيا الفرنسية إلى عدة تغييرات في الحدود والأقسام السياسية، وظلت كل مستعمرة خاضعة لحاكم فرنسي عام يتلقى أوامره

مباشرة من وزير المستعمرات الفرنسي، ثم عادت فرنسا فجمعت بعض المستعمرات في وحدات خاصة، ومن هذه الوحدات كانت إفريقيا الغربية الفرنسية التي وضعت: موريتانيا - السنغال - غينيا - ساحل العاج - مالي - فولتا العليا - النيجر - الداومي.

وفي مؤتمر «برازافيل» في الكونغو أعلن ديغول فرض الجنسية الفرنسية على سكان المستعمرات كلها. ولكن أولئك الجنود الذين رجعوا من الحرب عادوا إلى بلادهم متأثرين بالحركات الوطنية التي قامت في أكثر البلدان تُقاوم المستعمرين، وتُطالبهم، أو قامت على النازية، وهي تسراجع مندحرة في القتال. ونتيجة للغطرسة الفرنسية، وتأثر الجنود بتلك الحركات تأسس حزب «التجمع الديمقراطي الإفريقي» في ساحل العاج برئاسة فيليكس هوفويه بواتيه، وكان لهذا الحزب فروع في مختلف المستعمرات الفرنسية، ورئيس الفرع في غينيا هو سيكوتوري، وأخذ الحزب يؤذي دوره في توعية السكان، والمطالبة بالاستقلال والنضال في سبيل تلك الغاية. وكان سيكوتوري يعمل في الجهاز الإداري الفرنسي، غير أنه استقال، وانصرف إلى تنظيم العمال وقيادتهم. وانتخب عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م) ممثلاً في الجمعية الوطنية.

قامت في البلاد مظاهرات عنيفة بلغت ذروتها عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٣ م)، وقادها أحمد سيكوتوري وحزبه. وفي العام التالي أعيد انتخابه ممثلاً في الجمعية الوطنية، وبعد عامين اختير عمدة لمنطقة «كوناكري» وبرز أحمد سيكوتوري.

وفي عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) جرت في إفريقيا الغربية الفرنسية الانتخابات، وقد فاز فيها حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، وكان أحمد سيكوتوري من بين الفائزين. وفي العام نفسه عدّل الدستور، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس تنفيذي يُمثل السلطة، ويرأس هذا المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يُعيّن قسماً من المجلس التنفيذي بينما يُؤخذ القسم الثاني عن طريق الانتخاب.

وقدم رئيس وزراء فرنسا «غي موليه» قانوناً عُرف باسم «القانون الإطاري»، ويلفسي بإقامة مجالس نيابية محلية، وهي تُرسل بدورها ممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية. وبهذا حدث انشقاق داخل حزب التجمع الديمقراطي الإقليمي، إذ انفصل كل فرع عن الأصل، وأصبح حزباً محلياً مستقلاً، وقد عُرف الفرع في غينيا باسم «حزب غينيا الديمقراطي» بل إن «فيلكس هوفويه بوليه» قد خرج عن الحزب لأنه أيد هذا المبدأ الذي يعني الاتحاد مع فرنسا.

وجرت الانتخابات المحلية عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م)، إثر مؤتمر «باماكوه» الذي ضمّ ممثلي إفريقيا الغربية، وكان من مقرراته اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير لشعوب هذه المنطقة. وفاز في غينيا حزب «غينيا الديمقراطي» وحصل على ثمانية وخمسين مقعداً من مقاعد المجلس النيابي المحلي والبالغ عددها ستون مقعداً. وكان على المجلس النيابي المحلي تشكيل حكومة محلية، وشكّلت هذه الحكومة، وعيّن أحمد سيكوتوري نائباً لرئيسها.

وجاء ديفول إلى حكم فرنسا، وأصدر قانوناً يمنح فيه الأقاليم حرية الاختيار بين قبول الدستور أو رفضه ومعني رفضه (أن تمتنع فرنسا عن تقديم أي معونة اقتصادية أو فنية أو إدارية) وذلك بعد الاستقلال. أما الأقاليم التي تقبل الدستور فتصبح أعضاء في الجماعة الفرنسية، وهي نوع من أنواع الاتحاد، وتصبح ذات استقلال ذاتي. وتبين لديفول أن الشعب في غينيا ربما رفض الدستور بتوجيه من أحمد سيكوتوري لذا جاء بنفسه إلى غينيا ليكون له تأثير ضمني على الانتخاب، وإذا به يستقبل الأصوات ترتفع وتعلو في وجهه (عُد إلى بلاده يا ديفول فليس لك مكان بيتنا). ويقول أحمد سيكوتوري لديفول: (إننا نفضل الحرية مع الجوع على الرقابة في ظل العبودية). ورجع ديفول إلى فرنسا، وأجرى الاستفتاء، ووجهت السلطة الشعب إلى رفض الدستور، وكانت النتيجة أن ٩٠٪ من الشعب في غينيا قد رفض دستور ديفول. وكان معنى هذا الانفصال عن

فرنسا، والحصول على الاستقلال.

وعُدّ يوم ١٦ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٢٩ أيلول ١٩٥٨ م) يوم المفصلة بين فرنسا وغينيا، واحتفلت غينيا بيوم استقلالها في ١٩ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٥٨ م) بعد استعمار دام قرناً من الزمن.

وبعد هذا الاتحاد تمّ تقديم قرض من غانا إلى غينيا مقداره عشرة ملايين جنيه استرليني لسدّ الفسائفة التي وقعت فيها غنيا بسبب سحب الخبراء والفتيين الفرنسيين جميعاً، وتركهم الوظائف الإدارية كلها، والامتناع عن استيراد البضائع الغينية. كما أن غنيا أرادت أن تسدّ العجز الذي يمكن أن تقع فيه لأنها كانت تنفّض قروضاً من فرنسا تُقدّر بأكثر من عشرة ملايين فرنك فرنسي سنوياً، وقد توقّفت. ولم تطل أيام هذا الاتحاد إذ لم يلبث أن انفرط عقده وانتهى أجله.

وفي عام ١٣٨٠ هـ أمر أحمد سيكوتوري بضرب عملة خاصة بغينيا، وعقد قرضاً مع الامبراطورية الروسية قيمته اثنا عشر مليون جنيه استرليني لإنشاء مشروعات لاستغلال الألمنيوم وتوليد الكهرباء.

وأعلن عن محاولات للإطاحة بنظام الحكم القائم في غينيا، في أصوام ١٣٨١ هـ، و ١٣٨٥ هـ، و ١٣٨٧ هـ، وفي عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) جرى اعتداء من قبل جماعات برتغالية على أفراد من غينيا، معدّين وملاحقين نتيجة اشتباه بهم، وتضخمت هذه الحادثة دولياً وأدت إلى قطع العلاقات السياسية بين غينيا والسنغال، ثم مع ألمانيا الاتحادية عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م). وبعد عامين مع ساحل العاج أيضاً. وتشرت حكومة غينيا تقارير عن مؤامرة خارجية لإسقاط نظام الحكم في غينيا. وعقدت الدولة الغينية في شبه جزيرة عما حولها حتى عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) حيث عادت العلاقات السياسية بين غينيا والدول المجاورة لها، بل ومع فرنسا، والدول الغربية مع الحرص الشديد على تقوية العلاقات مع الدول الأخرى، ومنها دول المعسكر الشرقي (الكتلة الشيوعية).

وفي العام نفسه (١٣٩٥ هـ) منحت الحكومة القطاع الخاص حرية التجارة، ولكنها أسندت إدارة الصفقات التجارية إلى مكتب تعاوني تشرف عليه وشركة الاقتصاد.

وفي رمضان ١٣٩٧ هـ (آب ١٩٧٧ م) تمّ إلغاء السوق التقليدية

الفصل الثاني

الاستقلال

١٩ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ -
٢ تشرين الأول ١٩٥٨ -

بعد مرور عام على الاستقلال أعلن عن قيام اتحاد بين غينيا وغانا رغم اختلاف الثقافتين بينهما، ورغم عدم وجود حدود مشتركة بينهما حيث يفصل بين الدولتين أراضي ساحل العاج وتزيد المسافة بين الدولتين على خمسين كيلومترًا. وصدر بيان مشترك عن الدولتين، وجاء فيه ما يأتي: (نحن رئيس وزراء غانا ورئيس حكومة غينيا نُقرّر تشكيل نواة الولايات المتحدة الإفريقية الغربية من دولتنا، وسُعرض ذلك على مجلسي الدولتين الوطنيين للموافقة عليه. وقد وضعنا نصب أعيننا في عملنا هذا الولايات الأمريكية الثلاث عشرة مستوحين منها اتحادها الذي شكّله بعد نيلها الاستقلال، ذلك الاتحاد الذي أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية. إننا مدركون الرغبة في اتحاد أوثق بين شعوب قارتنا لذلك نوجّه ندائنا إلى حكومات الدول المستقلة لتشارك معنا في هذا الاتحاد، وإننا نرى:

١ - اتخاذ علم للاتحاد، وتشجيع الاتحاد الوثيق بين حكومتنا للوصول إلى تنسيق سياسة بلدينا في الدفاع، والشؤون الخارجية، والاقتصادية بشكل خاص.

٢ - وجوب وضع دستور للاتحاد يكفل له القوة والأمن.

فقامت مظاهرات ضد إلغاء هذه السوق، وأسادت شرمة الاقتصاد التصرف الأمر الذي أتى إلى عقد لقاء نسائي في العاصمة كوناكري، ومن ثم قامت مظاهرات تأييدية في المدن الأخرى تمخضت عن قتل ثلاثة من الولاة المشددين، وتبع عنها حل شرمة الاقتصاد، وأخيراً أعلن عن السماح بالتجارة الخاصة من جديد عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م).

والتبت حكومة أحمد سيكوتوري سياسة التقشف وكانت قاسية في تطبيقها فقامت المعارضة في وجهها فقبولت بعقب شديد أتى إلى فرار الكثير من الفنين إلى الخارج. وعندما قامت احتجاجات على عدم مراعاة حقوق الإنسان أنكرت الحكومة وجود انتهاكات لهذه الحرية.

وفي شهر ذي الحجة ١٣٩٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٨ م) زاد عدد أعضاء حزب غينيا الديمقراطي في المجلس الوطني، وتم دمج أعمال الحزب وتنظيمها من جديد، وأعلن عن اسم الدولة الجديد وجمهورية غينيا الثورية الشعبية.

وفي المحرم ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م) قام الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان بأول زيارة لرئيس غينيا المستقلة، وعمل للتخطيط من أجل تعاون اقتصادي بين البلدين. ثم أقامت حكومة غينيا علاقات وثيقة مع الدول الأوربية الأخرى، وبدأت تبعد تدريجياً عن النظام الاشتراكي القاسي. وفي صفر ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠) جرت الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية فاز فيها حزب غينيا الديمقراطي، وتنافس على المقاعد مائتان وعشرون مرشحاً، وكان أن انتخب أحمد سيكوتوري رئيساً لغينيا لمرحلة سبع سنوات جديدة وذلك في شهر رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م)، وحسن علاقاته مع فرنسا رغم صيحات المعارضة، وقام بالعام نفسه بزيارة لفرنسا.

وفي مطلع عام ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م) أعيد انتخاب أحمد سيكوتوري أميناً عاماً لحزب غينيا الديمقراطي، بناء على اللقاء الحزبي الذي تم لهذه المهمة.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) أعلنت الحكومة الغينية عن اكتشاف مؤامرة للإطاحة بنظام الحكم، وذلك بعد إلغاء القبض على مجموعة من المرتزقة عددهم عشرون شخصاً كانوا قد احتجزوا الآلاف من الغينيين في جنوب السنغال، فاتهمتهم بأنهم كانوا يعملون لقب الحكم في جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (أذار ١٩٨٤ م).

وتوفي أحمد سيكوتوري في غرة رجب ١٤٠٤ هـ (الأول من نيسان ١٩٨٤ م) في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء إجراء عملية جراحية له في القلب، وقبل أن يختار حزب غينيا الديمقراطي خليفة له استولت قوات الجيش على الحكم في غينيا بالقوة في ٣ رجب ١٤٠٤ هـ (٣ نيسان ١٩٨٤ م).

عينت القوات العسكرية لجنة تحكم البلاد، واختارت العميد ولانزانا كوتيه، رئيساً للحكومة، وأطلق على هذه اللجنة اسم اللجنة التصحيحية العسكرية، وأعلنت حل حزب غينيا الديمقراطي، والجمعية الوطنية السابقة، وعطلت الدستور، وعادت إلى استرجاع الحرية، ومراعاة حقوق الإنسان، فأطلقت سراح مائتين وخمسين من السجناء السياسيين، وأسندت إلى أحد وزرائها، وهو العميد ديارا تراوري، القيام بجولة سياسية بحزب غينيا الديمقراطية لدعم حكومة غينيا الجديدة التي أصبحت تحمل اسم جمهورية غينيا الجديدة، بدءاً من الأول من شعبان ١٤٠٤ هـ (الأول من أيار ١٩٨٤ م). ثم قام العميد ديارا تراوري بزيارة إلى دول أوروبا الغربية في الشهر الذي تلا زيارته لدول إفريقيا الغربية، وبذل جهداً لجذب رؤوس أموال أجنبية إلى غينيا، ولتقوية العلاقات مع دول عربي أوروبا وخاصة مع فرنسا، ولتشجيع عودة الفنين إلى البلاد فغلاً عاد في شهر شوال ١٤٠٤ هـ (نومبر ١٩٨٤ م) ما يقرب من مائتي ألف من الغينيين الذين كانوا يعملون خارج البلاد.

وفي شهر صفر ١٤٠٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٤ م) عادت الحكومة لتحاكم بعض السياسيين، وكان معظمهم من النساء المزارعات اللواتي

اعتقل أثناء سيطرة الجيش على السلطة.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) أوجدت الحكومة مناصب حكومية جديدة، وألغت أخرى بناءً على رغبات رئيس الدولة لاتزانا كوتيه، ووزير دفاعه، ومن المناصب الحكومية التي ألغيت رئاسة الوزارة الذي كان يشغله العميد ديارا تراوري، والذي أسند منصب وزير التربية الوطنية أي أنزلت مكانه من رئيس للحكومة إلى وزير.

وفي شوال ١٤٠٥ هـ (تموز ١٩٨٥ م) بينما كان الرئيس لاتزانا كوتيه يُشارك في مؤتمر قمة في (التوغو) قام العميد ديارا تراوري وزير التربية الوطنية بمحاولة انقلابٍ بنته إذاعة كوناكري وأدت تلك المحاولة إلى قتل ثمانية عشر فرداً من القوات العسكرية المؤيِّدة للرئيس لاتزانا كوتيه، واعتقال عددٍ من أفراد أسرته، وأكثر من مائتين من مؤيديه وأتباعه. غير أن جماعاتٍ من الوثنيين قد هاجموا أتباع ديارا تراوري وأهوان الرئيس السابق أحمد سيكوتوري تأييداً للرئيس الحالي لاتزانا كوتيه، وانتهى الأمر باعتقال قائد الحركة الانقلابية العميد ديارا تراوري، ثم قتله، وبدأ فشلت المحاولة ورجع الرئيس إلى بلاده.

وفي صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) شرع الرئيس لاتزانا كوتيه باتتباع سياسة اقتصادية حرة بناءً على طلب البنك الدولي كشرط مسبق لمراجعة البنية الاقتصادية وتنمية وسائلها في غينيا.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) أعلنت الوزارة عن إعادة تنظيم الإدارة حيث يجب أن يُشارك فيه جمهور من المواطنين المدنيين، وقامت اللجنة الصححية العسكرية الحاكمة بتشكيل لجنة تنفيذية لهذا الغرض، ووجدت لأول مرة وزارة الإسكان لإعمار المناطق والمدن الرئيسية فيها.

وفي رمضان ١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م) أعلنت الإذاعة أنه قد حُكم على خمسة وثلاثين رجلاً بالموت بينهم تسعة من الوزراء السابقين، كما

صدر إعلان بعد ذلك عن الحكم على أكثر من مائتي شخص كانوا قد احتضوا بين القبائل، وأنهم بعضهم بازنكاتب جرائم ارتكبوها إهيام حكم الرئيس السابق أحمد سيكوتوري، كما أنهم بعضهم الآخر بمشاركتهم بمحاولة الانقلاب التي قادها ديارا تراوري في شوال ١٤٠٥ هـ (تموز ١٩٨٥ م)، غير أن الحكومة قد عادت وعقفت من هذه الأحكام نتيجة الاستنكارات الخارجية والرّد على الحكومة الغيبة بأن هذه الاتهامات قد أعدت قبل عامين في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة، ونُقذت الآن.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) عفا الرئيس لاتزانا كوتيه عن السياسيين الذين قتلوا ديارا تراوري بعد اعتقاله، كما أعلن في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م) عن إطلاق سراح عددٍ من السجناء السياسيين من بينهم أرملة الرئيس السابق أحمد سيكوتوري وابنه.

وكان الرئيس قد أجّل في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) زيارةً كان ينوي القيام بها إلى فرنسا، وذلك بناءً على تقارير القوات العسكرية.

وارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً حاداً في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م) فدبّت الفوضى في العاصمة كوناكري، وازدادت أعمال الشغب، فاتخذت الحكومة القوة لتثبيت الأسعار وتجميعها.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) أعاد الرئيس لاتزانا كوتيه تشكيل مجلس الوزراء، فحوك نائبه الرائد (كيزفا لا كامازا) من أمين السر الدائم للجنة العسكرية إلى وزارة السكن في غينيا العليا في (كانكان). وأسند إلى العميد (سوري دومبوا) المنتدب لإعادة تنظيم مناطق غينيا الوسطى منصب وزير الدفاع. كما أعاد الرائد (فاسينه توري) وزير الزراعة وتنظيم شؤون الأجانب، [ومن قبل وزير الغابات عام ١٤٠٥ هـ

(١٩٨٥م) أعاده إلى العاصمة كوناكري ووزيراً للنقل والعمل السياسي.

إن هذه التقلات في المراكز والتغييرات في المواقع من قبل الرئيس الغيني كان لها تفسيرات واسعة تبيناً لمركزه، ومن هذه التصرفات أنه حكم في صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) على أربعة من أعضاء الحكومة بالسجن.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) وائر الجفاف والفظط الذي ساد المنطقة، وائر زيادة سموم النفايات طلبت الحكومة الغينية مساعدة من الترويج فرأى المجلس الفخري في الترويج تقديم حمولة باخرة من الإمدادات إلى غينيا.

وفي شهر ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) أعاد الرئيس الغيني تنظيم مجلس الوزراء نتيجة سياسة الانغلاق التي تبناها رفع الرائد (محمد بالديت) من وزارة إقليمية في المناطق إلى منصب وزارتي باردي في كوناكري، وأقال الرائد (كيرفالامارا) أمين السر الدائم للجنة العسكرية ومنظم العلاقات غير الحكومية وعينه وزيراً لإقليم ساحلي.

وفي ٢١ صفر ١٤٠٩ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس الغيني بمناسبة ذكرى الاستقلال ومرور ثلاثين سنة عليها، العفو عن تسعة وثلاثين سجيناً سياسياً، وكان من بينهم أولئك الذين شاركوا في محاولة الانقلاب على نظام الحكم من قبل. وفي الوقت نفسه اقترح الرئيس الغيني تشكيل لجنة لوضع مسودة وثيقة لنظام حكم جديد.

وفي ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) أعلن الرئيس الغيني لائزانا كونتيه على قبوله للوثيقة الموضوعية على أن تُطرح للاستفتاء العام، وتصبح نافذة المفعول فيما إذا وافق عليها الشعب. وقد تم ذلك عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) فحلّت اللجنة العسكرية التي يدها السلطة، وجاء هيكل سياسي عالٍ، وباسم وطني جديد هو لجنة تصحيح الأوضاع.

لقد تشكلت اللجنة الجديدة للحكم (لجنة تصحيح الأوضاع) من عددٍ متساوٍ من المدنيين والعسكريين، تحكم البلاد لمدة خمس سنوات، ويمكن أن تتجدد مرةً واحدةً فقط. ونصّت هذه الوثيقة الوطنية على إجراء انتخابات لرئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة في منتصف التسعينات، كما نصّت على أن كلُّ هيئةٍ لسلطةٍ تشريعيةٍ يجب أن يتم اختيارها عن طريق الانتخاب الشامل في البلاد.

كان على الشكل الجديد لنظام الحكم أن يمدّ قانوناً لصلاحيات السلطة التنفيذية الجديدة بشقيها المدني والعسكري، وأن يُشرَح للنظام القضائي. وبالفعل تمّ إعلان أسلوب نظام الحكم الثنائي (المدني والعسكري). لقد كان الرئيس الغيني لائزانا كونتيه هو الراجح الوحيد في هذا النظام الجديد، إذ خضع الجميع لنظامه سواء أكان مؤيداً له بالأصل أم معارضاً، حيث لا يمكن لأحد أن يرفع صوته محتجاً، بينما كان أعضاء اللجنة العسكرية السابقة بإمكانهم أن يجوبوا أنحاء البلاد بموجب منهج يفرضه النظام.

وكانت عقوبة الموت أو حجر الشرطة الدائم مُطبقين في غينيا منذ ربيع الأول ١٤١٠ هـ (أواخر تشرين الأول ١٩٨٩ م) وتلك عقوبة من يُخالف النظام أو يحرض على الشعب والقوض، وقُتل نتيجة ذلك عدد من السكان على حين توسطت قوات أمنية لعدد من المدنيين.

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) نفت الحكومة الغينية الادعاءات والاحتجاجات التي صدرت عن المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، وأنكرت اعتقال الرجال، وسجن النساء، وعذاب المعارضين بصورة جماعية.

وأعلنت السلطات الغينية في شهر رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م) عن العفو الشامل الذي شمل السجناء السياسيين والمدنيين عن البلاد.

٢- الفولاني: ويُقيمون في الهضبة الغربية إلى الغرب من كتلة فونتا جالون، ويمتهنون رعي الحيوانات ويُعرفون هنا باسم «البهل» و«الفولا» و«الفوليه» و«شكّلون» ما يزيد على خمس السكان.

٣- الماندينغ: ويسكنون في الداخل، في غينيا العليا، ويُعرفون هنا باسم «المالينكي»، و«الديولا» و«معملون» بزراعة الموز، والفول السوداني، والسمسم، والذرة على طول مجاري الأنهار، وفي الهضاب يعملون بالرعي. ويعتُون تامة لسكان مالي، فغينيا العليا تتبع مالي بشراً.

وهناك قبائل أخرى صغيرة. وفي الجنوب الغربي حيث تنتشر الغابة تسكن قبائل وثنية، وأخذت تترك مواطنها، وتنتقل إلى العاصمة خاصة، بل وتتدخل بالأمور السياسية.

كان الصراع بين القبائل قوياً في الماضي فلما جاء المستعمرون الصليبيون توحدت جهود السكان، غير أن الدخلاء بعد أن تمكّنوا من بسط نفوذهم استطاعوا أن يُفَرِّقوا الصغوف بتقديم الدين كسهم إلى جانبهم من الوثنيين، ومن أصحاب الأهواء والمصالح من المسلمين، وسيطرتهم على الدولة ومؤسّساتها، وبإبراز من استطاعوا تصيرهم من الوثنيين، وبالقوة التي يملكونها وبدعم رجال الإرساليات التنصيرية واتحاد الكنائس، ووقف هؤلاء جميعاً في وجه المسلمين، وجعل المستعمرون منهم الأداة التنفيذية التي تتحكّم بالبلاد، وسأطوها على المسلمين، وكان المسلمون يتناقصون باستمرار ممن يخسروهم من أهل الأهواء، ومن تغريهم المغريبات فينضمّون إلى القوة المعادية التي تزداد على الدوام، وإن كانت القوة لا تُقاس بالأعداد فقط بل بالروح المعنوية ونوعية الرجال وإمكاناتهم وتضحياتهم. وإن السلطة الآن هي بيد الوثنيين، والأوروبيين، وأصحاب المصالح من أهل البلاد.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة غينيا ٢٤٥.٨٦٠ كيلو متراً مربعاً، وتُشرف من ناحية الغرب على المحيط الأطلسي، ويبلغ طول ساحلها ٣٢٠ كيلو متراً، وتجاور عدداً من الدول فمن ناحية الشمال تقع غينيا- بيساو ويبلغ طول حدودها معها ٣٨٦ كيلومتراً، والسنگال وطول حدودها معها ٣٣٠ كيلومتراً، ومن جهة الشمال والشرق مالي، ويبلغ طول حدودها معها ٨٥٨ كيلومتراً، ومن جهة الشرق والجنوب ساحل العاج ويبلغ طول الحدود بينهما ٦١٠ كيلو مترات، ومن ناحية الجنوب ليريا ويبلغ طول الحدود بينهما ٥٦٣ كيلو متراً، ومن ناحية الجنوب والغرب سيراليون ويبلغ طول الحدود معها ٦٥٢ كيلومتراً.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) سبعة ملايين ومائة ألف إنسان، وبذا تكون الكثافة العامة حوالي ٢٩ إنساناً في الكيلو المتر المربع الواحد.

واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، ولكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

الصراع العنصري:

يوجد في غينيا ثلاث قبائل رئيسية وهي:

١- السوسو: ويسكن هذا الشعب في السهل الساحلي، ويعمل في زراعة التحليل الزيتي، ويعمل بعض أفراده في القطاعات الفرنسيين في مزارع الموز والأناناس.

الصراع العقيدي:

وُشَّكِلَ المسلمون	٩٣.٥ ٪ من مجموع سكان البلاد.
وُشَّكِلَ الوثنيون	٥ ٪ من مجموع سكان البلاد.
وُشَّكِلَ النصارى	١.٥ ٪ من مجموع سكان البلاد.
	١٠٠ ٪

ولما كان المسلمون هم الغالبية العظمى لذا لا يمكن أن يكون هناك صراع عقيدي بالمواجهة أو بشكل مباشر لكثرة المسلمين وقلة غيرهم. فلما سيطر الدخلاء شوها حرياً صليبيةً، واضطر المسلمون أن يخضعوا أمام القوة، فشكّل الصليبيون جبهةً ضد المسلمين فسنتّ النصارى والوثنيين، ومن صادوه من المسلمين، ووقع في شركهم.

وعلى الرغم من أن الرئيس أحمد سيكوتوري أول رئيس لغينيا المستقلة قد غيّر نهجه الذي كان عليه في أول أمره وسابى المستعمرين الصليبيين غير أنهم لم يرضوا عنه، فمن تنازل عن عقيدته، ودلّ نفسه لا يمكن أن يقبلوا منه الوقوف عند هذا الحد بل لا بدّ من أن يكون أكثر ذلاً وأكثر خنوعاً، بأنمر بأوامرهم، ويُطبّق سياستهم دون سؤال، بقول تعالى: ﴿ذُلٌّ رَضِيَ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ سَخِرَ بِكُمْ وَالَّذِينَ لَا يَدْرُونَ لِمَا حُكِمَ بِكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَخَالِفَةٌ وَلَئِن كُنْتُمْ أَهْلَاءُمْ لَيَذَّابُنَّ إِنَّ اللَّهَ لَمَنَّ اللَّهُمَّ مَا لَكَ مِنْ آتَمِينَ وَلَا تُؤْمِرُ بِكُمْ﴾ (١). ولا شك أن من يسير في هذه الطريق لا خير فيه.

لقد هيأ المستعمرون الصليبيون حركةً أطاحت بأحمد سيكوتوري شارك فيها كل أحوانهم، فلما أحسّ أحدهم ممن ينتمي إلى الإسلام وهو «ديارا تراوري» العميد السابق، وخطر على باله أن يُفكّر بحرية، ولا يُميّز بين أفراد الشعب أبعد عن رئاسة الوزارة، وأستد إليه منصب وزارة التربية الوطنية عسى أن يُدرك السياسة تماماً فيتعهد عن مساواة المسلمين بغيرهم

(١) سورة البقرة الآية ١٢٠.

غير أنه لم يشعر في بداية الأمر، فأعطي تحديراً وثمة، فندم على ما أقدم عليه في الماضي، ورجب أن يُنقذ الوضع، وطمّن أن القرصة قد واثت بغياب الرئيس فقام بمحاولة انقلاب فتصدّى له الوثنيون، وألقي عليه القبض، وقُتل، ونال أهوان الرئيس السابق أحمد سيكوتوري ما نالهم، وكفّى انتماءهم للإسلام ليُقبض عليهم، وقبضت جبهة الصليبيين بيده من حديد على الوضع، ولا تزال هي المتسلطة.

وُشَّكِلَ المسلمون - كما ذكرنا - أغلبية السكان لذا فهم يتوزعون في كل منطقة. أما الوثنيون فيكثرون في الغابة، وكبارهم يأتون إلى العاصمة، لحماية الجبهة الصليبية ودعمها.

وأما النصارى فيكثرون في العاصمة كوناكري، وفي بعض مراكز السلطة في عواصم الأقاليم، ويمتلكون الإقطاعات في السهل الساحلي.

كان الرئيس السابق أحمد سيكوتوري قد أمر أن يكون رجال الدين النصارى في غينيا ممن يحمل الجنسية الغينية فقط، وهذا ما أثار حقدهم عليه.

وتوجد في غينيا طائفة الكنيسة الإنجيلية، وتتبع من الناحية الإدارية مديرية كنانس غربي إفريقيا التي يرأسها أسقف ليريا. وتشكّلت مطرانية غينيا في آب ١٩٨٥ م، وتتضمّن إحدى عشرة أسقفية، وهي أولى الكنائس التي تتكلم الفرنسية. ويبلغ عدد أتباع هذه الكنيسة ستة آلاف نصراني.

وهناك أيضاً طائفة كنيسة الروم الكاثوليك، ويرأس هذه الطائفة في غينيا أسقف كوناكري، وأكبر الكنائس في مدن كوناكري، وزيروكوري، وكانكان، ويبلغ عدد أتباع هذه الكنيسة خمسة وستون ألف نصراني.

ويوجد في غينيا ستة من البروتستانت، أربعة ينتمون بريطانيا، واثنان يرتبطون بالولايات المتحدة الأمريكية.

الصراع الحزبي:

كان حزب غينيا الديمقراطية هو الحزب الوحيد والحاكم في غينيا منذ الاستقلال بل ومن قبله حتى عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، حيث حُلَّ، ونشأت بعد ذلك اللجنة التصحيحية العسكرية، واستبدت بالأمر، وسلطت على الرعية حتى عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) حيث خلفتها لجنة تصحيح الأوضاع، وحلَّت محلَّها بالتسلُّط، ولا يستطيع لرد أن يتفوَّه بكلمة حيث يُحاكم بمخالفة النظام، والتحرُّض على القوض، ويُقضى عليه بالموت أو السجن المؤبد، وقد يحدث هذا دون محاكمة أو استجواب. وهذا ما يُرضي الدول التصراية إذ يخضع الشعب، ويُذلَّ، ويمكن سوفه في أي طريق يرسمها المخطط.

وهذا الاستبداد والقسر جعل بعض الأفراد يُفكِّرون بالشيوعية، ويتعاطفون مع شعاراتها التي تطرحها، وما أركبهم هذا التركيب الكريه، وأوصلهم إلى التفكير بهذا الجحيم إلا معاناتهم وقهرهم. فلا حرية، ولا رأي، ولا تجمع، ولا لقاء، ولا تنظيم.

الباب الخامس

مالي



مقدمة

مالي دولة تحمل اسم قبيلة واسعة الديار في غربي إفريقيا، كثيرة البطون حتى غدا كل بطني كأنه شعب خاص لكثرة أبنائه، وغالباً ما كان يسيطر شعب على البقية فيطلق على دوله امبراطوريةً للبلية شعب على شعوبٍ أخرى. وما يمضي وقت حتى يقوم شعب من هذه القبيلة ويتقوى على من يده السلطة، ويتغلب عليه، ويحصل محله في السيطرة على الشعوب الأخرى، ويُؤسس امبراطوريةً جديدةً. ولا يقضي الغالب المتصبر على من زالت دولته، بل يتركه، ويكتفي منه بالاعتراف به، ودفع أتاوة له دلالةً على الخضوع له، وإشارةً على الخنوع. وقد تعود القوة لمن سبق له أن غلب فيثور على غاليه، ويتصبر على هازمه، ويُؤسس دولةً من جديد، ويُخضع شعوب قبيلته جميعاً إليه، وتكون دولته امبراطوريةً غير التي سبقتها، وغير التي أقامها هو من قبل، وسط نفوذه على البطون كلها.

دانت هذه القبيلة بالإسلام منذ وقتٍ مبكرٍ ودانت معظم بطونها به أيضاً. لذا عملت الامبراطوريات التي أقامتها شعوب هذه القبيلة للإسلام، وساهمت الممالك التي أسستها بطون تلك القبيلة في نشرها للإسلام، وإدخاله إلى المناطق السودانية الثانية، والقبائل الزنجة الأخرى ومن هنا كانت أهمية تاريخ هذه الدولة.

إن كلمة «مالي» هو الاسم الذي تطلقه قبيلة الفولاني على هذه القبيلة، وهو الذي سُميت به عاصمتهم، ثم عُرفت به الدولة حديثاً، ولكن



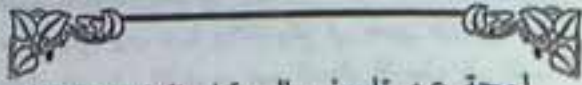
مصدر رقم [5]

العرب يطلقون عليهم «مليي» ويترقهم البربر باسم «مليت»، والتكروور يُستونهم «مالتكي». وأما قبيلة «الهارساء» فتطلق عليهم «وانغازاء»، وأما هم فيستون أنفسهم «الماندي»، ويُطلقون على الذين يتكلمون لغتهم «المالديغ». وإن كان هذا الاسم أصبح نفسه علماً على القبيلة بجميع فروعها. وفي كل منطقة يُطلق على جماعة «المالديغ» اسم خاص حسب القبائل المجاورة لهم، حتى يفتن بعضهم أن هذا الاسم علم بقبيلة خاصة.

ولهذه القبيلة فروع كثيرة أشهرها «السونكي» و«الديولا» و«البيارا».

وكان لهذه القبيلة وما أسست من ممالك، حضارة دفعت بأصحابها إلى أن يركبوا بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) ليعرفوا ما وراءه فوصلوا إلى أمريكا الجنوبية، ولم يتمكّنوا من العودة فبقوا هناك، وتخلّفوا بعض الآثار وراءهم الأمر الذي يُشير إلى أنهم أقاموا حضارة، وذلك قبل وصول الأوربيين إلى تلك الجهات بمائة وخمسة وثمانين سنة. ولما وصل المستعمرون الصليبيون من إسبانيا وبرنغاليين إلى هناك يحملون الحقد ضد المسلمين ويُعلنون الكراهية صراحةً، ومحاكم التفتيش لا تزال قائمة في الأندلس ديار المسلمين السابقة، كما تعقد تلك المحاكم في العالم الجديد لمحاكمة من أخضع إسلامه، أو كان قد وصل إلى هناك قبلهم، أو أراد الصلّة ببعض من كانوا مسلمين، لقد أزال هؤلاء المستعمرون الصليبيون كل المسلمين الذين سبقهم إلى هناك، ومحو آثارهم، ومحو كل معلم لهم، وقالوا: لم يكن هنا أحد، وأخذنا هذا الكلام عنهم وصدّقناهم.

وهذا بعض ما في هذه القبيلة التي حملت دولة مالي اسمها، وتشغل مساحة واسعة تزيد على ١,٢٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، وإن كانت لا تضم بطون هذه القبيلة وفروعها جميعاً، حيث تعيش جماعات كثيرة منها في الدول المجاورة لها، وتتوزع أحياناً بين القبائل الثانية.



لمحة عن تاريخ مالي قبل إلغاء الخلافة

فلنا أن قبيلة مالي «المالديغ» قد أسست على الأرض التي تشغلها دولة مالي اليوم عدة امبراطوريات أو ممالك أو دول، وقد اشترك في هذا التأسيس عدة بطون من هذه القبيلة، وأشهر هذه الدول هي:

١ - امبراطورية غانا:

جاء الفولانيون من الشمال من منطقة برقة، واتجهوا نحو غربي إفريقيا، وتقدّموا إلى منطقة «أوكار»، وسيطروا على شعب «السونكي» أحد فروع قبيلة «مالي»، وأسّسوا دولةً واسعةً وذلك في القرن الأول للميلاد، وجعلوا مدينة «كومبي صالح» قاعدة لها.

وفي القرن الثاني الهجري استطاع شعب «السونكي» طرد الفولانيين، واستلام السلطة منهم، وإقامة أسرةٍ تحكم الدولة، التي عرفت باسم «امبراطورية غانا». أما الفولانيون فقد اتجهوا نحو بلاد التكروور في منطقة السنغال اليوم، وأقاموا لهم دولةً هناك. وبقيت دولة السونكي حتى عام ٤٦٩ هـ حيث دخل المرابطون البلاد وسيطروا عليها.

وشملت امبراطورية غانا أكثر أجزاء موريتانيا اليوم، وأكثر السنغال، وجنوبي مالي اليوم، ومناطق من غينيا. وكانت تقسم إلى عشر مملكة، وهي:

١ - أوكار: وهي قاعدة الحكم للامبراطورية، وقاعدتها مدينة «كومبي

صالح»، وتقع بين نهري النيجر والسنغال في أجزائهما الوسطى.
وتشمل أجزاء من جنوبي موريتانيا اليوم، وأجزاء من شمالي مالي.

٢- تاغشت: وقاعدتها «أودغشت»، وتقوم اليوم مكانها - حسب تقديري -
مدينة تحكمتة - وتقع في موريتانيا.

٣- هودة: وهي غرب مدينة «ولانته» وتقع في جنوبي موريتانيا.

٤- ديارا: وهي إلى الشرق من نهر السنغال الأوسط، إلى الغرب من
أوكار، وتقع في مالي.

٥- مابوك: وتقع إلى الغرب من مملكة ديارا، بين نهر السنغال، وأحد
روافده، وتقع في مالي.

٦- وانغاروا: إلى الجنوب من ديارا، ومابوك في أعالي نهر السنغال،
وتقع في مالي.

٧- كاتياغا: في وادي نهر النيجر الأوسط، وقاعدتها مدينة «سيغو» إلى
الشمال الشرقي من مدينة «باماكو» عاصمة دولة مالي الحديثة، وتقع
في مالي، وهي مقر قبائل «الصوصو».

٨- التنكارة: في مجرى نهر السنغال الأسفل، وتقع في بلاد السنغال.

٩- كاتياغا: في أعالي نهر النيجر، وهي مركز الماندينغ (مالي).

١٠- البيبارا: إلى الشرق من كاتياغا.

١١- ياسيكور: إلى الشرق من أوكار.

١٢- الممالك البربرية: في الشمال، وتسيطر عليها غانا بعض الأوقات.
ويتنقل الحكم فيها إلى ابن الأخت.

وكان على رأس كل مملكة ملك أو حاكم، ويتنقل الحكم بالوراثة.

انتشر الإسلام في امبراطورية غانا قادمًا من جهة الشمال عن طريق
التجار. ويُقال إن أحد ملوكها، وهو (بولاتان) قد اعتنق الإسلام عام
٢٢٣ هـ، وقام بشر الإسلام فيما جاوره، وأخذ يجاهد الوثنيين. ومما زاد
في انتشار الإسلام في هذه الامبراطورية دخول ملك التنكارة في الإسلام
عام ٤٣٢ هـ، وكذلك عندما سيطرت امبراطورية غانا على مدينة «أودغشت»

وهي قاعدة قبيلة «المتولة» إحدى قبائل البربر، وذلك عام ٣٨٠ هـ. وكانت
تلك القبيلة تدين بالإسلام فعملت على نشره في أرجاء الامبراطورية كلها.
وخاصةً أن مدينة «أودغشت» لها مكانة خاصة إذ أن حاكمها كان من شعب
«السونكي» الحاكم يلى تُتخذ أحياناً قاعدةً للإمبراطورية مكان مدينة «كومبي
صالح».

استطاع المرابطون دخول مدينة «أودغشت» عام ٤٤٦ هـ، ثم دخلوا
مدينة «كومبي صالح» عام ٤٦٩ هـ، فعمم الإسلام شعب السونكي، وأصبح
يقوم بالدعوة، ولما ضعف أمر المرابطين انفصل شعب السونكي عنهم عام
٤٨٠ هـ، وأعلن الارتباط بالدولة العباسية. وعلقت كلمة «سونكي» مرادفة
لكلمة داعية، وأخذت امبراطورية غانا تضعف، ومما زاد في ضعفها تغير
المنابع، وقوة امبراطورية «الصوصو» التي استطاعت القضاء على امبراطورية
غانا، ودخول عاصمتها مدينة «كومبي صالح» عام ٦٠٠ هـ، لضعف شعب
«السونكي» وتخضع لدولة خصمه.

٢ - مملكة مالي:

عندما قوي أمر «الصوصو» وثبتت أركان دولتهم، ضموا إليهم أكثر
الممالك التي كانت تتبع امبراطورية غانا، ومنها مملكة «كاتياغا» حيث
الماندينغ، وقتل ملك «الصوصو» (سومانتارو) ملك «الماندينغ» (ناري
فامغان) وأولاده الأحد عشر جميعاً باستثناء الصغير منهم، وهو (ستيدانا) أو
كما عُرف في التاريخ باسم (ماري جاطه) وذلك رحمةً به لصغره، وضعف
جسمه، ومرضه الذي كان يُلتم به، وذلك عام ٦٢٨ هـ، ولكن لم يمض
سوى خمس سنوات حتى استطاع هذا الصغير المريض أن يُؤلف جيشاً قوياً
ويقوده لقتال الصوصو، وتمكّن من إحراز النصر في معركة فاصلة قتل فيها
امبراطور الصوصو عام ٦٣٣ هـ، تمزقت بعدها امبراطورية الصوصو، وانتهى
أمرها.

وسار (ماري جاطه) بعد إلى مدينة «كومبي صالح» عاصمة امبراطورية

غانا، ومتر ما كان قد بقي منها، ولكنه ترك المسلمين الذين كانوا قد فروا منها إثر غزو الصوصو لها، والتجؤوا في مدينة «ولانه». وأسس ماري جاطة مملكة واسعة، حكمتها أسرة «كيتاه».

تعود أسرة «كيتاه» إلى جدّها «موسى ديجيو» الذي يُلقَّب بـ (كيتاه)، وحكم هذه الأسرة من عام ٥٩٧ - ٦١٥ هـ، واتخذ مدينة «جارب» عاصمةً له، وهو أول من دخل الإسلام من ملوك دولة «كانغاباه» أو «ماندينغ»، وربما كان هو المشهور في الكتب العربية باسم «بومندانه»، وخلفه بالحكم ابنه «ناري فانغان» من ٦١٥ - ٦٢٨ هـ، وبذل جهداً واسعاً في نشر الإسلام بين قبائل اليمبارا، ثم قتل هو وأولاده على أيدي الصوصو، ثم قام ابنه (ماري جاطه) الذي بقي وحده على قيد الحياة في أسرته، وأعاد الحكم له بعد أن انتصر على الصوصو عام ٦٣٣ هـ، وضمّ إليه أملاك امبراطورية غانا القديمة، ونقل عاصمته من «جارب» إلى مدينة جديدة أنشأها على نهر (سانكاراني) إلى الشمال الشرقي من العاصمة القديمة «جارب»، وقد سُمّيت «نياني»، واشتهرت باسم (مالي)، وأصبحت فيما بعد علماً لدولة (الماندينغ).

وصلت دولة (ماري جاطه) إلى إمارات الهامسا في شمالي نيجيريا في الشرق، وإلى سواحل المحيط الأطلسي في الغرب، وإلى قلب الغابات في الجنوب، وتوفي عام ٦٥٣ هـ.

تولى أمر أسرة كيتاه أو مملكة مالي ابن (ماري جاطه) وهو منسي علي، ويُعدُّ أعظم حكام أسرته وقد عرف بالصلاح، وأدى فريضة الحج عام

(١) جارب: مدينة تقع على نهر البحر الأعلى، جنوب مدينة (سغوري)، وتقع اليوم في دولة غينيا.

(٢) سانكاراني: نهر من روافد نهر النيجر، يشكل اليوم جزءاً من الحدود بين مالي وغيينيا، ويرفد نهر النيجر عند مدينة (كانغاباه) في مالي قريباً من الحدود الغينية على بعد ٦٥ كيلو متراً منها.

٦٥٨ هـ، وضمّ إليه مملكتي «وانغارا» و«بابوك»، وتوفي عام ٦٦٩ هـ، فتعرضت البلاد بعده لمرحلة من الاضطراب، حكم خلالها مملكة مالي عدد من الحكام، هم:

- ١ - منسي علي سني (منسي علي) وشقيقه، وحكم من ٦٦٩ - ٦٧٣ هـ.
 - ٢ - خليفة شقيق منسي علي الآخر وحكم ٦٧٣ - ٦٧٤ هـ.
 - ٣ - أبو بكر أحمد أسباط ماري جاطه، وحكم ٦٧٤ - ٦٨٤ هـ.
 - ٤ - ساركوه أحد موالى أبي بكر اغتصب السلطة ٦٨٤ - ٧٠٠ هـ. غزا بلاد الشكارنة (وانغارا) و(غان) عاصمة سنغاي، وأدى فريضة الحج عام ٧٠٠ هـ، وفي طريق العودة هاجمت جماعة من الدنقل عند ساحل البحر الأحمر، وقتلته.
 - ٥ - منسي قو: وهو ابن ماري جاطه، وحكم من ٧٠٠ - ٧٠٥ هـ.
 - ٦ - محمد بن (منسي قو)، وحكم ٧٠٥ - ٧١٠ هـ.
 - ٧ - أبو بكر: وحكم من ٧١٠ - ٧١٢ هـ، وهو الذي سافر عبر المحيط الأطلسي ليكتشف ما بعده.
- وحدث بعد أبي بكر فتن واضطرابات وانتقل الحكم إلى أسرة ابن أخت (ماري جاطه) وكان منهم:
- ١ - منسي موسى بن أبي بكر الملك السابق، وكان يجيد العربية، ووصلت الدولة أيامه إلى الأوج، وكانت علاقته جيدة، مع دول المغرب، ومصر، وتوفي ٧٣٨ هـ.
 - ٢ - مغان الأول أو منسي مغان بن منسي موسى، وحكم ٧٣٨ - ٧٤٢ هـ.
 - ٣ - سليمان بن منسي موسى، وحكم ٧٤٢ - ٧٦٢ هـ.
 - ٤ - قنتا بن سليمان، وحكم تسعة أشهر ٧٦٢ - ٧٦٢ هـ.
 - ٥ - ماري جاطه (الثاني) بن مغان الأول، وحكم ٧٦٢ - ٧٧٦ هـ، وكان سيء السيرة، مُبلّداً.
 - ٦ - موسى (الثاني) بن ماري جاطه الثاني، وحكم ٧٧٦ - ٧٨٩ هـ.
 - ٧ - مغان (الثاني) بن ماري جاطه الثاني، قُتل ٧٩٠ هـ.

٨ - صندكي (زوج أم موسى)، وحكم ٧٩٠ - ٧٩٣ هـ، وحدثت فتن
٩ - محمود (مسي مقان).

ثم حدث ضعف استمر طويلاً، واستجدت دولة مالي بالعثمانيين عام ٨٨٦ هـ لحمايتها من دولة صغاي، غير أن دولة صغاي استطاعت ضمها إليها عام ٨٩٤ هـ، وبعدها طلبت من البرتغاليين دعمها، فأرسلت البرتغال سفارة لهم برئاسة (بطرس فرناندو) عام ٩٤٠ - ٩٤١ هـ حيث قابل (مسي مالي) محمود الثاني، وهذا ما شجّع الماليين على القيام بشورة ضد صغاي غير أن ثورتهم قُعت بشدة. وبقيت مالي تسع صغاي حتى ضعفت مملكة صغاي نتيجة الحروب التي خاضتها مع مملكة السعديين في مراکش (المغرب).

استغلت دولة مالي ضعف مملكة صغاي فتحرك سلطان مالي (محمد الثالث)، كما تحرك سلطان الفولانيين في (ماتسا)، واستعاد سلطان بعض أملاك المفقودة، ولكن السعديين كانوا قد احتلوا مدينة تومبوكتو عام ١٠٠٠ هـ. وعندما أراد سلطان مالي الاستيلاء على مملكة (جني) غير أن قواته قد أبادتها جيوش السعديين، وأفل نجم دولة مالي عن المسرح السياسي. حاول ملك مالي (ماما مقان) عام ١٠٨١ هـ أن يتوسّع لكنه هُزم أمام دولة البيمبارا. وخلفه (مامي كيتا) مدة خمسة عشر عاماً، ثم خلفه أبنائه من بعده ففترقوا، والقسموا أملاكهم فيما بينهم، واستقر آخرهم في مدينة (بلماي).

وتدعى أسرة (كيتا) أنها تنتمي إلى بلال الحبشي، وليس هناك ما يؤيد هذا الادعاء، ولكن لم يكن هذا إلا للارتباط بنسب مع أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣ - دولة البيمبارا:

البيمارا جماعة من الماندينغ تقيم في حوض نهر بانتي أحد روافد نهر النيجر في مجزاء الأعلى، وعندما ضعفت دولة مالي، وقامت دولة صغاي

استطاع البيمبارا أن يؤسّسوا إمارة في سيغو، واستطاعت هذه الإمارة أن تتخلّص من سيادة إمارة (تومبوكتو) عام ١٠٧١ هـ، ثم فرغت عليها الجزية عام ١٠٨١ هـ، ثم امتدت شمالاً إلى الصحراء، وجنوباً إلى الغابنة، واستطاع ملكها في العام نفسه أن يطرده سلطان مالي (ماما مقان)، ثم حدثت فتن انتقل الحكم إثرها إلى أسرة (ديبارا) عام ١١٦٤ هـ، وبقيت الإمارة حتى قضى عليها سلطان التكارنة الحاج عمر عام ١٢٧٨ هـ.

وأقام البيمبارا إمارة أخرى في (كأارتا)، شمال نهر (بناكوي) أحد روافد نهر السنغال، بل إن مؤسسي الإمارتين كانا أخوين، ووقع الخلاف بين الإمارتين بانتصار إمارة سيغو، وأُعرف حكام إمارة (كأارتا) بقلب (ماسي) الذي يُقابل لقب (مسي) في مملكة مالي. وأشهر ملوك هذه الدولة (الماما أبو بكر) الذي قابل عام ١٢١١ هـ المستعمر (منجوبارك)، وكان آخرهم (كانديبان) الذي كان مركز حكمه في (نيورو)، وانتهت الإمارة عام ١٢٧٧ هـ على يد سلطان التكارنة الحاج عمر.

٤ - دولة ساموري توري:

بعد زوال إمارتي البيمبارا بقي الماندينغ منقسمين على أنفسهم، وظهر فيهم ساموري توري عام ١٢٧٧ هـ أي في العام الذي زالت فيه إمارة البيمبارا في (كأارتا)، فجمع قبائل الماندينغ مدة عشرين سنة من ١٢٨٧ - ١٣٠٧ هـ، ووحد صفوفهم إذ كانوا متفرقين جنوب دولة التكارنة التي يقودها الحاج عمر.

اتخذ ساموري توري لقب إمام، وقاوم الفرنسيين مدة ستة عشر عاماً ١٣٠٠ - ١٣١٦ هـ، وانتصر أخيراً الفرنسيون، ودخلوا (سيغو) و(تومبوكتو) عام ١٣١٠ هـ، فاضطر ساموري توري إلى الالتجاء إلى أعالي نهر الفولتا، واستمر في مقاومة الفرنسيين حتى ألقي القبض عليه عام ١٣١٦ هـ في شمال ساحل العاج، وحُمل إلى الغابون حيث توفي هناك عام ١٣١٨ هـ. وإضافة إلى ممالك الماندينغ التي قامت على أراضي دولة مالي

الحديثة قامت ممالك أخرى أسستها قبائل ثانية، وأشهر هذه الممالك:

١ - امبراطورية الصوصو:

هاجرت جماعة من الفولانيين من بلاد الشكورو، واتجهت نحو الشرق، واستقرت في منطقة كانباغاه، واستطاعت بعد مدة أن تؤسس أسرة حاكمة، حكمت شعب الصوصو، وعُرفت باسم امبراطورية الصوصو. لقد استقلت في كانباغاه عندما دخل المراهطون امبراطورية غانا، ثم طمعت هذه الدولة الناشئة في امتلاك امبراطورية غانا، وتمكنت من ضمها إليها، كما استطاعت تدمير مدينة كومبي صالح، التي هرب منها المسلمون والتجار، والتجوزوا إلى مدينة ولانة (في موريتانيا اليوم)، والتي تحدد سوقاً تجارياً تعد من أهم مراكز الصحراء.

وهاجمت بعدئذ دولة الماندينغ وقضت عليها في كانباغاه، ولكن لم تلبث هذه من أن تعود إلى الظهور بعد خمس سنوات من سقوطها، وأل تقضي على امبراطورية الصوصو التي لم تدم أكثر من ثلث قرن (٦٠٥ هـ - ٦٣٣ هـ).

٢ - امبراطورية السنغاي:

السنغاي مجموعة من القبائل الزنجية كانت تعيش في غرب نهر النيجر الأسفل، في المنطقة الواقعة اليوم شمال بنين، وغربي نيجيريا إلى الغرب من نهر النيجر، ثم أخذت هذه القبائل تنتقل إلى الشمال مع مجرى نهر النيجر حتى استقرت في القرن الأول الهجري في (غانو) في دولة مالي الحديثة اليوم، وفي وادي النيجر مع مجرى النهر، وحول مدينة أقاديس في الداخل.

وفي الوقت نفسه جاءت من الشمال جماعات من قبيلة لمتونة البربرية إلى تلك الجهات، واستطاعت أن تقيم حكومة فرضت سيطرتها على قبائل تلك المناطق من السنغاي. وقد انتقلت العاصمة مع التنقل نحو الشمال، فكانت في (دندي) في أول الأمر، ثم في (كوكي)، ثم استقرت في (غانو).

بسطت مملكة مالي نفوذها على دولة السنغاي في منتصف القرن السابع الهجري، أيام منسى علي بن ماري جاطه، وأخذت منها عدداً من الرهائن لضمان خضوعها، وكان من هذه الرهائن ولدا ملك السنغاي (زاياسي) وهما (علي كولن)، و (سليمان نار)، وهما طفلان صغيران.

وشيت الرهائن، وتمكنت من الفرار من مقر مملكة مالي، واتجهت نحو (غانو) وأفلقتها من الحامية الماندينغية، وأسس (علي كولن) وأخوه (سليمان نار) مملكة جديدة عام ٧٤٠ هـ، في عهد (مغان الأول)، وحكم علي كولن المملكة الناشئة، ولم يطل عهده إذ كان كبير السن، فخلقه أخوه سليمان نار، ولكن لم تلبث أن عادت سيادة مملكة مالي على دولة السنغاي.

رجع الضعف يذب في مملكة مالي، وبدأت القبضة الماندينغية تترسخ عن المناطق الشرقية، وفي عهد ملك مالي (موسى الثاني) سار وزيره ماري جاطه إلى المناطق الشرقية، ومع أنه استطاع أن يتجاوز مدينة (غانو) إلا أنه لم يدخلها.

وفي عام ٨٢٣ هـ قام ملك السنغاي (محمد دوفو) بحملة ضد مملكة مالي، فأخضع قبائل البيلارا، وثبت دعائم حكمه، وتخلص من سيطرة مملكة مالي التي كانت في مرحلة من الضعف، وتكاد تقتصر على منطقة (كانغابا)، وتوفي محمد دوفو عام ٨٦٩ هـ فخلقه ابنه (مستاعلي) الذي يعد مؤسس امبراطورية السنغاي، إذ استطاع الاستيلاء على مدينة (كومبوكي) عام ٨٧٣ هـ، وطرده الطوارق منها، وحرق أكثر أحيائها، وقتل قسماً من أهلها، ثم أخضع منطقة النيجر، واستولى على مدينة (جني) عام ٨٧٥ هـ، كما سيطر على منطقة (باتغا) مقر قبائل الموش غير أنه لم يستطع إخضاع هذه القبائل له تماماً. وتوسعت مملكته حتى أصبحت امبراطورية. وخافت مملكة مالي على نفسها فاستجدت بالعشمايين عام ٨٨٦ هـ.

وتوفي مستأ علي عام ٨٩٨ هـ، وخلفه ابنه أبو بكره. ولكن قواد آيه
 ثلثوا عليه، وتمكن القائد محمد بن أبي بكر الطوري من أن يهزم جند
 الملك، ولكن الملك أبا بكر قد توفي عام ٨٩٩ هـ، وانتقل الحكم من
 أسرة (زا) التي كانت هي المالكة إلى القائد محمد الذي تسلّم السلطة
 باسم (أسكيا محمد) فبلغت الدولة في عهده الأوج، وفي عام ٩٠١ هـ ألقى
 فريضة الحج، وعندما عاد أعلن الجهاد ضدّ قبائل (الموش) الزنجية
 الوثنية، وقد طلب منهم الإسلام، فلما أبوا قاتلهم، وانتصر عليهم، وتقدّم
 نحو الشمال حتى وصل إلى الصحراء، وتوسّع نحو الغرب فضمّ إليه ديار
 المانديغ، والفولاني، ووصل إلى سواحل المحيط الأطلسي، وامتدّ نفوذه
 نحو الشرق حتى وصل إلى بحيرة تشاد بعد أن ضمّ إليه إمارات الهاوسا.

وفي عام ٩٣٥ هـ قام أبناء (أسكيا محمد) وأجبروا أباهم علي التخلي
 عن الحكم لابن موسى الذي سبق له أن نُفي إلى جزيرة بعيدة في نهر
 النيجر، ولكن موسى قُتل عام ٩٣٨ هـ، وتسلّم السلطة بعده أخوه (محمد
 بنك)، واستمر حكمه حتى عام ٩٤٤ هـ، حيث عُزل وتولى مكانه أخوه
 (أسكيا إسماعيل) فحكم عامين، ثم أعاد أباه (أسكيا محمد)، وكان قد
 كُفّ بصره، ومات عام ٩٤٩ هـ.

ثارت مملكة مالي بعد الاستجد بالبرتغاليين غير أن هذه الثورة قد
 قُمت يعنّف.

تولّى حكم مملكة الصنغاي عام ٩٥٠ هـ (أسكيا إسحاق)، وفي عهده
 سادت العلاقة بين ملوك المغرب وملوك الصنغاي، وتولّى عام ٩٥٦ هـ
 (أسكيا داود)، وفي عهده عادت مملكة مالي إلى الثورة ضدّ الصنغاي،
 ولكنها هُزمت أمام حملة أُرسلت إليها. وزادت العلاقة سوءاً مع ملوك
 المغرب، وبقي (أسكيا داود) بالحكم حتى عام ٩٩٠ هـ، وخلفه ابنه
 (أسكيا حاج محمد الثاني)، ودام بالسلطة مدة خمس سنوات، وبدأت
 المناوشات في عهده مع المغرب.

وفي عام ٩٩٥ هـ خلع (أسكيا حاج محمد الثاني) إخوته، وتولّى
 مكانه أخوه محمد الذي حكم ثلاث سنوات، وجاء بعده (أسكيا إسحاق
 الثاني)، وتوقّعت العلاقات في هذا العهد مع المغرب، فجاءت حملة
 مغربية، وانتصرت على الصنغاي في معركة (تندى)، واستولت على عاصمة
 الصنغاي (غاو).

جرت مفاوضات بين ملك الصنغاي وقائد الحملة المغربية انتهت
 بوقف القتال، ووضع شروط للصلح، غير أن ملك المغرب منصور السعدي
 قد رفض هذه الشروط، وتجذّد القتال بين الطرفين، وعادت الكفة بالهزيمة
 على قوات الصنغاي، فثار الشعب ضدّ حاكمه الذي فرّ من قاعدة ملكه،
 وقام بتسيير شؤون البلاد رئيس الديوان (محمد كاخ) الذي لم يلبث أن
 نصّب نفسه امبراطوراً، وتسمّى باسم (أسكيا) إلا أن الشعب لم يقبل به،
 فعينوا ملكاً عليهم هو (أسكيا نوح) عام ١٠٠٢ هـ، وبدا أصبح في البلاد
 ملكان أحدهما يقرّ بسيادة المغرب، والأخر لا يعترف بذلك، وحاول
 (أسكيا نوح) أن يبثّ روح المقاومة في أبناء البلاد، فألّف جيشاً قوياً، وبدأ
 بحرب المقاومة، واستطاع خلال أربع سنوات أن يُحقّق عدة انتصارات على
 المغاربة، وبخاصّة أن الإمدادات قد توقّفت من المغرب إلى قواتها.

أرسل ملك المغرب عدة جيوش إلى الصنغاي الأمر الذي أجبر
 (أسكيا نوح) إلى الهرب ومغادرة البلاد، وانتهت البلاد بنوفاته عام
 ١٠٠٤ هـ، وتفكّكت البلاد، وآل الحكم فيها إلى رجال القبائل، وعمّ
 الظلم، وانتشرت المجاعة، وبهذا انتهت امبراطورية الصنغاي.

إلى جانب هذه المعارك ظهرت على أرض دولة مالي الحديثة عدة
 إمارات ذات أهمية منها: إمارة لقبائل الفولاني في منطقة (ماسينا) على نهر
 النيجر جنوب (تومبوكتو)، وقد وجدت جماعة الفولاني في هذه البقعة منذ
 القرن الثامن الهجري، وظلّوا فيها إلى القرن الثالث عشر يُقرّون لملوك
 مالي بالسيادة عليهم، ثم خضعوا لياثوات تومبوكتو، وأخيراً لملوك النيبارا

في سيقو، وبدؤوا يدخلون بالإسلام في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، وقاموا بحركة من الجهاد ضد أبناء جنسهم من الوثنيين، فاستجد الوثنيون بملوك البيارا، غير أن المسلمين قد استطاعوا التغلب، وهزموا جيش (سيغو) وأسس الفولانيون مملكة إسلامية في (ماسينا) عام ١٢٢٥ هـ حكمت المنطقة كلها.

وأقام التوكلور إمارة (فوتا جالون) في جنوب الحوض الأدنى لنهر السنغال في القرن التاسع حكمت المنطقة، وشملت أجزاء من أراضي دولة مالي اليوم، وظهر منهم عام ١٢٥٤ هـ الحاج عمر السندي وحّد السودان الغربي تحت سلطانه من (فوتا جالون) إلى (تومبوكتو)، وقام عام ١٢٧١ هـ بغزو بلاد (كارتا) فدانّت له، وحاول التقاهم مع ملك الفولاني في (ماسينا) لغزو إمارة البيارا في سيقو غير أن ملك الفولاني رفض ذلك، فاضطر الحاج عمر من التوجّه إلى الغرب ولكن الفرنسيين كانوا قد بسطوا نفوذهم على تلك الجهات فعالوا دون تقدّمه فأجبر إلى التوجّه ثانية نحو الشرق، واحتل إمارة (سيغو) عام ١٢٧٨ هـ، وإمارة (ماسينا) عام ١٢٧٩ هـ، ثم تومبوكتو عام ١٢٨٠ هـ. ثم قامت هذه المناطق بثورة عليه انتهت بمقتله عام ١٢٨١ هـ.

وتنافس أبناء الحاج عمر فيما بينهم على السلطة، ودخلوا في حروب، فكرههم الناس، وكان آخرهم الأمير أحمد الذي توفي عام ١٣١٦ هـ إثر هزيمة الفرنسيين له أثناء تقدّمهم نحو الشرق حيث وجدوا الطريق مُمهّدة أمامهم لاحتلال البلاد.

الاستعمار:

كانت مراكز المستعمرين الصليبيين على السواحل فلما ضعف أمر المسلمين في الداخل، وأخذت بعض الإمارات تستجد بأعدائها في الساحل ضد بعضها الآخر فتحرك عندها المستعمرون نحو الداخل باسم

التعرّف والاستطلاع في بداية الأمر، فلما رأوا الظروف مناسبة لهم تدخلوا مستعمرين.

كانت أولى الرحلات إلى الداخل موجّهة إلى حوض نهر النيجر عام ١٢١٠ هـ، وقد انطلقت من غامبيا مع مجرى نهر غامبيا، واستطاع راشد هذه الرحلة (منجوبارك) الوصول إلى مدينة (سيغو) على نهر النيجر، ثم توغّل إلى أبعد من ذلك في رحلته الثانية عام ١٢٢٠ هـ، ثم تعدّت بعد ذلك الرحلات وبخاصة الفرنسية منها إلى مناطق غربي إفريقيا، ولم يكن هؤلاء الرحالة إلا رسل بلادهم للتعرف على ثروات هذه الأرض وإمكانية استغلالها واستثمارها، وهكذا لم تكن هذه البعث التي حملت الصفة العالمية إلا بداية حركة استعمارية واسعة النطاق للقدارة الإفريقية. ولما تمّ لهؤلاء الرحالة التعرف على البلاد، والكشف عن إمكاناتها وثرواتها بدأت مرحلة جديدة من النشاط في المنطقة، وهي مرحلة الاستيلاء، ثم الاستعمار بأسوأ صورته وأشكاله.

استطاعت فرنسا التوغّل إلى غربي إفريقيا عن طريق نهري النيجر والسنغال والقضاء على دولة الحاج عمر عام ١٢٨١ هـ، وحركة ساموري توري عام ١٣١٦ هـ، وسطت نفوذها على معظم السودان الغربي، وضمت إلى قواتها العسكرية وحدات من القبائل الوثنية استعملتها لتحقيق أهدافها في القتال والاستعمار.

اضطر السكان إلى قبول الأمر الواقع نتيجة ضعفهم، ولكن مع الزمن لا بدّ من أن تكون هناك حركات مقاومة، ولا بدّ من أن تكون هناك تجمّعات للمطالبة ببعض الأمور كالمساواة والاستقلال، ووجدت التجمّعات السياسية، ولكن من الصعب أن يستطيع أيّ تجمع إفريقي التمتع بالبقاء في ظلّ القانون الذي وضعت الدولة الاستعمارية دون أن يتعرّض للحلّ أو الإلغاء فيما لو طلب انسحاب فرنسا المباشر من البلاد، لذلك عملت الأحزاب والحركات الوطنية الإفريقية في معظمها من الناحية العملية بين

الأولى: وكانت تطالب بتصفية الاستعمار.

الثانية: وكانت ترى القبول بالأمر الواقع مع التعديل التدريجي الذي ترضى به الإدارة الفرنسية، ومن الأحزاب التي قامت في البلاد.

١ - حزب الاتحاد السوداني.

٢ - حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي: وكان في غربي إفريقيا كلة، حيث له فروع في مختلف المستعمرات الفرنسية في غربي إفريقيا.

وتعرضت إفريقيا الفرنسية إلى عدة تغييرات في الحدود والأقسام السياسية، وظلت كل مستعمرة خاضعة لحاكم فرنسي عام يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات الفرنسي، ولكن لم تلبث أن ظهرت مفاصل هذا النظام لذلك فكرت في جمع بعض المستعمرات في وحدات اتحادية، ومن هذه الوحدات كانت إفريقيا الغربية الفرنسية التي تسمى: موريتانيا - السنغال - غينيا - ساحل العاج - مالي - فولتا العليا - النيجر - داهومي.

وفي عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) شكلت فرنسا إقليماً في منطقة مالي، وسمي (السنغال العليا والنيجر)، ثم استبدل هذا الاسم عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) وأصبح (السودان الفرنسي).

الفصل الأول

مالي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ٢٠ حزيران ١٩٦٠ م

حملت منطقة مالي اليوم اسم «السودان الفرنسي» منذ عام ١٣٣٩ هـ، وتلك تسمية جغرافية بحتة، فالمناطق التي تقع بين خطي عرض ١٠ - ١٨ تعرف بالمناطق السودانية حسب لون سكانها، كما تسمى بمنطقة «السفانا» أي العراشي الطويلة، وذلك حسب نباتاتها، وتمتد بلاد مالي بين خطي عرض ١٠ - ٢٥ شمالاً أي أن معظم أرضها يقع ضمن النطاق السوداني، أما الجزء الباقي فيقع ضمن النطاق الصحراوي الذي يكون عادةً بين خطي عرض ١٨ - ٢٥. ولما كان الجزء الشرقي من هذا النطاق يحمل اسم «السودان الإنكليزي» نسبةً إلى المستعمر الذي يسيطر على هذا الجزء، لذا أعطي الجزء الغربي اسم «السودان الفرنسي» أيضاً نسبةً إلى المستعمر الذي يتحكم بهذا الجزء.

ونص دستور فرنسا عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) على قيام مجلس عام في كل اتحاد، ويتخبط أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية، وفي وحدات الاتحاد، وكانت قوانين الانتخاب معقدة، وجرت الانتخابات الأولى، ونجح فيها الوطنيون الإفريقيون.

وتعدّل الدستور عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس تنفيذي يمثل السلطة، ويرأس هذا

المجلس التتيلي حاكم الإقليم الذي يُعَيِّن قسماً من المجلس بينما يتم أخذ القسم الثاني بالانتخاب.

وفي عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) عُقد مؤتمر في بامباكو بضمّ أقاليم إفريقيا الغربية كلها، وكان من مقرراته ضرورة اعتراف فرنسا بحق تقرير هذه الأقاليم لمصيرها، وخشي الفرنسيون من اندلاع الثورات، كما حدث في الجزائر التي كانت ثورتها مشتعلة، فأصدر رئيس وزراء فرنسا (في موليه) قانون الإصلاح الإداري، ويقضي بإجراء انتخابات في كل إقليم لتأليف جمعيات عامة تتولى تشكيل الوزارة.

وجاء ديغول إلى حكم فرنسا عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)، وعمل على الحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار، فعرض دستوراً وأعطى حرية لكل إقليم أن يُصوّت على الدستور بالقبول أو الرفض، ويخص هذا الدستور على أن الإقليم الذي يُوافق على الدستور يصبح عضواً في مجموعة الشعوب الفرنسية، وتُشكّل حكومة محلية، وتتبع بالاستقلال الداخلي، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد والشؤون الخارجية. كما يمكن أن يتم اتحاد بين إقليمين أو عضوين في المجموعة الفرنسية. أما الأقاليم التي ترفض الدستور الديغولي فتحصل على الاستقلال التام، وعندما تقطع فرنسا عنها مباشرة كل معونة فنية كانت أم مادية أم إدارية، ولكن صحب الاستفتاء على الدستور أنواع من التهديدات والوعود حتى أن القسم الكبير من السكان قد قاطع الاستفتاء، ولهذا كانت النتيجة قبول دستور ديغول في أغلب الأقاليم، ومنها مالي. وتكونت نتيجة ذلك جمهورية مالي ذات الاستقلال الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية، وأُغيت وظيفة الحاكم العام، وتُشكلت وزارة «موديبو كيتاه».

وفي شهر شوال ١٣٧٨ هـ (نيسان ١٩٥٩ م) تمّ اتحاد بين السودان الفرنسي والسنغال أطلق عليه اسم مالي رمزاً لمملكة مالي القديمة، وانتخب «موديبو كيتاه» رئيساً لهذا الاتحاد، وحصل الاتحاد على الاستقلال

ضمن المجموعة الفرنسية عام ١٣٧٩ هـ (١٩٦٠ م).

لم يلبث هذا الاتحاد أن انحَلَّ بعد ثلاثة أشهر من قيامه بسبب خلافات في السياسة، فأعلن السودان الغربي نفسه جمهورية مستقلة استقلالاً تاماً في ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ (٢٠ حزيران ١٩٦٠ م) مع الاحتفاظ باسم «مالي»، وانتخب «موديبو كيتاه» رئيس حزب الاتحاد السوداني رئيساً للجمهورية بالإجماع. وتمّ الإعلان عن جمهورية مالي بدلاً من اتحاد مالي في عرة ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ (٢٢ أيلول ١٩٦٠ م). ويسمى «موديبو كيتاه» إلى أسرة «كيتاه» التي أسست إمبراطورية مالي أيام «ساري جاطه» بعد أن قضى «الصوصوه» على مملكة مالي وأسرة «كيتاه» بالذات، وكان لهذا الانتماء أثره في نفوس سكان المنطقة، وبدأ حكم إمبراطورية مالي عام ٦٣٣ هـ.

ألقي القبض عليه من قبل الانفلايين الذين كانوا بانتظاره. وتولت الحكم لجنة عسكرية تضم أربعة عشر ضابطاً، وتولى النقيب «يورودياكيتي» رئاسة الوزراء في فترة شهر رمضان ١٣٨٨ هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٨ م). وأطلقت اللجنة العسكرية على نفسها اسم «لجنة التحرير الوطني»، ووعدت بالعودة إلى الحياة النيابية، وتسليم السلطة إلى المدنيين عندما تتمكن من التغلب على المصاعب الاقتصادية.

ونُصّب موسى تراوري نفسه رئيساً للجمهورية في ١٦ رمضان ١٣٨٨ هـ (٦ كانون الأول ١٩٦٨ م)، وطالبت بعض الهيئات بالحياة النيابية فكان الرد قاسياً إذ عُطل الدستور، وتمّ حظر على الهيئات السياسية كلها. وفي رجب ١٣٨٩ هـ (أيلول ١٩٦٩ م) تمّت إزاحة «يورودياكيتي» من رئاسة الحكومة، وحلّ مكانه على رأس حكومة جديدة الرئيس نفسه موسى تراوري.

وفي ربيع الأول ١٣٩٤ هـ (نيسان ١٩٧٤ م) أصدرت لجنة التحرير الوطني دستوراً جديداً، واقتُرحت إنشاء حزب واحد للدولة مع إلغاء الحكم العسكري لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، واعتمد الدستور في جمادى الأولى ١٣٩٤ هـ (حزيران ١٩٧٤ م).

وفي رمضان ١٣٩٦ هـ (أيلول ١٩٧٦ م) اقترحت لجنة التحرير الوطني أن يكون الحزب المزمع إنشاؤه هو الاتحاد الديمقراطي الشعبي التالي، ولكن قامت معارضة نشطة من السياسيين الذين برزوا قبل انقلاب ١٣٨٨ هـ والذين حظروا عليهم النشاط، وقام الطلاب بمظاهرات عدائية للحكم، ودعا إلى التعددية الحزبية، كما قامت مظاهرات بعد موت الرئيس السابق «موديو كيتا» في السجن عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م).

وكانت هناك مقاومة داخل الجيش لعودة الحكم المدني، وفي ربيع الأول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م). أُلقي القبض على أربعة ضباط أعضاء في لجنة التحرير الوطني كانوا يرون اتخاذ القمع العسكري وسيلة للقضاء

الفصل الثاني

الاستقلال

٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ -

٢٠ حزيران ١٩٦٠ م -

نهج «موديو كيتا» سياسةً مركزيةً استبداديةً، وفصل باستقلاله بين بلدان إفريقية الغربية الفرنسية التي كانت من قبل متصلةً بعضها مع بعض.

انسحبت مالي من المنطقة العسكرية الفرنسية في عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، وطُردت علاقاتها مع روسيا ومجموعة الكتلة الشيوعية الأخرى، غير أن التضخم المالي المتزايد، وموضوع التهريب ضمن حدودها الصحراوية الطويلة كانا العاملين الأساسيين في عودة مالي إلى المنطقة التي سبق لها أن تركتها، لقد انخفضت عملتها إلى ٥٠٪ من قيمتها الأصلية، واستخدمت عملة إفريقية الغربية منذ عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) غير أنها لم تندمج تماماً ضمن اتحاد النقد الإفريقي الغربي إلا في عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م).

جرت الانتخابات في ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ (١٢ نيسان ١٩٦٤ م) لأعضاء المجلس الوطني، وأعقب ذلك قيام تظاهرات داخل حزب الاتحاد السوداني الحاكم، وضمن الإدارة العامة، وألقي القبض على عدة مسؤولين. وفي ٢٨ شعبان ١٣٨٨ هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٨ م) قاد الملازم الأول موسى تراوري انقلاباً عسكرياً ضد نظام «موديو كيتا» الذي كان يقوم بزعامة في مركب شراعي بنهر النيجر، ولدى عودته إلى الشاطئ

على المعارضة، كما أُلقي القبض على اثنين وثلاثين آخرين من كبار رجال الشرطة والقوات المسلحة، وقد اتهموا بالعمل على تقويض أمن الدولة، والفساد، وقضت المحكمة بحكم الإعدام على اثنين من المتهمين وذلك في شهر شوال من عام ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م)، وإن كان قد حُفِّق الحكم عن أحدهما إلى السجن مدة عشر سنوات مع الأشغال الشاقة، كما أن خمسة وعشرين من المتهمين قد حكم عليهم بالسجن مدداً مختلفة.

أعيد تشكيل الوزارة في جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م)، وضمت الوزارة خمسة عشر وزيراً، بينهم تسعة من المدنيين والباقي من العسكريين.

وظهر تنظيم حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي العمالي في ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ (آذار ١٩٧٩ م)، وجرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في رجب ١٣٩٩ هـ (حزيران ١٩٧٩ م)، وكان الرئيس موسى تراوري هو المرشح الوحيد، وقد انتُخب لمدة خمس سنوات، وأُشيع أنه حصل على ٩٩٪ من مجموع الأصوات. وكذلك كانت قائمة مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي العمالي هي الوحيدة، وتضمّ اثنين وثمانين مرشحاً، وهو عدد مقاعد المجلس الوطني، وتمّ الانتخاب بشكلٍ مشابهٍ لانتخاب الرئيس لمدة أربع سنوات.

وفي صفر من عام ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠ م) حَلَّت الحكومة اتحاد الطلاب، ورفضت أن تعده فرعاً من فروع حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي، وذلك بعد احتجاجات الطلاب على طريقة الامتحانات، وعلى المنح الدراسية، وشكّلت الحكومة كبديل عن اتحاد الطلاب لجاناً من حركة شباب الحزب في المؤسسات التعليمية، وتمّ احتجاز العشرات من الطلبة، وفي جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ (آذار ١٩٨٠ م) توفي رئيس اتحاد الطلاب في السجن، ونتج عن ذلك حوادث شغب واحتجاجات، وأغلقت المؤسسات التعليمية أبوابها أكثر أيام السنة الدراسية.

وفي شهر صفر من عام ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م) أعلن عن اكتشاف مؤامرة للإطاحة بالحكومة، وتمّ إلقاء القبض على كثيرٍ من كبار ضباط الجيش، وأحيلوا إلى المحكمة التي قضت على ثلاثة منهم بحكم الموت.

إن تبني الملحق الدستوري في ذي القعدة ١٤٠١ هـ (أيلول ١٩٨١ م) قد زاد من مدة المكتب الرئاسي إلى ست سنوات، على حين اختفقت مدة المجلس الوطني إلى ثلاث سنوات.

وجرت انتخابات المجلس الوطني في شعبان ١٤٠٢ هـ (حزيران ١٩٨٢ م) وفي رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م)، وفازت قائمة مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي دون منازع إذا لم يكن سواها مرشح آخر، وأثناء انعقاد مؤتمر الحزب العمالي الثاني في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م) أُعيد انتخاب الرئيس موسى تراوري كأمين عام للحزب بموافقة المؤتمر على الملحق الدستوري، وسمح بذلك لقياد الحزب بإعادة انتخابه للرئاسة أكثر من مرة.

وعند انتخابات الرئاسة في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م) أُعيد انتخاب الرئيس لمرحلة انتخابية ثانية، وأُشيع أن حصل على ٩٩.٩٤٪ من مجموع الأصوات.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) أعاد الرئيس موسى تراوري إعادة تنظيم الحكومة فسلم منصب وزارة الدفاع إلى أقرب الناس إليه العقيد سيكولي، وعيّن ممدوح ديميلي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في مكتب رئيس مجلس الوزراء الذي أُعيد إنشاؤه. ثم عاد فألغى هذا المكتب في ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م)، ورجع ممدوح ديميلي إلى منصبه السابق كوزير للصحة والشؤون الاجتماعية. وجرت في الشهر نفسه انتخابات المجلس الوطني فحصلت قائمة الحزب على ٩٨.٥٦٪ من مجموع الأصوات، ودخل المجلس أربعون عضواً جديداً.

مدوح ديمبلي، وخمسة وزراء آخرون، وعين مكانهم أربعة وزراء من المقربين إلى الرئيس.

العلاقة مع الدول المجاورة:

كان هناك نزاع إقليمي منذ مدة طويلة بين مالي وبوركينا فاسو على شريط حدودي يمتد على طول ١٦٠ كيلومتراً في منطقة «أغاشيه» (Agacher)، ويُشاع أن هذه المنطقة تحوي كميات كبيرة من المعادن الثمينة. واشتد الصراع حول هذه النقطة فأتى إلى قتال بين الطرفين نشب في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م)، واشتكت قوات البلدين بعضهما مع بعض، واستمر القتال ستة أيام، وذهب ضحيته خمسون رجلاً، ورفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية التي طلبت من الطرفين سحب قواتهما من منطقة النزاع. وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) تمت اجتماعات طارئة وافق إثرها الرئيسان: موسى تراوري، وتوماس سانغارا على المصالحة، وسحب جيشهما من منطقة «أغاشيه» واستؤنفت العلاقات السياسية بين البلدين في شوال عام ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وقبل حكم محكمة العدل الدولية النهائي في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، والذي قضى بمنح كل طرف نصف المنطقة المتنازع عليها.

وفي رمضان ١٤١١ هـ (آذار ١٩٩١ م) أطاح (أحمدو توماني ثوري) بحكم موسى تراوري، وتسلم السلطة مكانه.

وفي شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) تم إنشاء لجنة ضد الفساد بناء على توصية من مؤتمر الحزب عبر العادي، والذي أذيع باسم «بيان التوجيهات الوطنية»، وقد قضت المحكمة الخاصة لأمن الدولة بالحكم بالإعدام على تسعة أشخاص بعد محاكمة ٤٧٠ رجلاً اتهموا باختلاس الأموال العامة، وكان الحكم في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، وفي حكم آخر صدر في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) حكم على أربعة آخرين بالموت، وتلقى ثلاثون آخرون أحكاماً بالسجن بعد أن اتهموا اتهامات مماثلة.

يسدو أن الشعب لم يكن مرتاحاً للإجراءات التي قامت بها الحكومة، وخاصةً بدا هذا واضحاً بين الطلبة، والمدرسين، والعمال المدنيين، وأحست الحكومة بما يدور في الأوساط الشعبية، فتدارست الوضع، وقدمت اقتراحات لإعادة تنظيم مؤسسات الدولة فأثقت هذه الاقتراحات إلى ظهور انقسامات داخل الحكومة.

وفي شهر صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس موسى تراوري عن إغلاق سجن «تودوني» وتخفيف الأحكام الصادرة بحق السجناء. وفي الذكرى العشرين لتولي موسى تراوري رئاسة الجمهورية أي في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (٦ كانون الأول ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس عن إطلاق سراح ٧٨ سجيناً، كان من بينهم بعض السياسيين الذين اتهموا بالتورط في محاولة الانقلاب عام (١٩٨٠ م)، كما صدر عفو آخر عن ٢٣٧ سجيناً. وفي ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) أعلنت لجنة العفو الدولية التابعة لمنظمة حقوق الإنسان أن أربعة أعضاء من اتحاد الطلاب غير الرسمي قد سُجنوا وعذبوا دون محاكمة.

وأعيد تشكيل الحكومة من جديد في أواخر عام ١٤٠٩ هـ (أواسط عام ١٩٨٩ م)، فأبعد عن الوزارة وزير الخارجية والتعاون الدولي «مويديوكيتا» (غير الرئيس السابق)، ووزير الصحة والشؤون الاجتماعية

الصراع العنصري:

يقيم على أرض مالي عدة مجموعات بشرية منها:

١ - الماندينغ: وهم مجموعة الشعوب التي تتكلم لغة الماندي، ومنها الماندي، والسونكي، والساراكولي، والديولا، والبوزو، وكلها فروع مسلمة. والبابارا، والكاسونكا، والجالونك، وأكثرية هذه الفروع وثنية، وإن كانت قلة قليلة، وتشكل الفروع كلها ٤٠٪ من مجموع سكان مالي، ويعتدون أنموذجاً للزنج.

٢ - الصنغاي: وهم زنج يعيشون عند ثنية نهر النيجر من مويتي، وتومبوكتو، وإلى غاو، ويُقدَّر نسبتهم ١٢٪ من سكان مالي، ويعمل أكثرهم بصيد السمك، وأكثرهم من المسلمين.

٣ - الفولاني: وفد جاءوا من الشمال ويشكلون ١٠٪ من السكان، وجميعهم من المسلمين.

٤ - البرنو: وجاءوا من نيجيريا، وهم من المسلمين.

٥ - التوكلور: وجاءوا من الغرب من منطقة السنغال. وهم من المسلمين.

٦ - الموش: قبائل في الجنوب، قرب حدود بوركينا فاسو حيث تنتشر هذه القبائل، ولا يزال بعضها على الوثنية، وتعمل بالزراعة.

٧ - السيوفو: وتشكل هذه القبائل ٣,٥٪ من مجموع سكان مالي، وتنتشر في أعالي نهر النيجر، وأعالي نهر الفولتا.

٨ - الماركاتا: وتشكل ٦٪ من مجموع السكان.

٩ - الدوجون: وتشكل ٣,٥٪ من مجموع السكان.

١٠ - الطوارق: ويعرفون بالملثمين، وديارهم في الصحراء الشمالية الغربية، وهم عدة مجموعات من العشائر، ويُضاف اسم المكان الذي

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

مالي إحدى دول إفريقيا الكبرى مساحةً حيث تبلغ مساحتها ١,٢٤٠,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً، وهي دولة داخلية فلا تتسرف على البحر، وتشغل الصحراء جزءاً غير قليل منها، وكانت حدودها طويلة لا تساع المساحة، وشبه مستقيمة في المناطق الصحراوية أي في المناطق الشمالية.

يبلغ طول حدودها ٧,٢٤٣ كيلومتراً منها: ٢,٢٣٧ كيلومتراً مع موريتانيا، و١,٣٧٦ كيلومتراً مع الجزائر، و٨٢١ كيلومتراً مع النيجر، و١,٠٠٠ كيلومتراً مع بوركينا فاسو، و٥٣٢ كيلومتراً مع ساحل العاج، و٨٥٨ كيلومتراً مع ليبيا، و٤١٩ كيلومتراً مع السنغال.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ثمانية ملايين وتسعمائة ألف إنسان، وهذا تكون الكثافة سبعة أشخاص في الكيلومتر المربع الواحد، فهي من الكثافات القليلة في العالم، وهي تفل في الشمال حيث تغطي الصحراء مساحات واسعة، وتزداد نسبياً في الجنوب لزيادة الأمطار السودانية في الصيف الأمر الذي تتوفر فيه الأعشاب الطويلة، والأدغال، وحيث تجري الأنهار التي تكون غزيرة في الجنوب لزيادة الأمطار، وهذا ما يجعلها تتمكّن من اجتياز الصحراء، وإيجاد واجبة طويلة على طول مجاريها، وإقامة حياة مستقرة حضرية.

تعيش فيه المجموعة إلى كلمة (كل) وتعني أهل أو قوم، مثل: (كل
التصال للذين يعيشون حول مدينة تومبوكتو. والطوارق مجموعتان:

- أ - المجموعة الشمالية، وتعيش في الصحراء، وتربي الأغنام والأبل.
- ب - المجموعة الجنوبية، وتعيش في الجنوب في منطقة العراشي، وتربي الأبقار.

١١ - العرب: وتعيش مجموعة من العرب حول مدينة تومبوكتو،
إضافة إلى الذين ينتشرون في الصحراء وواحاتها.

كان الصراع بين المجموعات البشرية كثيراً قبل مجيء المستعمرين
الصليبيين حتى كان بين بطون المجموعة الواحدة، وهذا ما لاحظناه في
تأسيس الإمبراطوريات والممالك. فلما جاء الأوروبيون غزواً توحدت جهود
السكان، ووقفوا صفاً أمام الدخلاء، وكان الصراع عنيفاً حتى تقلبت
الكترة، والقوة، والسلاح، والنظام، وسيطر المستعمرون الصليبيون،
وأخضعوا البلاد لسياستهم الاستعمارية، ونتيجة ما لحق أبناء البلاد من فقر،
وجهل، ومرضى، وذل، وضغط تمكن المستعمرون من ضمّ فتية من
السكان إلى جانبهم، وهم من أصحاب المصالح، والأموال، ومن ضعاف
النفس، حتى لم يستطيعوا كسها إلى جانبهم إلا بعد أن جرّدها من
عقيدتها، وذلك حسب مخطط مرسوم، ثم سلّموا السلطة إلى هذه الفئة،
وأنسحبوا هم من الساحة مصلحاً لهم، وسياسةً لبلادهم.

أخذ الصراع بين هذه الفئة التي تسلّطت على الرعية وبين الرعية
نفسها، وحسب المخطط المرسوم فقد كان المتسلّطون يشّون حرباً خفيةً
على الدين الإسلامي، وأهله، ولغته العربية، ولا شك أن العربية والإسلام
قد جادا من الشمال، ولهذا بدأ الحرب على الشماليين الذين يمثلهم
العرب، والطوارق، إذ هم الذين حملوا الإسلام والعربية إلى مالي.

يقيم أكثر العرب، والطوارق في المنطقة الشمالية الغربية المعروفة

باسم «أزواد»، والتي أشهر مدنها: «ليبراء»، و«قواة» و«مكنا» و«الرب»
و«لامبارا».

واشترطت فرنسا الدولة المستعمرة للتخلّي عن منطقة أزواد الضامها
إلى مالي في سبيل إبعادها عن المناطق العربية.

ولما استقلت الجزائر عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) تشكلت جهة تحرير
أزواد، وقد شكلها محمد بن محمود بن الشيخ، وقد ضمت أعداداً من
العرب، ومن الطوارق، لكنها انقسمت فكانت الجبهة العربية الإسلامية
لتحرير أزواد، وأكثر أعضائها من العرب، وكانت الجبهة الشعبية لتحرير
أزواد، ومعظم أفرادها من الطوارق.

ألقي القبض على محمد بن محمود بن الشيخ وأودع السجن، واستمر
في حبسه حتى أطلق سراحه موسى تراوري عندما تسلّم السلطة في ١٦
رمضان ١٣٨٨ هـ (٦ كانون الأول ١٩٦٨ م)، وذلك لأسباب سياسية،
وكانت الجبهة قد ضعفت، وانكسرت، ثم زالت.

عادت الجبهة إلى الظهور من جديد في بداية شهر ربيع الثاني من
عام ١٤٠٢ هـ (مطلع عام ١٩٨٢ م)، على يد أبي بكر الصديق، الذي
ألقي القبض عليه بعد مدة غير أنه تمكن من الفرار، وانتقل إلى موريتانيا،
وأخذت الجبهة في التدريب العسكري، والاستعداد للقتال، وكانت أول
عملياتها ضد حكومة مالي في مدينة «ليبراء» بتاريخ ١١ صفر ١٤٠٩ هـ (٢٢
أيلول ١٩٨٨ م). والأمين العام للجبهة هو (إياد أغ غالي)، وتعلّدت
عمليات الجبهة، وهذا ما دعا إلى إيجاد حل لها، يقضي عليها، أو بحدّ
من نشاطها.

التقى رؤساء دول مالي، والجزائر، وليبيا: موسى تراوري،
والشاذلي بن جديد، ومعمّر القذافي في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون
الثاني ١٩٩٠ م)، وقد دعا معمّر القذافي قبائل الطوارق للإقامة في ليبيا.

وتطالب الجهة بـ:

- ١ - الحكم الذاتي لمنطقة أزواد.
- ٢ - سحب جزئي للقوات المالية من المنطقة.
- ٣ - منصب وزير في الحكومة المركزية في باماكو.

وفي ٢١ جمادى الآخرة ١٤١١ هـ (٧ كانون الثاني ١٩٩١ م) جرى لقاء بين الرئيس موسى تراوري وممثلي الجهة تحت إشراف الجزائر وذلك في مدينة «تامانراست» في جنوبي الجزائر، وتم التوقيع على اتفاقية، ولكن بعد شهرين أُطيح بنظام موسى تراوري بانقلاب عسكري، وجاء إلى السلطة (أحمدو توماني لوري) الذي ينتمي إلى قبيلة «الكوروسورو» التي تُعادي العرب والطورق. ووقعت مذابح في تومبوكتو في ١٩ شوال ١٤١١ هـ (٣ أيار ١٩٩١ م).

وتتهم مالي جاريتها موريتانيا في مساعدة جهة تحرير أزواد وإيوائهم.

الصراع العقيدى:

يُشكل المسلمون ٩٣٪ من مجموع سكان البلاد، وهم معظم القبائل.

وتصل نسبة الوثنيين إلى ٦٪ من مجموع السكان، وأكثرهم من قبائل الجنوب، وفي الغابات في أعالي نهر النيجر.

أما النصارى فلا تزيد نسبتهم على ١٪ وهم الذين استطاع المستعمرون الصليبيون والإرساليات التنصيرية التأثير عليهم بتحقيق مصالحهم، وأهوائهم، وشهواتهم. ويخضع أكثر النصارى للكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وفي مالي كاتدرائية واحدة وخمسة كنائس. وكان يُقدَّر عدد النصارى في ٢٣ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٨٨ م) ٦٥.٢٦٦ إنسان، وهو ما يعادل ٠.٩٪ من مجموع السكان، حسب تقديرات الإرساليات التنصيرية التي تعتمد على الأمم المتحدة.

وهناك مراكز لتصوير أخرى للبروتستانت تسيطر عليها المؤسسات الأمريكية، وتخضع لإدارتين، ويُقدَّر عدد البروتستانت بـ (٣٧٠) نصرانياً.

ولما كان المسلمون يُشكّلون الغالبية العظمى من السكان لذا لا يمكن أن يكون هناك صراع عقيدى صريح، ولكن عندما جاء المستعمرون الصليبيون عملوا على بثّ النصرية بين الوثنيين، وفزبهم إليهم، وقدموهم على المسلمين، ولعبت الإرساليات التنصيرية دوراً كبيراً في هذا، واستطاعت أن تحصل على بعض النجاح، حيث كسبت بعض الجماعات منهم بالإغراءات، وعملت على إبعاد بعض المسلمين عن عقيدتهم. عن طريق المال والجنس، ولم تستطع تصيرهم، وعمل هؤلاء الأعوان جميعاً، ودعمتهم الكنائس، وأبدهم المستعمرون وأخذوا يعملون ضدّ الإسلام بصورة خفية بالإشاعة، واللهو، وبوضع المناهج العلمانية و...

وقام رئيس النصارى البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة بلاد مالي، وتخطب في باماكو يوم ١٧ رجب ١٤١٠ هـ (١٢ شباط ١٩٩٠ م) ورتب بالنشاط النصراني الذي دخل البلاد عام ١٩١٥ م.

الصراع الحزبي:

لم يكن هناك صراع حزبي بالمعنى المعروف، إذ أن السائد قيام حزب واحد، هو الحزب الحاكم، ففي أول الأمر كان حزب الاتحاد السوداني الذي ترعّمه موديبو كيتا، وكان فرعاً من حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي الذي أسسه (فيلكس هوفويه يوانيه) في ساحل العاج. وكان حزب الاتحاد السوداني هو المسيطر على المنظمات والجماعات كافة في مالي.

ولما وقع الانقلاب الأول بقيادة موسى تراوري في ٢٨ شعبان ١٣٨٨ هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٨ م) حُلّ الحزب، والمنظمات، والمؤسسات كافة التي تتبع الحزب السابق، وبرزت لجنة التحرير الوطني العسكرية، ثم أنشأت السلطة حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي المالي في ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ (أذار ١٩٧٩ م)، وفي الحزب الوحيد، والمهيمن

على المجلس الوطني الذي يضم مائة عضواً، وعلى المكتب التنفيذي الذي يشمل ثمانية عشر عضواً، ويُدَار الحزب مباشرة من قبل أمينه العام ورئيس الدولة موسى تراوري، وهو وحده صاحب القرار في كل شأن.

كما يوجد الاتحاد النسائي الوطني المالي الذي ترأسه السيدة سوروكياتو، وتشغل منصب الأمين العام فيه مساران كوناتي ديكو.

وهناك اتحاد الشباب الوطني المالي، وهي حركة شباب، ويشغل منصب الأمين العام أحمد داود دادبالو. وهذان الاتحادان ليسا سوى بعض منظمات الحزب الحاكم.

والواقع أنه توجد بعض تنظيمات للمعارضة، وكان أهمها عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) هو:

١ - لجنة الدفاع والتحرير الديمقراطي المالية، وتعيش أكثر قواعدها في باريس بفرنسا.

٢ - الجبهة الديمقراطية الوطنية المالية.

٣ - الحزب المالي الديمقراطي الثوري.

٤ - جبهة تحرير أزواد. وهي التي تبرز على الساحة الحالية اليوم، وتقوم ببعض العمليات، وتطالب بالاستقلال الذاتي، وتعرض القبائل الممتلئة فيها إلى مذابح رهيبة في منطقة أزواد، وفي مدينة نومبوكتو.

وبعد الانقلاب الأخير حلّ حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي المالي ومنظّماته كافة. والله أعلم ما سيكون.





لمحة عن بوركينافاسو قبل إلغاء الخلافة

جاءت قبائل من شرقي إفريقيا في القرن الرابع الهجري، وأقامت في المنطقة المعروفة اليوم باسم بوركينافاسو، وحملت اسم «الموسي» وكانت على الوثنية، وأقامت عدة ممالك صغيرة في تلك الأراضي، برئاسة زعماء تلك القبائل، وسادة منتجعات المياه، وأطلق على ملوكها اسم «مورونابا»، واستمر ذلك ما يقرب من ثلاثة قرون. وانتشر الإسلام فيما حولها، حتى بقيت هذه القبائل كأنها جزيرة وثنية ضمن بلاد تدين أكثرية أهلها بالإسلام. ووقفت أمام انتشار الإسلام، وتصدّت للقبائل المسلمة، وحالت دون التفاهة أفراد من تلك القبائل مع أبنائها، وقاتلت الممالك الواسعة التي قامت في تلك الجهات، ومع ذلك خضعت أجزاء من أراضي بوركينافاسو اليوم إلى حكم مملكة مالي القديمة، ثم إلى مملكة سنغاي، ومع ذلك فلم ينتشر الإسلام في ربوع تلك الديار وبين قبائل الموسي إلا قليلاً، وذلك في القرن الثامن الهجري.

وضعت الدول الإسلامية التي قامت في المنطقة، وأخذ المستعمرون الصليبيون يتسلّون إلى الداخل، وكان الفرنسيون قد سبقوا غيرهم بالوصول إلى هذه الجهات، ووجدوا مملكة لتلك القبائل في «واغادوغو» يحكمها ملوك يُطلق عليهم «مورنابا» فوقعوا معهم اتفاقية حماية عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م)، واتخذت فرنسا من هذه الاتفاقية ذريعةً لجعل المنطقة تحت سيطرتها، وفي عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) ضمّتها مع النيجر وجعلت منهما



ثم رجعت فرنسا، وفصلت النيجر عنها، وجعلت منها مستعمرة خاصة أطلقت عليها اسم «فولتا العليا» لأن أنهار فولتا الأسود، وفولتا الأحمر، وفولتا الأبيض كلها تتبع منها، وتعدّ أراضيها المجاري العليا لهذه الأنهار.

وفي هذه الأثناء زاد انتشار الإسلام إذ وقف المسلمون في وجه المستعمرين الصليبيين، وانضمّ إلى جانبهم بعض أبناء البلاد، فاحتكوا بهم فاحتقوا الإسلام، على حين عملت فرنسا على عزل الوثنيين، وقرّبتهم لتستفيد منهم ضدّ المسلمين، وخوفاً من احتقارهم الإسلام.

واتبعت فرنسا سياسةً صليبيةً حاقدّةً، واستعماريةً جشعةً إذ فتحت الباب على مصراعيه للإرساليات التنصيرية، وجعلت البلاد مسرحاً لها، وأطلقت يدها، وحمتها، وفي الوقت نفسه حرّضت الوثنيين ضدّ المسلمين ودعمتهم، ووضعت مناهج التعليم بما يتفق وإعادة المسلمين عن دينهم، وترمي من تنفيذ المخططات الاستعمارية لإذلال السكان، وإشعارهم بعقيدة النقص، ومحاولة تقليد النصارى الأوروبيين. كما عملت على استغلال ثروات البلاد، وجعل المنطقة سوقاً للبضائع الفرنسية.

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٢ صفر ١٣٨٠ هـ.

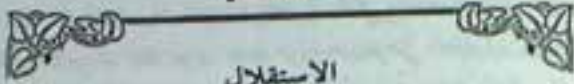
٣ آذار ١٩٢٤ - ٥ آب ١٩٦٠ م.

تحرك المسلمون نتيجة السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا، وقاموا بشورى فما كان من المستعمرين إلا أن جزّأوا البلاد، وألحقوها بمستعمراتهم الأخرى، حيث ضمّوا أجزاء إلى مالي، وأخرى إلى النيجر، وثالثة إلى ساحل العاج وذلك في ٥ جمادى الأولى ١٣٥١ هـ (٥ أيلول ١٩٣٢ م)، وأمّحت بذلك منطقة كانت قائمة، وزال اسم «فولتا العليا» من المصورات. واستمر ذلك مدة خمسة عشر عاماً، إذ بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ١٨ شوال ١٣٦٦ هـ (٤ أيلول ١٩٤٧ م) أعيدت دولة «فولتا العليا» بالحدود نفسها التي كانت عليها قبل توزيعها، ولم يتع العلم حتى جرت انتخابات، واختار السكان لهم جمعيةً وطنيةً، ولكن بقيت تحت إشراف فرنسا بشكلٍ تامٍّ ما يقرب من عشر سنواتٍ.

وأقيمت أول حكومة للحكم الذاتي في ١٩ شوال ١٣٧٦ هـ (١٨ أيار ١٩٥٧ م)، وجاء بعدها ديغول إلى حكم فرنسا، وطرح دستور المعروف، ووافقت عليه فولتا العليا فأصبحت في ٣٠ جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ (١١ كانون الأول ١٩٥٨ م) عضواً في الجماعة الفرنسية. ووضع دستور للبلاد في ٢٠ شعبان ١٣٧٨ هـ (٢٨ شباط ١٩٥٩ م) ونُتت الموافقة عليه في اقتراعٍ عامٍ أُجري في ٦ رمضان ١٣٧٨ هـ (١٥ آذار ١٩٥٩ م).

انتخبت الجمعية التشريعية التي تتألف من خمسة وسبعين عضواً، وانتار أعضاؤها من بينهم (موريس ياميفو) رئيساً للجمهورية، وتولى بنفسه رئاسة الوزارة، وأعلن قيام جمهورية فولتا العليا، واستقلالها في ١٢ صفر ١٣٨٠ هـ (٥ آب ١٩٦٠ هـ).

الفصل الثاني



الاستقلال

١٢ صفر ١٣٨٠ هـ.....

٥ آب ١٩٦٠ م.....

قُبلت جمهورية فولتا العليا عضواً في الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، ولم تفض سوى مدية وجيزية على الاستقلال حتى قام أول انقلاب عسكري بقيادة رئيس الأركان العقيد «سانغولي لاميزانا» فأطاح بحكومة «موريس ياميفو»، وعلق العمل بالدستور، ونصب نفسه رئيساً للدولة، وحق المجلس الوطني، وأنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومنعت النشاطات السياسية من غوة جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٦ م) واستمر ذلك حتى رمضان ١٣٨٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٩ م).

حاول الرئيس السابق «موريس ياميفو» استقلال تصرفات العسكريين، فعمل عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) على استعادة الحكم المدني، وشكّل وزارة مدنية، غير أن محاولته باءت بالفشل، واستردّ الرئيس العسكري العقيد «سانغولي لاميزانا» السلطات كاملةً، وقض على الحكم بيد من حديد، ووضع دستوراً جديداً، وتمت الموافقة عليه بعد استفتاء عام جرى في ٣٠ ربيع الأول ١٣٩٠ هـ (٤ حزيران ١٩٧٠ م) على أساس العودة إلى الحكم المدني بعد مرحلة انتقالية مدتها أربع سنوات بإدارة عسكري ومدنية مشتركة.

وجرت الانتخابات النيابية في ٢٢ شوال ١٣٩٠ هـ (٢٠ كانون الأول ١٩٧٠ م) حصل فيها حزب اتحاد فولتا الديمقراطي على ٣٧ مقعداً من مجموع المقاعد التي يبلغ عددها ٥٧ مقعداً.

وفي ذي القعدة ١٣٩٠ هـ (كانون الثاني ١٩٧١ م) عُيّن الرئيس «سانغولي لاميزانا» قائد حزب اتحاد فولتا الديمقراطي «جيرارد أودواغوه» رئيساً للوزراء، وتسلّم منصبه بعد شهر، وشكّل وزارةً مشتركةً من العسكريين والمدنيين.

ووصلت الخلافات بين الحكومة والمجلس الوطني في أواخر عام ١٣٩٣ هـ (نهاية عام ١٩٧٣ م) إلى طريق مسدود، فأعلن الرئيس في مطلع عام ١٣٩٤ هـ (شباط ١٩٧٤ م) أن الجيش قد استولى على السلطة ثانية، وأقال رئيس الوزراء، وحلّ المجلس الوطني، وجمّد النشاطات السياسية، وتولّى بنفسه رئاسة الوزراء وحظر النظام العسكري الأحزاب السياسية، واستبدل المجلس الوطني بالمجلس الاستشاري الوطني للإصلاح، الذي تشكّل في جمادى الآخرة ١٣٩٤ هـ (تموز ١٩٧٤ م) وضمّ خمسة وستين عضواً منهم الرئيس.

وسمح للأحزاب السياسية بمزاولة نشاطها بدءاً من الأول من شهر ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (١٢ تشرين أول ١٩٧٧ م) وجرى بعد شهر استفتاء شعبي على مسودة دستور يقضي بالعودة إلى الحكم المدني الديمقراطي.

اشتركت أربعة أحزاب في الانتخابات التي جرت في جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ (يسان ١٩٧٨ م)، وقد فاز حزب اتحاد فولتا الديمقراطي بثمانية وعشرين مقعداً على حين حصل حزب الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية على ثلاثة عشر مقعداً، وبعد شهر أيّ في جمادى الآخرة (أيار) أعيد انتخاب الرئيس «سانغولي لاميزانا» رئيساً للجمهورية. والتقت الأحزاب السبعة في ثلاثة تحالفات، وكان حزب الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية يمثل المعارضة، كما كان حزب اتحاد فولتا التقدمي في صف

المعارضة. وفي شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) انتخب المجلس الوطني «جوزيف كونومبو» زعيم حزب اتحاد فولتا الديمقراطي رئيساً للوزراء.

حاولت حكومة «جوزيف كونومبو» تقريب وجهات نظر المجموعات المختلفة لمعالجة أوضاع الاقتصاد المتدهورة، والتي اعترضت تصرفات العسكريين، واتحاد التجار سبيل تقدّمها. وكذلك كان لبعض أعضاء المجلس الوطني دور في ذلك التدهور، وعانى الناس فلقاً عام ١٣٩٩ هـ - ١٤٠٠ هـ (١٩٧٩ - ١٩٨٠ م) من سوء الأوضاع المادية.

وفي مطلع عام ١٤٠١ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٠ م) قام الجيش بحركة انقلاب لم ترق فيها دعاء بقيادة العقيد «ساي زيريو» قائد متفقة «واغادوغوه» عاصمة البلاد، والذي شغل في مرحلة الحكم العسكري السابقة منصب وزير الخارجية. وتشكّلت لجنة عسكرية تضمّ واحداً وثلاثين عسكرياً للنمو الوطني.

وفي صفر ١٤٠١ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٨٠ م) شكّل النظام الجديد حكومةً وطنيةً تضمّ عسكريين ومدنيين. وعلّق العمل بالدستور، وحلّ المجلس الوطني، وحظر النشاط السياسي، والأحزاب، وفرض منع التجول. وواجه العقيد «ساي زيريو» معارضةً عنيفةً من اتحاد التجار، وهذا ما أدّى إلى تجريد أعمال الاتحاد. ومنع الإضراب من شهر محرم ١٤٠٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٨١ م) إلى ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ (شباط ١٩٨٢ م).

وفي شهر محرم ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) جرى انقلاب عسكري بقيادة العقيد «جان بابتيست أودواغوه»، وذهب ضحية ذلك خمسة أشخاص، وحلّ النظام العسكري الجديد اللجنة العسكرية السابقة، وشكّل حكومةً يعلب عليها العنصر المدني، وأنشأ مجلس تحية الشعب.

وتّم اعتقال عدة شخصيات من المعارضة من المدنيين والعسكريين على حد سواء. وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م) إثر

إدعاء اكتشاف مؤامرة لإعادة حكومة «ساي زيربوه»، وأصبح الصراع عنيفاً داخل مجلس تحية الشعب من أجل السلطة.

وفي شعبان ١٤٠٣ هـ (أيار ١٩٨٣ م) أعلنت بعض العناصر من الحزب الراديكالي اليسارية داخل الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء الثقيب «توماس سانكارا» والذي تسلّم منصبه مؤخراً، والعقيد «جان بابيتس أودرلوفو» أعلنوا عن تركهم القوات المسلحة، ومجلس تحية الشعب، وانسحابهم من الحياة السياسية نهائياً، وقد احتجز الثقيب «توماس سانكارا» وبعض مؤيديه في «بوه» بالقرب من الحدود مع دولة غانا تحت قيادة الثقيب «بليزكومباري»، غير أنه أطلق سراحهم بعد أسبوعين.

وقام «توماس سانكارا» بالانقلاب عسكري ذهب ضحيته حوالي خمسة عشر رجلاً، ونتيجة ذلك وصل إلى السلطة، وفرض الإقامة الجبرية على رجال المعارضة، وفرض منع التجول بشكل صارم، وأنشأ حزب المجلس الثوري الوطني. وأصبح الثقيب «بليزكومباري» رجل الدولة الثاني، وتسلّم منصب وزير الدولة لشؤون الرئاسة، وشكّل الحكم «لجان الدفاع عن الثورة» وشجّع المواطنين للانضمام إليها لتكون القواعد الشعبية التي يستند عليها نظام الحكم القائم.

اعتقل الرئيس الأسبق «ساي زيربوه» عندما حاول مؤيدوه الإطاحة بالحكومة الجديدة في ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، تمّ أعلنت الوزارة عن إجراءات إصلاحية في الإدارة، والقضاء، والجيش، وتمّ تشكيل لجنة شعبية عسكرية للسطر في قضايا الإخلاء بالنظام، وقُدّم عدد من السياسيين السابقين بما فيهم «ساي زيربوه» إلى المحكمة.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (أذار ١٩٨٤ م) قتل اتحاد المعلمين بإضرابٍ مدة ٤٨ ساعة احتجاجاً على اعتقال ثلاثة من قادة الاتحاد.

وتمّ إعدام ثلاثة أشخاص في رمضان ١٤٠٤ هـ (حزيران ١٩٨٤ م) اتهموا بالتآمر للإطاحة بنظام الحكم القائم، واتهم الرئيس «توماس سانكارا»

جبهة فولتا التقدمية والتي تتألف من أكثرية كانت سابقاً في اتحاد فولتا التقدمي، وبالإشتراك مع مجموعات يسارية أخرى على المؤامرة لقلب نظام الحكم، وأدعى أن العملية قد دعمت من فرنسا، ومن قوات أجنبية أخرى، وأنكرت فرنسا بشكلٍ حازمٍ هذا الادعاء بأن يكون لها أي يد في مثل هذه الحركة، وتعرّضت العلاقة بين البلدين إلى شيء من الفتور.

وفي الذكرى الأولى لوصول «توماس سانكارا» إلى السلطة في ذي القعدة ١٤٠٤ هـ (آب ١٩٨٤ م) أعلن أن اسم البلاد سيصبح منذ الآن «بوركينا فاسو» أي أرض الرجال المصلحين، ووُضع علم جديد للبلاد، ونشيد وطني جديد. وفي نهاية الشهر نفسه، ومع ظهور الانشقاق داخل مجلس تحية الشعب أعاد «توماس سانكارا» تشكيل الوزارة محاولاً القضاء على نفوذ الجناح الماركسي في المجلس، والذي أصبح يُشكّل معارضةً للرئيس، ولفكره الشعبي، والذي أخذ اسم الائتلاف الوطني للتطور.

وقد واجه نظام «توماس سانكارا» معارضةً من اتحاد التجار، ومن الائتلاف الوطني للتطور الذي تمّ اعتزال أمينه العام في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) لأنه اتهم مجلس تحية الشعب باختلاس أموال الشعب، كما احتجزت الدولة بعد شهر عشرين عضواً من الاتحادات لتنظيم ورقة احتجاج ضدّ إجراءات التقشف. وظهر دور «لجان الدفاع عن الثورة» واضحا في فرض هيمنة الحكومة في المناطق الريفية، وفي تنظيم الشؤون المحلية، وفي إبراز قيادة الرئيس «توماس سانكارا».

رفعت الحكومة نظام منع التحول في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م) بعد مضي سنتين كاملتين على سريان مفعوله.

وفي عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) جرت محاولات مكثفة للنهوض بالاقتصاد والعمل على تطوير الريف، وهذا ما زاد من توتر العلاقات بين الحكومة وبين اتحاد التجار على الرغم من صدور عقوبات عن السجناء السياسيين جميعاً في شهر صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م).

وفي منتصف عام ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م) أعلن أن الإصلاح يشمل إجراءات التشقّف، ونظام الضرائب، ومؤسسات القطاع العام، كما تمّ استرداد الضرائب وهذا ما أتى إلى إغلاق بعض المصالح الصغيرة، وأغلقت بعض اتحادات التجار، ومنها التي تمّ رفع الحظر عنها في العفو العام الذي صدر قبل بضعة شهور قد عاد الحجر عليها بتهمة القيام بنشاطات ثورية معاكسة. كما اعتقلت سومان توري ثانية، وكان العفو السابق قد شملها فخرجت من السجن.

ومناسبة الذكرى الرابعة لوصول توماس سانكارا إلى السلطة في شهر ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م) وفي الخطاب الذي ألقاه بهذه المناسبة عمل على وحدة القوى السياسية في البلد.

عاد عدم الانحياز يظهر في مجلس نية الشعب، وبدا ذلك واضحاً في إعادة تشكيل الحكومة حيث فقد عدد من الوزراء مناصبهم، وهم ممن ينضوي تحت لواء الاتحاد الشيوعي الذي أعيد إنشاؤه.

وفي ٢٢ صفر ١٤٠٨ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٧ م) قام النقيب بليز كومباري نائب الرئيس توماس سانكارا بانقلاب دعوي استولى فيه على السلطة وقتل مباشرة رئيس الجمهورية توماس سانكارا وثلاثة عشر شخصاً من المقربين إليه، وحلّ مجلس نية الشعب، وأغلقت حدود بوركينافاسو وموانئها الجوية لمدة أسبوعين، وفرض منع التجول وبقي ساري المفعول ثلاثة أشهر ونصف، ونعت الرئيس السابق بالإنسان المتسلط، وتعهد باستمرار النهج الثوري الذي ضاع في العهد السابق، وأعلن أن ثقة الشعب بالثورة ستعود بتحسين السياسة الاقتصادية.

وضمت الوزارة التي شكلت في ٩ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٨٧ م) سبعة وعشرين وزيراً، منهم سبعة وزراء فقط من الحكومة السابقة، وأربعة عسكريين فقط. وأصبح بليز كومباري رئيساً للدولة، ورئيساً للجنة الشعبية.

وقام عصيان محدود في منطقة كودوغو قرب العاصمة وعلى بعد ثمانين كيلومتراً منها بتحريض من النقيب بوكاري كايوري. غير أن العصيان قد فشل وقرّر المحرّض عليه إلى غانا. وظلّ الحزب بادياً على موت الرئيس السابق توماس سانكارا.

وظهرت حركة مقاومة سرية للنظام الجديد في أواخر ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م). وتم اعتقال الكثير من المقربين إلى الرئيس السابق، ومن أفراد أسرته، ومن الوزراء السابقين، وبدون أن يقدّموا للمحاكمة. ورفضت اللجنة الشعبية ما أذاعت منظمة حقوق الإنسان والعفو الدولي بأن بعض المعتقلين قد تعرّضوا للتعذيب الشديد. وبعد الانقلاب تمّ الإفراج عن سومان توري مباشرة.

أعلن في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) ضرورة سحب السلاح من لجان الدفاع عن الثورة، واستبدالها باللجنة الثورية تحت قيادة النقيب وأوسين بو بونغيسان.

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وتمّ تعيين عدد من الوزراء المدنيين لمراقبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي للجنة الشعبية، واكتفى بليز كومباري بمنصب رئاسة الدولة. وقاد في الشهر نفسه حملة ضدّ الكسل وعدم النشاط بين الموظفين.

وفي ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) أطلق سراح معظم أولئك الذين تمّ احتجازهم بعد انقلابه الذي قام به في ٢٢ صفر ١٤٠٨ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٧ م).

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) تمّ إعدام سبعة ضباط اتهموا بمسألة النقيب بوكاري كايوري الذي قام بعصيان في منطقة كودوغو، وثبتت عليهم تهمة قتل الشاطئ الذي قمع ذلك العصيان. وتوفي خمسة آخرون من أموان الرئيس السابق توماس سانكارا في السجن في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م).

ولي رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) تم إنشاء جماعة سياسية جديدة يطلق عليها «المنظمة الديمقراطية الشعبية» وحركة العمل» تحت قيادة «كلمت أمارو أودراغو» القائد السابق لاتحاد المجتمعات البوركينية، والتي نشأت مع اشتغالي آخر عن اتحاد المجتمعات عُرف باسم الاتحاد الشيوعي، وقد أعلنوا ولائهم للمنظمة، وكان من المفروض طرد أعضاء المنظمة من المكتب الوزاري في الشهر نفسه، غير أنه قد عُيّن «كلمت أمارو أودراغو» مندوباً وزارياً للجنة التنسيق للجهة الشعبية.

وأعلن العفو العام عن السجناء السياسيين، وفيهم عدد من أعوان الرئيس السابق توماس سانكارا إضافة إلى أن العقوبات قد خُففت عن مخالفتي الأنظمة والقوانين، وقد صدر العفو في مطلع عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م)، ومن ناحية ثانية أذاعت منظمة حقوق الإنسان الدولية أن السجناء السياسيين قد قُدموا لمحاكمة قصيرة ومستعجلة ولا زالوا رهن الاعتقال.

وصدر بلاغ في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) أن القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، وزير الدفاع الشعبي والأمن العميد «جان بابتيست بوكاري لينغالي»، ووزير الاقتصاد النقيب «هتري زونغو» قد نُقِدَ فيهما حكم الإعدام، وكلاهما كان عضواً بارزاً في الانقلابيين السابقين، كما نُقِدَ حكم الإعدام بالثين آخرين معهم لاكتشاف تورّطهم في محاولة انقلاب للإطاحة بنظام الحكم القائم عند عودة الرئيس بليزكومباري من رحلته إلى الشرق الأقصى. وكان هناك اعتقاد واسع بأن الحسابين المذكورين كانا معارضين لسياسة الرئيس تجاه المؤسسات الخاصة. وكان من بين المحتجزين أيضاً سومان توري، وأمين عام الدولة بعد انقلاب بليزكومباري وهو «جان بادتوي» وتولّى الرئيس بليزكومباري بنفسه الدفاع الشعبي والشؤون الأمنية في الوزارة التي تشكلت بعد ذلك.

العلاقات الخارجية:

١ - مع مالي: كان هناك نزاع على شريط حدودي في منطقة «أهاشيه» بين

بوركينافاسو ومالي، ويبلغ طول هذه الشريط ١٦٠ كيلو متراً، وقبل إن هذا الشريط يحوي على الكثير من المعادن، وزاد التوتر بين الحكومتين في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م)، وأقوى الأمر إلى صدام بين قوات البلدين في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م)، واستمر القتال ستة أيام، وذهب ضحيتها خمسون رجلاً، وعرض الأمر على محكمة العدل الدولية، فأصدرت قرارها في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، بضرورة سحب قوات الطرفين من المنطقة المتنازع عليها، واستؤنفت العلاقات السياسية بين البلدين في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وتم تطبيق حكم المحكمة الدولية في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، وهو انقسام المنطقة المتنازع عليها بين البلدين بالتساوي، وفرضت بوركينافاسو سيادتها على المنطقة التي تقع شرق (بيلي).

٢ - مع غانا: أقامت بوركينافاسو اتصالات مكثفة مع جارتها غانا، وتمت سلسلة من التعاون والاتفاقيات الأمنية بين البلدين في ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، وجرى اقتراحات مبدئية لإقامة وحدة سياسية واقتصادية حقيقية بين الدولتين، وأعلن عن ذلك في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م)، ثم سادت العلاقات بين الدولتين بعد انقلاب كومباري.

٣ - مع بئين: كانت العلاقات وثيقة بين بوركينافاسو وجارتها بئين، وعقدت اجتماعات قمة لقيادة دول: بوركينافاسو، بئين، غانا، ليبيا بشكل منظم لتأكيد الوحدة الثورية.

٤ - مع التوغو: ساهمت بوركينافاسو وغانا بدعم محاولة انقلاب جرت في التوغو وبقيت العلاقات متوترة عدة شهور بين بوركينافاسو والتوغو، وقد دعمت توغو الانقلاب ضد نظام حكم توماس سانكارا. وعندما تسلّم بليزكومباري السلطة بالانقلاب ديموري، أدانت بعض الدول هذا الانقلاب، ومنها: غانا، والكونغو، والجاون، وقام الرئيس الجديد بليزكومباري ومعه بعض أعضاء

بارزين في الجهة الشعبية بزيارة الدول المجاورة كمحاولة لتأييد النظام الجديد في يوركتافاسو، وقد زار التوفو، وساحل العاج.

وأعلنت ليبيا أن رغبتها المحافظة على صلات وطيدة مع الجهة الشعبية، الحزب الحاكم في يوركتافاسو.

وشهدت العلاقات بعض التوتر بين يوركتافاسو وبين كل من فرنسا وغانا لادعاءات يوركتافاسو أن الدولتين قد ساهمتا في دعم محاولة الانقلاب ضد كومباري التي جرت في صفر عام ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م)، مع أن فرنسا تعدّ الدولة الأولى في علاقاتها التجارية مع يوركتافاسو.

وعلى الرغم من تحسّن العلاقات بين يوركتافاسو وغانا نتيجة الاجتماعات بين قادة البلدين في منتصف عام ١٤٠٨ هـ (أوائل عام ١٩٨٨ م)، واستمرّ الرئيس بلينكومباري في جولائه في منتصف عام ١٤١١ هـ (أواخر عام ١٩٩٠ م) لكسب التأييد لنظامه إلا أن سمعته الدولية لم تكن حسنةً لظغائه وبعثه في قمع محاولة الانقلاب عليه في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م).

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة يوركتافاسو ٢٧٤.٢٠٠ كيلو متراً مربعاً، وهي دولة قارية بعيدة عن مياه البحار والمحيطات، تتجاوز عدداً من الدول، وتبلغ طول حدودها معها ٣.١٩٢ كيلو متراً، منها ألف كيلومتر مع مالي، و٥٨٤ كيلو متراً مع ساحل العاج، و٥٤٨ كيلو متراً مع غانا، و١٢٦ كيلو متراً مع التوفو، و٣٠٦ كيلو مترات مع بنين، و٦٢٨ كيلو متر مع النيجر.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ثمانية ملايين وسبعمائة ألف إنسان، وبدا تكون كثافة السكان فيها حوالي ٣٢ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

الصراع العنصري:

تسكن يوركتافاسو قبائل كثيرة قد يزيد عددها على الأربعين جماعةً، ولكن أهمها وأكثرها عدداً قبائل الموسي، التي تتوزع في معظم أنحاء البلاد وخاصة في الوسط من الشمال إلى الجنوب، ويشكل أبنائها ٣٥٪ من مجموع السكان، ولا تصل نسبة غيرها إلى ١٠٪، ومن أكبرها: فيروسي، وسينيفو، ولوي، ويويو، والفولاني، والمالدينغ، والهائوسا، والطوارق.

ولما كان هذا التوزع لذا لا نجد صراعاً عنصرياً واسعاً إذ أن قبائل الموسي لها السيطرة والنفوذ. ولما كان أكثر هذه القبائل لا يزال على الوثنية

لذا لم يلق الاستعمار الفرنسي منها موقفاً العداء، بل عمل على دعمها، وإيقاظ الهممة لها، وإن سعى وحدت الجماعة الوثنية منها للوقوف في وجه الجماعة التي اعتنقت منها الإسلام.

الصراع العقائدي:

لم تكن نسبة المسلمين لتزيد على ٤٠٪ من مجموع السكان عندما جاء المستعمرون الصليبيون، وكانت تمثل في قبائل الغولاني، والماندنغ، والهاوسا، والبيبل، وبعض بطون من قبائل الموسي. وحارب المسلمون الدخلاء ووقف إلى جانب المسلمين بعض السكان فاعتنقوا الإسلام بالاختلاط والمعرفة الصحيحة فارتفعت نسبة المسلمين ٤٥٪، فلما سيطر الغزاة ووقف انتشار الإسلام نتيجة السياسة الصليبية التي سار عليها المستعمرون والحرب الضروس التي شتروها على المسلمين، وأكثر من ذلك على من يعتقد الإسلام.

ولما جلا المستعمرون الصليبيون عن أرض بوركينافاسو عاد الإسلام إلى الانتشار رغم أن السياسة بقيت على ما كانت عليه، واستمر تنفيذ المخططات الصليبية، وأصبح أكثر من نصف قبائل الموسي من المسلمين، وهدت نسبة المسلمين ٦٥٪ من مجموع السكان.

ولا يزال ٢٥٪ من أبناء البلاد على الوثنية، وأكثرهم من قبائل الموسي.

ووصلت نسبة النصارى في بوركينافاسو إلى ١٠٪ نتيجة جهود الإرساليات التبشيرية، والسياسة الاستعمارية الصليبية التي منحت الحرية للمتبرزين، وقدمت من تنصير، وسلمتهم المراكز الحسنة، وأعطتهم الأرض، وأطلقت يد الإرساليات في فتح المدارس، وإقامة المشافي، ووضع المناهج، هذا إلى جانب نشر المفاصد وإطلاق العنان للشهوات وتيسير الأمور أمام أصحابها. وأكثر النصارى في بوركينافاسو من أتباع كنيسة الروم الكاثوليك نتيجة الاستعمار الفرنسي، ويقدر عددهم بسبعمئة ألف

نصارى، كما يوجد ما يزيد على مائة ألف من أتباع الكنائس البروتستانتية.

وتلقف الحكومات التي تعاقبت على السلطة في بوركينافاسو موقف المعاداة من الإسلام وأتباعه، إذ ليست إلا صنائع المستعمرين من نصارى، ووثنيين، وعلمائهم المسلمين، وأصحاب الأهواء والشهوات منهم. كما أن الضغط والحكم العسكري له دوره في كتم الأهواء والوقوف في وجه الدعوة.

الصراع الحزبي:

لم يكن هناك صراع حزبي عنيف على الساحة في بوركينافاسو، وذلك لتعدد الانقلابات المتعاقبة، وكلما وقع انقلاب تبنى قاده حزبهم الذي يتعمون إليه أو أنشأوا جماعة خاصة بهم لتدعيم حكمهم، وقد تكون منظمة عسكرية، أو حزباً سياسياً، وربما تجمعاً مسلحاً يضم المراداً مثنيين، يخضعون لتدريب عسكري، ويوزع عليهم السلاح، يستفيدون من السلطة لتحقيق بعض مصالحهم، ولإرضاء غرورهم في حمل السلاح، وإظهار القوة، وتنفيذ آرائهم وربما متطلباتهم، وفي الوقت نفسه تستفيد منهم السلطة في دعم سلطانتها، وإبراز شعبيتها عن طريقهم.

لم يكن الاستعمار الفرنسي الصليبي يسمح بقيام أي تنظيم سياسي إن لم يكن يسير في فلكه، ويعمل على تنفيذ مخططة، وينقل الشوحيه منه، وإن كان يتنادى بالوطنية، ويرفع شعار الاعتماد عن التبعية، ومحاولة الاستعمار، ولكن الواقع كان يكذبه إذ كانت هذه التنظيمات تسير على نهج المستعمرين، وتقلددهم في أسلوب حياتهم، فيفقد أعضاؤها شخصياتهم، ويصبحون مع الزمن جزءاً من المجتمعات النامية لا يتكرونها، ولا يحطون مع الأسف - وما يكون في السر أكثر خطراً من حيث الارتباط، ومتابعة النظام.

كانت هناك عدة تنظيمات سياسية عند الاستقلال، ولكن برز حزب اتحاد فوكا الديمقراطي كمنهج للتجمع الديمقراطي الإقليمي. وهو الذي تسلّم السلطة، وتسلّم زعيمه «موريس يامغوه» الحكم. وعندما قام الانقلاب

في يوركينا السابق التي تجزأت بالانشقاقات فكان منها: «الاتحاد الشيوعي»
و«المنظمة الديمقراطية».

وتوجد الآن المنظمات السياسية الآتية:

- ١ - الجبهة التقدمية في القوتلا: وهي تكتل سياسي لحزب اتحاد فولتا التقدمي مع بعض الأحزاب اليسارية الأخرى، وهي محظورة رسمياً، وأمينها العام «جوزيف - كي - زيريو» ويمارس نشاطه في المنفى.
- ٢ - مجموعة شيوعي يوركينا، وأمينها العام «جان مارك بالم».
- ٣ - الائتلاف الوطني للتطور: وهو ذو الجناح ماركسي، ويميل للروس، والأمين العام هو «حميدو كوليبالي».
- ٤ - الحركة الديمقراطية التقدمية: وأمينها العام «هيرمان بامبغو».
- ٥ - المنظمة الديمقراطية الشعبية/حركة العمل: ورئيسها «كلمنت أمابرو أودراغو» وهي مجموعة تكتلات شيوعية.
- ٦ - حزب الاستقلال الإفريقي: ومقره العاصمة «أوغاندوغو».
- ٧ - التجمع الديمقراطي الشعبي: ويضم أتباع الرئيس «توماس سانكاراه» وزعيمه الآن «فينست أودراغو» - وهو حركة مقاومة سريعة.
- ٨ - اتحاد فولتا الديمقراطي: شعبة يوركينافاسو للتجمع الديمقراطي الإفريقي، وهو حزب محظور رسمياً، ويتزعمه «مالو توبورو».
- ٩ - اتحاد الائتلافات الشيوعية: ومقره في العاصمة «أوغاندوغو» ورئيس هذا الاتحاد هو «اليان زوغبا».
- ١٠ - اتحاد إعادة تنظيم الائتلافات الشيوعية: ومقره في العاصمة، ومن قاداته «فاليري سومي» و«باسيل غوسو».

زعامة «سانغولي لاميزانا» في فترة جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٦ م) ومنع النشاط الحزبي إلا أنه اضطر أن يُعطي رئاسة الوزارة إلى زعيم حزب اتحاد فولتا الديمقراطي «جيرارد أودراغو» رئاسة الحكومة.

وعاد سانغولي لاميزانا فسمح للأحزاب بالنشاط في الأول من ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (١٢ تشرين الأول ١٩٧٧ م) وشاركت أربعة أحزاب بالانتخابات، وهي حزب اتحاد فولتا الديمقراطي، وحصل على ثمانية وعشرين مقعداً، والاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية وحصل على ثلاثة عشر مقعداً، وحزب اتحاد فولتا الشعبي، والمجموعة الشيوعية، كما وجدت أحزاب ثلاثة أخرى ذات اتجاه يساري. وشكّل أخيراً زعيم حزب اتحاد فولتا الديمقراطي «جوزيف كونوميو» الحكومة، واتخذ الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية موقف المعارضة.

وفي مطلع عام ١٤٠١ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٠ م) وقع انقلاب جديد بقيادة «ساي زيريو» فمنع الأحزاب السياسية من النشاط، وشكّل لجنة عسكرية تضم واحداً وثلاثين عضواً تُشرف على الحكم.

وفي مطلع عام ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) وقع انقلاب آخر بقيادة العقيد «جان بانيسيت أودراغو» فأنشأ مجلس تحية الشعب، وبدأ الصراع داخله عتياً.

وفي العام نفسه قام «توماس سانكاراه» بانقلاب، وشكّل لجان الدفاع عن الثورة. ولكن بدأ الصراع داخل مجلس تحية الشعب، وانشق الجناح اليساري، وشكّل الائتلاف الوطني للتطور.

وفي ٢٢ صفر ١٤٠٨ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٧ م) قام «بليزكومباري» بانقلاب، وسحب السلاح من لجان الدفاع عن الثورة، وأنشأ اللجنة الثورية.

وظهرت والمنظمة الديمقراطية الشعبية حركة العمل في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بزعامة «كلمنت أمابرو أودراغو» زعيم المجتمعات

الباب السابع

سَيْرِ الْيُونِ



لمحة تاريخية حتى إلغاء الخلافة

عُرفت المنطقة الساحلية جنوب غينيا باسم سيراليون عام ٨٦٧ هـ، إذ أطلقه عليها الرحالة البرتغالي (داسترا) إذ عندما وصل إلى تلك الجهات كثرت الغيوم وميض البرق، وارتفعت أصوات الرعد التي تشبه زئير الأسد، فأطلق عليها هذا الاسم، ويعني جبال الأسد، حيث ترتفع سواحل شبه جزيرة جنوب (فريتاون) إلى ٦٥٠ متراً.

اعتنقت قبائل الماندينغ والفلاني الإسلام فوصل إلى أفرادها الذين يعيشون في داخل منطقة سيراليون، أما الساحل والغابات فكانت القبائل البدائية تعيش فيهما، وعُرفت المنطقة لدى سكانها القدماء باسم (رومارونغ).

خضعت المنطقة في القرن السابع الهجري لمملكة مالي، ولما كانت هذه المملكة تتركز في الداخل، لذا لم تهتم بالبحر بل ربما وجدته منطقة أمان لها، حيث لا أرض بعده، ولا سفن تصل إليه، وفي الوقت نفسه ليس لها قوة بحرية أو تجارية لاستفيد منه، وقد جاء الخطر من، حيث أصبح بحارة المستعمرين الصليبيين يلجؤون إليه لأنهم يعلمون أنه لا توجد قوة تمنعهم من ذلك أو تحول دون اللجوء إليه، وهذا ما جعل تلك السواحل مراكز للملاحين من أية جنسية كانوا، ومن أي مكان أتوا.

وصل البرتغاليون إلى سواحل تلك المنطقة - كما ذكرنا - عام ٨٦٧ هـ، وأعطوا ذلك الجزء الاسم الذي يحمله الآن، ولم تفض مدة



يسيرة حتى أصبح للبرتغاليين مراكز يتخذونها منطلقاً للسلب والنهب والاستغلال.

وجاء الإنكليز أيضاً إلى تلك النواحي وامتدوا تجارة العبيد، وتمكّنوا من أن يكون لهم موطئ قدم، ونقلوا من السكان ما استطاعوا نقله. ثم تغيرت معهم الحال، وأصبحوا يرغبون في إعادة ما نقلوه بعد الذي حدث لهم بالتجارة، وبعد حرب الاستقلال الأمريكية، وغلوا بحاربون تجارة الرقيق بعد أن كانوا أكبر تجارها. واشتروا في بداية القرن الثالث عشر الهجري قطعة أرض من أحد زعماء القبائل الوثنية في سيراليون لتكون مستعمرة لهم، ينقلون إليها الزنج المرحس من الجيش والبحرية بعد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية، ويحملون إليها كذلك الزنوج الذين التجؤوا إلى لندن، وأقاموا في ضواحيها، وكانت هذه المستعمرة شبه جزيرة صخرية تقع جنوب مدينة فريتانون العالية، وكان نواة سكانها أربعمائة زنجي وستين أوروبياً معظمهم من النساء البيئات السيرة والسلوك، غير أن هذه المستعمرة قد فشلت فشلاً ذريعاً في وضعها وإنشائها.

وبعد أربع سنوات وفي عام ١٢٠٦ هـ (١٧٩١ م) أنشئت مستعمرة جديدة من قبل شركة سيراليون ونقل إليها بعد عام من إنشائها ألف ومائة زنجي للعمل فيها، ولكن لم تمر ثلاثة أعوام حتى نهب الفرنسيون هذه المستعمرة التي عُرفت باسم (فريتانون).

وفي عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ م) نقلت الشركة حقوقها إلى الناج البريطاني، وفي العام نفسه ألغيت تجارة العبيد، وعدّها المجلس النيابي البريطاني تجارة غير مشروعة، وذلك مصلحةً لانكلترا لا إنسانيةً.

كان يقوم نزاع دائم بين سكان فريتانون الفرياء، وبين رجال قبائل المنطقة، لذا عُرفت تلك البقعة باسم «قبر الرجل الأبيض» لما يحدث من قتال بين الفريقين ويذهب ضحية الكثير من المستعمرين، إضافةً إلى أمراض الملاريا والأوبئة الاستوائية التي تسبب موت الكثير من الأوروبيين،

ولكن قلّ هذا فيما بعد لارتفاع المستوى الصحي.

وخصّت إنكلترا إلى المستعمرة أراضي جديدةً مجاورةً لها عن طريق الشراء الرسمي من زعماء القبائل، نارةً بالإفراء وأخرى بالإكراه والتهديد، فالقبائل متفرقة مفككة، ولا تملك من الأسلحة إلا الرماح، والسي، والعدائله، على حين يملك المستعمرون السلاح الآلي، كما يُستخدم في تملك الأرض الخداع والمكر والتخطيط ولا يحفظ المستعمرون عهداً، بل تُسبّه مصالحة، ويُوجهه توسع، وكثيراً ما كان الزعماء الإفريقيون لا يعرفون من نصوص المعاهدة أو الاتفاقية شيئاً بل يُوقعون عليها على أنها نصوص صداقة وتعاون مع الدول الأوروبية، وفي المعاهدة من النصوص الغامضة والعبارة العرنة التي يمكن تفسيرها وتأويلها حسب الرأي الاستعماري، وبالشكل الذي يريد، وهو فرض السيطرة على الأراضي التي جرى عليها الاتفاق أو نصّت عليها المعاهدة.

وفي عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٢ م) بدأ الإنكليز بالتوسّع نحو الشمال الشرقي، واستطاعوا ضمّ منطقة (فالابا) الإسلامية إلى مناطق نفوذهم، بينما خضعت المناطق المجاورة لها للاستعمار الفرنسي.

وخضعت منطقة سيراليون لحكم مملكة فوتاجالون التي أسسها التوكولور برئاسة الحاج عمر الذي توفي عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م) فاختلف أبناؤه من بعده فضعف أمرها.

ودان شرقي سيراليون لحكم ساسوري توري الذي جمع قبائل الماندينغ تحت سلطانه، ولكن لم يطل عهده أبداً إذ نفس الفرنسيون على دولته، وألقوا القبض عليه عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، ونفوه إلى الغابون حيث توفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م).

كانت فرنسا تتوسّع في الداخل فيما يسمى اليوم (غينيا) فحصرت النفوذ الإنكليزي من ناحية الشرق، لذا أسرعت بريطانيا فقرضت حملاتها على المناطق الشرقية التي وقّع زعمائها معها معاهدات عليه، وعلى الأجزاء

الإنكليزية تعليمهم لهذه الغاية، وأصبحت الإدارة السيراليونية في بداية
القرن الرابع عشر الهجري بيد الإنكليز.

إذ كان فرينتون مستعمرة خاصة، وسيراليون محمية، واستمر ذلك
حتى عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م).

التي كانت قد لقيتها بالفارغ المتكررة، وأطلق على مجموع هذه الأراضي
اسم سيراليون، وهي تتألف من:

- ١ - المستعمرة: وتضم شبه جزيرة صغيرة لا تزيد مساحتها على ٦٦٤
كيلومتراً مربعاً.
- ٢ - المحمية: وتشمل باقي أجزاء سيراليون اليوم، وتبلغ مساحتها ٧٢.٠٠٠
كيلومتراً مربعاً.

وفي عام ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) وقّعت إنكلترا وفرنسا معاهدة بينهما
لتقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين الاستعماريين، وبعد عام أعلنت إنكلترا
قرض حمايتها على المناطق التي سُمّيت سيراليون.

ولما كانت مسألة إنكلترا في عهد (غلامستون) مثقلة، ولا يمكن
للدولة أن تتحمل أية زيادة في النفقات وبالتالي لا يمكنها أن تحلث جهازاً
إدارياً جديداً يتولى إدارة شؤون سيراليون، وتدفع النفقات الكبيرة، كما أن
الإنكليز يرفضون السفر إلى سيراليون لتولي الأعمال خوفاً من الأمراض
المنتشرة حسب الشائعات المبالغ فيها، لذا فقد رأت الحكومة البريطانية أن
يستمر حكام المناطق في تسيير شؤون مناطقهم تحت إشراف مندوبين
إنكليز، وارتبط هذا النظام في حكم غربي إفريقية الإنكليزية. وهكذا كان
البريطانيون هم الذين يتولون المناصب العليا في محمية سيراليون.

سُمّيت البلاد إلى ١٤٤ زعامة، يُشرف على كل منها زعيم من أبناء
البلاد، ويساعده في الإدارة مجلس محلي يتألف من الطاعنين في السن من
أهل المنطقة وذلك في سبيل إضعاف شؤون البلاد، وعدم وجود وحدة بين
أبنائها على طريقة المستعمرين في سياسة تفرقة المجتمع إلى أقسام
متعددة.

ثم عم ذلك النظام على المستعمرة. وتقدّم الطيب، وذعب الخوف
من السفر إلى سيراليون بسبب الأمراض لمقابل الشباب البريطانيين إلى
العمل هناك، وتقلّص عدد الموظفين المحليين حتى الذين تولّت الإدارة

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُقيمت الخلافة الإسلامية في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وسيراليون تحت الحماية البريطانية، ومدينة فريناون وما حولها مستعمرة بريطانية، وكان النظام الإداري قد تغيّر قبل عامٍ فيهما، حيث أصبحتا تحكمان عن طريق مجالس تشريعية وأخرى تنفيذية موحدة. فكان يمثل (فريناون) ثلاثة أعضاء عن طريق الانتخاب، ويمثّل المحمية ثلاثة أعضاء من رؤساء القبائل، وبقي ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب اقترح مشروع انتخاب عام وإقامة حكومة تُمثّل السكان جميعاً بصورة متساوية ولكن (الكريول) رفضوا هذا المشروع، وذلك لأنهم رأوا في هذه المساواة إضاعة لسيطرتهم، وكانوا يشعرون بالتفوق على بقية السكان بثقافتهم التي هيأها لهم المستعمرون.

وضع دستور عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م)، وجررت الانتخابات النيابية، وفاز فيها حزب الشعب السيراليوني بقيادة «ميتون مارفاي»، والذي أصبح عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٣ م) وزيراً أول، ورئيساً للوزراء عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م).

كان المجلس التشريعي يضم واحداً وثلاثين عضواً، منهم الحاكم، ونائبه، وعضوان يُمثّلان المصالح التجارية، واثنا عشر عضواً يمثلون زعماء القبائل. ويتخلى باقي الأعضاء انتخاباً، وهم خمسة عشر عضواً.

أما المجلس التقليدي فيتكون من ثمانية أعضاء، نصفهم يُعيّن تعييناً،

والنصف الآخر يتخلى انتخاباً، واستطاع الكريول أن يحصلوا على أربعة مقاعد في المجلس التقليدي، وحصل حزب الشعب السيراليوني الذي نشأ حديثاً على مقعدين من المقاعد التي تمّ انتخابها، ونتيجة ذلك انضم الكريول إلى حزب الشعب الأمر الذي جعل الحاكم يمنح مقعدي العضوين الباقين للحزب نفسه.

وفي عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م) سُيّ أعضاء المجلس التقليدي وزراء، وتخلّى الحاكم الإنكليزي عن السلطات التي كان يتمتع بها، وبدأت الحكومة في إفرقة بعض الإدارات المدنية.

وفي عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) حدثت ثورة الفلاحين التي كانت تُطالب باستقلال البلاد، والحدّ من سلطة زعماء القبائل الأمر الذي أجبر الحكومة على توقيف الزعماء القبليين، وأصبح الاستقلال مطلباً وطنياً.

جررت انتخابات عامة عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م)، وحصل حزب الشعب السيراليوني فيها على ستّ وعشرين مقعداً من أصل واحدٍ وثلاثين مقعداً. وفي العام التالي صدر مشروع بالحدّ من سلطة الحاكم البريطاني، وفي الوقت نفسه ظهر على الساحة حزب جديد هو حزب الشعب الوطني الذي بدأ يطالب بالاستقلال. وقد انتشرت هذه الفكرة بسرعة بعد استقلال غينيا الجارة الكبيرة في ذلك العام.

وكررت الأحزاب السياسية على الساحة السيراليونية حتى بلغ عددها تسعة أحزاب، منها: المجلس الإسلامي، والحزب الاشتراكي، أجمعت كلها على المطالبة بالاستقلال، ثمّ الدعمت في جبهةٍ واحدة، وطالبت بريطانيا بالجملاء عن البلاد، وشكّلت وفداً يمثلها، وسافر الوفد إلى لندن عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، وعندما عاد شكّلت أعضاؤه حكومةً انتقالية استطاعت أن تقف بالاستقلال في ١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢٧ نيسان ١٩٦١ م) ضمن رابطة الشعوب البريطانية، وقبّلت في عضوية الأمم المتحدة، وكانت العضو رقم المائة.

كانت جموع التصير تراقب جنود الاستعمار، وقد ركزت الإرساليات التصيرية جهودها على الجماعات البدائية، وتمهدت مجموعة (الكريول) المولدين في جزر الأنتيل (جزر الهند الغربية) إذ غمدوا هناك، وانتصروا إلى التصيرية التامة، ولقد حرصت تلك الإرساليات على تعليم هؤلاء الكريول، وتثقيفهم لغافة نصرانية خاصة، ثم اعتمدتهم في كثير من الوظائف والأعمال الإدارية حيث غدوا متميزين على غيرهم من سكان مستعمرة فرينتون ومحمية سيراليون، كما اعتمدت بهم صحياً.

والمستعمر بحاجة إلى أعداد كبيرة من البشر يستخدمهم في الأعمال الزراعية، واستغلال الأرض، والتعدين، والمؤسسات الحكومية، وحفظ الأمن وما إلى ذلك من أعمال، ويرى أنه لا يمكن أن يعتمد على أشخاص لا يعتقدون عقيدته، فالعقيدة هي التي تربط بين الجماعات، وتصل بعضهم مع بعض، والدول الاستعمارية كلها تدعى بالنصرانية لذا يمكن أن يقدم بعضها بعضاً في هذا المجال بغض النظر عن اختلاف المذاهب والتباين بين الفرق، وعلى الرغم من وجود المنافسة الاستعمارية بينهم، تترك الكنائس والإرساليات النصرانية الصراعات الاستعمارية والنزاعات السياسية وتعمل لتثبيت دعائم النصرانية. كما يرى المستعمرون أن هؤلاء النصارى من أبناء البلدان المختلفة يمكن في يوم من الأيام أن يحلوا مكانهم في الحكم دون أن يتغير شيء، أو دون أن يحدث اختلاف واضح في السياسة، إذ أن الديانة تجمع بين الطرفين، وربما وقفوا أكثر منهم أمام انتشار عقائد وديانات أخرى، بل ويمكن أن يحاربوا بجانبهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك حيث تربط العقيدة بين الجانبين، فعدوهم واحد وهو الجانب لهم في العقيدة، وصديقهم واحد هو ابن ديارهم أيضاً وجد، وهدفيهم واحد، وإذا حدث ما يعكس الصفر بين الجانبين بسبب بعض المصالح عملت على حله الكنيسة وإرسالياتها. ونصارى أبناء البلدان المستعمرة هم عين المستعمرين على سكان البلد، والأذن التي لسرق لهم

السمع، وتقتل ذلك لهم سواء ادعوا ما يُستونه بالوطنية واندوا بها أم جاهروا بالارتباط، وأعلنوا صلحتهم بأبناء عقيدتهم.

وعملت الإرساليات التصيرية على الوقوف في وجه الإسلام فمتعت أبناءه من الانتساب إلى مدارسها، والدخول في مشافيتها، والإفادة من خبرات الأرض، إذ حرصت على سلب أملكم في سبيل إظهارهم، ولتجعلهم يلتجئون إليها نصارى مسلمين. ولم تكن المدارس الرسمية التي افتحتها الحكومة الاستعمارية لتختلف كثيراً عن مدارس الإرساليات التصيرية إذ كانت المتاهج موجهة حسب التعليم النصرانية، وحسب مقتضيات المصالح الاستعمارية، ولم تسمح للمسلمين بالانتساب إليها إلا ضمن شروط وهي أن يُغَيَّر الطالب اسمه الإسلامي ليصبح اسماً نصرانياً على الأقل، أو ليقبل عقيدة المستعمرين كلياً، وهذا ما جعل المسلمين في حالة من الجهل والتأخر.

ولم تعتن إنكثرتوا بالصحة المطلوبة، بل تركت السكان عرضة للأمراض والأوبئة المنتشرة، واقتصرت في بناء بعض المستوصفات في (فرينتون) وما حولها حيث يُقيم المستعمرون والكريول، وأما بقية المناطق فظلَّت كما هي، وكذلك أقامت الإرساليات التصيرية بعض المشافي لأثناها الذين جاؤوا مع الجيش الاستعماري أو ممن كسبهم من الوثنيين، وإذا ما توجَّه إليها أحد المسلمين فلا بد له من أن يمرَّ بمرحلة قبل أن يتلقى العلاج، ورغم ما يعاني من الآلام، ومهما كانت شدَّتها، وفي هذه المرحلة يتلقى مبادئ التصير وعقيدة التثليث، ويجب أن يُسرع في إظهار الموافقة والقناعة حتى يصل إلى مرحلة العلاج، وقد يُسجَّل في عداد النصارى، ولذا بقي المسلمون يُعانون من أمراض الشيعة ما يُعانون، ويتأبهم المرض، وهم صابرون.

وعمل المستعمرون على نشر الفساد، وإشاعة المكدرات، ومعاذرة الخمرة، والتعليم المختلط، والانخراط في المجتمع على أن ذلك كله من

ضرورات الحياة، وأنه مظهر من مظاهر المدنية الحديثة.

وأشاع المستعمرون أن الإسلام دين خاص بالعرب، جاءوا به من جهة الشمال ليستلطوا به على الزنوج وسكان إفريقيا السوداء، وأنه لا يتسجم مع طبيعتهم، ولا مع طبيعة هذه البيئة الحارة حيث لا يمكن للمرأة أن تحتجب ولا تلبس لباس الحشمة الذي يصعب مع شدة الحرارة.

وعمل البريطانيون على التفرقة بين القبائل حيث شحنوا أكبر القبائل وهي الماندي، والتبني بالأحقاد بعضهم على بعض، وقدموا الكريول على غيرهم، وجعلوهم يشعرون بالتفوق على كل من سواهم من سكان المنطقة، كما أن النظام الإداري قد جعل البلاد ١٤٤ وحدة حسب القبائل، وأبلقوا نقاط خلاف بين هذه الوحدات حيث يمكن إثارتها في كل وقت.

وعجزت الإرساليات التبشيرية كما عجز المستعمرون على تغيير المسلمين لذلك عملوا على تهديم عقيدة المسلمين لإضافة إلى نشر المفاسد، وإشاعة الخرافات، وتبني أصحاب الأفكار المنحرفة فسحوا المجال لانتشار القاديانية التي هي من غراس انكلترا، وتقوم على وجوب طاعة الإنكليز بصفتهم الحكام، والاعتقاد بأن غلام أحمد هو المسيح المنتظر، وهو نبي الأمة الجديد، وقد جاءه لهُجْد ما أتى به رسول الله ﷺ، والادعاء بأن الروح الإلهية تحل بغلام أحمد هذا، ويختصم فإن من يعتقد بهذا بعد كفرًا، ومع هذا الكفر والبعد الصريح عن الإسلام يدعي أتباع القاديانية أسيانًا للإسلام في سبيل التهديم، وسمحت بريطانيا لمن يعتقد هذه الفكرة أن يهاجر إلى أي بلد يخضع لتفوقها، وتعهدت لمن يهاجر أن يجد كل حرية ومساعدًا، وفتحت للقادمين منهم ميادين العمل والدعوة لتفكرتهم الحية، ومدتهم بكل وسائل الدعم والتأييد، وكان أولهم قدومًا إلى سيراليون نظير أحمد علي الذي جاء إليها من غانا، واستقر هناك عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م)، وقد فشل بعد أن لقي بعض النجاح في مدينة (باؤملعون) حيث أسس مدرسة ابتدائية في تلك المدينة، غير أن انتشار

مرض الجدري هناك قد أضعف شأن الطبقة فهجها كثير من الناس، واضطر هو لتركها. وأخيرًا وجد النجاح في مدينة (بو) التي أصبحت مركز قيادة العمل القادياني في سيراليون، إذ أقام أتباعها دارًا للطباعة، وقاعة للمطالعة ومدرسة ابتدائية، ومتجرًا كبيرًا، وبقي نظير أحمد علي حتى مات عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م).

وقل شأن القاديانية بعد الاستقلال في سيراليون، ويقدر عدد أتباعها اليوم هناك بالفين وخمسمائة إنسان، ولهم عشر مدارس، وثانوية واحدة، وأكثر الموظفين من هذه الجماعة في سيراليون إنما هم من الغرياء، ومن باكستان بصورة خاصة إذ استقدمتهم بريطانيا أثناء استعمارها البلاد لنشر هذه الفكرة الزائفة خدمة لمصالحها هناك.

العمل الإسلامي:

كان المسلمون في منطقة سيراليون لا يزيدون على ٢٥٪ في مطلع القرن الرابع عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، غير أن نسبتهم بدأت ترتفع بسرعة فوصلت إلى ١٠٪ في منتصف القرن، ولم يتنه حتى وصلت إلى ٧٥٪، وهي الآن تزيد على الثمانين، وذلك نتيجة التسابق للإسلام حيث كانوا يعدون ذلك ارتقاء في الحضارة نظرتهم إلى الإسلام وإلى أتباعه، ولأنهم وجدوا في الوثنية تخلفًا، وفي النصرانية اقتربًا مع الاستعمار والظلم والامتهان، إضافة إلى ما في النصرانية من طغوس الوثنية، ثم محاولة التصاري للتعاون مع الوثنيين والتفريب منهم لمحاربة الإسلام.

بدأت القبائل تتسابق للدخول في الإسلام وبناء المساجد، إذ تبني كل قبيلة مساجدها لنفسها، ومسجدها الخاص في المدينة العاصمة، وعلى الرغم من وجود خطأ في هذا العمل حيث لم تفرقة للمسلمين وإثارة للنصرة العنيفة، وهذا ما يرفضه الإسلام ويحاربه إلا أنه كان إسرارًا لانتشار الإسلام والإقبال عليه. ولكن تطبيق تعاليم الإسلام بشكل سليم أفضل من

انتشاره بصورة غير صحيحة، ولذا كثر عند المساجد.

وأخذ المسلمون يرسلون أبناءهم إلى الكتاتيب التي افتتحت في أكثر المدن والقرى السريالية لتعليم الأحاديث فصار السور على طريقة الألواح المشهورة التي تكاد تكون الطريقة الوحيدة للتعليم في أنحاء إفريقيا جميعها، حيث يتحلق الطلاب في أوقات معينة من النهار، وفي الليل حول شعله من نار توقد في باحة دار المعلم لحفظ ما كتبه على ألواحهم وذلك لقاء عمل يقوم به الطلاب في حفل المعلم، وفي فتر الأرز، والاحتطاب، وجلب الماء ويقف الطالب كذلك إلى أن يتم مرحلة تلاوة القرآن بالنظر، وحفظ بعض قصار السور، ويُمنح بعدها لقب (ألفا)، فإن أراد التصرف للعلم يبدأ مرحلة تعليمية ثانية، وهي مرحلة تفسير معاني القرآن وترجمتها إلى لغته، مع دراسة بعض الكتب الفقهية المالكية، وعند إتمام هذه المرحلة الدراسية التي تستغرق أحياناً عشر سنوات، يُمنح بعدها لقب (فودي) باحتفال كبير يحضره أعيان القبيلة وعلمائها حيث تُلغى على رأسه عمامة (فودي)، ثم يُرفع كرسبه على الأعتاق، وهو جالس عليه ليطاف به في البلدة، ويُؤخذ من سُبح لقب (فودي) لأن يكون إماماً في جماعة^(١).

وعلى الرغم من ما في هذه الطريقة من بساطة لفقر المسلمين وعدم مساعدة الدولة لهم بل ومحاربتهم فقد استطاعت أن تلعب دوراً هاماً في نشر الثقافة الإسلامية في تلك الجهات إذ دخلت إلى مجاهل الغابات، وأدخلت سوراً من القرآن الكريم وبعض الأحكام الفقهية، والمفاهيم الإسلامية على حين لم تستطع ذلك الثقافة النصرانية ثقافة المستعمر مع أنها تملك إمكانات مادية ضخمة ومغربات كبيرة.

ومع ما في هذه الطريقة من صعوبة وبدائية إلا أن المسلمين قد

(١) مجلة الجامعة الإسلامية شوال ١٣٩٦ هـ، مقال: المسلمون في سيراليون للشيخ أحمد بن صالح المحامري.

تمسكوا بها خوفاً على عقيدتهم من مدارس المستعمرين الصليبيين التي تتمثل في المدارس الرسمية، ومدارس الإرساليات التنصيرية، وكلها تملك وسائل تعليم حديثة غير أنها موجهة ضد عقيدة المسلمين.

أما المساجد فتعود كثرتها إلى أهميتها في الحياة الاجتماعية الإسلامية في سيراليون، فالمسجد هو المكان الأول الذي يهتم بقضايا المسلمين، لذا فقد بنت كل جماعة إسلامية مسجداً الخاص، وحيث له إمامه ليكون كلامه الفصل في المشكلات التي يتعرض لها المجتمع، ففي المسجد يعقد النكاح، ويكون الطلاق، ويفصل في الخصومات، ويُجهز الميت، ويعلن عن الدعوات، وتوزع الزكاة. وكل جماعة مسؤولة عن تغطية نفقات مسجدها، وتأتي الواردات إليه من الاشتراكات الشهرية التي يتدفعها الأعضاء، والتبرعات، والرسوم على الزواج، وعلى الطلاق، وعلى تجهيز الموتى، وتشمل مصروفات المسجد: البناء، والتروميم، والإنارة، وجلب المياه، وراتب الإمام، وغالباً ما يكون هذا الراتب قليلاً، لذا لا نجد الإمام متفرغاً للدعوة بل يزاول أعمالاً أخرى. وربما يكون منها - مع الأسف - كتابة الحجب والتعالم التي تنتشر عادة بين الشعوب المتأخرة وبخاصة البدائية منها، والذين دانوا بالإسلام لم يتحرروا تماماً في تلك الجهات من تلك العادات، بل استمرت بصورة شتى، وتنتشر أيضاً مع الخرافات، وقد يكون الإمام ممن يقل ذلك بل ويقوم بشره أيضاً.

لم يكن بالعاصمة فريتاون قبل مائة عام غير مسجد واحد، ويزيد عدد جوامعها الآن على خمسين وعشرين جامعاً.

الفصل الثاني

الاستقلال

١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م
٢٧ نيسان ١٩٦١ م - ١٩٦٢ م

حصلت سيراليون على الاستقلال في ١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢٧ نيسان ١٩٦١ م)، ولكن لم تلبث الحكومة أن وجدت في وجهها معارضةً شديدةً، تطالبها بإجراء انتخابات عامة، وتتهمها بالتضامن مع الاستعمار البريطاني، ولكن الدستور كان قد تم الموافقة عليه. وتمثلت هذه المعارضة بحزب المؤتمر الشعبي العام الذي تشكل من أعضاء حزب الشعب الوطني السيراليوني الذين تركوا حزبهم، وانضموا إلى أعضاء من الحزب التقدمي المتحد، وأسسوا حزب المؤتمر الشعبي العام الذي أخذ في معارضة الحكومة.

وكان دستور سيراليون ينص على أن المملكة البريطانية تُنبى عنها الحاكم العام الذي تعينه بناءً على توصية من رئيس الحكومة الوطنية.

وتتألف الوزارة من رئيس يختاره الحاكم العام الذي يُعين أيضاً بقرعة الوزراء بناءً على توصية من رئيس الوزراء، ويجب أن يكون الوزراء أعضاء في المجلس النيابي، ومن بين الوزراء خمسة مسلمون.

أما المجلس النيابي فيتألف من ستين عضواً، ويشترط في العضو أن يكون قد تجاوز الخامسة والعشرين من عمره، وأن يجيد اللغة الإنكليزية لغة المجلس النيابي.

جرت الانتخابات في ذي الحجة ١٣٨١ هـ (أيار ١٩٦٢ م)، وفاز فيها أيضاً حزب الشعب السيراليوني، ومات رئيس الوزراء «ميلتون مورغاي» في

ذي الحجة ١٣٨٢ هـ (نيسان - ١٩٦٤ م)، وخلفه في رئاسة الوزراء أخوه من أبيه «روبرت مورغاي» والذي كان يشغل منصب وزير المالية.

وجرت الانتخابات العامة في ١٣٨٧ هـ وفاز فيها حزب المؤتمر الشعبي العام، وأصبح رئيسه (سيكا ستيفنز) رئيساً للوزراء.

وفي ١٠ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ (٢١ آذار ١٩٦٧ م) وهو اليوم الذي تسلّم (سيكا ستيفنز) رئاسة الوزارة وقع انقلاب عسكري بقيادة (دافيد لانسانا).

وبعد يومين فقط من الانقلاب الأول أي في ١٢ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ (٢٣ آذار ١٩٦٧ م) وقع انقلاب مضاد قاده زعماء الجيش والشرطة، وبعد نجاح الانقلاب قرر قادة إنشاء (جبهة الإصلاح الوطني) برئاسة العميد (اندرو جاكسون سميت).

وبعد عامٍ وفي ٢٠ محرم ١٣٨٨ هـ (١٨ نيسان ١٩٦٨ م) أطاح زعماء الجيش والشرطة بجبهة الإصلاح الوطني، وشكلوا حركة ثورية ضد الفساد عُرفت باسم «الحركة الثورية العامة».

وسلمت الحكم للمصدين، وشكلت حكومة من أعضاء الحزبين الكبيرين، وهما: حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب الشعب الوطني السيراليوني، ورجع (سيكا ستيفنز) رئيساً للوزراء.

وقد اعترف بعد الاستقلال بالإسلام كدين رسمي على الرغم من أن المسلمين هم الأكثرية غير أن الأقلية النصرانية هي التي تتحكم بشؤون البلاد، وتعطي إحصائيات خاطئة ليبقى لها نفوذها وسيطرتها، ومع هذا فإن عيد الفطر، وعيد الأضحي، والثاني عشر من شهر ربيع الأول تعدّ عطلة رسمية. ويسمح للمسلمين يوم الجمعة بمغادرة أعمالهم وواجباتهم لتأدية فريضة الجمعة، وتنقل وقائع صلاة الجمعة من إذاعة فريتاوان أسبوعياً، ومن مساجدها الكبيرة بالتناوب، ويوجه مساءً ذلك اليوم برنامج تلفزيوني خاص.

وتُفتح الاحتفالات الرسمية بالقرآن الكريم مقابل دعاؤه من قسيس، وتفتح وزارة المعارف مدارس إسلامية، ويسمح إقامة جمعيات إسلامية تمارس النشاط الإسلامي، ولكن لا توجد محاكم شرعية في البلاد، وإنما يمارس أئمة المساجد هذا العمل، وكذلك لا توجد مقابر خاصة بالمسلمين.

وفي صفر ١٣٩١ هـ (نيسان ١٩٧١ م) وضع دستور جديد على أساس الجمهورية وأصبح سيكا ستيفنز رئيساً تنفيذياً.

ولم يشترك حزب الشعب السيراليوني في الانتخابات الفرعية التي جرت عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، والانتخابات العامة التي تمت عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م)، وبالتالي لم يتم تمثيل الحزب المعارض في مجلس الشعب، وتمّ بالإجماع انتخاب الرئيس سيكا ستيفنز لعدة حسمه أعوام أخرى رئيساً للجمهورية.

وتخضعت الانتخابات التي جرت في جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م) والتي شارك فيها حزب الشعب الوطني السيراليوني عن فوز حزب مؤتمر الشعب العام، ولكنها كانت انتخابات مصحوبة بالعنف وادعاءات بالتزوير والتهديد والإكراه.

وجدد حزب مؤتمر الشعب العام مطالبه بحكومة الحزب الواحد، وأعلن رئيس الهيئة التشريعية في رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) أن حزب الشعب السيراليوني غير قادر على إدارة حكومة للبلاد، وبالتالي لا يحق له أن يكون حزب المعارضة الرسمي.

ووضع دستور جديد في البلاد في جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م) اعتمد على حكومة الحزب الواحد وتمت الموافقة عليه باستفتاء عام، ووافق عليه مجلس النواب في رجب ١٣٩٨ هـ (حزيران ١٩٧٨ م) وبهذا أصبح حزب مؤتمر الشعب العام هو الحزب الرسمي الوحيد في سيراليون. وتم تجديد مدة الرئاسة للرئيس سيكا ستيفنز لعدة سبع سنوات أخرى وذلك في ١٠ رجب ١٣٩٨ هـ (١٤ حزيران ١٩٧٨ م). وقام الرئيس

بعد ذلك بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وأعطى عدة حقائب وزارية لعدد من الأعضاء السابقين في حزب الشعب الوطني السيراليوني.

وواجهت الحكومة معارضةً شديدةً عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) إثر فضيحة طالت عدداً من الوزراء وآخرين من كبار الموظفين لسوء التصرف بالأموال العامة واختلاسها. وفي شهر شوال ١٤٠١ هـ (أب ١٩٨١ م) أعلنت حالة الطوارئ في محاولة لاحتواء إضراب عام تدمراً من ارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية. وتسلم الرئيس سيكا ستيفنز بنفسه منصب وزارة المالية في صفر ١٤٠٢ هـ (كانون الأول ١٩٨١ م) وذلك إثر فضيحة مالية جديدة كان أبطالها بعض كبار موظفي الحكومة.

وجرت الانتخابات التشريعية في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م) وسط حوادث عنف بالغة الخطورة، وأثارت نتائج انتخابات مختلف عليها أجريت في أول شعبان ١٤٠٣ هـ (أيار ١٩٨٣ م) أحداث عنف بين القبائل، وتم إرسال قوات أمن إلى المنطقة في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م) وذلك لقطع دابر العنف. وانفجرت المظاهرات في العاصمة «فريتاون» في ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م). وقد أثارها طلاب كلية خليج فوره احتجاجاً على نقص المواد الغذائية، وارتفاع الأسعار، وقتل في هذه المظاهرات أربعة أشخاص مما أدى إلى إغلاق الكلية لمدة شهرين. وتلا ذلك إضرابات قام بها موظفو الحكومة في ربيع الأول وربيع الثاني من عام ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م و كانون الثاني ١٩٨٥ م) احتجاجاً على عدم استلام رواتبهم، وحدثت مظاهرات أخرى قام بها الطلاب في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) على أثر إجراءات تأديبية اتخذت ضد زعماء الطلبة.

أعلن الرئيس سيكا ستيفنز في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) أنه ينوي ترشيح نفسه لمدة جديدة، وكانت رئاسته تنتهي في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م). وكان عمره قد ناهز الثمانين، غير

أنه عاد فعدل عن رأيه إذ أعلن في رجب ١٤٠٥ هـ (نيسان ١٩٨٥ م) أنه لن يُرَضَّ نفسه مرة أخرى. وفي الشهر نفسه وافق مجلس النواب على تعديل دستوري تمتد بموجبه ولاية الرئيس «سيكاستيفرتز» مدة ستة أشهر لإعطاء فرصة لتسجيل الناخبين وتسمية المرشحين للرئاسة. ثم عاد المجلس فوافق في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م) على تعديل دستوري آخر يقوم بنقضاء مجلس رئاسي بدلاً من نائب الرئيس المنصوص عنه في الدستور بحكم البلاد في حالة غياب الرئيس أو استقالته أو وفاته.

وفي مؤتمر للحزب الحاكم «حزب مؤتمر الشعب العام» في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م) كان اللواء «جوزيف موسوه» الذي كان وزيراً للدولة، وقائداً للجيش هو المرشح الوحيد لرئاسة الحزب، ولتصعب رئاسة الجمهورية، وتمت الموافقة على ترشيحه من قبل أعضاء المؤتمر الذين كان عددهم سبعائة عضو.

وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) حصل «جوزيف موسوه» على ٩٩٪ من مجموع الأصوات، وتم تنصيبه رئيساً في ١٦ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٥ م). وعلى الرغم من احتفائه بوضعه العسكري إلا أنه شكل وزارة مدنية شملت عدداً من أعضاء الوزارة السابقة. وقد قلص عدد أعضاء مجلس الوزراء من ٢٩ إلى ١٩ عضواً، وقلص عدد الوزراء من ٥١ إلى ٣٣ وزيراً.

وأجريت الانتخابات النيابية في رمضان ١٤٠٦ هـ (أيار ١٩٨٦ م) ولم يقع خلالها سوى حوادث قليلة من العنف، والتجاوزات الانتخابية، وقد خاض هذه الانتخابات ٣٣٥ مرشحاً جميعهم من أعضاء حزب مؤتمر الشعب العام لعل ١٠٥ مقاعد نيابية، وقد حصر ما يقارب من نصف عدد النواب مقاعدتهم، وأغلبهم من السياسيين المحنكين الذين شغلوا مناصب مهمة في إدارة الرئيس السابق «سيكاستيفرتز» ومن بينهم أربعة أعضاء في مجلس الوزراء.

شكل الرئيس «جوزيف موسوه» وزارةً جديدةً في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) دخلها خمسة أعضاء جدد، وسبعة وزراء دولة إضافيين. وفي ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) أطلق الرئيس سراح سبعة وعشرين سجيناً سياسياً منهم اثنا عشر سجيناً كانوا مُدانين بتهمة الخيانة لاشتراكهم في المحاولة الانقلابية التي جرت عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م).

وبسبب فشل إدارة الرئيس «جوزيف موسوه» في تحسين الوضع الاقتصادي الحرج، وبسبب تأثير الإجراءات التشفية التي فرضها مجلس النقد الدولي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار كل هذا سبب تناقصاً في شعبية الرئيس التي كان يتمتع بها عند توليه منصب الرئاسة عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٥ م)، وكذلك الاحتفاظ بأعضاء في مجلس الوزراء من حكومة الرئيس السابق «سيكاستيفرتز» قد أثار موجةً من النقد.

وصادرت سلطات الجمارك الفرنسية في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) معدات حربية من سفينة شحن، ادعت حكومة سيراليون أنها كانت في طريقها إلى سيراليون لاستخدامها في محاولة لقلب نظام الحكم فيها.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) أعلنت الحكومة أنها أجهضت محاولة انقلابية، وتم اعتقال ستين شخصاً، وأنها قد وضعت يدها على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات الحربية ذات الفعالية. وفي أوائل رمضان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) تم اعتقال وفرنسيس ميناه، النائب الأول لرئيس الجمهورية، وأقبل من منصبه لارتباطه بالمحاولة الانقلابية، وأعقب ذلك تغييرات واسعة في المناصب الحكومية، وتمين وزير جديد للمالية، كما استحدثت وزارة مختصة بالتنمية الريفية والخدمات الاجتماعية.

وفي صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) بعد محاكمة دامت

محاكمة أي منهم بأية جريمة حتى في حالة غياب، ولقد تم فرض عقوبات شديدة على اتخاذ الصحف في نشر مقالات التشهير، وأصبح من الممكن نقض البريد الخاص، وعينت الحكومة رقيباً على النشر.

وفي رجب ١٤٠٨ هـ (أذار ١٩٨٨ م) مُدِّد العمل بإجراءات حالة الطوارئ الاقتصادية لعام جديد، ووافق مجلس النواب على ذلك.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس عن تغييرات في الوزارة فقد بمقتضاها نائباً الرئيس منصبهما الوزيرين، وأصبحت وظيفتهما شكليتين تسمياً، وتم فصل أربعة وزراء هم: وزراء الإذاعة والإعلام، والنقل والمواصلات، والتجارة والصناعة، والزراعة. واستحدثت وزارة للصناعة والمشروعات الحكومية.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) انعقد المؤتمر العاشر للنواب الوطنيين (نواب حزب مؤتمر الشعب العام)، وأكد الرئيس وجوزيف موموه على ضرورة استفتاء قوى الشعب عامةً لتحقيق التنمية الوطنية وكرز التزامه بإزالة الفساد، ولهذا الغرض تم إعلان ميثاق السلوك الشريف للقادة السياسيين، والموظفين الحكوميين، والذي بمقتضاه يُنقذ باستغلال النفوذ الرسمي. ولم يكن هذا الكلام إلا لاستهلاك المحلي، والدعاية الرسمية في محاولة لتأييد الشعب للنظام، حيث يظن الحاكم أن الشعب غافل، وليس له أية وزن. وما يجري ويرتكب غير ما يذاع رسماً وما تتناقله وسائل الإعلام، وما يشيعه أعيان السلطة. وتمت إعادة انتخاب الرئيس وجوزيف موموه أميناً عاماً للحزب دون معارضة.

وفي مطلع عام ١٤١٠ هـ (أب ١٩٨٩ م) وافق مجلس النواب على تشريع يقضي بضرورة استقالة موظفي الحكومة الذين يريدون ترشيح أنفسهم للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها عام ١٤١١ هـ (١٩٩١ م) من مناصبهم قبل ٧ ذي القعدة ١٤١٠ هـ (نهاية أيار ١٩٩٠ م).

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) تم تعيين وزير

خمس سنوات حكم على فرانسيس مينا، وخمسة عشر متهماً آخرين بالإعدام بناءً على اتهامهم بالتخطيط لاغتيال الرئيس ومحاولة قلب نظام الحكم، وحُكِّم على الآخرين بالسجن لمدة أربع سنواتٍ وسبع سنواتٍ لشترهما على جريمة خيانة قيادة الحركة. واستأنف الحكم اللذين قضت المحكمة عليهم بالإعدام وذلك في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) ولكن تم تأييد الأحكام في ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) عدا أربعةٍ منهم، ثم أبدت المحكمة العليا أحكام الإعدام على المتهمين الاثني عشر في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) إلا أن ستة من هذه الأحكام قد استبدل بها عقوبة السجن المؤبد فيما بعد وتم إعدام فرانسيس مينا والخمسة الذين معه في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) على الرغم من طلبات العفو التي تقدمت بها الدول الأوروبية، والحملة التي قامت بها منظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية.

بدأ الرئيس وجوزيف موموه في ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) حملة على الممارسات المالية السيئة في القطاع الحكومي، فاستقال وزير الزراعة والثروات الطبيعية والغابات في ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) بعد اتهامه بالفساد، وقد أمره الرئيس جوزيف موموه بإعادة ستة ملايين من الوحدة النقدية السيراليونية إلى الخزانة العامة.

وانهم أحد النواب فيما بعد وزيرين وعدداً آخر من كبار الموظفين في الحكومة، وفي مصرف سيراليون بالنصب، والاحتيال، وفساد الذمة.

وفي ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) بعد سلسلة من إضراب العاملين في القطاع العام احتجاجاً على قلة السيولة المالية التي أدت إلى عجز الحكومة عن دفع الرواتب أعلن الرئيس وجوزيف موموه حالة الطوارئ، في قطاع الاقتصاد، وأعلن عن تسعة وخمسين إجراء تهدف إلى منع احتكار العملة والبضائع الأساسية، كما وأصل الحملة ضد التهريب، وطبقاً لهذه الإجراءات غُذ الفساد جناباً، وأصبح من الممكن

جديد للمالية بعد اتهام وزارة المالية بالتلاعب وسوء التصرف.

وأجريت انتخابات المقاطعات في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (أوائل عام ١٩٩٠ م) إلا أنها أُلغيت في ثلاث دوائر عقب شكوى من ممارسات خاطئة. وازتفعت بعدها نسبة التأييد الشعبي لنظام الحكم المتعدد الأحزاب غير أنه في رمضان ١٤١٠ هـ (نيسان ١٩٩٠ م) اتخذ مؤتمر الشعب العام في مقاطعة (بو) الجنوبية قراراً مؤلفاً من خمس نقاط يتخذ فيه التعددية الحزبية.

تقوم السياسة الخارجية لسيراليون رسمياً على مبدأ عدم الانحياز، وهذا شأن أكثر دول العالم الثالث التي تسير في فلك الدول الغربية، وتعلن عدم الانحياز من أجل الاستهلاك المحلي، والتضليل على الشعوب.

انهم رئيس ليبيريا وصموئيل ديو، في ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٥ م) حكومة سيراليون بالتشروط المباشر بالمحاولة الانفصالية الفاشلة في ليبيريا، وأغلقت الحدود بين البلدين، ولكن أُعيد فتحها في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (أب ١٩٨٦ م)، وفي الشهر التالي وقّعت كل من سيراليون، وليبيريا، وغينيا اتفاقية عدم اعتداء وتعاون أمني. ونظراً لذلك توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع نيجيريا عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م).

عادت العلاقات مع ليبيريا إلى التدفوع عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) إثر طرد مواطنين سيراليونيين من ليبيريا في أوائل ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م)، ثم في صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) عقد رئيسا الدولتين بالاشتراك مع رئيسي نيجيريا والتوغو مؤتمراً للمصالحة، وأصدر الرؤساء الأربعة بياناً يؤكد التزامهم بأهداف السوق الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) تم إنشاء لجنة مشتركة من سيراليون ونيجيريا لتحسين التعاون الثقافي بين البلدين، وأتت الأمر إلى تبادل الموارد بعد توقيع عدة اتفاقيات أخرى تغطي الجوانب العلمية والثقافية والاقتصادية.

وفي رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) تم قطع العلاقات السياسية مع الامبراطورية الروسية (سابقاً) وذلك عقب طرد اثنين من الصحفيين الروس، واحتجاز سفينة روسية للأبحاث، غير أن العلاقات عادت إلى حالتها الطبيعية في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) بعد تعيين سفير روسي جديد في سيراليون، وتجددت اتفاقية الصيد بين الدولتين. وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) تحسنت العلاقات بين سيراليون وليبيريا نتيجة إطلاق سبعة من مواطني سيراليون كانوا محتجزين في ليبيريا.

٤ - المقاطعة الشرقية: وأكثر أراضيها مرتفعة عن منطقة (كينيا).
ومدينة كينيا هي قاعدتها، ويكثر أفراد قبيلة الفولاني في هذه المقاطعة.

الصراع الإقليمي:

يلق صراع دائم بين سكان الغابة وسكان مناطق المراعي التي تحيط بالغابة، وعندما جاء الكريول وأقاموا في شبه جزيرة على الساحل حدث صراع بينهم وبين الداخل، ولكن هذا الصراع يحمل المعنى العنصري أكثر من المعنى الإقليمي.

الصراع العنصري:

يوجد في سيراليون أكثر من ثلاثين مجموعة قلبية، وأهمها:

١ - التمني: وينتشر أفراد هذه القبيلة في الشمال، وكانوا يشكلون السكان الرئيسيين لشبه الجزيرة التي كانت نواة الاستعمار الإنكليزي في المنطقة، أو المستعمرة الأولى، عندما تأسست مدينة فريتاون، وتبلغ نسبة أفراد هذه القبيلة ٢٥٪ من مجموع السكان، وللقبيلة عدة جوامع في العاصمة فريتاون، ومنها: جامع الجليل، وجامع التوحيد، وجامع كوتورود، وجامع أوب كون.

٢ - الماندي: وهي عدة بطون، ويعيش أكثرها في المناطق الجنوبية، وتشكل مجموعها ما يزيد على ثلث السكان، ويعيش بعض بطونها في الجنوب. وللقبيلة جامع القدس في العاصمة، وقد بناه تجار القبيلة القادمون من غينيا.

٣ - الفولاني: ويطلق عليهم هنا اسم (الفولاء)، ويعيش أكثرهم في الأجزاء الشرقية، وتزيد نسبة أفراد هذه الجماعة على ١٠٪ من مجموع السكان، وللقبيلة مسجدين في العاصمة، يحمل أحدهما اسمها.

هذه هي القبائل الرئيسية في سيراليون، وهناك قبائل كثيرة أخرى - كما ذكرنا - ومنها:

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة سيراليون ٧٢,٦٤٤ كيلومتراً مربعاً، وتشرّف على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب بساحل يبلغ طوله ٤٠٢ كيلومتراً، ويبلغ طول حدودها البرية ٩٥٨ كيلومتراً، فتحدها غينيا من الشمال والشرق، ويبلغ طول حدودها معها ٦٥٢ كيلومتراً، وتحدها ليبيريا من الجنوب، ويبلغ طول حدودها معها ٣٠٦ كيلومترات.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) أربعة ملايين ومائة ألف إنسان، ويشكل الأفارقة ٩٩٪ من مجموع السكان، ولا يزيد الأوروبيون على ١٪ من السكان. وتصل الكثافة إلى ٥٨ شخص في الكيلو المتر المربع الواحد. وتكون زيادة السكان السنوية حوالي ٢,٥٪.

وتقسم البلاد إدارياً إلى أربع مقاطعات وهي:

١ - فريتاون: وتضم العاصمة، وشبه الجزيرة التي تقع إلى الجنوب من العاصمة، والتي كانت المستعمرة الأولى، وهي أصغر المقاطعات من حيث المساحة.

٢ - المقاطعة الشمالية: وهي أوسع المقاطعات مساحة، وأكثر سكانها من أفراد قبيلة (التمني).

٣ - المقاطعة الجنوبية: وقاعدتها مدينة (بو)، وأكثر سكانها من أفراد قبيلة (الماندي).

٤ - الكريول: وأعيدوا من جزر الهند الغربية (الأنطيل) بعد إلغاء تجارة الرقيق، وشُكّلوا ربع سكان مدينة فريتاون العاصمة، وكان الغرض من إعادتهم اتخاذهم قاعدةً للانطلاق بالتنصير بصفتهم نصارى، وأما المستعمرون فيرغبون اتخاذهم قاعدةً لإغناء تجارة الرقيق، ولإدارة البريطانية هناك. وقد اشترت لهم الحكومة الإنكليزية أرض شبه الجزيرة الواقعة جنوب مدينة فريتاون من ملك قبيلة التسي أنذاك، وهو الملك (توم)، وتمهنتهم الكنيسة والحكومة معاً، فاعتنقوا النصرانية، وأخذوا الثقافة الغربية، وتعلّموا، وهذا ما جعل لهم امتيازات واسعة في المستقبل.

٥ - السوسو: ويسكنون في شمالي السهل الساحلي، ويعملون في زراعة النخيل الزيتي، أو في الإقطاعات الأحيية. ولهذه الجماعة مسجد في العاصمة فريتاون منذ عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، ولما لم يعد يتسع للمصلين بنت مسجدين آخرين لأن انتشار الإسلام بين أبناء هذه الجماعة قد أخذ يزداد في الأونة الأخيرة، كما أُسّست ثلاث مدارس ابتدائية بجانب هذه المساجد.

٦ - الليمبا: ولهذه القبيلة مسجد في العاصمة يدعى مسجد الأمين، وبدأت يبنائه عام ١٣٧٠ هـ، وانتهت منه عام ١٣٨٥ هـ، وهو مسجد واسع، وعلى الرغم من اتساعه فقد شيدت هذه القبيلة مسجدين آخرين، كما شيدوا أربع مدارس ابتدائية في العاصمة فقط.

وتعد هذه القبيلة ثالث قبائل سيراليون من حيث العدد، وتبلغ نسبة أبنائها ١٥% من مجموع سكان البلاد.

٧ - الفاي:

٨ - الكرو:

٩ - الجالينا:

١٠ - الكونو:

١١ - الكورنكو:

١٢ - اللوكو:

١٣ - الشيرو:

١٤ - الكيسي:

١٥ - الهاوسا: وقد جاءوا من نيجيريا، ولهم مسجد وسط المدينة، بناه أحد تجار القبيلة، وهو (أحمد ترولي).

١٦ - اليورويا: وجاءت من نيجيريا أيضاً، وتعرف هنا باسم (فور) (بي)، ولها مسجد العتيق في العاصمة، ثم أقامت مسجداً آخر.

١٧ - الأوكو: ولها فرع يدعى (فولانتون) له جامع في العاصمة يعرف باسم ذلك الفرع، وكان هذا الجامع كنيسة، اشترها أفراد هذه القبيلة، وحولوها إلى جامع.

ويوجد في البلاد جالية عربية وبخاصة من الشاميين اللبنانيين الذين يزيد عددهم على الخمسين ألفاً.

لقد كان الصراع بين القبائل قوياً فيما مضى، فلما انتشر الإسلام غدا النزاع بين المسلمين والوثنيين، فمثلاً حُرّب المسلمون في غينيا وجلبهم من قبيلتي القولاني والماندنغ طبل الوثنيين في سيراليون فوقع صراع عنيف وعد المسلمون قتالهم جهاداً، وكانوا بإمرة المعلم (صوري) فطاردوا الوثنيين، واحتلوا مدن (كارينا)، و(فالابا)، و(كابالا)، و(بورت لوكو)، واستوطن كثير من المسلمين في هذه المناطق التي احتلوها.

ولما تسلّل المستعمرون الصليبيون إلى الداخل. واحتلّوا تلك الجهات أخذوا يثيرون القبائل بعضها ضدّ بعض من أجل التفرقة بين السكان وإبقاء السيطرة لهم، وفي الوقت نفسه فقد قوّوا الكريول، وجعلوا لهم السيادة على غيرهم بصفتهم أعوان المستعمرين ورجالهم المعتمدين آنذاك.

وبعد الاستقلال وجد الصراع الحزبي، وتأثير المستعمرين فيه أكبر

من الصراع القلبي، حيث أنه صراع فكري، ويهدم غالباً العقيدة ما دام يسير بتوجه المستعمرين، ومن صنعهم، ومن ضمن مخططهم، على حين أن الصراع المصري لا يخضع إلا للعصبة العنصرية ويغيب الارتباط بالعقيدة مع المخالفة بالسير بتلك العصبة الممتدة التي يحاربها الإسلام.

الصراع العقائدي:

يشكل المسلمون أكثر من ٨٠٪ من سكان سيراليون على الرغم من تقديم إحصاءات غير صحيحة من قبل الحكومة النصرية التي لا ترتفع عندها تلك النسبة إلى أكثر من ٣٠٪، ويبدو هذا في أن قبائل الماندي، والشمسي، والفولاني، والليمبا تشكل ٨٣٪ من سكان البلاد وهي قبائل معظمها مسلمة إن لم نقل كلها، وأن بقية القبائل فيها نسب متفاوتة من المسلمين. وبدا تزايد نسبة المسلمين على ٨٠٪ من مجموع السكان.

ومن ناحية ثانية فإن حكومة نصرية لا يمكنها أن تقدم للمسلمين ما تقدمه حكومة سيراليون إن لم تزد نسبة المسلمين على ٧٥٪، فالوزراء المسلمون كثيرون، والبرنامج التلفزيوني، والعقل الرسمية أيام الأعياد الإسلامية، والسماح بمغادرة الأعمال لأداء صلاة الجمعة، لم يكن ليحدث هذا كله لو لم تكن نسبة المسلمين كما ذكرنا.

ويشكل الوثنيون ١٠٪ من مجموع السكان، وهم غالباً سكان الغابات، ومن القبائل التي تعيش في المناطق الساحلية.

ويشكل النصارى ١٠٪ من مجموع السكان أيضاً، وهم من الكريول، والمستعمرين الصليبيين، وبعض الشماليين، والذين كسبهم الإرساليات النصرانية، ورجال الاستعمار من الوثنيين.

لا يمكن أن يكون صراع عقائدي ظاهر لارتفاع نسبة المسلمين. وإنما يأخذ شكلاً آخر هو الظاهر النصارى، والوثنيين، وأصحاب الأهواء والمصالح من المسلمين ضد المسلمين المعتزمين، وهذا ما يشكل خطراً كبيراً ما دام

لا يحمل صفة التعصب النصري فلا يلاوم، ولا يلتقي المسلمون في صف واحد، بل يكون قسم منهم في صف الأعداء، وهم يتمنون انتعاش الإسلام، وكل منهم يسعى وراء أهوائه ومصالحه، ويتجه لهج المستعمرين الصليبيين في حياتهم وسلوكهم. وبهذا يضعف أمر المسلمين وتتحكم بهم الأقلية النصرية، وتوجه وتعطي الإحصاءات التي تريد، وترسيخاً لهذا ظهرت التجمعات الحزبية العلمانية.

الصراع الحزبي:

في الوقت الذي بدأ فيه بعض الزعماء في سيراليون يدعون إلى قيام تنظيم سياسي للمطالبة بالاستقلال، حسب الطريقة الغربية حرصاً على تسلّم المناصب والوظائف العليا مكان الأوروبيين الذين سيجلون عن البلاد، ولبقاء السلطة بأيديهم بصفتهم زعماء التنظيم القائم الذي يستطيع أن يقوم بهذا الدور كانت بريطانيا نفسها حرصاً على وجود مثل هذا التنظيم الذي يضم أصحاب مصالح ورجال دنيا لا هدف لهم سوى أهوائهم ولا غاية لهم سوى النقص على زمام السلطة، وفي الوقت نفسه تستطيع بريطانيا معرفتهم وترويضهم واختيار المناسب لها منهم الذي يوافق على تطبيق المنهج الذي تريده والسير في فلكها، وهذا أصلاً من ضمن سياستها وذلك خوفاً من أن يتسلّم السلطة رجال لا توافق عليهم لأنهم لا يرون رأياً أو يرون السير فيما تقتضيه مصلحة أكثرية سكان سيراليون الذين هم من المسلمين حيث لهم عقيدة ومنهج حياة تفرقه تلك العقيدة عليهم.

وتأسس حزب الشعب السيراليوني وفاز بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي، ونشأ أيضاً حزب الشعب الوطني منافساً للحزب الأول على طريقة ما يُعرف بالسياسة الديمقراطية، كما وجد المجلس الإسلامي، والحزب الاشتراكي، والحزب التقدمي المتحد. وأخذت كل هذه التنظيمات تُطالب بالاستقلال، وبدا أن هدفها جميعها هو انسحاب البريطانيين من سيراليون، وتسلّم أبناء البلاد السلطة. دون أن يكون هناك

أية إشارة إلى منح الحياة، ولما كان الهدف واحداً لذا لا يمكن أن يكون هناك صراع لذا شكّلت تلك التنظيمات جميعها جبهة واحدة تطالب بالاستقلال، وألّفت وقدماً واحداً سافر إلى لندن للمفاوضة وعندما عاد الوفد شكّل حكومةً ائتلافيةً، ووجدت بريطانيا راحةً في هذا الوفد ورجال الأحزاب إذ أنهم جميعاً ذات تطلعاتٍ إلى السلطة فقط، ويمكنها تنفيذ مخططاتها عن طريقهم.

وكان الحزب البريطاني في ١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢٧ نيسان ١٩٦١ م)، وقامت حكومة من أبناء البلاد حسب مفهوم ما يعرف بالوطنية، وحصل حزب الشعب الوطني السيراليوني فيها على نصيب الأسد، ولم تسلم الأحزاب الحكم حتى بدأ الصراع فيما بينها، وتشكّل حزب المؤتمر الشعبي العام من أعضاء تركوا حزب الشعب الوطني مغاضبين له لأنهم لم يحصلوا على ما كانوا يرغبون فيه، أو اتفقوا أن حقهم قد فُهم، فلمهم رفاقهم في الحزب، وانضم إليهم أعضاء كانوا أيضاً في الحزب التقدمي المتحد. وأخذ الحزب الجديد بمعارضة الوزارة واتهامها بالتفاهم التام مع بريطانيا الدولة المستعمرة.

وفاز حزب المؤتمر الشعبي العام بانتخابات ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وتسلم الحكم ولكن في اليوم نفسه قام الجيش والشرطة بانقلاب أعقبه بعد يومين انقلاب مضاد وتشكّل مجلس وطني إسلامي، ولكن ما مرّ عام أو أكثر بقليل إلا وقام انقلاب ثالث، وشكّل حركة ثورية سلّمت السلطة للمدنيين فكانت حكومة من حزبي المؤتمر الشعبي العام، وحزب الشعب الوطني السيراليوني.

لم يشترك حزب الشعب الوطني السيراليوني بالانتخابات التي جرت عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، ولا بالانتخابات التي جرت بعد عامين، وبقي حزب مؤتمر الشعب العام وحده في الساحة. ثم عاد فشارك حزب الشعب الوطني السيراليوني في انتخابات عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) غير أنه فشل،

وأدعى أن الانتخابات لم تكن نزيهة وإنما رافقتها التهديدات إضافة إلى ما وقع من عمليات تزوير. ولما بقي حزب مؤتمر الشعب وحده دون معارضة وضع دستوراً يقوم على الحزب الواحد، ويمنع التعددية الحزبية. وهكذا بقيت الحياة السياسية دون منافسة، ولا معارضة، ولا صراع، وانطلق قادة الحزب الوحيد الحاكم يرعون في السلطة كالسوائم فكثرت الفساحح المالية والاقتصادية وعانى الشعب الكثير منها، حيث لم يكن هناك رادع إيماني، ولا وازع ديني.

بدأت المطالبة بالتعددية الحزبية، ولكن رفضت هذه المطالبة، وانتقدت بشدة. ولكن إن لم توجد تنظيمات سياسية لها صفة الرسمية والاعتراف بها إلا أنها توجد بالواقع بصفة سرية منها:

- ١ - حركة التجمع السيراليوني: ويمارس نشاطه في لندن.
- ٢ - حزب التجمع الوطني: ويقوده الرئيس السابق أندرو جاكسون سميث، ومقره الولايات المتحدة.
- ٣ - الحزب الديمقراطي السيراليوني: ويمارس النشاط من لندن.

وهذه الأحزاب تعارض نظام حكم الحزب الوحيد المعترف به رسمياً، والحاكم في سيراليون «حزب مؤتمر الشعب العام» الذي يقوده الرئيس الحالي جوزيف سعيدي موموه، وقد تأسس عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م).

الباب الثامن

سَّاجِلُ الْعَاجِ

لمحة تاريخية قبل إلغاء الخلافة

انتشر الإسلام في المناطق الداخلية من ساحل العاج أيام كانت جزءاً من الممالك الإسلامية التي قامت في الداخل، وخاصةً مملكة مالي الإسلامية التي قامت في النصف الأول من القرن السابع الهجري، وانتشر الإسلام حتى وصل إلى الساحل، وبنى المسلمون مساجد هناك، وكانوا يدعون فيها إلى خليقة المسلمين، وتعود بعض الوثائق إلى أيام السلطنة العثمانية حيث كانوا يدعون إلى السلطان محمد الفاتح العثماني، ويطلبون من الله رعايته وحمايته عاصمته، ومن المعلوم أن محمد الفاتح قد دخل القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ (١٤٥٣ م) وحول اسمها إلى استانبول أي مدينة الإسلام، وجعلها عاصمة السلطنة.

ووصل التجار العرب إلى الساحل، وأطلقوا على الشاطئ حيث توجد بعض الصخوريات تشبه بما فيها من تراجع الشفاء الضاحكة والسام العظيم.

ووصل المستعمرون الصليبيون إلى سواحل المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، وأخذوا ينون المراكز التجارية لهم على الشاطئ، وكان تجار الداخل الإفريقيون يجمعون عاج الفيل (الأنياب)، وينقلونها إلى الساحل، ويعرضونها للبيع على شكل أكوام، فيأتي المستعمرون الصليبيون، ويشترون منها، لذا أطلقوا على شاطئ المنطقة اسم «ساحل العاج» وعمّ هذا الاسم، وساد حتى صار علماً على تلك المنطقة.



المصور رقم [٨]

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٤ صفر ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ٧ آب ١٩٦٠ هـ

ضمت فرنسا جزءاً من فولتا العليا إلى ساحل العاج في ٥ رمضان ١٣٥١ هـ (١ كانون الثاني ١٩٣٣ م) وذلك عندما أرادت إزالة فولتا العليا بعد ثورة المسلمين فيها، ثم عادت فشكّلت فولتا العليا، وانتزعت من ساحل العاج ما سبق أن ضمته إليه وذلك في ١٩ صفر ١٣٦٧ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٤٨ م).

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت دولة ساحل العاج ضمن الاتحاد الفرنسي، وانتخبت أول جمعية وطنية عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م). وبعد عشر سنوات تشكّلت فيها أول حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي.

وجاء ديغول إلى حكم فرنسا عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) وفكّر بالحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار، فعرض دستوراً، وأعطى لكل إقليم حرية الموافقة على هذا الدستور أو رفضه، وإن كان الأمر لم يخل من ضغوب، ووعود، وتهديدات، فالإقليم الذي يصرّو سكانه بالموافقة على هذا الدستور يصبح عضواً في مجموعة الشعوب الفرنسية، وتشكّل حكومة محلية تتمتع بالاستقلال الداخلي، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية، كما يمكن أن يتمّ اتحاد بين إقليمين أو عضوين في المجموعة الفرنسية، أما الأقاليم التي يرفض

وفي القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) وصلت قبائل وأشانتي، و«أغني» من الشرق، واستقرت في جنوبي منطقة ساحل العاج، وأُسست ممالك لها هناك. أما القسم الشمالي فقد كان جزءاً من مملكة «الموسى» الوثنية رغم انتشار الإسلام، التي أسلم حاكمها في منتصف القرن الثالث عشر الهجري (حوالي عام ١٨٥٠ م)، وأطلق على نفسه اسم «أبو بكر»، وأصبح سلطانه ضمن مملكة «فوتاجالون» التي أسسها «ساموري توري»، ولما هُزم ساموري توري عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) التجأ إلى هذا القسم من ساحل العاج فقبض عليه الفرنسيون، ونفوه إلى الغابون، وبقي هناك حتى توفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م)، ودخل المستعمرون الصليبيون من الفرنسيين هذا الجزء لأول مرة.

أما الجزء الجنوبي من ساحل العاج فقد فرحت فرنسا بالحماية عليه بموجب اتفاقية عقدها مع ملك «أغني» عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م). ولما سيطرت على القسم الشمالي ضمته إلى الجزء الجنوبي عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) وجعلتهما مستعمرة فرنسية، ثم جزءاً من إفريقيا الغربية الفرنسية.

وفي الحرب العالمية الأولى جندت فرنسا ما استطاعت تجنيده من سكان البلاد، وساقتهن إلى ساحات القتال.

الدستور الديمقراطي، فُعطى الاستقلال التام، ولكن تقطع عنها فرنسا مباشرة كل معونة فنية، أو مادية، أو إدارية.

وعندما طُرح دستور ديقول صوّت السكان بساحل العاج، إلى جانبه، ومعنى ذلك أن الإقليم سيحصل على الاستقلال الداخلي، وتمّ هذا في جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (كانون الأول ١٩٥٨ م). فأعلنت في البلاد الجمهورية ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وشكّل فيليكس هوفويه بوانيه، الحكومة.

كان في إفريقيا الغربية الفرنسية حزباً وحيداً هو حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، وكان له فرع في كل إقليم من أقاليم تلك المجموعة، وكان زعيمه من ساحل العاج، وهو فيليكس هوفويه بوانيه، وقد تأسس هذا الحزب إثر الحرب العالمية الثانية. فلما انفصلت بعض الأقاليم، واستقلت عن المجموعة الفرنسية مثل غينيا. أصبح كل فرع للحزب في الأقاليم المختلفة حزباً خاصاً في إقليمه، وعُرف هذا الحزب في إقليم ساحل العاج باسم الحزب الديمقراطي لساحل العاج، ثم تطوّرت البلاد، وحصلت على الاستقلال التام في ١٤ صفر ١٣٨٠ هـ (٧ آب ١٩٦٠ م).

الفصل الثاني

الاستقلال

١٤ صفر ١٣٨٠ هـ -

٧ آب ١٩٦٠ م -

بعد الاستقلال أصبحت دولة ساحل العاج عضواً في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، ووضع دستور جديد للبلاد بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٨٠ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٦٠ م)، وجرت انتخابات الجمعية الوطنية التي تألفت من خمسة وثلاثين عضواً، وعقدت الجمعية أول جلساتها بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٠ هـ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٠ م) وكان أعضاؤها جميعاً من أعضاء حزب التجمع الديمقراطي، وفي التاريخ نفسه انتخب زعيم الحزب وفيلكس هوفويه بوانيه، رئيساً للجمهورية. وغدا حزب التجمع الديمقراطي لساحل العاج هو الحزب الحاكم، والوحيد، فلا معارضة.

ومع أن أكثرية السكان من المسلمين إلا أن الوظائف كانت من اختصاص النصارى الذين تلقوا تعليمهم في مدارس الإرساليات التبشيرية، تبعاً للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها كلها، واتبعها المستعمرون الصليبيون جميعاً، ومن هذه السياسة أن فرنسا امتنعت من فتح المدارس في الجزء الشمالي من البلاد الذي يقبل عليه الطابع الإسلامي، فما كان على المسلمين إلا أن يلتحقوا بمدارس الإرساليات التبشيرية أو يتقوا في ظلمة الجهالة، ففضلوا الجهل عن التخلي عن العقيدة. كما أن

مدارس الدولة لم تكن جيدة من حيث البرامج والتوجه بل سيئة، وعلى كلٍ فهي أقلّ سوءاً من مدارس الإرساليات التصيرية على اختلاف أنواعها وكتالها.

ولم يكن يسمح بتعليم اللغة العربية أول الأمر حتى في الكتابات الملحقة بالمساجد أو في المساجد نفسها. وتتوقف نهضة البلاد على إعمار القسم الشمالي من ساحل العاج بعد إهماله كلياً، مع أنه يُشكّل جزءاً مهماً من البلاد.

واحتفظت ساحل العاج بعد استقلالها بروابط وثيقة مع فرنسا، والسياسة الخارجية للبلاد تسير بصورة عامة في فلك المعسكر الغربي.

ولسهم المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، وكذلك الدعم القوي من جانب فرنسا من استقرار النظام، وحصلت فلالق سياسية متفرقة من غير قيادات. وتم اكتشاف مؤامرتين عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) تمثّلان بوضوح اتجاه الشباب الثوري، واستياء الشماليين من سيطرة الجنوبيين على الحكومة، وضعف الجيش لتقليل نسبة الخطر الذي قد يأتي من التدخل العسكري، وقد استجابت الحكومة لبعض الانتقادات وأخذتها بعين الاعتبار فبدأت بتفيذ سياسة التنمية الإقليمية، وزيادة الإدارة المحلية للمشروعات التجارية.

كان رئيس الجمهورية يشغل إضافة إلى منصبه رئاسة حزب التجمع الديمقراطي لساحل العاج، ووزارة المالية، والدفاع، والزراعة. وأعيد انتخابه للمرة الثالثة بتاريخ ٦ شوال ١٣٩٠ هـ (٤ كانون الأول ١٩٧٠ م) وسيبقى لمدة خمس سنواتٍ أخرى. ومعروف عنه وعن أمين عام حزبه وفيليب باسي، أنهما من أتباع السياسة الغربية، ومن مؤيدي فكرة الحوار مع كلٍ من حكومة جنوبي إفريقيا العنصرية، والحكومة البرتغالية التي كانت تستنبت في قتالها ضد الوطنيين الإفريقيين في أنغولا، وموزامبيق، وغينيا- بيساو وباني مستعمراتها.

أعاد الرئيس تشكيل الوزارة عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) فاستبدل وزراء المالية، والاقتصاد، والتخطيط، والشؤون الخارجية، ثم أصدر قانوناً لمحاربة الفساد التجاري من احتكار، وتلاعب بالأسعار.

وفي جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م) تساهل في سيطرة الحزب على دوائر الدولة، حيث تقرر أن يتولّى إدارة الدوائر رؤساء بلديات يتم تعيينهم بالانتخاب عدا مدينتي أبيدجان، ويواكيه بعد أن كان الحزب هو الذي يتولّى اختيار رؤساء البلديات.

وفي أوائل عام ١٤٠١ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٠ م) جرت انتخابات الجمعية الوطنية، ولأول مرة سُمح لأكثر من مرشح بالتنافس على مقعدٍ واحدٍ. ومن قبل كان يختار الحزب المرشح ولا يسمح بمنافسٍ له.

وفي شهر صفر ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م) بدأت سلسلة من المظاهرات شارك فيها الطلاب، والمجموعات المهنية، واستمرت أكثر من سنتين، وأشرف على تنظيمها المدرسون المحتجون على سحب حقوق السكن المجاني، وأهدأها أعضاء في نقابة الأطباء، وانتهى الإضراب بقراري من رئيس الجمهورية دعا فيه بالعودة إلى العمل، وتم طرد وزيرين للتربية والتعليم من الحكومة.

وقامت الحكومة عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) باتخاذ تدابير ضد الفساد، وسجنت عدة موظفين حكوميين في قطاع إسكان الدولة بعد أن اتهمتهم بسوء الإدارة.

وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) رفع المصرف الوطني للتنمية الزراعية قضية إلى المحكمة بشأن ديونٍ يبلغ ٥٨ مليون دولار أمريكي ضد شركة (كوجكسيم)، ورئيسها عمدة العاصمة أبيدجان وعمانويل ديولوبو، وهي شركة تختص بتصدير الكاكاو، والبن، وانتشرت الشائعات، فهرب عمانويل ديولوبو إلى بلجيكا في شهر جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (أذار ١٩٨٥ م). ثم

صدر عقوبات بعد ستة أشهر، وأخيراً عاد إلى ساحل العاج في جمادى
الأخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م).

جرى تعديل وزارتي في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م)
نقص فيه عدد الوزراء من ٣٥ وزيراً إلى ٢٨ وزيراً في محاولة لخفض
التفقات الإدارية. وقد صادق المؤتمر العادي الثامن للحزب الديمقراطي
لساحل العاج المنعقد في أبيدجان على تبني تعديل دستوري. يضمن فيه
منصب نائب رئيس الجمهورية، ويسمح لرئيس الجمعية الوطنية التأسيسية
بتولي مهمة رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة عند خلو منصب الرئاسة. وبعد
شهر أعيد انتخاب الرئيس «فيلكس هوفويه بوانييه» للمرة السادسة.

وجرت انتخابات بلدية وتشريعية في ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (تشرين
الثاني ١٩٨٥ م)، وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)
أعيد انتخاب «هنري كونان بيديه» لرئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية.

وجرى تعديل وزارتي في ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) ارتفع
عدد الوزراء إلى أربعين وزيراً استجابةً للارتياح الواضح من الحصار الأزمة
الاقتصادية في البلاد.

وعلى الرغم من أن الدستور في ساحل العاج يسمح بتعدد الأحزاب
إلا أنه لم يحقق أي تجمع للمعارضة حتى الآن الاعتراف الرسمي.
والحكومة مستمرة بالتعامل بحزم مع الانشقاق أو المعارضة الواضحة. ففي
سبتمبر عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م)، اعتقل ثلاثة أعضاء من اتحاد
المدرسين عقب انقسام في الاتحاد، واعتلاب على نقل وتوزيع القيادات،
وألقوا في السجن بعد إدانتهم بجرمة الاختلاس، بينما أرسل أحد عشر
عضواً آخرين من الاتحاد إلى معسكر للجيش مدة إعادة تربية وتثقيف،
وأخيراً تم الإفراج عنهم جميعاً في ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م).

وفي صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) تم اكتشاف مؤامرة انقلابية،
فطرد بصورة مفاجئة وزير الشؤون البحرية «الامين فانديكا» بعد إقصائه من

مكتب رئيس أركان القوات المسلحة، وكذلك طرد أربعة مسؤولين من
الحزب الديمقراطي لساحل العاج.

وفي هذه العدة عاد «لورنت غباغبو» زعيم الجبهة الشعبية العاجية،
وهي حركة معارضة إلى ساحل العاج بعد ست سنوات قسماً في منفاه في
باريس. ولكن بعد مدة اعتزل مع عدد من زعماء الجبهة لزمن قصير.

وفي الوقت نفسه جرى تعديل وزارتي نقص فيه عدد أعضاء
الحكومة، واستحدثت وزارة مكافحة المخدرات.

دعا الرئيس «فيلكس هوفويه بوانييه» في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول
١٩٨٩ م) إلى عقد سلسلة من الاجتماعات في مقره، تمت فيها مناقشة
مشكلات ساحل العاج السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحضر هذه
الاجتماعات التي خصصت للحوار الوطني أعضاء من الحكومة، ومن
الحزب الديمقراطي لساحل العاج، والرسميون الحكوميون البارزون، وكبار
ضباط القوات المسلحة، وممثلون عن النقابات العمالية، والمنظمات
المهنية في البلاد، وفي الشهر التالي تشكلت هيئة وطنية لفحص واستقصاء
التظلمات والشكاوى الواردة في الاجتماعات.

بقي «فيلكس هوفويه بوانييه» يؤكد أن التعددية الحزبية تعيق العمل
الوطني، وفرض إجراءات أمنية قاسية وشديدة حيث أمر بنشر القوات
المسلحة على طول حدود البلاد في محاولات لمنع التهريب، والانتقال غير
النظامي، وكذلك أمر بنشر هذه القوات في المدن الرئيسية لمساعدة قوى
الشرطة في مكافحة الجريمة. وفي الشهر التالي تم إنشاء مؤسسة اعتماد
عالي أمن، دعت جميع المقيمين في ساحل العاج إلى المساهمة فيها
بهدف تطوير وإعادة تجهيز قوى الأمن بالسلاح.

وجرى إعادة توزيع الحقائب الوزارية في ربيع الأول ١٤١٠ هـ
(تشرين الأول ١٩٨٩ م) اختفى فيها عدد من الوزراء وظهر آخرون،
وانخفض العدد إلى تسعة وعشرين وزيراً، وعين «موس كوموا كوفي» وزيراً

للاقتصاد والمالية، وكان وزيراً للمالية غير أن هذا المنصب قد ألغي، وحاز هذا الوزير على احترام وتقدير الدائنين الخارجيين لساحل العاج، وربما كان يهدف الرئيس من هذا التغيير تأمين التحويل من المتبرعين الخارجيين وخاصة صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي لمساعدة بلاده في جهود التسوية الاقتصادية.

لقد أتى وجود أعداد كبيرة من الأوروبيين والشركيين ومواطني الدول المجاورة في ساحل العاج إلى وقوع مصادمات متفرقة بين العاجيين وهؤلاء المقيمين، ففي عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) كان يقيم في ساحل العاج أكثر من مليون غريب عنها. وكذلك أدت البطالة المتزايدة بين بحريي الجامعات (وهذا الأمر من ضمن هضم ملء الوظائف بمواطني ساحل العاج) والحاجة إلى تحقيق الإنفاق العام لأن تتخذ الحكومة قراراً لتخفيض مستوى المساعدة الخارجية في البلاد. وفي عام ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ م) كان في ساحل العاج حوالي ١٦٠٠ فرنسي متعاون بينما كان عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) أربعة آلاف.

العلاقات الخارجية:

استأنفت دولة ساحل العاج علاقاتها مع دولة اليهود في فلسطين في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) بعد انقطاع دام ثلاث عشرة سنة نتيجة الحرب بين الدول العربية وتلك الدولة المزروعة في فلسطين. وجذدت علاقاتها كذلك مع الامبراطورية الروسية وعدة دول شرقية أخرى.

والتزم الرئيس «فيلكس هوفويه بواليه» بسياسة الحوار بين الإفريقيين السود وبين البيض الحاكمين في دولة جنوبي إفريقيا تلك السياسة التي عرضته لانتقادات حادة من قبل القادة الإفريقيين الآخرين. وفي ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) زار رئيس دولة جنوبي إفريقيا «بوتاه» دولة

ساحل العاج، وكذلك لقي خلقه «دي كليرك» حفاوة بالغة من «فيلكس هوفويه» عندما التقى به زائراً لساحل العاج أيضاً.

واستمرّ الرئيس العاجي في عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) في جهوده لتوطيد الحوار بين حكومة أنغولا، وحركة الاتحاد الوطني الأنغولي الإفريقي المعارضة.

وفي عام ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ م) أذعت حكومة ليبيريا أن قوات الثوار التي حاولت الإطاحة بالنظام القائم في بلادها قد دخلت من ساحل العاج، ولكن الرئيس العاجي قد نفى مساعدة المنشقين. وناشد الرئيس الليبيري وصموئيل دوه في منتصف عام ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) السلطات العاجية طالباً منها تأكيدات بضممان سلامة نحو عشرة آلاف لاجئ فروا من بلاده إلى ساحل العاج في محاولة للهروب من القتال الدائر بين القوات المسلحة الليبيرية والثوار.

وفي شعبان ١٤٠٦ هـ (نيسان ١٩٨٦ م) أعلن الرئيس العاجي رغبة البلاد بأن تُعرف دولياً باسمها الفرنسي «كوت دي فوار» وليس بترجمة ذلك الاسم، وقد قُبل هذا الطلب فيما بعد لدى الأمم المتحدة.

وكان من المتوقع أن يقوم البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة إلى ساحل العاج خلال عام ١٤١٠ - ١٤١١ هـ (١٩٩٠ م) لمباركة كاتدرائية في «ياموسوكرو» ثمّ إنشائها كما أعلن رسمياً على نفقة «فيلكس هوفويه بواليه» شخصياً، بتكلفه أربعة مباريات فرنك.

والسينوفا وتعيش في الشمال أيضاً.

وهذه القبائل مسلحة بمعظمها.

وفي الشرق قرب حدود غانا تعيش قبائل أشانتي، وهي ذات أكثرية مسلمة أيضاً.

وتعيش في الجنوب قبائل الهني، والكرو، والكوا، وهي بأكثريتها لا تزال وثنية.

والصراع بين الشمال والجنوب كناحية إقليمية وبين القبائل كناحية عنصرية إنما يحمل المعنى العقيدى، حيث كانت تعمل قبائل الشمال للتوسع جنوباً، للتجارة، والإفادة من ثروات الغابة، والدعوة لقتل في وجهها قبائل الجنوب معتصمة في منازلها داخل الغابة الكثيفة.

وعندما جاء المستعمرون الصليبيون شجعوا ودعموا الجنوب للوقوف في وجه الشمال، وحين تمت لهم السيطرة قَدَمُوا أهل الجنوب من الوثنيين، ومن كسبهم إلى ديانتهم نتيجة العمل المستمر، والإجراءات المختلفة، وعندما رحل الفرنسيون سَلَمُوا أنباعهم السلطة، فاستمرت السياسة الإدارية والتعليمية كما كانت من قبل. وإذا اضطرت السلطة لأخذ بعض أبناء الشمال لإبعاد الجانب الإقليمي أو العنصري، فإنما يأخذون أقلهم التزاماً، وأكثرهم تقليداً للصليبيين سلوكياً ومنهجاً في الحياة.

الصراع العقيدى:

تقدر نسبة المسلمين في دولة ساحل العاج بـ (٦٠٪)، وتشمل أكثرية أفراد قبائل الشمال، وتبلغ نسبة الوثنية (٢٨٪) وتلقت أكثرية قبائل الجنوب، حيث توجد نسبة قليلة فيها من المسلمين، ومثلها تقريباً من النصارى. ووصلت نسبة النصارى إلى (١٢٪)، وهي ما رجت على حساب الوثنية، وتتناقص الوثنية باستمرار لصالح المسلمين بنسبة ٣/٢، ولصالح النصارى بنسبة ٣/١، وإن ما تأخذ النصارى لن يكون لو لم تكن السلطة بأيديها

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة دولة ساحل العاج ٣٢٢.٤٦٠ كيلومتراً مربعاً، وتُشرف من ناحية الجنوب على المحيط الأطلسي (خليج غانا)، ويبلغ طول ذلك الساحل ٥١٥ كيلومتراً، وتجاور من ناحية الشرق غانا، ويبلغ طول الحدود بينهما ٦٦٨ كيلومتراً. ومن الشمال بوزيكينا فاسو وطول الحدود بينهما ٥٨٤ كيلومتراً، ومالي ويبلغ طول الحدود بينهما ٥٣٢ كيلومتراً، ومن ناحية الغرب غينيا وطول الحدود بينهما ٦١٠ كيلومتراً، ولييريا ويبلغ طول الحدود بينهما ٧١٦ كيلومتراً.

ويبلغ عدد سكان ساحل العاج حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) أحد عشر مليوناً وستمائة ألف إنسان، وبدا تكون الكثافة العامة ٣٦ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

واللغة الرسمية هي الفرنسية.

الصراع الإقليمي والعنصري:

يعيش على أرض ساحل العاج أكثر من خمسين قبيلة أهمها: المانديغ بفروعها المختلفة، الديولا، والبيمارا، والماندي، وتعد لهجة فرع الديولا أكثر اللهجات شيوعاً في ساحل العاج كلها، وتعيش هذه القبائل في منطقة الشمال الغربي.

الفولاني حيث تعيش بعض فروع منها في الشمال.

أيام الاستعمار، ويعد أيضاً. وتعني السلطة القوة، والمال، والمنصب
...

والصراع الواضح في ساحل العاج إنما هو عقدي، وقد لاحظنا أن
الصراع الإقليمي والعنصري إنما يحمل المعنى العقدي، ولما كانت
التصيرية هي الحاكمة والسيطرة لذا فإن أكثر الوظائف الحساسة، والمراكز
إنما هو بيد أتباعها. وكذلك فإن الإحصاءات التي تقدمها هي إحصاءات
مغلوبة تحاول أن تقلل من نسبة المسلمين كثيراً، وتزيد من نسبة الوثنية
والتصيرية.

الصراع الحزبي:

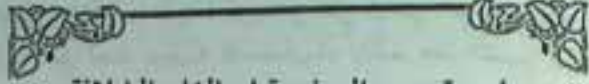
لا توجد تعددية حزبية ليكون هناك صراع أو منافسة رغم أن الدستور
يسمح بذلك، غير أن الحزب الحاكم منذ الاستقلال، بل منذ وجدت دولة
ساحل العاج لا يفسح المجال لظهور أحزاب أخرى، بالضغط، والملاحقة،
والإتهامات، ومث الشائعات.

ورئيس الحزب الديمقراطي لساحل العاج وهو الحزب الحاكم هو
الرئيس فيليكس هوفويه بوتيه، ولا يزال رأس السلطة من انتهاء الحرب
العالمية الثانية إلى الآن.

وهناك الجبهة الشعبية العاجية، وتأسست في فرنسا عام ١٤٠٢ هـ
(١٩٨٢ م)، ورؤسها لورنت غباغو، وتعد جبهة المعارضة الرئيسية، غير
أنها ضعيفة.

والحزب الجمهوري لساحل العاج، وتأسس في فرنسا عام ١٣٩٥ هـ
(١٩٧٥ م)، ومعارض الحكم، ولكن لا أثر له على الساحة السياسية.





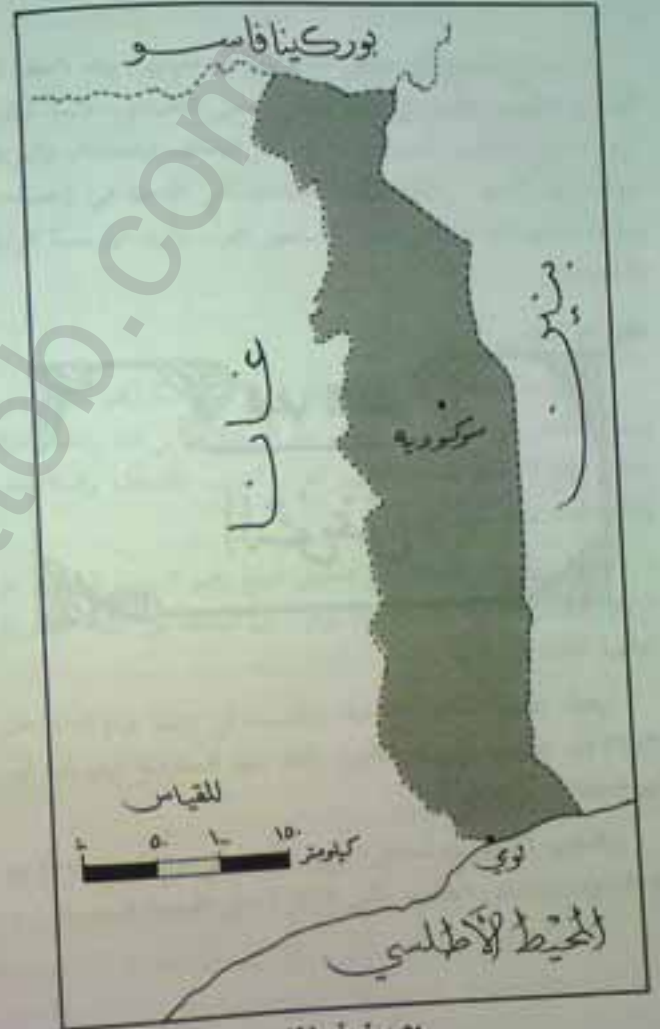
لمحة عن التوغو قبل إلغاء الخلافة

انتشرت بعض القبائل في أرض التوغو، ففي الشمال عاشت بطون من قبائل الهاوسا، والبيلا، والغرماء، وفي الجنوب بين الغابات وقرب الساحل عاشت مجموعات من زنوج الغامبي، والسينا، والواتانسي، وفي القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) تحركت قبيلة الإيوي من جهات النيجر، واستقرت في جنوبي التوغو اليوم.

وانتشر الإسلام بين قبائل الشمال عن طريق التجارة، والدعاة، وبعثات دولة المرابطين، ومن بعدهم دولة الموحدين، وكان للفولانيين دور في نشر الإسلام بين قبائل الهاوسا، وعملت الطرق الصوفية عملها، وعلى طريقتهما في الإقبال على الإسلام، وخاصة الطريقة التجانية.

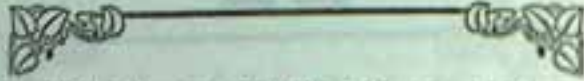
وجاء المستعمرون الصليبيون عن طريق البحر حيث وصل البرتغاليون إلى شواطئ التوغو في القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، ثم جاء الفرنسيون، وأسسوا مراكز لهم على تلك السواحل في القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، وأخيراً جاء الألمان واستطاعوا أن يُوحدوا بين أجزاء التوغو تحت سيطرتهم عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، واعترفت فرنسا بوضع التوغو تحت النفوذ الألماني عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م)، ثم اعترفت انكلترا بذلك عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م).

واندلعت ناز الحرب العالمية الأولى، وكان القتال شديداً بين الحلفاء الذين من بينهم الفرنسيون والإنكليز، وبين الألمان، ولم تقتصر دائرة القتال



مصورة رقم (٩)

الفصل الأول



التوغو من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٢ في القعدة ١٣٧٩ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ٢٧ نيسان ١٩٦٠ م

خضعت توغو للسياسة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية واستمر ذلك حتى انتهت الحرب العالمية الثانية، حيث وُضع الجزآن تحت الوصاية الدولية. بمعرفة الأمم المتحدة عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، وتكلفت الدولتان المستعمرتان فرنسا وبريطانيا للقيام بهذه المهمة، إذ أعطيت كل منهما الوصاية على ما تحت يدها من التوغو.

أجرت بريطانيا انتخابات في الجزء الذي تحت وصايتها عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٦ م)، وتقرر إثر هذه الانتخابات انضمام هذا الجزء من التوغو إلى دولة غانا وغداً قسماً منها وانتهى الأمر. أما الجزء الذي وضع تحت الوصاية الفرنسية فقد بقي يحمل اسم «التوغو»، وصوّت إلى جانب دستور ديجول فحصل على الاستقلال الذاتي ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية.

كان في التوغو قبل الاستقلال حزبان رئيسيان هما: حزب اتحاد التوغو برئاسة سيلفانوس أوليمبو، وحزب التوغو التقدمي. وعندما أُجريت الانتخابات بعد الحصول على الاستقلال الذاتي فاز بها حزب اتحاد التوغو، وشكل رئيسه سيلفانوس أوليمبو الحكومة.

ونالت التوغو استقلالها التام في الثاني من ذي القعدة ١٣٧٩ هـ (٢٧

نيسان ١٩٦٠ م).

على الأرض الأوروبية بل تجاوزتها إلى المستعمرات فدخل الإنكليز التوغو من جهة الغرب من مستعمرة غانا (ساحل الذهب سابقاً)، واحتلوا ما يقرب من ثلث أراضي التوغو. وتقدّم الفرنسيون من جهة الشرق من مستعمرة بنين (الداهومي سابقاً)، واحتلوا ما يقرب من ثلثي أراضي التوغو، ووضع كل فريق ما احتل تحت سيطرته الاستعمارية، ونقّد هذا التقسيم أو هذا الاستعمار بقرار من عصبة الأمم المتحدة عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م)، ونسب كل قسم للدولة التي استعمرته، فبذل التوغو الإنكليزية، والتوغو الفرنسية. وطوّقت عليهما السياسة الاستعمارية المعروفة، وحسب نوع الاستعمار القائم في البلد.

نيسان ١٩٦٧ م) وألقى الأحزاب السياسية، وكان يعتمد في حكمه على اتخاذ القرار الشخصي دون قانون يرجع إليه، وبلغ حكمه، ومن غير استشارة أو مناقشة. وأنشأ حزباً جديداً أسماه «حزب شعب التوغو».

وفي عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) جرت محاولة انقلاب، غير أنها فشلت، وألقي القبض على بعض أعموان الرئيس السابق سيلفانوس أوليمبو، وأعضاء سابقين في حزب اتحاد التوغو غير الرسمي.

قرر الرئيس «ايتين أباديما» في ذي القعدة ١٣٩١ هـ (كانون الثاني ١٩٧٢ م) الرجوع إلى الشعب في حكمه، فأبدى الأهالي تأييدهم له، فأبدى رغبته بالعودة إلى الحكم المدني، ولكنه جعل أفضلية الحكم للمجلس التنفيذي لحزبه «حزب تجمع شعب التوغو».

جعل الرئيس «ايتين أباديما» من نفسه الممثل الوحيد للقوات العسكرية في مجلس الوزراء في مطلع عام ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م)، وجرت محاولة انقلاب فاشلة في ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م) وبعد ذلك وقعت الدولة في فتنه سياسية عمياء.

وبعد مرور ستة عشر عاماً من حرمان البلاد من هيئة تشريعية جرت الانتخابات العامة في مطلع عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) جُدد انتخاب الرئيس لمدة سبع سنوات أخرى، ووُضع دستور جديد بعد اثني عشر عاماً من تعطيل الدستور.

أعلن الرئيس الجمهورية الثالثة (المرّة الثالثة لتجديد رئاسته بعد مرور ثلاث عشرة سنة على حكمه) فنظّم مجلس الوزراء من جديد حيث فصل عدداً من كبار الوزراء.

اعتزّ وضع الأمن الداخلي خلال عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) حيث سُجن عدد كبير من المواطنين، ولذا الحكم محط أنظار منظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية.

الفصل الثاني

الاستقلال

٢ في القعدة ١٣٧٩ هـ -

٢٧ نيسان ١٩٦٠ م -

بعد أن حصلت التوغو على الاستقلال التام أجريت الانتخابات لتتولى الحكومة المُنتَلة للشعب مهمة إدارة البلاد الحرة، غير أن حكومة حزب اتحاد التوغو القائمة لم تقبل أي مرشح للانتخابات من الأحزاب الأخرى، واكتفت بمرشح حزبها الذي حصل بطبيعة الحال على مقاعد المجلس الوطني كلها، وبالتالي فاز زعيم الحزب «سيلفانوس أوليمبو» بمنصب الرئاسة، وتقلّده عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م).

وفي ١٨ شعبان ١٣٨٢ هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٦٣ م) وقع انقلاب عسكري، وأُقلّ الرئيس «سيلفانوس أوليمبو» وتسلّم رئاسة البلاد مكانه عدليه «نيقولا غرو نيزكي»، الذي كان يُعْمى بالمعنى باختياره في الداهومي، وأمر بإجراء الانتخابات العامة، وسمح للأحزاب كلها بالمشاركة فيها على قدم المساواة، وإثر الانتخابات فاز بالرئاسة بشكل قاطع. واتخذ حزب اتحاد التوغو موقف المعارضة.

ومرة أخرى في الثاني من أيام عيد القدر ١٣٨٦ هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٦٧ م) قامت القوات العسكرية بإمرة العميد «ايتين أباديما» بانقلاب لم ترق فيه دماء، وكان قد ساهم في انقلاب ١٣٨٢ هـ (١٩٦٣ م) فعُمل المجلس الوطني، وأُلغى الدستور، وتسلّم أمر البلاد قائد الانقلاب فشكّل حكومة مدنية، ثم أعلن نفسه رئيساً للجمهورية في ٥ محرم ١٣٨٧ هـ (١٤)

وفي مطلع عام ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) توثقت العلاقات بين
التوغو والدول المجاورة لها بعد الهجوم الإرهابي على منزل الرئيس، وعلى
محطة الإذاعة الوطنية إذ وجه الرئيس أصابع الاتهام إلى جارتيه غانا
وبوركينا فاسو، وأمر بإغلاق الحدود البرية معهما حتى آخر أيام عيد الفطر
١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م) بعد أن تردد في اتهام غانا، وطلب بعض الجنود
من فرنسا لحمايته وللدفاع عن حكمه، فلبت فرنسا الطلب وأرسلت إليه
قوة، ولكن لم تُرابط في توغو إلا مدةً محدودةً لا تزيد على أيام. وفي
شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) طرد وزير العدل وحكم عليه بالسجن مدة
سنتين.

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) أجرى الرئيس
تعديلاً في الحكومة ففصل ثلاثة وزراء منها، وفي الشهر نفسه عاد فطرد
وزير التجارة والمواصلات، وأمين عام اتحاد التجارة الوطني لاتهامهم
باحتلاس أموال الدولة.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) أفرج عن وزير
العدل السابق، وفي الشهر نفسه أفرج عن المخالفين للنظام بمناسبة مرور
ثلاث وعشرين سنة على استلام الرئيس للسلطة، ثم أعقب ذلك الإفراج
عن أربعمئة وأربعين سجيناً، وأعلن بعدها عن مراجعة النظام ومعاملة
أعضاء الحزب الحاكم.

وفي رجب ١٤١٠ هـ (نيساط ١٩٩٠ م) ارتفع عدد أعضاء مجلس
الوزراء إلى تسعة عشر عضواً، وفي الشهر التالي جرت انتخابات المجلس
الوطني.

سامت العلاقات السياسية بين توغو وبين جارتيه غانا وبينين،
وأغلقت كلتا الدولتين حدودهما لمكافحة التهريب، والنشاط السياسي الذي
يمارسه المنفيون عن وطنهم.

وفي ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) تمت الانفصالية
الأممية بين كل من توغو، ونيجيريا، وبينين، وغانا. وتحسنت العلاقة مع
غانا بعد زيارة الرئيس الغاني اللواء الطيار «جيري راولينغس» إلى توغو في
ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران - ١٩٨٨ م)، وفي منتصف عام ١٤٠٩ هـ
(مطلع ١٩٨٩ م) تم طرد مائة وثلاثين من مواطني غينيا المعجوسين في
التوغو.

وتحسنت العلاقة مع بوركينا فاسو بعد طرد الرئيس «توماس سانكارا»
عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٧ م).

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة التوغو ٥٦.٧٩٠ كيلومتراً مربعاً، وتشرف على المحيط الأطلسي من ناحية الجنوب بساحل طوله ستة وخمسون كيلومتراً، ويبلغ طول حدودها البرية ١٦٤٧ كيلومتراً منها: ٨٧٧ كيلومتراً مع غانا في الغرب، و٦٤٤ كيلومتراً مع بنين في الشرق، و١٢٦ كيلومتراً مع بوركينا فاسو في الشمال.

ويبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين ونصف حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م).

الصراع العنصري:

يعيش في التوغو عدد كبير من القبائل منها:

أ- في الجنوب: الإيوي، والواناشي، والمينا وتحدث كلها لغة الإيوي أو تتفاهم فيما بينها بهذه اللغة.

ب- في الشمال: الهاوسا، والغرماء، والبييل، وتعدّ لغة الهاوسا الجامعة فيما بينها. هذا بالإضافة إلى بعض جماعات الفولاني و...

وفي التوغو ما يزيد على ١٪ من مجموع السكان من الأوربيين والشاميين.

وكان الصراع بين قبائل الشمال والجنوب قديماً فالشامليون يريدون التوسع نحو الجنوب للتجارة، والاستثمار، والدعوة، وقبائل الجنوب تقف

في وجههم، وتصدهم حفاظاً على ديارها، وعلى البقاء في منزلها، وتكرامها للغرباء عنها.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون أدركوا ناز هذا الصراع للحدّ من انتشار الإسلام نحو الجنوب.

الصراع العقيدى:

تعد قبائل الشمال مسلحةً إذ أن أكثر أفرادها يدينون بالإسلام على حين تُعدّ قبائل الجنوب وثنيةً حيث أن أكثر أبنائها لا يزالون على الديانة حياةً وعقيدةً، وقد اعتنق بعضهم النصرانية تحت تأثير المستعمرين الصليبيين مصلحةً، وإفراة.

تبلغ نسبة المسلمين ٥٥٪ من مجموع السكان، وتزيد هذه النسبة في الشمال وتقلص في الجنوب. ولا يزال ٣٠٪ من السكان على الوثنية، والباقي وهو ١٥٪ من النصارى الذين اعتنقوا هذه الديانة من أبناء الجنوب، ومن جاء من الأوربيين، وبعض الشاميين.

الصراع الحزبي:

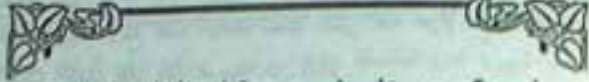
كانت هناك منافسة بين الحزبين الأساسيين القائمين قبل الاستقلال وهما: حزب اتحاد التوغو، وحزب التوغو التقدمي، ثم استأثر حزب اتحاد التوغو بالسلطة وحال دون غيره من المشاركة في الانتخابات حتى قام الانقلاب الأول، وسُحج بعد مدة للأحزاب بالنشاط، ولكن لم يلبث أن قام الانقلاب الثاني عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٧ م)، وحظر النشاط السياسي، وتسلّم السلطة «ابتن غناسينغ أباديما»، واستأثر بالحكم، وأنشأ الحكم، ولا يزال الأمر إلى اليوم، لذا فالصراع الحزبي مفقود في التوغو.

الباب العاشر

بَيْن

www.alkottob.com

Handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is mostly illegible due to fading and the watermark.



لمحة عن تاريخ بنين قبل إلغاء الخلافة

إن تاريخ منطقة بنين القديم غير معروف، وإن وجدت بعض قطع من البرونز تدل على قيام حضارة في الماضي، والذي يعرف أن الإسلام قد انتشر في شمالي البلاد، كما انتشر في المناطق المجاورة، فادعاً من الشمال مع قوافل التجارة التي تجتاز الصحراء من شمالي إفريقيا حيث عمّ الإسلام إلى الجنوب حيث المناطق السودانية وسكانها من الزنوج، وكان شمالي بنين جزءاً من مملكة مالي القديمة، وتغلقت في تلك الديار قبائل الفولاني، والهاوسا والتي اعتنق كثير من أفرادها الإسلام، وعملوا على نشره، أما قبائل «باريامو» فقد اعتنقت الإسلام، ولكن لم تهتم بانتشاره. ولكن زاد انتشار الإسلام بعد الاحتلال الفرنسي إذ كان رد فعل ضد الاستعمار الصليبي، حيث انضم السكان إلى المقاومة التي كانت من المسلمين فأسلموا بعد أن قارنوا بين المسلمين وبين ما هم عليه من معتقدات وثنية، كما قارنوا بين المسلمين وبين عقيدة المستعمرين الصليبيين فوجدوا أنفسهم قد أصبحوا مسلمين. ولم تعرف إمارات أو ممالك قامت في الشمال.

أما في الجنوب فتعيش قبائل وثنية في الغابات، وقد أسست تلك القبائل أربع ممالك في منطقة صيقة في القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، وهذه الممالك هي: أويدا، الآدا، بورتونوفوه، داهومي، وكانت الأخيرة أقوىها جميعاً، وتآلف الكلمة من مقطعين هما: (دان) ويعني منزل، و(هومي) وهو اسم قبيلة معروفة هناك، فأصبح الاسم



يعني ديار قبيلة هومي، كما أن ملكاً لتلك القبيلة قد حمل اسم دان.

وكانت قبيلة هومي قبيلة مقاتلة شرسة، وكان بينها فرقة من النساء المدريات على القتال، وقد عرفن بالشراسة والوحشية، وحملت هذه الفرقة اسم «الأمازون»، ويبلغ عدد أفرادها ثمانية عشر ألف امرأة. كما أن الملك (دان) ملك القبيلة كان يأكل فريسته من البشر.

واستطاعت مملكة داهومي أن تحتل كلاً من مملكتي «أوبدا» عام ١٢٣٦ هـ (١٧٢٤ م)، و«الآدا» بعد خمس سنوات، وبلغت هذه المملكة أوج قوتها عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٨ م) عندما بدأ حكم الملك «جيزو» والذي استمر مدة أربعين سنة.

وفي عام ١٢٦٧ هـ (١٨٥١ م) وقّعت فرنسا معاهدة تجارية مع الملك «جيزو» الذي توفي عام ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م)، وخلفه ابنه «جليجل».

وفي عام ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) استولت فرنسا على «بورنونوفو» بعد أن استولت بريطانيا على «لاغوس» في نيجيريا، كما أن الألمان كانوا قد ثبتوا أقدامهم في «التوغو» وأخذوا ينسلون إلى الداهومي، غير أنهم قبلوا أن يحصروا منطقة نفوذهم فيما عُرف باسم «التوغو» بعد توقيع معاهدة في ذلك العام بين فرنسا وألمانيا. غير أن الألمان فكروا مرة ثانية في التوسع في الداهومي، ولكن وقّعت معاهدة أخرى عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م) وضعت فيها الحدود بين منطقتي النفوذ.

وفي عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م) وقّعت فرنسا وبريطانيا معاهدة وضعت فيها الحدود من مستعمرة بريطانيا في الشرق، والتي عُرفت باسم نيجيريا فيما بعد، وبين مستعمرة فرنسا في الغرب في داهومي، غير أن هذه الحدود لم تثبت نهائياً إلا بعد اتفاقية عقدت عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م) التي تنازلت بريطانيا بموجبها عن منطقة «كوتونو».

وفي عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م) وقع الصراع بين ملك داهومي وبين فرنسا التي رغبت تطبيق سياستها الاستعمارية على بلاد الملك المذكور ما

دامت قد عقدت مع سلفه معاهدة تجارية، وقد استنسل السكان بالدفاع عن أراضيهم، ولعبت فرقة «الأمازون» من النساء دوراً بارزاً في قتال الفرنسيين الذين وقّعوا مع الملك «جليجل» معاهدة عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) استولت فرنسا بموجبها على «بورنونوفو» و«كوتونو» وخصصت له مقابل ذلك وثنياً تقاعدياً شهرياً قدره ثمانمائة جنيه استرليني. ولكن توفي الملك جليجل عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، وخلفه ابنه «بيهانزين».

أشعل الملك بيهانزين الحرب على فرنسا مرة ثانية، غير أنه هُزم، فأشعل النار في مقر ملكه، وفرّ إلى الشمال، وأخيراً اضطر إلى تسليم نفسه بعد سنتين ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، ففني إلى خارج البلاد.

قسّمت فرنسا ما استولت عليه إلى قسمين: أولهما «أبومي»، ونصبوا عليه شقيق الملك بيهانزين، ثم عادوا فنقوه عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) إلى «الكونغو»، وثانيهما «الآدا» وجعلوه تحت سيطرتهم المباشرة مع باقي أجزاء المنطقة.

رُسمت الحدود بين نيجيريا وداهومي بشكلٍ دقيقٍ بعد اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا وقّعت عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، ثم رُسمت الحدود مع التوغو بعد اتفاقية مع ألمانيا عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م)، وأعلنت داهومي شكلها الحالي تقريباً.

منذ أن وطأت أقدام المستعمرين المنطقة عام ١٢٦٧ هـ (١٨٥١ م) ركزت الإرساليات التنصيرية جهودها على التعليم خاصةً، وذلك أكثر من أية منطقة ثانية في غربي إفريقيا، وكان نتيجة ذلك أن وجد ١٦٣ ألف نصراني كاثوليكي، و ١٨ ألف نصراني بروتستانتي.

ووقفت القبائل الوثنية الشرسة في الجنوب أمام المد الإسلامي من الشمال أول الأمر، وبعدها وقف المستعمرين الموقف نفسه، وشجّعوا الوثنيين على وقوفهم في وجه المسلمين، غير أن الدعوة الإسلامية قد تمكّنت من إيجاد جماعات إسلامية في الجنوب، وأخذت تزداد مع الأيام.

الفصل الأول

بنتين من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٨ صفر ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ١ آب ١٩٦٠ م

استمرت فرنسا في تطبيق سياستها الاستعمارية على شعب وأرض
داهومي، وأثناء الحرب العالمية الثانية ساءت أوضاعاً من أبنائها إلى ساحات
القتال، ودفعتهم إلى الصفوف الأولى في الجبهات، ولكن كانوا يمتنون
الشعوب التي يستعمرونها بالاستقلال بعد الحرب.

تشكلت حكومة شبه مستقلة في الداھومي بعد الحرب عام ١٣٦٦ هـ
(١٩٤٧ م)، وبعد عشر سنوات وفي شوال ١٣٧٦ هـ (أيار ١٩٥٧ م)
حصلت على الاستقلال الذاتي.

وصوتت الداھومي إلى جانب دستور ديفول أي أصبحت ضمن
المجموعة الفرنسية وعضواً فيها، في جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (كانون الأول
١٩٥٨ م). ووضعت دستوراً لنفسها في شعبان ١٣٧٨ هـ (شباط ١٩٥٩ م)،
وجرت الانتخابات في شوال ١٣٧٨ هـ (يوليه ١٩٥٩ م) لاختيار مجلس
تشريعي لمدة خمس سنوات، ويتألف من سبعين عضواً. وشكل (هيوبرت
ماغا) حكومة اتحاداً وطنياً.

وفي ٨ صفر ١٣٨٠ هـ (الأول من آب ١٩٦٠ م) أعلنت داھومي
استقلالها التام، وأصبح (هيوبرت ماغا) رئيساً للدولة.

أثناء الحرب العالمية الأولى احتلت فرنسا ثلثي المستعمرة الألمانية
(التوغو)، وجعلتها تحت نفوذها، فأصبحت المستعمرات الفرنسية تحيط
بالداھومي، من الغرب (التوغو) ومن الشمال (بوركينافاسو) والنيجر، أما من
الشرق فتحيط بها المستعمرة البريطانية (نيجيريا).

الفصل الثاني

الاستقلال

٨ صفر ١٣٨٠ هـ -

١ آب ١٩٦٠ م -

قُبلت داهومي عضواً في الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م). وجرت الانتخابات في جمادى الآخرة ١٣٨٠ هـ (كانون الأول ١٩٦٠ م)، وقام فيها حزب الوحدة الداهومي بقيادة (هيوبرت غاما) الذي انتخب رئيساً للجمهورية في الشهر الذي تلا الانتخابات (رجب) أي في كانون الثاني ١٩٦١ م، وتمتع بالسلطات كاملةً. وخرجت داهومي بعد استقلالها من مجموعة الشعوب الفرنسية غير أنها في الوقت نفسه وقّعت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني والعسكري مع فرنسا.

وقعت اضطرابات قام بها العمال والطلاب في جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ (تشرين الأول ١٩٦٣ م) أدت إلى قيام انقلاب عسكري قاده العميد (كريستوف سوغلو) رئيس أركان القوات المسلحة، وتسلم رئاسة الدولة مؤقتاً حتى شعبان ١٣٨٣ هـ (كانون الثاني ١٩٦٤ م) حيث جرت انتخابات فاز بها (سورو ميغان ابيتاي) الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس (هيوبرت غاما)، والرئيس الجديد (سورو ميغان ابيتاي) من الجنوب على حين أن سابقه من الشمال.

وتحقّن (جوستين أهومادا إغبي) رئيساً للوزراء، وهو من الجنوب أيضاً، لذلك فإن الحكم كان مفروضاً من الشمال، وقامت اضطرابات عديدة،

وأجبر رئيس القوات المسلحة العميد (كريستوف سوغلو) رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه على الاستقالة من مناصبهما وذلك في رجب ١٣٨٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٥ م)، وتشكّلت حكومة مؤقتة، ولكن الجيش تدخل مرة أخرى في شعبان ١٣٨٥ هـ (كانون الأول ١٩٦٥ م) أي لم يمض سوى شهر أو أقل على الحكومة المؤقتة، وتشكّل العميد (كريستوف سوغلو) حكومةً عسكريةً.

ألغى الحكم العسكري عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) فوقعت اضطرابات في القطاع الصناعي نتيجة نشاطات العمال في رمضان ١٣٨٧ هـ (كانون الأول ١٩٦٧ م) وهذا ما أدّى إلى وقوع انقلاب عسكري قاده ضباط شباب بزعامة الرائد موريس كواندته، وتشكّلت حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة اللواء ألفونس أليه رئيس الأركان السابق، وتسلم الرائد موريس كواندته رئاسة الحكومة.

وفي عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) جرت محاولة لعودة الحكم المدني، ففي ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (أذار ١٩٦٨ م) جرى استفتاء حول وضع دستوري جديد للبلاد يرتكز على وجود رئاسة قوية، وفي صفر ١٣٨٨ هـ (أيار ١٩٦٨ م) جرت انتخابات للرئاسة، وتمنّع القادة السياسيون من الاشتراك فيها بما فيهم الرؤساء القدامى الذين دعوا أعوانهم لمقاطعة الانتخابات، ونتيجة لذلك فإن نسبة الناخبين لم تزد على ٢٦٪ من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع، ولكن نسبة مقاطعة الانتخابات في الشمال كانت كبيرة حيث لم تصل نسبة الناخبين إلى ١٪ فقط، وهذا ما أدّى إلى إلغاء الانتخابات.

وفي ربيع الأول ١٣٨٨ هـ (حزيران ١٩٦٨ م) عيّن النظام العسكري وزير الخارجية (إميل ديرلن زنسو) رئيساً للجمهورية، وبعد شهر أُنشئ الرئيس اليميني الدستورية.

وفي شوال ١٣٨٩ هـ (كانون الأول ١٩٦٩ م) وقع انقلاب عسكري بقيادة اللواء (موريس كواندته) الذي أصبح رئيساً للأركان، وتشكّلت إدارة

عسكرية برئاسة اللواء (بول إميل دي سوزا).

وفي مطلع عام ١٣٩٠ هـ (آذار ١٩٧٠ م) جرت انتخابات للرئاسة لكن وقع أثناءها اضطرابات واسعة فأُلغيت الانتخابات بعدما تبين أن المرشحين الثلاثة (جوستين أهوماد إغهي) و(سور ميفان إيتاي) و(هيوبرت غاما) قد حصلوا على نسب متساوية.

وفي شهر ربيع الأول ١٣٩٠ هـ (أيار ١٩٧٠ م) نُقلت السلطة العسكرية إلى مجلس رئاسي مدني تشكل من ثلاثة من السياسيين بعدما تمّ الاتفاق على تناوب هؤلاء الثلاثة على الرئاسة بصورة يتسلم كل واحد منهم الرئاسة مدة سنتين، وتكون على الشكل التالي:

- ١ - هيوبرت غاما يتولى الرئاسة من أيار ١٩٨٠ - أيار ١٩٧٢ م.
- ٢ - جوستين أهوماد إغهي يتولى الرئاسة من أيار ١٩٧٢ - أيار ١٩٧٤ م.
- ٣ - سور ميفان إيتاي يتولى الرئاسة من أيار ١٩٧٤ - أيار ١٩٧٦ م.

وساد الاعتقاد أنه قد جرى تنازل لصالح الشمال، حيث بدأت الرئاسة بأحد أبناء الشمال.

ووقع انقلاب جديد في رمضان ١٣٩٢ هـ (تشرين الأول ١٩٧٢ م) بقيادة الرائد (ماتيو كيركو) نائب رئيس الأركان بالقيادة المدنية الجماعية، وتشكّل نظام عسكري بإمرة الرائد المدكور، ويرتكز على تمثيل متساوي بين المناطق الثلاث: الشمالية، والوسطى، والجنوبية.

وتمّ تشكيل مجلس قيادة الثورة الوطني في شعبان ١٣٩٣ هـ (أيلول ١٩٧٣ م)، ثم أعلن الرائد (ماتيو كيركو) في ذي القعدة ١٣٩٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٤ م) أن البلاد ستع نظاماً اشتراكياً علمانياً ينبع من المبادئ الماركسية اللينينية، وغدت الدولة تشرف على النواحي الاقتصادية كافة بما فيها المصارف وتوزيع المنتجات النفطية ثم جرت إعادة مناقشة اتفاقيات التعاون مع فرنسا.

وفي هذه الأثناء ١٣٩٤ - ١٣٩٨ هـ جرى إعداد إدارات محلية تعتمد

على نظام اللامركزية وهذا ما تقى إلى إعادة النظر في النظام التعليمي، والقانوني من الأساس.

وفشلت محاولة انقلابية قامت في مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م) فعملت الدولة على دمج قوات الشرطة مع الجيش، وأصبحت تُعرف باسم قوات الدفاع الوطني. وكان الذي قاد تلك العملية الانقلابية وزير الإدارة العامة والعمل بالتعاون مع بعض ضباط الجيش.

ولم تثبت الحكومة أن اكتشفت محاولة انقلاب أخرى في شباط ١٣٩٥ هـ (تشرين الأول ١٩٧٥ م) بقيادة الرئيس السابق (إميل ديلرن زسو). وتشكّل إثر ذلك وبعد شهر من هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة حزب (بنين الثوري الشعبي) ليكون قاعدة للسلطة، وتعدّ أكبر تعبير سياسي عن الإرادة السياسية في البلاد. وتمّ بعد شهر أيضاً تغيير اسم البلاد من (داهومي) إلى (بنين).

وفي الشهر التالي من عام ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م) قام العقيد الفرنسي (روبرت دينارد) بالهجوم على مدينة (كوتونو) الساحلية غير أن قوات الدفاع الوطني قد تمكنت من صدّه.

وفي رمضان ١٣٩٧ هـ (آب ١٩٧٧ م) تمت المصادقة على نظام الحكومة الإداري والذي ينصّ على إقامة سلطة عليا للدولة يُطلق عليها «الجمعية الوطنية الثورية»، وجرى اقتراح في ذي الحجة ١٣٩٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٩ م) من قبل أعضاء الجمعية البالغ عددهم ٣٣٦ عضواً على قائمة واحدة فقط. وفي مطلع عام ١٤٠٠ هـ غلقت الجمعية الوطنية الثورية أول اجتماع لها، وتقرر أن يكون (ماتيو كيركو) المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية، وفي ربيع الأول ١٤٠٠ هـ (شباط ١٩٨٠ م) تمّ انتخابه بالإجماع.

وأطلق سراح أعضاء المجلس الرئاسي الثلاثة الذين كانوا قد وضعوا تحت الإقامة الجبرية إثر انقلاب عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) وذلك في

جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ (نيسان ١٩٨١ م)، وهذا ما أدى إلى الشعور بالفراج في الحياة السياسية في البلاد.

وأيدت السلطة رغبتها في محاربة الفساد، وإعطاء المناصب لأصحاب الكفاءات وإبعاد غير المؤهلين، وظهر ذلك في التغييرات الوزارية التي تمت في جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ (نيسان ١٩٨٢ م) وفي صفر ١٤٠٣ هـ (كانون الأول ١٩٨٢ م) حيث شملت هذه التغييرات إعطاء الجناح اليساري المتطرف من السلطة، وبعض العسكريين حيث أصبح أعضاء الحكومة من العسكريين قلة ولأول مرة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ (شباط ١٩٨٤ م) وفي اجتماع غير علني جرى تعديل الدستور (النظام الأساسي)، فزاد عدد أعضاء الجمعية العمومية، وزادت مدة الرئاسة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وبعد إعادة انتخاب (ماتيو كيركو) أصدر عفواً عاماً شمل عدداً من السجناء السياسيين بما فيهم رئيس الدولة السابق (الفونس ألبه).

وبعد قيام طلاب الجامعات والمدارس بمظاهرات تم اعتقال عدد كبير من الطلبة، والمعلمين، والمهندسين، والزعماء السياسيين، ولكن بعد إعادة انتخاب الرئيس للمرة الثانية أعلن أن العفو قد شملهم. غير أن منظمة حقوق الإنسان قد صرحت بأن عدداً كبيراً من السجناء السياسيين ما زالوا حتى عام (١٩٨٨ م) يُعانون ظروفاً صحية ونفسية بالغة السوء.

أعلن الرئيس (ماتيو كيركو) استقالته من الجيش ليكون رئيساً مديناً وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م) وبعد شهر أجرى تغييراً على الوزارة شمل وزارات الخارجية، والمالية، والاقتصاد.

وتعاطف اهتمام ضباط الجيش بالتشاور الفساد على نطاق واسع، ويشوا من الإصلاحات التي تقوم بها حكومة (ماتيو كيركو) المدنية فعملوا في رجب عام ١٤٠٨ هـ (أذار ١٩٨٨ م) على إعداد انقلاب ضم عدداً من ضباط الحرس الجمهوري الذي جرى اعتقالهم فيما بعد، وعلى الرغم من

ذلك فإن الرئيس (ماتيو كيركو) لم يعترف بتلك المحاولة الفاشلة صراحةً، وذلك لأنه كان في الوقت نفسه مع وفد يمثل صندوق النقد الدولي في مدينة (كوتونو) لمناقشة برنامج البلاد الاقتصادي. كما أشيع وقوع محاولة انقلاب فاشلة أخرى في شهر ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) في الوقت الذي كان فيه الرئيس يحضر مؤتمر قمة اقتصادي لمجموعة بلدان عربي إفريقية في النواح.

وسرى تباً وفاة (هونتجي) في السجن، وربما كانت وفاته نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرّض له، وكان من محامي الدفاع عن اللين تورطوا في محاولة الانقلاب الفاشلة، وفرّ (فرانسوا كويامي) مع أربعة من السجناء من داخل السجن قبل تقديمهم للمحاكمة.

وطلب الرئيس (ماتيو كيركو) فتح ملف التحقيق في حادث معسكر (كوتونو)، وأعلن أن المعتقلين سيحالون إلى سجون مدينة عدا اللين يبت عليهم القيام باعترافات على أمن الدولة فإنهم سيوقعون في السجن العسكري، وذلك في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م).

وكانت محكمة أمن الدولة قد حكمت على النقيب عبدالرحمن أمادو الضابط السابق في الحرس الجمهوري، وعلى أحمد قاضي يوياء وهو مواطن من موريتانيا، وذلك في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) بالسجن لمدة عشرين سنة بعد أن ثبت لديها تورطهما في محاولة الانقلاب الفاشلة. وحُكم على ضابطين آخرين بالوضع تحت الإقامة الجبرية. وسبق كذلك أن صدر الحكم غيابياً في ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (نوسوز ١٩٨٨ م) على (غاندامسي موداشيرو) بالسجن مدى الحياة، وفي الشهر نفسه تم تأجيل محاكمة باقي المتهمين لاستكمال جمع المعلومات.

وفي انتخابات الجمعية الوطنية في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) حصلت قائمة المستقلين على ٨٩,٦٪ من مجموع الأصوات، وزادت المعارضة على قائمة مرشحي الحزب الرسمي نتيجة عدم رضا

الشعب عن السياسة الاقتصادية حيث غدت الضائقة الاقتصادية مزمنة في البلاد. وتم إعادة انتخاب الرئيس (ماتيو كيركو) في اليوم الأول من عام ١٤١٠ هـ (٢ آب ١٩٨٩ م)، وكان المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية. وأعاد تشكيل الوزارة، فانتدب إلى وزارة التخطيط والإحصاء (روبرت دوسو)، وكان في الشهر الماضي قد دعا إلى التعددية الحزبية في بنين، وطالب بمرور أكبر في تطبيق النظام السياسي القائم. كما عُيِّن (دانيال تويما) وزيراً للخارجية والتعاون الدولي، وهو أحد المقربين من رئيس الجمهورية، وأسندت وزارة الصحة العامة إلى (رافاييلو كريمو) وهي أول امرأة في بنين تدخل عضواً في الجمعية الوطنية.

وفي غرة صفر ١٤١٠ هـ صدر العفو عن مائة واثنين وتسعين سجيناً ممن تورطوا في أحداث مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م)، وأحداث شوال ١٣٩٥ هـ (تشرين الأول ١٩٧٥ م)، وأحداث صفر ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م)، بمن فيهم من أُسِمى بأنتاع الحرب الشعبي الديمقراطية (الشيوعي الداهومي)، وكذلك معتقلون تورطوا في المحاولات الانفصالية وما تبعها من أحداث.

وأعلن رئيس الجمهورية أن طرح فكرة التعددية الحزبية يعني إعادة موضوع الإقليمية والثقلية وما يتبعها من صراعاتٍ ومحنٍ.

الوضع المالي:

بدأت حكومة بنين في عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي لتسهيل إعادة جدولة الديون الخارجية للبلاد، ومنح فروضٍ جديدةٍ.

وتم عزل خمسة وزراء عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) بتهمة عدم تمكنهم من تصريف شؤون وزاراتهم، وأصبحت وزارات المالية والاقتصاد ووزارتين منفصلتين، وشملتا شؤون المالية، والصناعة، والطاقة. وأثارت محاولات الحكومة إرضاء الدائنين الخارجيين قلقاً بالغاً في بنين.

وقامت مظاهرات موظفي القطاع العام، والخدمة المدنية، والمعلمين، والمحاضرين في جامعة كوتونو في العاصمة (بورنوبو) وفي مدينة كوتونو احتجاجاً على تأخير دفع الرواتب، وفي الوقت نفسه قاطع طلاب المنح والبعثات الدراسية الدراسة للسبب ذاته. وتدخلت القوات المسلحة بالأحداث، وأعطيت لها الأوامر بفتح النار على المتظاهرين، وذلك في منتصف عام ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)، ولكن لم يته الشهر حتى اهتمت دفع الرواتب.

وتجمعت المستشفيات مرة أخرى، وأثيرت فكرة تخفيضات كبيرة في الأجور في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) كجزء من ميزانية التشفيف، فأثار هذا الاقتراح المزيد من المشكلات.

وتم الاتفاق مع صندوق التنمية الدولي والمصرف الدولي على إجراء تعديلات اقتصادية وذلك في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، ورغم ذلك فقد تساقمت موجة الغضب في الشهر التالي عندما ترك الموظفون في عشر وزارات أعمالهم، وأضرب المدرسون، وأعلن إلغاء العام الدراسي في المعاهد التي فيها إضراب.

وعقدت الحكومة في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) بدفع جزء من رواتب المعلمين المتأخرة، وذلك عقب ضمانات بمساعدات مالية كديون من عدة جهات ممولّة.

استؤنفت الدراسة في أواخر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (أواخر تشرين الأول ١٩٨٩ م)، وفي الشهر نفسه أعلن اتحاد بنين الوطني للقطاعات، وهو الاتحاد الوحيد المعترف به رسمياً، أعلن قطع علاقاته مع حزب بنين الثوري الشعبي، وطالب بدفع الرواتب المستحقة للموظفين المدنيين والبالغ عددهم سبعة وأربعين ألفاً، بالإضافة إلى تمهيد من الحكومة بالدفع المنتظم في المستقبل.

انسحب اتحاد أساتذة الجامعات من اتحاد بنين الوطني للقطاعات

الأمر الذي أعطى مؤشراً لرغبة بنين في تنفيذ علاقاتها مع نظام معمر القذافي في المستقبل.

وثبت من محاكمات المتهمين في محاولة الانقلاب الفاشلة التي تمت في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) تورط مصالح ليبية في محاولة لزعزعة نظام حكم «ماتيو كيركو».

وتحسنت العلاقات بين نيجيريا وبنين عقب اجتماع ممثلين عن البلدين عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) لبحث التعاون بين الدولتين فيما يتعلق بالحدود، وتم الاتفاق على أن دقة رسم الحدود سيُسَهَّلُ ضبط التهريب، والانتقال غير النظامي، كما تمَّ بحث تشكيل قوة شرطة لحراسة الحدود.

لعلاقة الاتحاد الأخير الوطيدة بالحزب الحاكم. وعادت الدراسة فتعطلت مرة أخرى في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م). بسبب فشل الحكومة بالالتزام بتعهداتها السابقة.

وفي الشهر نفسه أعلنت الحكومة أن الماركسية - اللينينية لن تكون الفكرة الرسمية للدولة، وأن دستوراً جديداً سيتم وضع مسودته له خلال عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م).

العلاقات الخارجية:

اتهمت بنين في عدة مناسبات قوى أجنبية بوقوفها خلف المعارضة في سبيل زعزعة نظام الحكم القائم، وقد تحسَّن وضع بنين الدولي بعد تراخي نظام «ماتيو كيركو» عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م).

تعرَّضت العلاقات بين بنين وفرنسا لمتعطف حاد عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) بعد أن تعرض ميناء «كوتونو» لهجمة قوات من المرتزقة والمحمولة جواً، رغم أن فرنسا تعدُّ صاحبة المكانة الأولى في تجارة بنين، ومقدمة المساعدات الرئيسية لها، ولكن عادت العلاقات إلى حالتها الطبيعية بين الدولتين في عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م)، واستمرت بالتحسُّن فقام الرئيس الفرنسي (ميتران) بزيارة إلى بنين عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م).

وتبادلت بنين السفراء مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م). ولكن عادت العلاقات فسادت بين الدولتين عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) عندما اتهمت الولايات المتحدة حكومة بنين بالسماح لعملاء ليبين باستخدام أراضيها قاعدةً لنشاطات تخريبية. وعلى كل حال فقد أمر رئيس دولة بنين «ماتيو كيركو» رئيس البعثة السياسية الليبية بمغادرة البلاد بحجة تورطه بقتل المتفجرات، كما أمر بإطلاق مكاتب وكالة استيراد وتصدير مدعومة من ليبيا، وكان لها علاقة بالقضية. وفُرضت قيود جديدة على دخول الليبيين إلى بنين. كما رفض عرض ليبيا بتقديم مساعدات،

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جمهورية بنين ١١٢,٦٢٢ كيلو متراً مربعاً، وتشرف من ناحية الجنوب على المحيط الأطلسي (خليج غانا)، ويبلغ طول ساحلها ١٢١ كيلو متراً، أما حدودها البرية فتقع النوغو إلى الغرب منها، ويبلغ طول حدودها معها ٦٤٤ كيلو متراً، وتحدها من الشمال بوركينا فاسو، ويبلغ طول الحدود بينهما ٣٠٦ كيلو مترات، والنيجر وطول حدودها معها ٢٦٦ كيلو متراً، أما نيجيريا فتحدها من ناحية الشرق ويبلغ طول الحدود بينهما ٧٧٣ كيلو متراً، وبذا يكون مجموع طول حدودها البرية ١,٩٨٩ كيلو متراً. ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) أربعة ملايين وستمئة ألف إنسان، وبذا تزيد الكثافة على أربعين شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

الصراع العنصري:

تمتد بنين بين خطي عرض ٦.٢ - ١٢.٢ تقريباً شمالاً، ونتيجة هذا الموقع يسود في الجنوب المناخ الاستوائي حيث الأمطار الغزيرة، والحرارة الدائمة، والأشجار الباسقة التي تشكل غابات تشابك أطراف أشجارها، فتقيم فيها قبائل بدائية تنزل في أقاليمها، أما الشمال فيسود فيه المناخ السوداني ذو الصيف الماطر والشتاء الجاف، وتقل الغابات، وتكثر الأشجار، وتنتشر المراعي الطويلة، وتنتقل فيها قبائل على مساحات واسعة فتعامل مع غيرها، وتتفاعل سكانها بعضهم مع بعض، ومن هنا وصل

الإسلام إلى الشمال وقلته قبائل تلك الجهات، على حين وقعت قبائل الجنوب أمامه، وتحصنت في غاباتها، وتصدت له بشراستها التي صُرفت بها، وتحصّر الشمال بالتفاعل مع الآخرين، والنزول الجنوب، وبقي على سذاجته أو بدائيته.

تنتقل في الشمال قبائل الباريساس، والهالوسا، وجاء الفولانيون ودانوا بالإسلام، وتشكل هذه القبائل ما يقرب من نصف سكان البلاد، وتعيش في الجنوب قبائل الفون، واليوروبا، والتاغي، ولا يزال أكثرها على الوثنية، وإن كان بعضها قد اعتنق الإسلام، أو سار مع النصرانية، وهي أيضاً تقدر بنصف السكان أيضاً.

بدأ النزاع بين الشمال والجنوب من أجل التوقّل إلى الغابة والإفادة من خيراتها فوقفت قبائل الغابة بعنف وشراسة أمام قبائل الشمال وصدتها، فكان الصراع إقليمياً بين الشمال والجنوب، وعنصرياً بين قبائل تلك الجهات وقبائل هذه النواحي، ثم أصبح عقيدياً بعد أن انتشر الإسلام ووقف الجنوبيون في وجهه. والواقع أن النزاع اقتصر على الحانب العقيدي لأن القبائل لم تكن لتتمايز بين بعضها بعضاً إلا بالعقيدة حيث لم يعد السكن له ذلك الدور الكبير بعد أن اختزنت الغابة

ولما جاء المستعمرون الصليبيون حرّضوا أبناء الجنوب بصفتهم وثنيين ضدّ القبائل في الشمال، حيث يمكن التعاون بين المستعمرين والوثنيين ضدّ العدو المشترك، وهو المسلمون، فاشتدّ النزاع، ولما سيطر المستعمرون الصليبيون عملوا على إبقاء ذلك الخلاف، بل أشعلوا ناره، وزادوا أواره ليستنى لهم البقاء وإمكانية التحكم، فإذا قربوا أحداً من الشمال نعم أبناء الجنوب، وإذا عتبوا أحداً من الجنوب ثور الشماليون، واستمر ذلك إلى ما بعد الاستقلال حتى لعب هذا دوراً أساسياً في الانقلابات العسكرية المتكررة التي وقعت في البلاد.

واللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، ولكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

الصراع العقائدي:

تبلغ نسبة المسلمين ٦٠٪ في بنين، وتزيد هذه النسبة كثيراً في الشمال إذ تشمل معظم قبائل تلك الجهات، الفولاني، والهاوسا، والباريسا، وتقل في الجنوب إذ أخذ الإسلام طريقه إلى قبائل الجنوب متأخراً ونسباً قليلة، وإن كان نصف قبائل بوروياً أصبح من المسلمين.

وتبلغ نسبة الوثنيين ٣٠٪، وتزيد هذه النسبة في الجنوب، وخاصة بين القبائل المنعزلة في الغابات وكلما كانت أكثر انعزالاً ارتفعت بينهم نسبة الوثنية وقلت نسبة الإسلام، وتختلف هذه النسبة في الشمال حتى تكاد تعدم لسيادة الإسلام هناك.

وتبلغ نسبة النصرانية ١٠٪، وتزيد هذه النسبة في الجنوب بين القبائل الوثنية حيث استطاع رجال الإرساليات التصيرية أن يحققوا بعض النجاح للتقارب بين الفكرين في عبادة المخلوقات إذ قبل بعض الوثنيين تحسيد قوى الطبيعة التي يعبدونها في بشر، كما تمكن رجال السلطة من المستعمرين الصليبيين جذب بعض أفراد الوثنيين إلى عقيدتهم بإغراءات المنصب والمادة، على حين عجز هؤلاء، وأولئك مع المسلمين فاكتفوا منهم بالابتعاد عن دينهم، وقد موهم بشاة على ذلك في الجهاز الإداري كي يظهروا بظهور الابتعاد عن التصب للعقيدة. وأكثر النصارى من أتباع كنيسة الروم الكاثوليكية، وهذا الأمر طبعي ما دام المستعمرون من الفرنسيين، وأقلهم من البروتستانت حيث يوجد منهم في بنين ما يقرب من ثلاثمائة نصراني.

وقلتا: إن الصراع الإقليمي والعنصري قد حمل المعنى العقائدي بالواقع، واستمر يمثل النصرانية والوثنية متحدتين ضد الإسلام، إضافة إلى ما كست السلطة من المسلمين، وإن لم يتخلوا عن دينهم إذ اكتفى منهم المستعمرون الصليبيون بإعمال العقيدة والسير على منوالهم وحسب أسلوب حياتهم، لتقديهم، وإعطائهم بعض المراكز حسبما تهوى أنفسهم.

الصراع الحزبي:

كان نتيجة الصراع العقائدي تلك الانقلابات المتكررة الأمر الذي أدى إلى قيام حكم عسكري يستبد بالسلطة، ويحكم الأهواء، ويحول دون الحرية في أكثر الأوقات، ويفسخ هذا الحكم المجال لتسيير المخططات الأجنبية وتنفيذها دون أن يجزؤ أحد على الكلام. وفي نبي القعدة ١٣٩٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٥ م) تشكل حزب بنين الثوري الشعبي ليكون قاعدة للحكم ولم يسمح لغيره من التنظيمات لذا بقى الوحيد، حزب الحكام، ويستبد المتفردون فيه بالسلطة كما كان يستبد العسكريون، لذا لم يكن صراع حزبي بالمعنى المعروف، وإنما متسلطون، ومتفقون بالسر لتصرفات الحزبيين، وتجاوزاتهم تحت مظلة الحزب، وهذا ما يشكّل نقمة داخلية لا يمكن الإفصاح عنها.

الباب
الحادي عشر

النَّجْرَاءُ

www.alkottob.com



لمحة عن النيجر قبل إلغاء الخلافة

تعددت النيجر بين خطي عرض 12.24° - 23.30° شمالاً، إذ يمر مدار السرطان من نقطة التقاء الحدود الليبية - الجزائرية - النيجرية، وبذا تشمل أرض النيجر على أجزاء من الصحراء في الشمال، وأقسام من المراعي الطويلة في الجنوب، وتعدّ الأخيرة هي المأهولة بالسكان على حين يعيش السكان في الشمال على شكل قبائل تنتقل في فياقها، وقد توجد فيها بعض الواحات يستقر فيها جمع من الناس.

انتشر الإسلام في المناطق التي تقع شمال الصحراء، وارتحلت القوافل نحو الجنوب، واتجهت خاصة نحو بحيرة تشاد، فنشأت على طرق تلك القوافل عدد من المراكز التجارية، أو أن أولئك الرحالة قد سلكوا طرقاً على عديد من الواحات ليجدوا فيها راحتهم، ويأخذوا منها حاجتهم، ويعرفوا فيها الأمن وسط تلك البداه الواسعة، وكانت واحة وبيلماه أشهر تلك المراكز، وأهم تلك الواحات، أو أن التجار خصّوها دون غيرها بالتوجه نحوها لأنها كانت أكثر مناطق الملح شهرة في تلك الأجزاء.

وفي القرن الخامس الهجري أخضعت قبائل الطوارق الأجزاء الشمالية إليها، وهي قبائل مسلمة، وكذلك دخلت قبائل الهاوسا إلى المنطقة، وكان أكثر أفرادها قد اعتنقوا الإسلام، وبقي بعضهم وهو القليل على الوثنية، وتمكنت هذه القبائل أن تسيطر على الأجزاء الجنوبية، ونتيجة ذلك أخذ الإسلام ينتشر على نطاق واسع بين الجماعات المستوطنة هناك، وشكل



الحكام عدة سلطات في تلك الجهات.

وفي عام ١٢٢١ هـ (١٥١٥ م) سار جيش مملكة صغاي من مدينة (غان) بقيادة (إسكيا محمد الأول) إلى المنطقة فأخضع السلطنات فيها سواء أكانت إمارات الهاوسا في الجنوب أم إمارات الطوارق في الشمال، وتمكن هذا الجيش من دخول مدينة (أغانيس)، وبعد مدّة السحب جيش مملكة صغاي، وعادت الإمارات إليها.

وفي بداية القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) بدأت جماعات الفولاني تتدفق إلى جنوب المنطقة، وتسيطر على إمارات الهاوسا، وتعمل على التوسع نحو الشمال، وهي جماعات مسلمة. وفي الوقت نفسه دخلت قبيلة (غرماء) مع قبائل بدوية أخرى من جهة الشمال، وتمكنوا بزعمارة الطوارق أن يقيموا تكتلات قوية في هضبة (أير)، وأن يقفوا في وجه الفولانيين. غير أن عثمان بن فودي استطاع إخضاع إمارات الهاوسا إلى سلطانه في السنة الواقعة ١٢١٩ - ١٢٢٥ هـ (١٨٠٤ م). وتمكن خلفاؤه من بعده بالاحتفاظ بهذه السلطة بصفتهم زعماء دينيين.

وفي عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) وصل إلى المنطقة المقدم (دنهيم) والملازم (كلابرتن) الموفدان من الحكومة البريطانية لمعرفة نهر النيجر، والتقى به (ابن عثمان بن فودي)، ودرسا المنطقة دراسة جيدة.

اتفقت إنكلترا وفرنسا عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) على تعيين الحدود، والتسام مناطق النفوذ بينهما في منطقة وسط إفريقية، وكانت منطقة النيجر من نصيب فرنسا.

أرسلت فرنسا حملة إلى المنطقة لتسيطر عليها عسكرياً بعد أن اطمانت إلى عدم المنافسة من بقية المستعمرين الصليبيين بل إلى دعمهم وتأييدهم ما دام التفاهم قد تمّ مع إنكلترا أكثر الدول الاستعمارية منافسة لها، وتمكنت الحملة من إخضاع المنطقة الجنوبية، وتابعت طريقها نحو

الشمال فلقبت مقاومة عنيفة وسط تلك الصحارى الواسعة والمسالك غير المعروفة لديها. غير أن التعاون الفرنسي - الإنكليزي في العمليات العسكرية قد خضد من شوكة المقاومة.

لقد اغتتم الطوارق فرصة السداع الحرب العالمية الأولى فإرادوا أن يتخلصوا من النفوذ الفرنسي، وكان أحمد السنوسي في واحة (الكفرة) في ليبيا قد أعلن الجهاد ضدّ المستعمرين الصليبيين، وكان للسنوسية دور في الصحراء لا ينكر، فاشتملت الصحراء تاراً. وقام أحد الأعيان في منطقة (العير) شمال (أغانيس) (إيكازكارزان) في (دمروغو) إقليم (طانوت)، وكان قد هاجر إلى (كاتم) في تشاد مع (الكيل غرس) وهم لم يخلصوا للاستعمار الفرنسي، فدخل (العير) بجيش كامل مزوّد بخمسة مائة بندقية ومدفع، وهذا الزعيم هو (كاوسن أخ محمد)، ووصلت طلائع جيشه إلى (أغانيس) في صفر ١٣٣٥ هـ (كاتون الأول ١٩١٦ م) فحاصرها تسعين يوماً حتى ١٠ جمادى الأولى ١٣٣٥ هـ (٣ آذار ١٩١٧ م)، واضطر بعدها للانسحاب عندما هزمت قوات فرنسية ضخمة لدعم القوات المحاصرة. تراجع نحو (العين) فقاتل هناك، ثم السحب إلى (دمروغو) وأخيراً تفهقر نحو (كموار) حيث وقع في فخ نصب له قطاع الطرق، وأبيدت قوته وقُتل معها في الثالث من ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ (٥ كانون الثاني ١٩١٩ م)، وتمكنت فرنسا من السيطرة على النيجر كاملة عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وأخذت تُطبق سياستها الاستعمارية حقداً، وصليةً، واستعماراً.

عدت فرنسا النيجر مستعمرة لها، وجعلت عليها حاكماً عاماً. ثم أخذت في جمع مستعمراتها ضمن وحدات كبيرة ومن هذه الوحدات كانت إفريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تضم: موريتانيا - السنغال - مالي - غينيا - ساحل العاج - النيجر - التوغو - الداومي - فولتا العليا.

وفي ذي القعدة ١٣٧٨ هـ (أيار ١٩٥٩ م) دخلت النيجر حلقاً يفسم:
قوتنا العليا، والداهومي، وساحل العاج لتنظيم السياسة الخارجية
والاقتصادية لهذه الأقاليم، وكانت رئاسة دورياً، وقد تولى رئاسة في السنة
الأولى «هاماني ديوري».

أخذت النيجر تطالب بالخروج من المجموعة الفرنسية والاستقلال
تمام، وقد حصلت على ذلك الاستقلال في ١٠ صفر ١٣٨٠ هـ (٣ آب
١٩٦٠ م).

الفصل الأول



النيجر من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٠ صفر ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٦٤ - ٣ آب ١٩٦٠ م

جندت فرنسا سكان مستعمراتها، ومنهم أهل النيجر، وساقتهم في
الحرب العالمية الثانية إلى ساحات القتال. وكانت تمني السكان بالألماني
بعد الحرب. وانتهت الحرب ولم يتغير شيء. إذ استمرت فرنسا في تطبيق
سياستها الاستعمارية بصورها كلها، والأعيان جميعها.

ونص دستور فرنسا بعد الحرب على إيجاد مجلس عام في كل إقليم
يحكم الإقليم، ويُختار أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية التي يتم
انتخابها. وجرت الانتخابات، ونجح الوطنيون الإفريقيون حسب المفهوم
السائد، أو حسب الظاهر الذي يترامى للعادة الذين لم يعرفوا الأعيان
الساسة، واللعب الدولية. وشكل هؤلاء الوطنيون حكومة تدبر أمور البلاد
بإشراف فرنسا.

وعرض ديفول دستور، وجرى الاستفتاء عليه في النيجر، وانجلت
النتيجة عن تأييد السكان لهذا الدستور، وحصلت النيجر بهذا على
الاستقلال الذاتي، وأعلنت الجمهورية، وشكل «هاماني ديوري»، حكومة
جديدة برئاسته، وأيده الزعماء المسلمون، ورجال حزبه المسمى
«الحزب النيجري التقدمي» وذلك في جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (كانون
الأول ١٩٥٨ م). وكان هذا الاستقلال الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية.

عسكري، واعتقلت الرئيس هاماتي ديوري، وتسلم القائد العام للقوات المسلحة اللواء «سني كاونشي» منصب الرئاسة، وشكلت حكومة عسكرية تحت إشراف المجلس العسكري الأعلى. وقد حلت المجلس الوطني، واستبدلته بهيئة استشارية هي المجلس الوطني للإصلاح، وعلمت الدستور، وحظرت النشاط السياسي، وأعلنت أن هدفها الرئيسي هو القضاء على الفساد، والحصول على مستوى أفضل لمعالجة أحوال المجاعة التي كانت منتشرة آنذاك. ورجع إلى البلاد قائد حزب «سوابا» السابق «ديبو ياكاري» والذي كان يعيش في غينيا.

كان التخطيط لاقتصاد سليم هو شغل الحكومة الشاغل إذ كان هناك فحط شامل ١٣٨٨ - ١٣٩٤ م (١٩٦٨ - ١٩٧٤ م)، وأثر على اقتصاد النيجر تأثيراً بالغاً، وفي الوقت نفسه فقد حصلت الحكومة الجديدة على انسحاب الجيوش الفرنسية من قواعدها التي كانت تحفظ بها، كما تقلص النفوذ الفرنسي في استغلال خامات البورانيوم، المادة التي عملت فرنسا في التقيب عنها عام ١٣٨٨ م (١٩٦٨ م).

وتطوّرت علاقات النيجر نحو الأفضل مع البلدان الغربية، وفي صفر ١٣٩٧ م (شباط ١٩٧٧ م) وقّعت النيجر وفرنسا على اتفاقية جديدة للتعاون بينهما، وأدعت حكومة النيجر أن هذه الاتفاقية قد قضت على ذيول المشكلات المعلقة والتي كانت تعيق العلاقات بينهما.

وفي شبان ١٣٩٥ م (أب ١٩٧٥ م) تمّ اعتقال قائد حزب سوابا السابق «ديبو ياكاري»، ونائب رئيس المجلس العسكري، ورئيس الشركة الوطنية «غراوندنت» بتهمة التآمر للاستيلاء على السلطة. ثم أُلقي القبض على أمين سر الدولة للإعلام في مطلع عام ١٣٩٦ م (كانون الثاني ١٩٧٦ م)، كما أُلقي القبض في ربيع الأول ١٣٩٦ م (أذار ١٩٧٦ م) على النقيب موسى باير، وكان قد طرد من الحكومة قبل شهر، فقاد انقلاباً فاشلاً، وقد حُكم على تسعة من هؤلاء المتهمين بالإعدام.

الفصل الثاني

الاستقلال

١٠ صفر ١٣٨٠ م -

٣ آب ١٩٦٠ م -

تولى «هاماتي ديوري» زعيم الحزب النيجري التقدمي رئاسة الجمهورية. وانضمت النيجر إلى الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ م (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، وانضمت عرا الحلف الذي انضمت إليه بعد أن استقلت هذه الأقاليم كلها استقلالاً تاماً عن فرنسا، وانفصلت عن المجموعة الفرنسية.

أخذت السلطة في النيجر تتلاحق حزب الاتحاد النيجري الوطني الديمقراطي ذي الميول الاشتراكية والمعروف باسم «سوابا» أيضاً. وبقي الحزب النيجري التقدمي الوحيد في الساحة السياسية. وأعيد انتخاب هاماتي ديوري ١٣٨٥ م (١٩٦٥ م) و ١٣٩٠ م (١٩٧٠ م)، وقد حافظت الحكومة على صلاته وثيقة مع فرنسا، واتسم الوضع بانطلاق مظاهرات بين الحين والآخر نتيجة العاطفة الوطنية، ولكن رئيس الجمهورية اكتسب مركزاً دولياً بصفته كان المتحدث الرسمي باسم إفريقيا التي كانت تحت النفوذ الفرنسي الرسمي.

وقع اضطراب مدني واسع النطاق متهماً الحزب النيجري التقدمي بالفساد وخاصةً بعد ظهور كميات كبيرة من المواد الغذائية المخزونة في منازل وزراء الحكومة. وأخيراً قامت القوات المسلحة بانقلاب

وجاء عامان من القحط، وعملت الحكومة على توسعة قاعدة المساعدات المالية. وفي ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (أذار ١٩٧٨ م) أطلقت سراح عدد من السجناء السياسيين بمن فيهم من أعوان الرئيس السابق هاماني ديوري، وفي غرة جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (نيسان ١٩٨٠ م) أطلق سراح كل من هاماني ديوري، وديبو باكارني مع الاحتفاظ بالإقامة الجبرية لهاماني ديوري.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ (نيسان ١٩٨٢ م) ألقي القبض على أربعة عشر شخصاً في مدينة «ألريت» في الشمال، ثلاثة عشر منهم من أصحاب الأموال، واتهموا بأنهم كانوا يقومون بأعمال تخريبية، وكانوا على صلة مع عبدالله ديوري قائد الجبهة الشعبية لتحرير النيجر، ولد الرئيس السابق هاماني ديوري، وهذه الجماعة تعمل سراً في معارضة نظام الحكم القائم، ويعيش قادتها في المنفى.

رفعت الإقامة الجبرية عن الرئيس السابق هاماني ديوري في رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م) بموجب عفو صدر في الذكرى العاشرة للانقلاب. ولكن لم يلبث أن أعيد اعتقاله بعد غارة على المنطقة الشمالية في شعبان ١٤٠٥ هـ (أيار ١٩٨٥ م)، وذكر أنها من أعمال فدائيي الجبهة الشعبية لتحرير النيجر.

بدأ تصيب الجيش في الحكومة بتناقض بدءاً من مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م)، حتى تسلّم رئاسة الوزارة أحد المدنيين وهو «عمارو مانين» في غرة ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ (كانون الثاني ١٩٨٣ م)، وهذا ما أثار نفمة بعض العسكريين من أصحاب العلومحات، فأخذوا يعملون في الخفاء ليقاء سيطرتهم على الوضع، واستغلّوا غياب الرئيس «سني كاونشي» في فرنسا لحضور القمة الإفريقية الفرنسية فقاموا بحركة انقلاب غير أن أعوان الرئيس والوزراء المخلصين له قد تمكّنوا من إحباط هذه الحركة. وفرّ من البلاد ثلاثة من البارزين الرسميين في الدولة والذين كان لهم دور في فشل الحركة بسرّب المعلومات عن طريقهم وعدم أداء

دورهم بالشكل المطلوب، غير أنه قد تمّ اعتقال وزيرين وبعض الموظفين المدنيين للاشتباه بهم بالتواطؤ في هذه المؤامرة التي تمت في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الأول ١٩٨٣ م).

وفي ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م) أعاد «عمارو مانين» تشكيل الوزارة، والذي كان منذ شهر (آب) قد عُيّن رئيساً للمجلس العسكري الذي أعيد تشكيله، وبقي رئيساً له حتى مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) حيث خلفه حامد الغايد في رئاسة الوزراء. وفي غرة جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) أعلن الرئيس سني كاونشي عن إنشاء لجنة خاصة لعمل مسودة بحدود متعج العمل الوطني.

في رمضان ١٤٠٣ هـ (أواسط عام ١٩٨٣ م) قدّمت الحكومة متهجاً أساسياً لإعادة بناء النظام وتهدف به تصحيح مسار الاقتصاد الذي أوقعه القحط الذي عمّ سني ١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ - ١٩٨٥ م) وإغلاق الحدود مع نيجيريا في تلك السنوات، وهذا ما أتى إلى اعتماد النيجر على المساعدات المالية الخارجية بشكل متزايد.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) انتهى وضع مسودة متعج العمل الوطني، واعتمدها الحكومة في رمضان ١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م)، وأجري استفتاء شعبي لاعتمادها فصوّت بالموافقة عليها ٩٩.٦٪ من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م).

قرر الرئيس «سني كاونشي» في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) القيام بسلسلة من الزيارات الرسمية، وكانت أول زيارة رسمية له لفرنسا وعانى فيها من إصابة بشلل المخيخ، ودخل المستشفى العسكري وتوفي فيه في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م). وقيل وفاته بساعات أصدر المجلس العسكري الأعلى قراراً بتعيين العميد «علي سايبو» قائد الجيش رئيساً مؤقتاً للدولة. وفي ٢٣ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٨٧ م) أعلن تسلّم علي سايبو رئيساً رسمياً للدولة، ورئيساً

للمجلس العسكري الأعلى. وبعد سنة أيام فقط أُعيد تشكيل الحكومة، ودخلت عشر شخصيات جديدة بالوزارة بما في ذلك امرأة، وهي أول وزيرة في تاريخ النيجر.

زاد عدد الشخصيات العسكرية في مجلس الوزراء من خمس إلى سبع، وتم تشكيل عددٍ من المؤسسات الحكومية، وأطلق سراح الرئيس الأسبق هاماني ديوري من الإقامة الجبرية في منزله، وورق تنظيم للمطفيين النجريين الذين يرغبون بالعودة إلى بلدتهم، واستقبل الرئيس كلاً من هاماني ديوري، وديو كاياري قائد حزب سوابا. (توفي هاماني ديوري في مراكش في رمضان ١٤٠٩ هـ - نيسان ١٩٨٩ م).

وأعلن الرئيس علي سايبو عقوفاً عاماً عن جميع السجناء السياسيين في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، واقترح عقد مجالس محلية للقرى والأقاليم، وإنشاء لجنة للدستور. وتعهد بأن يواصل سياسة الرئيس السابق سيني كاوتشي التي تقوم على الصداقة والتعاون. وأعلن أن الجيش سيقى مشاركاً في الحكم حتى تتمكن البلاد من تطبيق الدستور، وحتى يُعاد توزيع الحقالب الوزارية من جديد. وأعيد تسمية عمارو مامين رئيساً للوزراء في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) وزاد عدد الوزراء العسكريين إلى عشرة وزراء، وتبين وزير دولة مدني ليكون مسؤولاً عن المالية.

وأجهدت الحكومة النيجرية تحديات سياسية عندما قاطع طلاب جامعة ياهي الدروس لمدة اثنين وعشرين يوماً احتجاجاً على تخفيض المنح ونظلمات ثابتة، وعاد الطلاب إلى دراستهم بناءً على تعهد الحكومة بدراسة طلباتهم وإنصافهم، وكان عدد هؤلاء الطلاب ثلاثة آلاف طالب.

وأعطى المجلس العسكري الأعلى مهمة وضع مسودة للدستور في أول ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م) ثم تبنى وثيقة دستورية من قبل مجلس الوزراء في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)

وأجيزت باستفتاء شعبي جرى في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م)، وحصلت على موافقة ٩٩.٢٨٪ من الأصوات الذين استعملوا حقهم في الاستفتاء.

بقي الحظر على النشاط السياسي وعلى المنظمات الحزبية مدة أربع عشرة سنة، ثم أُلغى هذا الحظر في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) عندما أعلن الرئيس تشكيل الحزب الحاكم الجديد وهو الحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير ولكن في الوقت نفسه وقفت معارضة في وجه الرئيس للعمل بالتعددية الحزبية.

تمت في ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) محاكمة المتهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب التي وقعت في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الأول ١٩٨٣ م)، وحكمت محكمة أمن الدولة على أربعة من المتهمين بالموت غيابياً، وعلى ستة عشر بالسجن، ويرات ساحة ثمانية من المتهمين، وكان هذا الحكم قد صدر بحق المتهمين سابقاً، غير أن محكمة الاستئناف قد نقضته حتى أكدت محكمة أمن الدولة الآن. وفي خطاب ألقاه الرئيس أثناء الاحتفال بذكرى تسلّم سيني كاوتشي السلطة قبل خمسة عشر عاماً أعلن الرئيس عن عقوفاً خاص لثلاثٍ محددةٍ من السجناء.

انتخبت الحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) مجلساً أعلى للإرشاد الوطني ليحل محل المجلس العسكري الأعلى، وكان رئيسه علي سايبو المرشح الوحيد لانتخابات الرئاسة التي ستجري في وقت يتزامن مع الانتخابات للمجلس الوطني المقترح.

أجريت الانتخابات في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) وأعيد انتخاب الرئيس علي سايبو لمدة سبع سنوات جديدة، ونال ٩٩.٦٪ من مجموع أصوات الذين أدلوا بأصواتهم، وفي الوقت نفسه كانت هناك قائمة مفردة للهيئة التشريعية الجديدة، والمرشوحون جميعهم وعندهم

٩٣ مرشحاً انضموا من قبل المجلس الأعلى للإرشاد الوطني، وحصلت القائمة على ٩٩,٥٢٪ من مجموع أصوات الذين استعملوا حقهم في الانتخابات. وبعد أسبوع أعلن أن السجينين السياسيين المتبقين يجب أن يُطلق سراحهما بمناسبة الاحتفال باستلام الرئيس علي سايبو منصبه كرئيس لما سيُدعى بالجمهورية الثانية.

وأعيد تشكيل الحكومة من جديد، وأُقي منصب رئيس الوزراء، وفي الوقت نفسه تخلى الرئيس علي سايبو عن حقيبته وزارة الداخلية التي كان يشغلها هو بنفسه، وأعطيت لأمادو مادوغو، وهو من المدانين، كما أُعيدت وزارتان ودمجتا في بعض الدوائر.

تدخلت قوات الأمن في مظاهرات الطلبة الذين قاطعوا المحاضرات في جامعة نيامي في شهر رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م) احتجاجاً على تغييرات مقترحة لنظام التعليم، ولوضع حدّ لوظائف الخريجين في الخدمات المدنية. وأعدت التقارير أنه قد قتل ثلاثة طلاب، وجرح خمسة وعشرون طالباً نتيجة تصرف الشرطة، وكان الرئيس علي سايبو في زيارة رسمية خارج البلاد أثناء الحادث فأعرب عن أسفه لتدخل قوات الأمن، وأعلن عن إغلاق الجامعة والمدارس إلى أجل غير مسمى، وتعيين لجنة للطلبة.

استؤنفت المحاضرات من جديد في الجامعة، وافتتحت المدارس في وقت لاحق من الشهر في شعبان ١٤١٠ هـ (آذار ١٩٩٠ م)، وتم طرد وزير الداخلية، ووزير التعليم العالي والأبحاث التقنية، وتعيين وزير جديد للتعليم العالي، وهذا يشير إلى أن الرئيس عنده رغبة في استرضاء الطلاب. وتعيين علوي محاميدو وهو من الشخصيات الصناعية البارزة في منصب رئاسة الوزراء حيث أُعيد هذا المنصب، وزاد عدد ضباط الجيش في الحكومة فأصبح سبعة وزراء من الضباط. وفي الوقت نفسه قدم العقيد أمادو سيني مايقا أمين السر السياسي للمكتب التنفيذي للحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير استقالته. وقد طرد أمادو سيني مايقا، وأمادو مادوغو من المجلس الأعلى للإرشاد الوطني.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تقع دولة النيجر وسط القارة بعيدة عن البحار، فهي دولة قارية، تبلغ مساحتها ١,٢٦٧,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً، ويبلغ طول حدودها ٥,٦٩٧ كيلو متراً، وغالباً ما تكون في الشمال مستقيمة لأنها وسط الصحراء، على حين تتعرج نسبياً في الجنوب. يبلغ طول حدودها مع الجزائر ٩٥٦ كيلو متراً، ومع ليبيا ٣٥٤ كيلو متراً، ومع تشاد ١,١٧٥ كيلو متراً، ومع نيجيريا ١,٤٩٧ كيلو متراً، ومع بنين ٢٦٦ كيلو متراً، ومع بوركينا فاسو ٦٢٨ كيلو متراً، ومع مالي ٨٢١ كيلو متراً.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) سبعة ملايين ونصف المليون، وبذا تكون الكثافة ستة أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة قليلة لانتشار الصحراء على نطاق واسع فيها.

الصراع العنصري:

يسكن على أرض النيجر مجموعات قبلية كثيرة وأهمها:

- ١ - الهاوسا: ويشكل أفراد هذه القبيلة ٥٦٪ من مجموع السكان، ويتجمع أكثرهم في الجنوب على حدود نيجيريا.
- ٢ - الغرما: وتصل نسبتهم إلى ٢٢٪ من مجموع السكان.
- ٣ - الكانوري: على حدود نيجيريا.
- ٤ - الصنفاي: وإهم تجمعات متفرقة في الشرق، وشثلها في الغرب على مجرى نهر النيجر.

٥ - اللواتي: في الشرق، ويشكلون ٨.٥٪ من مجموع السكان.

٦ - الطوارق: في الشمال الغربي، ويشكلون ٨٪ من مجموع السكان.

٧ - العرب: في الغرب، ويشكلون ١.٢٪، وينجمون في منطقة الزواغ.

واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، وتعد لغة الهاوسا، والغرما. كما أن التعليم الديني، وأهل العلم إنما يتعلمون العربية من مختلف المجموعات القبلية.

ليس هناك من صراع عنصري لأن الهاوسا أكثرية يصعب الدخول معهم في صراع، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن أغلب القبائل مسلمة كمجموعات، وغالبية أبنائها مسلمين كأفراد، والعقيدة هي التي تقارب بين الشعوب، وعلى أساسها يتم التباين.

وإذا كان يحدث في الماضي العبد صراع بين القبائل من أجل الاعتداء على الديار أو الاختلاف على مناهل المياه إلا أنه صراع على مستوى محدود. وعندما جاء المستعمرون الصليبيون حاولوا إثارة العصبية القبلية لكنهم لم يفلحوا لأن القبائل جميعها مسلمة، وهم على عقيدة مخالفة للمستعمرين لذا كان مخططهم الرئيسي إبعاد الشعب عن عقيدته كي يتمكنوا من اختراق الحاجز الذي يفصلهم عنهم، وباختراقهم التغلغل إلى داخل القوس والعبث بالأفكار، وبالتالي تحقيق الأهداف، وتنفيذ المخططات.

الصراع العقائدي:

يشكل المسلمون أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان، إذ أن أكثر القبائل مسلمة، ويشكل الوثنيون ٩٪، وهم بعض من بقى من القبائل على بدائيتهم حياة وعقيدة، وهناك ١٪ من النصارى، وهم الذين استطاع المستعمرون الصليبيون التأثير عليهم من بعض أفراد القبائل تحت عوامل الإغراءات، وتحقيق المصالح، وتأمين الشهرة المزيفة بالمنصب. فقد نجد بعض أفراد من قبيلة الهاوسا يتبعون النصرانية وكذلك من غيرها باستثناء العرب والطوارق.

ولما عجز المستعمرون الصليبيون عن إثارة النزاع القبلي أو العنصري لجؤوا إلى محاولة كسب بعض العناصر والعمل على تجميعهم مع الوثنيين، ثم محاولة إبعاد بعض المسلمين عن عقيدتهم بث فكرة العلمانيين وتجميع هؤلاء جميعاً لمقاومة المسلمين من جانب، ثم التمكن لهذا الجمع بإعطائهم المراكز الحساسة في الإدارة والجيش وتسلطهم على الشعب.

وهكذا فالصراع العقائدي بين مجموعتين أولاهما الملزمة بإسلامها، وهي مبعدة عن السلطة، مضطهدة من قبل الحكم تعيش بجهدهما، وهذا ما يجعلها فقيرة، ومتصرفة إلى شؤونها، جاهلة بالأوضاع العامة غالباً، وثانيتها ونظم النصارى والوثنيين والمستهترين من المسلمين، وهي صاحبة المسؤولية، وذات المكانة، والمعترفة بما ناله، وبما تأعله لا تبالي جاء بالحلل أم بالحرام، متجهة نحو السياسة لأنها تمسها قبل كل شيء وهذا ما يجعلها تعرف بعض الأوضاع العامة.

الصراع الحزبي:

إن هذا الصراع قائم في النيجر، ولكن على مستوى ضعيف حيث لم يسمح بالتعددية الحزبية إلا في وقت محدود، ولم تكن الظروف مناسبة بشكل واحد، فزاد حزب السلطة والتنظيمات الأخرى مضطهدة، أو أنها تعمل من خارج الحدود.

ففي المرحلة الأولى كان على الساحة الحزب النيجري التقدمي، وقد تسلم السلطة منذ بداية الاستقلال، وحصل على التأييد فأخذ بملاحقة المعارضة التي كانت تتمثل بحزب الاتحاد النيجري الوطني الديمقراطي وسوابه حتى شلّه، وأخرج زعيمه ليعيش في المنفى.

وقام الانقلاب العسكري عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م)، وحظر النشاط السياسي، وحاول حزب سوابه الحركة فكانت السلطة له بالمرصاد، واعتقل زعيمه. غير أن الحزب النيجري التقدمي كان قوياً قوياً فزعيمه رئيس الجمهورية، وكان فادته أصحاب السلطة غير أن الحظر لا يسمح لهم

بالحركة، فالسيف مصلت، والقبضة قوية، لذا اتجه إلى العمل نحو الخارج، وظهر تنظيم جديد هو الجبهة الشعبية لتحرير النيجر لإبعاد النظر عن القادة السابقين للحزب إذ لو حمل التنظيم الجديد الاسم القديم لعرض اللين في داخل البلد إلى الخطر. وقد قاد هذه الجبهة ابن قائد الحزب الحاكم السابق، ابن رئيس الجمهورية المعزول وعبدالله بن همامي ديوري، ويعمل من خارج الحدود، ويتحرك سراً. فكان يقوم بغارات من الشمال على البلاد، وإذا وقعت أحداث في المدن والأرياف أُسْتُ إلى تلك الجبهة. وقد يقوم بعض المعارضين بأعمال شغب وفوضى، وينسبون أعمالهم إلى الجبهة.

واستمر الحظر السياسي مدة أربعة عشر عاماً، وتحكم في الدولة جبهة عسكرية. وبعدها منع الحظر، وشكل الرئيس علي سايبو حزباً هو «الحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير»، ولم يسمح لغير حزبه بالعمل. وإن فكر بالتمردية الحزبية، لكن أعوانه وقفوا في وجهه معارضين له، فبقي حزب وحيد رسمياً، وإن كان الدستور يسمح بالتمردية، لكن الواقع شيء آخر. وهكذا لم يوجد صراع، وإن كان كامناً في النفوس لا يستطيع الظهور.





لمحة تاريخية قبل إلغاء الخلافة

جاءت قبائل البوروا من الشرق، وهم ليسوا من أصل زنجي، ولكنهم اختلطوا بالزنوج، واكتسوا الكثير من صفاتهم، واتجهوا نحو الغرب، وكانوا إذا نزلوا إقليماً تركوا فيه فريضة منهم، لذلك تدهي هذه القبائل أن شعوب السودان كلها تنحدر منها، أو تعود لبعض بطونها. ووصل البوروا إلى جنوب غربي نيجيريا اليوم، وحطوا رحالهم هناك، وأقاموا مملكةً يعتقد أنها دامت من سنة ٢٢ قبل الهجرة حتى سنة ٣٩١ هـ، ثم ضعف أمرها، وانفصل عنها إقليم كانا، وإيلورين. وأسست مملكة «بين» نسبةً إلى الخليج الذي تُشرف عليه البلاد، أو أنه عُرف باسم تلك المملكة، وقد دامت من القرن السادس الهجري، واستمرت حتى قضى عليها المستعمرون الإنكليز عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م). كانت القبائل في بداية أمرها تقوم على الوثنية، ويُعرف أكبر كاهن بينهم باسم «أوبا»، وحكمه مطلق، ولا يخرج من قصره. أبدأ مهابة وإجلالا كي لا ترمقه عيون شعبه.

وجاءت قبائل الأيو، واستقرت في الإقليم الشرقي من نيجيريا اليوم، وتقوم حياتها الاجتماعية على الوثنية حيث تنتظم حياتها على أساسها، ويلعب الكهان دوراً كبيراً في معيشة الأيو.

وفي القرن الأول الهجري جاءت من الشرق أيضاً قبائل الهاوسا أي بعد مجيء البوروا بقليل، وتأثرت هذه القبائل بالزنوج، واستقرت في



المصور رقم [١٢]

منطقة شمالي نيجيريا اليوم، وجنوبي النجر، وهم ليسوا قبيلة واحدة وإنما يشمل هذا الاسم الشعوب التي تتكلم لغة الهاوسا جميعها. ويقوا حتى القرن السابع الهجري على الوثنية. ويسدو أن قبائل الهاوسا مزيج من الساميين والحمانيين أي من العرب والأحباش. وفي الوقت الذي أخذ الإسلام يصل إليهم، كانوا قد أسسوا سبع إمارات تحمل أسماء أبناء ملكهم (ياو) الذي قدم من الشرق، وهذه الإمارات هي: ١- غويبر في الشمال. ٢- دورا. ٣- رانو. ٤- زاريا. ٥- كاتسينا. ٦- كانو. ٧- بيرام. وكانت هذه الإمارات تخضع لحكم الممالك التي حولها مثل صنغاي، ويورنو، أو يتوسع بعضها على حساب بعض فتزول إحداها، وربما ظهرت نتيجة الصراعات الداخلية إمارات جديدة، والسفعل أشهر بعض هذه الإمارات الناشئة مثل زامفاريما، وكب، ومرغ، ونوبي، وساوري، وغرم، ويوروب.

واستقرت قبائل يورنو في شمال شرقي نيجيريا، وهم أيضاً مزيج من العرب والحمانيين، وانتشروا في مناطق واسعة، وعاشوا حياة متنقلة نتيجة لطبيعة بلادهم الرعوية.

هذه القبائل القادمة التي جاءت إلى المنطقة حديثاً نسبياً، وكانت قد سبقها جماعات أخرى فارة من غيرها والتجأت إلى الغابات، أو أنها ولجت إلى الأدغال عندما جاءت هذه القبائل فخالط منها، وتلققت على نفسها، وبقيت تعيش حياتها البدائية، وتمارس طقوسها الوثنية، وتخضع لأقوى أفرادها، أو للكاخن الأكبر الذي يعتمد على قوة الزعيم الجبار، وهو بدوره يمهّد لذلك القوي حكم الأفراد بما يقتريه من أكاذيب وأباطيل، ويحصل مقابل ذلك على رضا الزعيم، وينال من الأفراد الكثير من الهدايا، وربما تصل به المرحلة إلى أن يتصرف بهم.

انتشار الإسلام:

انطلق التجار المسلمون عبر الصحراء، ووصلوا إلى المناطق

السودانية، وأخذوا طريقهم نحو بحيرة تشاد، وانتقل حكم دولة كانم المسلمة إلى منطقة يورنو في شمال شرقي نيجيريا، وعاصمها من شعب (الصابو) فنشروا الإسلام هناك، وأقاموا حكومة، ثم استعادوا مطلقهم من شعب (البلا)، وأصبحت المنطقتان تحت إدارة حكومة مسلمة واحدة فعمم الإسلام منطقة يورنو، وأخيراً تبعت المنطقة حكومة الفولانيين بعد أن ضمنت دولة كانم.

ووصل الإسلام إلى إمارات الهاوسا عن طريق الشمال، وإن كان يختلف انتشاره بين إمارات وأخرى، وربما تأخر في دخول بعضها على حين يكون قد عمم بعضها الآخر، كما أن الوثنية قد بقيت بين أفراد بعض هذه الإمارات حتى قامت دولة الفولانيين. فإمارة غويبر مثلاً وصل إليها الإسلام من الشمال، كما أنها خضعت لتفوذ يورنو المسلمة في الشرق، وذات لمملكة مالي المسلمة في الغرب، ثم لمملكة صنغاي، وهي مسلمة أيضاً وفي الغرب، وبدأ عمم فيها الإسلام، وإن بقيت قلة فيها على الوثنية.

وبقيت إمارة زاريا على الوثنية، وإن انتشر الإسلام بين بعض أبنائها، وخضعت عام ٩٢١ هـ (١٥١٥ م) إلى دولة صنغاي، وبعد ضياع مملكة صنغاي في القرن الحادي عشر، أصبحت إمارة زاريا مركزاً لتجارة الرقيق، وفي مطلع القرن الثالث عشر دانت لدولة الفولانيين.

وأسلم ملك إمارة كاتسينا في القرن الثامن الهجري على يد أحد العلماء من مالي، وأصبحت من مراكز العلم، وتبعت لمملكة صنغاي عام ٩٢١ هـ، ثم خضعت لإمارة غويبر.

وكذلك انتشر الإسلام في إمارة كانو في القرن الثامن الهجري على يد علماء من مالي، وتبعت في القرن العاشر لمملكة صنغاي، وفي القرن الثالث عشر لدولة الفولانيين.

بدأ شعب الفولاني يهد إلى المنطقة منذ القرن السابع الهجري، وأخذ عددهم يتزايد مع الزمن، وغدوا يُناقسون شعب الهاوسا، ويُسيطرون

على إماراته، ويدين الفولانيون بالإسلام، وظهر بينهم عثمان بن فودي (وتعني كلمة فودي والقبيلة) واسمه الحقيقي محمد)، ولد عثمان في بلدة (ظفل) عام ١١٦٨ هـ على أطراف مملكة غويبر، ولما شب درس اللغة العربية والعلوم الدينية، وأسس حركة عُرفت باسم الجماعة، وضمت أفراداً من عدة إمارات، ومن شعوب عدية منها الهاوسا، والفولاني، والطورارق، والزوج، وأخذ يدعو إلى ترك البدعة فخالفه مجتمعه، وحارب ملك غويبر هذه الجماعة، وهذعها فأعلنت الجهاد، وتمكنت من الانتصار على إمارة غويبر رغم مساعدة بقية إمارات الهاوسا، وأخيراً تمكنت الجماعة من بسط نفوذها على إمارات الهاوسا كلها، وعلى مملكة برنوة وعلى إقليم الأداماوا في الكاميرون. واتخذ عثمان بن فودي مدينة سوكوتو قاعدة له عام ١٢٣٠ هـ (١٨١٥ م)، وتوفي عام ١٢٣٢ هـ، وخلفه ابنه محمد ييلو، وكان عالماً ومؤلفاً، واستمر حكمه حتى عام ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م)، وتمكنت هذه الدولة من نشر الإسلام بين رعابها جميعاً، حيث لم يبق من الهاوسا إلا فئة على الوثنية. وضعفت الدولة بعد محمد ييلو، فكان أمير المؤمنين يُقيم في سوكوتو، ويُدير بقية المناطق الأمراء من الفولاني تحت إشراف أمير المؤمنين مع أن أكثر الرعية من شعب الهاوسا

ثم أخذ الإسلام طريقه بشكل هادي ويطي. نحو قبائل اليوروبا في الجنوب الغربي من نيجيريا.

الاستعمار:

وصل المستعمرون الصليبيون البرتغاليون عام ٨٩٠ هـ (١٤٨٥ م) إلى ساحل بنين الذي أصبح قاعدة للتجارة بين بلاد اليوروبا وأوربا، وكانت التجارة الرئيسية هي العبيد. ووصل الإنكليز إلى ذلك الساحل عام ٩٦١ هـ (١٥٥٣ م)، وساروا أيضاً حسب المخطط نفسه في تجارة الرقيق، واستمروا بذلك أكثر من مائتي سنة، ولكن إنكلترا حسب مصالحها التجارية والصناعية عدت هذه التجارة غير شرعية عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ م)، لذا

أعدت تسعى في تطوير تجارة العاج والتخيل الزيفي. وانصرت الاتصالات الأوربية على المنطقة الساحلية فقط. ولكن عندما أحس المستعمرون بالقوة، وعرفوا ضعف سكان إفريقيا عامة، والمسلمين خاصة، وهم سادة إفريقيا الشمالية، والغربية، والشرقية، والوسطى، ولما تيقنوا من ذلك أخذوا يستلّون نحو الداخل، ومن هذه المنطقة كان التسلّل باسم التعرف على نهر النيجر، وإمكانية الإفادة منه، أي أن الموضوع علمي، هذا مع معرفة ضعف المسلمين.

عرف (مونغو بارك) مجرى نهر النيجر الأعلى، وانطلق الرائد (دينهام)، والعميد (كلايبتون) مع مجرى النهر الأسفل، ووصلا إلى إمارات الهاوسا، وهما أول من دخلها من المستعمرين الصليبيين، وأعقبهما الأخوان (لاندر)، وتمت للأوروبيين معرفة مجرى نهر النيجر كله عام ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م)، وأنشأوا طريقاً للتوغل فيه من ساحل نيجيريا إلى الداخل، وبعد رواد المستعمرين الصليبيين هؤلاء جاء المنصرون، وجاء التجار منهم، وارتبط أوائل المنصرين بمجمع التصير الكنسي. وفي عام ١٢٦٣ هـ (١٨٤٦ م) أقيمت أول كنيسة للتصير السكوتلاندي في مدينة (كالابار) على ساحل المحيط الأطلسي.

وفي عام ١٢٧٨ هـ (١٨٦١ م) ضمّ البريطانيون (لاغوس) إلى ممتلكاتهم، بعد أن قبل الملك (دوسيمو)، التخلي عنها نتيجة الضغط. فوضعتها بريطانيا تحت إمرة الحاكم الإنكليزي لسيراليون عام ١٢٨٤ هـ (١٨٨٦ م) بدعوى تسيق محاربة الرقيق والمتاجرة به. وفي عام ١٢٩٢ هـ (١٨٧٤ م) انتزعتها من سيراليون، وضمتها إلى ساحل الذهب (غانا)، وظلت جزءاً منها حتى ربيع الثاني ١٣٠٣ هـ (كانون الثاني ١٨٨٦ م) عندما تأسست مستعمرة (لاغوس)، وتوسّع نشاط التجار المستعمرين والمنصرين من لاغوس وعلى ضفاف مجرى نهر النيجر نحو الداخل، وعندما اشتدت المنافسة بين الشركات الاستعمارية الفرنسية والألمانية، والإنكليزية، تجمعت الشركات التجارية البريطانية في شركة واحدة هي وشركة إفريقيا المتحدة

في ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م)، وفي شوال ١٣٠٣ هـ (تموز ١٨٨٦ م) سميت وشركة النجر الملكية، ووسّعت نشاطها، وامتدّت بأعمالها إلى (سوكوتو) في الشمال. ثم منحت الحكومة البريطانية هذه الشركة امتيازاً خاصاً لممارسة القانون والقضاء في المنطقة التي تعمل فيها.

وفي عام ١٣٠٤ هـ (١٨٨٦ م) أنشئت محمية أنهار الزيت الممتدة من لاغوس حتى الكامبيرون، وقامت محمية أخرى شملت تدريجياً بلاد اليوروبا كلها عدا الجزء الذي يحكمه أمير (أبلورين) الفولاني، وقامت حملة منها ضمت (بينن) إليها عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م). وفي العام التالي وقّع البريطانيون معاهدة مع فرنسا بشأن الحدود الغربية بين منطقتي التفوذيين.

وفي عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م) تسلّمت الحكومة البريطانية السلطات الإدارية بعد أن ألغت الامتياز المعطى للشركة.

وبعد أن وُعدت بريطانيا نفوذها في المنطقة الجنوبية من نيجيريا اتجهت نحو الشمال، وأخذت تتصل بالأمراء الفولانيين، وتعمل على محاولة إقناعهم بقبول الحماية البريطانية بحجة أن الألمان في الشرق (الكامبيرون) والفرنسيين في الغرب والشمال (الداهومي والنجر) يهددون الدول الفولانية، وأكدت لهم أنها ستبث الحكام الحاليين في مناصبهم، كما تعهّدت لهم بعدم التدخل في شؤون الدين الإسلامي والتقاليد السريعية، شريطة أن يعدها الحكام بالولاء، ثم أحرقت بعض الأمراء الفولانيين بعد اتفاقيات معها، فمن حرص على الإصرار والوفاء، ومن منعه دية استعلى وأبى.

أعلنت بريطانيا عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) قيام محمية نيجيريا الشمالية، وعيّنت (فريدريك لوغارد) متلوياً سامياً لها على تلك المحمية، وأرسلت الحملات العسكرية ضد أولئك الأمراء الفولانيين الذين رفضوا توقيع اتفاقيات معها فاحتلت (سوكوتو) و(كانو) عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣ م)، ثم اتجهت إلى (بورنو) واحتلتها عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م). وفي حكم

محمية الشمال بيد أمراء من الفولاني، وساعدتهم قبائل برميطنيون سايبون يُسندون لهم المشورة.

ثم جمعت بريطانيا بين مستعمرة (لاغوس) ومحمية الجنوب، وهكذا أخذت نيجيريا امتدادها الطبيعي كما هو عليه اليوم، باستثناء الحدود الشرقية، حيث توسّعت نحو الشرق بعد الحرب العالمية الأولى باسم جزر من الكامبيرون التي كانت تحت السيطرة الألمانية.

سارت بريطانيا على سياسة إنشاء الإمارات الإسلامية في الشمال وإيجاد الاختلاف فيما بينها، وخشيت من جمعها في إمارة واحدة خوفاً من قوة الإسلام على حين وُعدت الإمارات الجنوبية لتستطيع أن تقاوم الإمارات الإسلامية، وليبقى في الساحة كفتان تكادان أن تكونا متكافئتين، لأنها إن أبقت الإمارات الكثيرة في الجنوب فلن تستطيع أقواها أن تفق أمام أصغر الإمارات الإسلامية، وبالتالي فإنها تلجأ تدريجياً في بولقتها، ويعتق سكانها الإسلام، وبهذا التصرف يمكن لبريطانيا أن تأمن على الجنوب من انتشار الإسلام فيه - حسب تصورها - بينما تتولّى هي التصدير وإرساله، وقدّعت العروض المغرية للذين يعتقدون النصرانية من أجل أن يطيحوا بالاستعمار في هذه البلاد تحت اسم الرابطة النصرانية، ويُدافع النصارى عن وجود الاستعمار حمايةً لأنفسهم، ومصلحةً لهم، ودافعاً صليبياً، ويجدون في أنفسهم، أنهم جزء من النصرانية الأوروبية.

وفي عام ١٣٢٣ هـ (١٩١٤ م) جاء الحاكم الإنكليزي (لوغارد) فحكم البلاد حكماً ثانياً بين نيجيريا الشمالية، ونيجيريا الجنوبية، وجعل من الجنوبية مستعمرة، ومن الشمالية محمية، وكانت كل منهما تحت حكم مساعدي إداري، أما مستعمرة (لاغوس) فتدار من قبل متصرف.

واندلعت نار الحرب العالمية الأولى، وانطلقت حملة بريطانية من نيجيريا نحو المستعمرة الألمانية (الكامبيرون) وأسفرت الحملة عن بسط نفوذ البريطانيين على الأجزاء الغربية من الكامبيرون، واتفق الحلفاء بعد الحرب

على تقسيم الكاميرون بين الفرنسيين والإنكليز، وجاءت معاهدة فرساي في ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ (كانون الثاني ١٩١٩ م) مؤيدة لذلك. وفي ٢٦ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (٢٠ تموز ١٩٢٢ م) وطبقاً لنظام الانتداب الموضح من قبل عصبة الأمم وضع كل قسم من الكاميرون تحت انتداب الدولة المسيطرة عليه باسم الوصاية من عصبة الأمم. وتبلغ مساحة القسم الإنكليزي ١٤٥.٢٦٥ كيلومتراً مربعاً، وقد قُسم جزء من نيجيريا، وهو الجزء الشمالي، وشأف من قطاعتين متجاورتين مع الحدود الشرقية لنيجيريا، ويفصل بعضهما عن بعض وادي (ينوي) في منطقة (بول). وتولت إنكثرا إدارة هذين القطاعتين كجزء من نيجيريا عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤ م).



المصور رقم (١٣)

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - الأول من تشرين الأول ١٩٦٣ م

منذ أن سيطرت بريطانيا على ليجيريا، وسطت نفوذها على أجزاءها كلها أخذت تُمارس سياستها الاستعمارية المعهودة، وكان همتها الأول تصير جماعات كثيرة من أبناء البلاد ليشملوا السلطة أثناء وجودها وسيطرتها وبعد غيابها وجلالتها عن البلاد، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية لتبقى السياسة البريطانية هي المنطق والمقننة من حيث المخططات الاستعمارية بكل جوانبها من استغلال، واستثمار، وصليبية، وسياسة، ومن ناحية ثالثة للعمل الدائم للتصير والوقوف في وجه الإسلام، ومحاربة أتباعه، وكسبهم إلى النصرانية فإن تغلر وهو المتوقع فلا بد منهم عن عقيدتهم بشئ الوسائل المختلفة سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة من إغراءات النساء، واللهو، واللعب، والعصيات، والمخدرات... ومن ناحية رابعة لتكون هذه المستعمرات تنة للحياة الأوربية السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والفكرية ومختلف جوانب الحياة الأخرى.

وكان لا بد لبريطانيا من أن تنهج سياسة مرنة كي تستطيع تحقيق ما تهدف إليه وتخطط له، فالفسوة في الإدارة تغر الناس من أصحابها، وتعددهم عن أفكارها بل والسير في ركب المعارضين لها، لذا سارت بريطانيا على أسلوب المرونة، وكلفت من قريتهم من أصحاب المصالح من

أهل البلاد ليقوموا بالعمل الذي تريد أن تقوم به هي، ولتؤدوا الدور الذي كان من الواجب أن يؤديه جنودها، ورجال إدارتها، ليكون الهجوم عليهم من مواطنيهم، وتكون هي بعيدة عن النقد والتجريح، ويكون موظفوها في منأى عن اللوم.

ومن الأساليب التي سارت عليها السماح للسكان بتنظيم أنفسهم كي تتعرف على أصحاب الإمكانيات قبيل الجهد لكسبهم إلى سياستها، ولتعلم أهل المصالح قبلهم الحب لإيقاعهم في شركها، ولترك الذين يمكنهم قبول النصرانية قبيل لهم العطاء الزائد، وهم غالباً من الوثنيين، ولتعرف الذين يمكنهم التحلي عن عقيدتهم فتقدم لهم الإغراءات كي ينصرفوا إلى الهوى بعينين يأكلانهم عن دينهم مشغولين بهواهم في دنياهم، وفي الوقت نفسه يكون التنظيم وسيلة للإدارة، وتعلماً للقيادة.

وقامت أول منظمة سياسية عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وهي الحزب القومي الديمقراطي الذي أسسه «هاربرت ماكولي»، وكانت منطقة (لاغوس) مركز نشاطه بالدرجة الأولى بل لعله اقتصر عليها وحدها، وكانت غايته منحصرة بالاستفادة من أصوات الناخبين، والحصول عليها بأي شكل، ثم الحصول على رئاسة بلدية (لاغوس)، وأن يكون ممثلها من أعوانه. ومن المعلوم أن (لاغوس) كانت منطقة تغلب عليها الوثنية، وكذلك ظهرت لبريطانيا إمكانيات «هاربرت ماكولي» حيث استطاع أن يؤدي الدور الذي تريده بريطانيا حتى توفي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م).

ووجدت عدة تنظيمات سياسية في الجنوب مثل: الاتحاد الشعبي الذي أسسه (راندل)، واتحاد الشباب النيجيري، الذي ألقه (أوريساديب)، ولم يكن لهذه التنظيمات أهداف معينة أو مخططات سياسية وإنما كان همتها الكتكتلات، والحصول على الأصوات، وكانت بريطانيا تعرف من خلال ذلك مواطن القوة، وإمكانيات الرجال، والذين يمكن أن تعددهم للمستقبل. وريبت بريطانيا أن يوجد تنظيم واحد في الجنوب يستطيع أن يقف

أمام الشمال، ويصعد المد الإسلامي، فظهرت حركة شباب نيجيريا عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م) فكان الاعتماد على القبيلة، ثم يلتقي بعضها مع بعض ليشمل قبائل الجنوب جميعها، وكان من المفروض حسب المخطط أن تلقى كلها صدى الشمال، غير أن التنظيم لم يكن على ما يظهر على المستوى المطلوب، إذ بقيت القبيلة هي محور العمل فجرى الاختلاف وحدث انشقاق على الأساس القبلي.

عدلت بريطانيا عن خطتها، ورغبت في إيجاد حركة تشمل نيجيريا كلها شمالها وجنوبها على أن تتسلم القيادة الفئة المتصورة، وتمثل تقريباً سرورة الحكم في المستقبل حيث تتوحد أجزاء نيجيريا تحت مظلة الطيقة النصرانية المتقنة، والتي وإن كانت تمثل الأقلية من حيث العقيدة إلا أنها تتحكم باسم الفئة الواعبة المتصورة، فظهر (ناندي إزيكوي) فوضغ ميثاقاً للشباب ليشمل البناء الجديد للدولة، ولم يكن يعتمد في حركته على القبيلة، ولا على الدين، وإنما على أساس ما أسماه بالوطن النيجيري، أو هكذا رُسم له، ويستطيع أن يقول: إنه قد نجح للدعم الذي لقيه من قبل المستعمرين، ولتأييد قبيلة (الإيو) له، ولتشجيع النصرانية له من إرساليات واتحاد كنائس، وأفراد قبيلة الإيو الذين تكثروا بينهم النصرانية. وفي انتخابات مجالس البلدية والمجلس التشريعي اكتسح ناندي إزيكوي هذه الانتخابات، وأعدت وسائل الإعلام الاستعمارية والصليبية تيرزه، فعدا زعيماً. إذ أخذت معالم الدولة تظهر كما تريد بريطانيا، الدولة المستعمرة، فأعدت الضوء الأخضر لناندي إزيكوي كي يتحرك في اتجاه المطالبة بالاستقلال ليكون زعيم البلاد وسيدها بعد أن تتسحب إنكلترا منها.

قدم (ناندي إزيكوي) أثناء الحرب العالمية الثانية مذكرة للحكومة الاستعمارية يطالبها بالوحدة بين أجزاء نيجيريا كلها، وإنهاء الاستعمار في البلاد، وتأسيس إدارة وطنية لمدة عشر سنوات كمرحلة انتقالية لتدريب للمواطنين على الإدارة، تخلفها حكومة وطنية كتجربة للممارسة في الحكم،

وتحصل نيجيريا في نهايتها على الاستقلال التام، ولذا ارتبط اسم ناندي إزيكوي بالاستقلال لدى السكان نفسياً، ولذا الناطق باسم الأهالي، وينظر إليه نظرة المخلص، وهذا ما تريده بريطانيا، وقد عملت له، ونجحت في تحقيق هدفها، وتنفيذ مخططاتها. ونتيجة ذلك ثلاثت التنظيمات السياسية كلها، والجمعيات جميعها، وتأسس حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون برئاسة ناندي إزيكوي، وكان مقرّ الحزب الرئيسي مدينة لاغوس، وانتشر الحزب بصورة واسعة بين أفراد قبيلة الإيو التي يكثر فيها النصارى، والتي يعتمد عليها ناندي إزيكوي. وكان هذا الحزب يدمر إلى الانتخاب المباشر لكل بالغ في نيجيريا، ويُطالب بتعيين وزراء نيجيريين يُدير شؤون البلاد. كما يُطالب بالحكم الذاتي والوحدة بين أجزاء نيجيريا. وهذه مطالب مقبولة نظرياً من مختلف أبناء البلاد، ولكن ما الأهداف من ورائها؟ ومن يقف خلفها؟ وما المنهج الذي ستبقيه الدولة الناشئة؟ ومدى ارتباطها بالدولة الاستعمارية بريطانيا؟ وهذه هي النقاط الجوهرية في حياة الدولة السياسية والفكرية.

وانتهت الحرب العالمية الثانية ووجدت القبائل الأخرى أن قبيلة الإيو قد سبقتها في الميدان السياسي، وتفوّقت عليها في كل جوانب الحياة فتحرّكت عندها العصية القبلية، وخرج زعماء قبيلة اليوروبا من الميثاق الوطني وبالتالي من الحزب الوطني لنيجيريا والكاميرون، أي حدث انشقاق في داخل صفوفه، وإن لم يرض عن ذلك من يُستون أنفسهم بالمتقنين. وكانت إنكلترا من وراء هذا أيضاً إذ كانت تريد أن تبقى القبيلة سراحاً يديها تستعمله في الوقت الذي تشاء، غير أنها في الوقت نفسه قد رأيت انتشار الإسلام بين قبائل اليوروبا فأرادت أن تشغلهم عن ذلك، وعن الارتباط بالشمال لوحدة العقيدة بالمعصية، فظهر عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) حزب جماعة العمل برئاسة (أويكيجي أولولو)، وهو نصراني متعصب مع أن أكثر أفراد حزبه من المسلمين، وذلك لجهلهم وعدم معرفتهم بالمخططات، وعصبيتهم القبلية، وحسب التعليمات المعطاة لهذا الزعيم أخذ يظهر

اعتماده بأفراد قبيلة من المسلمين فُطلب بتعليمهم الإسلام بلغة اليوروبا، والهدف من هذا الإساءة وليس الإحسان كما يفهم الجهلة، لأن في هذا زيادة للتعصب القبلي، وبغاء البعد بين المسلمين من اليوروبا والمسلمين من بقية القبائل وخاصة الهاوسا والفولاني، ولعدم أية صلة لهم مع العرب، ولبغاء الجهل قائماً عندهم بوجود هوةٍ حبيبةٍ بين مسلمي اليوروبا ولغة القرآن والسنة والفقه. وربما يسير على هذا من التقليد والتعصب المسلمون من بقية القبائل، وفي الوقت نفسه كانت الدعابة تنطلق من أفواه أفراد القبيلة على أنه رجل يحترم أبناء قبيلة ولا يهتم بالخلافات الدينية فتسراه يهتم بالمسلمين ويعطف عليهم رغم أنه نصراني، ويرعى شؤون تعليمهم ويطلب به، ويعمل على إقحامهم دينهم بلغة قومهم، يقول هذا النصراني اليوروبا عديبةً ومكرماً، ويقولوه المسلمون جهلاً وغفلةً. ويذهب هذا الحزب هيئة الأعمال لأفراد الشعب، ويُعلن نظرياً، وللإستهلاك المحلي محاربة الاستعمار، وهذا أسلوب معروف لدى الدول المتخلفة إذ يُنادي الزعماء بغير ما يعملون له ويؤمنون به، ويتطلي قلبك على الشعب الجاهل لأن وسائل الإعلام تُردّد وتُكرّر ما يريده الرؤساء ولا وسيلة للرعية للتصحيح، ولا معرفة لهم بالتحليل. ويُحدّد هذا الحزب تاريخاً للحكم الذاتي بعام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وبذلك يكون هذا الحزب أسبق الأحزاب والجماعات في موعده الحكم الذاتي، ووصل رئيسه إلى رئاسة وزراء نيجيريا الغربية. وكان يُعارض هذا الحزب من قبائل اليوروبا أحد الذين يتسمون إلى الإسلام، ويدعى (ابدايو)، ويظهر العاطفة الإسلامية، وتسلم منصب الوزارة، وهو من أنصار ناندي الزيكوي زعيم الإيسو وممثل النصراني، ومن باب كسب تأييد المسلمين عمل على إيجاد مدرسة لتعليم اللغة العربية، وتنادى بقطع يد السارق كإقامة حدٍّ من حدود الله، وأدى فریضة الحج، ثم قتل بمصادرة سيارة عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م).

وانتشر حزب الشعب في الساحل، ويعتمد على الأفراد الذين لا يتسمون إلى قبيلة الإيسو، ولذا فهو حزب صغير، وقاعدته نيجيريا الشرقية.

وهناك حزب شعب الوسط الذي ينتشر في الغرب والشمال ويعتمد على القبائل غير المسلمة الموجودة في هاتين المنطقتين، وكذلك على الأفراد غير المعتزمين من القبائل المسلمة في هذين الإقليمين.

أما الشمال حيث يعيش المسلمون من قبائل الهاوسا والفولاني فقد تأخّر فيه التنظيم لتبقى الفوضى، وكفي لا يبرز أحد على الساحة السياسية، ولا يعرف أحد خارج دائرة منطقتة، حتى قام زعيم الشمال أحمدو بيللو وهو من الفولانيين، وبعده أمير المؤمنين، ونظم حزب هيئة الشمال، ويعرف بلغة الهاوسا باسم (السلام) ولما كان الشمال مسلماً لذا فلا بد لرئيسه أن يتحلّى ببعض الصفات ولو أمام رعيته لذا كان يرفض الانحناء أمام الأميرة الكسترا مندوية الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا كمنظف من مظاهر إسلامه الذي يأبى أن يكون الانحناء والخضوع لغير الله. وكذلك وجد حزب آخر هو حزب واتحاد العناصر الشمالية، ويعرف بلغة الهاوسا باسم (الصواب)، وبعد امتداداً لحزب المجلس الوطني، ويقوم على القبيلة لذا لم يستطع التوسع بين المسلمين، لأنه يهمل الدين، وقد أسسه المعلم أمين الذي اختلف مع أمير كانو الفولاني للعب وأنس هذا الحزب. وهكذا عمّ التنظيم مختلف جهات نيجيريا.

بعد الحرب العالمية الثانية جرى تطور سريع في الحياة الدستورية ففي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) صدر دستور جديد قسم الجنوب إلى مقاطعتين شرقية وغربية، وأقام مجالس نيابية للمقاطعات الثلاث (الشمالية - الغربية - الشرقية)، ويشرف عليها مجلس تشريعي مركزي بأكثرية غير رسمية.

وفي عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م) طلت المقاومة الشمالية بإصرار أن يكون تمثيل الشمال في أي مجلس تشريعي مركزي مساوياً لتمثيل الشرق والغرب مجتمعين على أساس أن سكان الشمال يتفوقون مرتين عدد سكان الغرب والشرق مجتمعين، وقد تمّ الاتفاق على هذا الأمر. وفي العام نفسه

صدر قانون يدعو إلى قيام حكومة اتحادية شبه مسؤولة تتمتع بقدرة أكبر من الاستقلال الإقليمي.

وجرت الانتخابات عام ١٣٧١ هـ (١٩٥٢ م)، وظهر حزب هيئة مؤتمر الشمال مسيطراً على الشمال بزعمارة أحمدو بيللو، وحزب جماعة العمل في الإقليم الغربي بزعمارة أويكيمي أواولو، وحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الإقليم الشرقي بزعمارة ناندي إزيكوي. واتفق حزبا هيئة مؤتمر الشمال، وجماعة العمل، على تسلّم زمام الحكم مطالبين بإنشاء حكومات إقليمية قوية، ومُنذرين بحزب المجلس الوطني. ولكن انفصل الحزبان بعضهما عن بعض عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٣ م)، وألغى الدستور بقية تامين استقلال إقليمي أكبر. وأصبح مبدأ الانتخاب للتمثيل المركزي مباشرة عوضاً عن قيام المجالس الإقليمية باختيار أعضائها الذين يُنتخبونها في المجلس التشريعي المركزي.

وفي عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٤ م) جرت الانتخابات، ولفاز حزب هيئة مؤتمر الشمال بأكثرية المقاعد رغم فوز حزب اتحاد العناصر الشمالية بعددٍ من المقاعد، وهذا الحزب الأخير يتفق مع حزب المجلس الوطني. وأخفق حزب جماعة العمل في الغرب، ولفاز حزب المجلس الوطني في الغرب والشرق. وتشكّلت وزارة اتحادية ائتلافية من هيئة مؤتمر الشمال وحزب المجلس الوطني.

وفي شوال ١٣٧٦ هـ (أيار ١٩٥٧ م) قرّر المجلس النيابي الاتحادي بالإجماع المطالبة باستقلال نيجيريا بعد عامين، واختير أبو بكر تافاوة رئيساً للوزراء، وكان من قبل يشغل وزير المواصلات، وضمت وزارته عضوين من حزب جماعة العمل.

استقلّ الإقليم الشمالي في ٩ رمضان ١٣٧٨ هـ (١٥ آذار ١٩٥٩ م) أما بشأن الاستقلال للاتحاد كله فقد قالت الحكومة البريطانية إنها تُوافق على قرارٍ يطلب منح الاستقلال على أن يصدر ذلك القرار من مجلس

نيابي يتم انتخابه من جديد.

جرت الانتخابات النيابية عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) مباشرة وبالانتراع السري، وتخلّى كل من (أويكيمي أواولو) و(ناندي إزيكوي) عن منصبهما كرئيسين إقليميين سعياً وراء الفوز بالانتخابات النيابية الاتحادية بينما استمر (أحمدو بيللو) في تسيير دفة الإقليم الشمالي. ونتيجة الانتخابات حصلت الأحزاب على المقاعد الآتية:

هيئة مؤتمر الشمال	١٤٣	مقعداً
المجلس الوطني	٨٩	مقعداً
جماعة العمل	٧٣	مقعداً
الأحرار	٨	مقعداً

وتألّفت الحكومة من حزبي هيئة مؤتمر الشمال، والمجلس الوطني برئاسة أبو بكر تافاوة، وضمت عشرة أعضاء من هيئة مؤتمر الشمال، وسبعة أعضاء من المجلس الوطني، وعضوين من الأحرار.

وفي رجب ١٣٧٩ هـ (كانون الثاني ١٩٦٠ م) أثار رئيس الوزراء قضية قرار الاستقلال، مُطالباً منح الاستقلال لنيجيريا في ١٠ ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦٠ م)، وقد اتخذ القرار بالإجماع، وهكذا أصبح الاتحاد دولةً مستقلة ضمن رابطة الشعوب البريطانية. وبقيت الدولة تحت رئاسة بريطانيا، وقبّل ناندي إزيكوي حاكماً عاماً للبلاد. وبقي أبو بكر تافاوة في منصب رئيساً للحكومة الاتحادية، وجرّت احتفالات الاستقلال، واشتركت فيها أكثر الدول الآسيوية والإفريقية.

وفي ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول ١٩٦٣ م) وافق المجلس النيابي النيجيري على دستور جمهوري. يُعلن قيام جمهورية اتحادية ضمن رابطة الشعوب البريطانية بدءاً من ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦٣ م). وبموجب هذا الدستور تنازلت ملكة بريطانيا عن رئاسة دولة نيجيريا. وقرّر أن يتم انتخاب الرئيس من قبل أعضاء مجلسي الشيوخ

والنواب جميعهم، وأن تكون مدة رئاسته خمس سنوات. وبقيت أحكام الدستور السابق كافة سارية المفعول باستثناء الحكم المتضمن أن رئيس الوزراء لا يجوز عزله من قبل رئيس الدولة، إلا في حالة حجب الثقة عنه في مجلس النواب، وفي الشهر نفسه انتخب لانسدي ازيكوي رئيساً للجمهورية، وبني أبو بكر تفاوه ييلوه رئيساً للوزراء.

قضية الكامبيرون:

سبق أن ذكرنا أن الكامبيرون كان محمية ألمانية، وقد دخلته القوات الفرنسية والإنكليزية، أثناء الحرب العالمية الأولى، واحتلت فرنسا منه ما مساحت ٤٣٢.٠٠٠ كيلومتراً مربعاً، ووضع تحت إدارتها وصاية عليه من قبل عصبة الأمم المتحدة، وأن إنكلترا قد احتلت من الغرب ما مساحته ١٤٥.٢٦٥ كيلومتراً مربعاً، ووضع أيضاً تحت إدارتها، وتولت إدارته بهذه الصفة.

وشمل القسم الذي وضع تحت الانتداب الإنكليزي جزأين شمالي وجنوبي. وشكل الجنوبي اتحاداً مع نيجيريا عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٤ م)، وضُمَّ الشمالي إلى نيجيريا قبل أن تال استقلالها، وأجرت الأمم المتحدة استفتاء في هذين الإقليمين في شعبان ١٣٨٠ هـ (شباط ١٩٦١ م)، وأيد سكان الإقليم الشمالي الانضمام إلى نيجيريا بأغلبية ١٤٥.٢٦٥ صوتاً ضد ٩٧.٦٥٤ صوتاً، وقرَّر سكان الإقليم الجنوبي في الاستفتاء ذاته الانضمام إلى جمهورية الكامبيرون بأغلبية ١٣٥.٨٣٠ صوتاً ضد ٣٠.٠٠٠ صوت، وقد تمَّ ضمُّه في ٢١ ربيع الثاني عام ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م)، وبذا يكون قد انسحب من الاتحاد مع نيجيريا.

يضم الجزء الجنوبي من الكامبيرون الغربي المطلقة الساحلية، ومرفعات الكامبيرون، وإقليم بامندا. أما الجزء الشمالي الذي ضمَّ إلى نيجيريا فيشمل قطاعتين يفصل بينهما وادي بينوي عند (بولوا)، ويؤلف القطع الجنوبي إقليم (أداماوا)، وأما الشمالي فهو قطاع (ديكوا)، ومُعرفان (إقليم ساردونا).

الفصل الثاني

الاستقلال

١٣ جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ -

الأول من تشرين الأول ١٩٦٣ م -

استقلت نيجيريا تحت اسم «جمهورية نيجيريا الاتحادية»، وتشمل الأقاليم الآتية:

- ١ - نيجيريا الشمالية. وعاصمتها «كانونا».
- ٢ - نيجيريا الغربية، وعاصمتها مدينة «ايبادان».
- ٣ - نيجيريا الشرقية. وتضمَّ محمية أنهار الزيت مع جزء من الكامبيرون الإنكليزي، وعاصمتها مدينة «ابوغو».
- ٤ - لاغوس. وتضمَّ مدينة لاغوس مع بعض المناطق المحيطة بها.
- ٥ - الإقليم الغربي الأوسط الذي وجد بتقسيم نيجيريا الغربية في ربيع الأول ١٣٨٣ هـ (أب ١٩٦٣ م)، وعاصمتها مدينة «بنين» وتشمل الدلتا، وإقليم بين.

انتخب المجلس النيابي الاتحادي (نساندي ازيكوي) رئيساً للجمهورية، ومُعَدَّ منصبه شرقاً، وانتخب كل إقليم مجلسه النيابي الخاص به، وحكومتها الإقليمية أي أن رؤساء الوزارات الإقليمية كانوا من الإقليم المعني ذاته. أما الحكومة الاتحادية فقد كان رئيسها أبو بكر تفاوه ييلوه الذي كان نائباً لـ (أحمدو بيللو) في رئاسة هيئة مؤتمر الشمال، وكان في العام السابق قد تولَّى وزير الدفاع الأسبق (محمود ريباردو) الذي كان في

المرتبة الثانية بعد (أحمدو بيللو).

أما الجيش فكان قائده إنكليزياً في السنوات الأولى للاستقلال، ثم استُبدل بقائد نيجيري نصراني هو (جونسون أغوي إيروسي) وعلاوة على ذلك كان هناك عشرة ضباط إنكليز يعملون مستشارين لأن البلاد لم يمتد على استقلالها سوى مدة وجيزة. وفكر (أحمدو بيللو) باستبدال (جونسون إيروسي) بقائد مسلم غير أنه اصطدم بموضوع الرتبة إذ كان أعلى الضباط المسلمين رتبةً كان بينه وبين المنصب اتان من الضباط غير المسلمين أحدهما (جونسون إيروسي)، ويبدو أن (أحمدو بيللو) وجد حرجاً في إحالتهم على الاستدعاء فسامح كي لا تُثار القضية الإقليمية، والعصية القبلية، وموضوع الدين.

وعمل الإنكليز جهدهم أثناء انتخابات عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) لإقامة تحالف بين الشرق والغرب للوقوف في وجه الشمال، فقد رأى (سامويل أكيولا) أن يتعاون مع الشمال بعد أن كان حليفاً مع الشرق، وكذا حاول وزير المالية الاتحادي (ستوس أوكوتي أيو) وهو من الإقليم الشرقي أن يتبع رئيس الجمهورية (ناندي زيكيوي) بأن من الحكمة الاعتراف بوزن الشمال، وأن يتعاون معه على هذا الأساس، فأصبح هذا الوزير هدفاً لحشد المتعصبين من النصارى والوثنيين، حيث أطلقوا عليه لقب (الحجاج) من قبل السخرية والتشيع، بمعنى أنه أصبح عميلاً للمسلمين الذين يعدونهم أعداء لهم. وقد انشغل هذان الرجلان غداة الانقلاب (سامويل أكيولا، وستوس أوكوتي أيو) على أنهما حلفاء للمسلمين. أما (أوباكيمي أولو) فقد كان في السجن منذ أكثر من عام، وأصبح يُعادي الشمال.

بدأت الإشاعات تظهر ضد الحكومة الاتحادية، فأشيع أنها عشت بالإحصاء لكي يُؤكد سيطرة الشمال على المجلس النيابي الاتحادي، وأنها المسؤولة عن سجن زعيم المعارضة في نيجيريا الغربية (أوباكيمي أولو)،

وأنها تعيث الفساد، وتعتمد على القبيلة.

وجرت الانتخابات في شعبان ١٣٨٤ هـ (كانون الأول ١٩٦٤ م) لاختيار مجلس نيابي اتحادي جديد، وقبل الانتخابات مباشرة حدث انقراط في عقد الائتلاف الذي كان قائماً بين هيئة مؤتمر الشمال وبين حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، والذي أصبح اسمه حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا. وجرى إعادة تنظيم جديد للأحزاب. وتمنّخت الانتخابات عن الفوز بأغلبية كبيرة للتحالف النيجيري الوطني المؤلف من سبعة أحزاب أكبرها هيئة مؤتمر الشمال، والحزب الديمقراطي الوطني النيجيري، وهو مجموعة تنظيمات تشكلت حديثاً وأمسكت بزمام السلطة بالإقليم الغربي. وأشيع أن الحكومة الاتحادية قد تلاعبت لدرجة أن حزب جماعة العمل بالإقليم الغربي قد قاطع الانتخابات، وأن حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا قد هدّد بالانفصال بالإقليم الشرقي، وأن التحالف التقدمي الذي يضم أربعة أحزاب أكبرها المؤتمر الوطني لنيجيريا، وحزب جماعة العمل قد دعوا إلى مقاطعة الانتخابات التي كانت شاملة في الإقليم الشرقي، وواسعة في منطقة لاغوس.

وجرت الانتخابات التكميلية في الإقليم الشرقي في ثني القعدة ١٣٨٤ هـ (آذار ١٩٦٥ م) حيث فاز التحالف التقدمي بالمقاعد جميعها، وجرت الانتخابات التكميلية في الإقليم الغربي في جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (تشرين الأول ١٩٦٥ م) ففاز حزب شعب الوسط الذي يرأسه (سامويل أكيولا) الذي يرى التعاون مع الشمال، فامتلات قلوب جماعة العمل حقداً، وحزب المؤتمر الوطني لنيجيريا غيظاً بل إن كل أعوان التحالف التقدمي، وأخذوا يُكتمون أعمال القومس والقتل على نطاق واسع في الإقليم الغربي، وغادر رئيسا حزبي جماعة العمل، والمؤتمر الوطني لنيجيريا إلى لندن بحجة الاستشفاء.

الانقلاب الأول:

منذ مطلع شهر شعبان ١٣٨٥ هـ (كانون الأول ١٩٦٥ م) بدأ (تسوكوما تزوفو) الضابط الذي يعمل مدرساً في الكلية الحربية في الشمال يقوم بمناورات ليلية على أنها تدريبات، ويجري فيها إطلاق النار بالدخيرة الحية، وتقوم القطعات العسكرية بالتحرك من مكان إلى آخر، حتى غدت التحركات العسكرية، وأصوات الطلقات النارية، ودوي القصف والانفجارات أمراً مألوفاً لدى سكان الشمال.

وفي فجر يوم ٢٤ رمضان ١٣٨٥ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ م) تحرك (تسوكوما تزوفو) بمجموعة من العسكريين نحو منزل (أحمدو بيللو) رئيس هيئة مؤتمر الشمال، وألقوا قنابلهم على الحراس القليلين، وانتزعوا (أحمدو بيللو) وزوجته من فراشهما، وأطلقوا عليهما الرصاص مباشرة، ولم يشف غليل حقدهم إلا بعد أن قطعوا الجنتين إرباً إرباً، ومثلوا فيهما، وبعد أن تركوا المنزل ظمعةً للثيران، وفي الإقليم الغربي قامت حركة مُحايلة حيث قتل الثامرون رئيس وزراء الإقليم (سامويل اكيستولا) المتهم بمخاللة المسلمين. وفي العاصمة لاغوس اختطف رئيس وزراء الحكومة الاتحادية (أبو بكر تافاهو بيلوه) ووزير المالية الاتحادي (مستوس أوكوتوي) المتهم بمعاونة المسلمين أيضاً، ونقلوهما إلى مكان بعيد عن العاصمة وقتلوهما بعد بضعة أيام. وكان هذا الفصل الأول من المؤامرة. وكان الهدف الأول للمسلمين عامةً، وأحمدو بيللو خاصةً مع أبو بكر تافاهو بيلوه، ثم الذين يظهرون الرغبة بالتعاون مع المسلمين من غيرهم. كان أحمدو بيللو رمزاً لقوة المسلمين في الشمال فقد ذكرنا أنه رفض الانحناء بصفته مسلماً أمام الأميرة إلكستندا مندوية الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا في حفل استقلال نيجيريا. ورفض رفضاً قطعياً أي معونة اقتصادية أو ثقافية أو فنية من دولة اليهود في فلسطين. وتوسط الإنكليز لديه لزيارة (غولد مايرا) وزيرة خارجية اليهود لبلاده فأبى ورفضهم، كما رفض أي وساطة أو زيارة بقصد الوساطة أو لأي زيارة لأي يهودي قاتلاً: إن بلده بلد إسلامي، ولا يسمح شعبه المسلم

لمن دس حرمة فلسطين ومناطقها المقدسة أن يدخل بلاده. وكان (أحمدو بيللو) رئيس وزراء نيجيريا الشمالية قد زار مصر والشام أثناء الوحدة في صفر ١٣٨١ هـ (تموز ١٩٦١ م) وكان من تصريحاته يومذاك أن قال وإن التغلغل الصهيوني في بعض الدول الإفريقية سيكون له الأثر الخطير بين أفراد هذه الشعوب فإننا نعلم أن سياسة معضّ دماء الشعوب الإفريقية المتحرّرة والتي تريد أن تبني اقتصاداً ذاتياً وتحاول التقدّم سريعاً متخطية ظلام استعمارٍ عاش سنواتٍ طويلة في القارة الإفريقية. وسياسة معضّ الدماء هي سياسة صهيونية، وقد استطاعت الدول الاستعمارية أن تُنتج أقدام دولة اليهود في بعض البلدان الإفريقية، وبعد مدةٍ غير قصيرة سجد أن الدول التي أغلقت الأبواب أمام سياسة معضّ الدماء قد تقدّمت، أما الدول التي تركت اقتصادها في يد بعثات النصب الصهيونية فهي دول لا شك ستأخر كثيراً لأن خيرات البلاد منصّح في أيدي هذه البعثات... وهناك كثير من البلدان الإفريقية وخاصةً التي نالت استقلالها حديثاً تشعر تماماً بالخطر الصهيوني فلا تُفكّر بالاتّصاف أو بالوقوف في القبح، فنحن في الإقليم الشمالي من نيجيريا حاولت بريطانيا أن تبث بعض النفوذ الصهيوني، ولكننا منعنا تثبيت أقدام العصابة في بلادنا، وأعلنا أننا غير ملزمين بأي ارتساضٍ سواء أكان على شكل اتفاقية أم على أي شكلٍ آخر مع دولة اليهود تعدها الحكومة الاتحادية أو بقية الحكومات الإقليمية، كان هذا قبل الاستقلال عندما كانت الأمور بيد بريطانيا. ثم حاولت دولة اليهود بعد استقلالنا أن تُرسل إحدى بعثات النصب، ولكننا منعنا هذه البعثات من دخول أراضيها، وحاولت مرةً أخرى أن تعقد اتفاقيات فردية مع التجار لتكون السوق مليئةً بالبضائع اليهودية، ولكننا أغلقنا كل متجرٍ فيه بضاعة يهودية.

إن الشعب عندما يكره دولة اليهود لعلمه تماماً بعدم شرعية قيامها كدولة، وهم تكامل شروط الدولة في مجموعة الناس الذين يعيشون في رقعة أرضٍ سبقوها أصلاً من أصحابها المسلمين، والشعب يعرف الدور الخطير الذي لعبته دولة اليهود في العدوان الثلاثي على إقليمكم الجنوبي

عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) والذي وضعت فيه دولة اليهود العالم على حافة هادئة لحرب عالمية ثالثة. ضاربة عرض الحائط بأصوات السلام التي ابعت من كل مكان من العالم.

والشعب الليجيري يكره دولة اليهود لأنه يعلم موقفها من التصير العنصري في اتحاد جنوبي إفريقيا، ومن رغبة الشعب الجزائري في الحرية، ومن قضايا الاستقلال في الكونغو، وأنغولا.

وكان (أحمدو بيللو) رغم هذا كله يمتاز باليساطة، والفهم السطحي للإسلام، وقد تغير هذا التفكير في آخر عمره إذأها عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) حيث تكلم في حديث تلفزيوني عن هذا التغيير فقال عندما سئل عن مبعثه الجديد: إنه ينوي إنشاء مدارس إسلامية جديدة تُدرّس الإسلام الصحيح حتى تُخرّج جيلاً جديداً يحمل بين جوانحه عقيدة الإسلام. حتى اعتقد الذين سمعوا حديثه أن الاستعمار الضليعي، وإرساليات التصير، واليهودية ستتحرك كلها للقضاء عليه. وقد تمّ فعلاً بأمر الله - ما توقعوه.

وكان قد أسس قبل مقتله جريدة نيجيريا الجديدة، كما شيد مدرسة سُمّتها «نصر الإسلام» واختلف التوجيه في هاتين المؤسستين قبل وفاته بقليل عما كان عليه من قبل.

ولا شك أن هذا كان السبب الأساسي في الحقد على هذا الرجل الكبير، ونيس وزواه نيجيريا الشمالية وزعيم حزب هيئة مؤتمر الشمال. ونتيجة هذا الحقد كان مصرع هذا الرجل بهذه التمثيلية.

الانقلاب الثاني:

كان هذا هو الفصل الأول من التمثيلية، أما الفصل الثاني فكان إذعاء قائد الجيش (جونسون أهوي إيروسي) بأنه قام بانقلاب مضاد لحركة التمرد، موالٍ للحكومة الشرعية بعد أن قُتل أهم وزرائها، بيد المتمردين،

غير أن سير الأحداث قد فصح المؤامرة، ولم يدع مجالاً للشك في أن العمليتين كانت فصلين من رواية واحدة يكمل أحدهما الآخر، ذلك أن قائد الجيش الذي زعم أنه موالٍ للحكومة، وسحق التمرد لم يفعل شيئاً يُؤيد ما ذهب إليه، بل عمل على تعطيل أهم مواد الدستور، وأقال الحكومة الاتحادية، والحكومات الإقليمية، وعيّن حاكماً عسكرياً لكل إقليم وجعله مسؤولاً أمامه، وجعل الشرطة الإقليمية تخضع للمفتش العام للشرطة في العاصمة الاتحادية بدلاً من خضوعها للسلطات الإقليمية، ثم وجه الصحافة في العاصمة إلى مهاجمة الحكام السابقين أي المسلمين والذين يرون التعاون معهم، ولم يكن ذلك إلا لمصالحهم، لأن المسلمين هم الأكثرية، والغريب أن هذا القائد وأمثاله من الإقليم الشرقي كانوا يتادون بزيادة الاستقلال الإقليمي، ويُهدّدون بالانفصال، وعندما استلموا السلطة بدأوا يُهدّدون لإلغاء الحكم الإقليمي، ويدعون إلى اتحاد قوي ليلتأوا المسلمين ويستبقوا بمصالحهم. أما المتمردون الذين زعم قائد الجيش أنه سيحققهم فقد قال: إنه وجد دعم غير واضحين بالقتال لذا أوقف زحف قواته عليهم، ثم إذاع أن قائد التمرد قد سلمه سيده، واستسلم هو وقواته، وأضاف أنه طلب من قائد التمرد أن يُقدّم له تفسيراً لاختياله أحمدو بيللو وزوجته، وإحراق بيته على أن يُقدّم هذا التصير في مؤتمر صحفي، مع العلم أنه قد اغتيل ستون من الزعماء المدنيين، وخمسون سياسياً، معظمهم من المسلمين، ومن كان من غيرهم أنهم بمصالحهم.

عقد (تشوكوما نزونغو) مؤتمراً صحفياً، مهاجم فيه ما أسماه حكم الفساد، والاستبداد، والقبلية، وصرّح أنه استسلم هو وقواته بعد أن اشترط على قائد الجيش (جونسون إيروسي) خمسة شروط قبلها كلها منها: سلامة الأشخاص الذين اشتركوا بالمؤامرة، وعدم تعرّضهم لأي أذى، وطرد رجال الحكم السابقين من مناصبهم، والقضاء على الحكم القبلي.

وفي اليوم الثاني للانقلاب الأول ٢٥ رمضان ١٣٨٥ هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٦٦ م) قام من تبقى من الوزراء الاتحاديين بتسليم السلطة إلى

قائد الجيش (جونسون إيروسي) الذي شكّل بدوره مجلساً عسكرياً أعلى، ثم قام فوراً بتعليق صلاحيات رئيس الجمهورية (ناندي إزمكوي) الذي كان خارج البلاد وقت وقوع الانقلاب، ورئيس الوزراء الاتحادي (أبو بكر تافوه) الذي كان قد اعتطف.

أعلنت السلطة العسكرية مقترحات في شوال ١٣٨٥ هـ (شباط ١٩٦٦ م) لإلغاء الدولة الاتحادية، وإقامة دولة وحدوية، وتبعاً لذلك وقعت موجة من أحداث العنف المتبادل قُتل فيها الكثير ممن ينتمون إلى قبائل الإييو الذين يعيشون خارج إقليمهم، أو أُجبروا على الرحيل، وأدت هذه الأحداث إلى زعزعة استقرار البلاد، وانهيار السلطة المركزية.

خلا الجو أمام دولة اليهود للتسلّل إلى الإقليم الشمالي بعد أن كان مُغلّقاً أمامها أيام (أحمدو بيللو)، وخلا الجو لقبائل الإييو للسيطرة على نيجيريا كلها بعد القضاء على (أحمدو بيللو) الرجل القوي الذي كان يقف في وجهها، ومن المعلوم أن الضباط الخمسة الذين تمردوا في الشمال، وقائد الجيش المتفق معهم (جونسون إيروسي) ورئيس الجمهورية المتعارض والموجود خارج البلاد كانوا كلهم من قبائل الإييو، وهم وراء الانقلاب الأول، وتمثيل دور الانقلاب الثاني لخداخ الشعب والرأي العام العالمي.

وأظهرت الصحافة الأجنبية والدوائر الاستعمارية والإرساليات التصيرية سرورها بما حصل في نيجيريا، واستقبل النصارى والوثنيون الأخبار بالانتهاج والفرح والرقص في الشوارع. وأما المنطلقة العربية فقد سادها الصمت عدا مظاهرة إسلامية ضخمة في السودان نظمتها التنظيمات الإسلامية، وشارك فيها كبار المسؤولين.

وغيّرت السلطة العسكرية اسم البلاد فأصبحت «جمهورية نيجيريا الاتحادية» بعد أن كانت «اتحاد نيجيريا» وذلك يوم ٤ صفر ١٣٨٦ هـ (٢٤ أيار ١٩٦٦ م)، وجمّدت الأحزاب اسماً، وكان حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا هو اليد المحركة للانقلاب، وبقي حزب جماعة العمل في الإقليم

الغربي، وحزب اتحاد العناصر الشمالية (الصوابيا) في الإقليم الشمالي يعملان بتكليف من الحكومة.

أما الأقاليم، فإن أهل الإقليم الشمالي قد عدّوا الانقلاب مُوجّهاً ضدهم، وأخذوا يتحينون لحظة الانتقام، وكانت العاطفة عندهم قوية، وحدثت اضطرابات راح ضحيتها آلاف من أبناء الإقليم الشرقي الذين ينتمون لقبائل الإييو، وشرد بعضهم، وطُرد بعضهم الآخر من وظائفهم. وأما الإقليم الغربي فإن فسمأته كان مُؤيداً للانقلاب، وهم حزب جماعة العمل، وقسماً آخر كان ناقماً عليه، وقد أصابه بعض شرره لأنه عدّ موالياً للمسلمين وهو حزب شعب الوسط، وقد قُتل زعيمه (ساموئيل كيتولا). وأما الإقليم الشرقي فقد كان صاحب الانقلاب، ومُؤيداً له، ومسروراً جداً، ولم يُصب الشرر سوى وزير المالية الاتحادي (فستوس أوكوتي أييو) لأنه عدّ من معائني المسلمين، ولكن عامة الإقليم كانوا بحاجب (جونسون إيروسي) وقد تحدّوا الإسلام وأذاعوا أنهم قتلوا اليوم الصنم في نيجيريا، وغداً سيحطّمون الصنم في مكة، وتنتهي خرافة الإسلام، وعبادة الأشخاص، وبدت عليهم سمات العظورة وإحراز النصر.

الانقلاب الثالث:

كان الإقليم الشمالي يتحرّر غيظاً على قبائل الإييو، وإمكاناته العديدة ضخمة، وخوفاً من أن يتحرك أهله فجأة، ويتقدّموا على الإييو، وتذهب أعداد من النصارى قتلاً، فإن التعليمات والتخطيط قد جاءت لحرقة النصارى على قتلهم من الشمال، فتعود للشمالين سيطرتهم، ويشغى حقدهم، ولكن تحت قيادة نصرانية، وبذلك تضمن حماية النصارى في الإقليم الشرقي حيث يُشكّلون الأكتريّة هناك، ففي ١١ ربيع الثاني ١٣٨٦ هـ (٢٩ تموز ١٩٦٦ م) تحرك العميد (بعقوب غاوبون)، وهو نصراني من قبائل الهاوسا سكان الإقليم الشمالي فنصب نفسه قائداً أعلى للقوات المسلّحة، وأعلن النظام الاتحادي، وقيام حكومات محلية في

الإقليم الأربعة، وعين حاكماً عسكرياً على كل إقليم، وفي الشهرين التاليين وقعت مجازر ضد عدة آلاف من عناصر قبيلة الإيو الذين بقوا في الشمال على أيدي قوات من قبيلة الهاوسا واستغل هذا المستعمرون الصليبيون، فعقدوا القضية إسلامية، وأرادوا إثارة النفعة على المسلمين مع أن الذين قاموا بالانقلاب حلّهم من النصارى الشماليين، ولا يزيد عددهم على ثلاثمائة جندي، ولكن أعظمهم العصبية القبلية، وهم الذين اختطفوا قائد الجيش السابق (جسون إبرونسي) ثم انتقلوا إلى المعسكرات واحداً بعد الآخر يقتلون الضباط الذين يتمنون للقبائل الإيو، وهم أكثر الضباط في كل مكان، ولكن أكثر الجنود كان من الهاوسا، ولذا أصبح الجنود يقتلون ضباطهم في كل معسكر، عندئذٍ أمرت القيادة بجمع هؤلاء الجنود، ووزعتهم في مدن الشمال، حيث تكون كل قبيلة، وبعدها ٣٣ عصرأ في مدينة، والقبعة التي أرسلت إلى مدينة (كانو) هي التي لعبت دوراً كبيراً في هذه الأحداث.

وفي شوال ١٣٨٦ هـ (بداية عام ١٩٦٧ م) تدهورت العلاقات بين الحكومة الاتحادية والحاكم العسكري للإقليم الشرقي المقدم (تشوكوميكا أوجوكي) عندما تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة في الإقليم الشرقي إذ نشب النزاع حول توزيع عائدات النفط. وبلغ النزاع أوجه عندما أعلن (يعقوب غاون) في ١٨ صفر ١٣٨٧ هـ (٢٧ أيار ١٩٦٧ م) عن إلغاء نظام الأقاليم، وتقسيم البلاد إلى اثني عشرة ولاية.

طلب المقدم (تشوكوميكا أوجوكي) من جميع قبائل الإيو في كل مكان وحذوا فيه أن يعودوا إلى الإقليم الشرقي، وأعطى مهلة لذلك مدة شهر، ثم مددتها أسبوعاً آخر، فكان أن انتقل أكثر الناس من الإيو الذين في خارج إقليمهم إليه عند المسؤولين الكبار، وموظفي المصارف فلم يلبوا الطلب حيث بقوا في مراكزهم، وفضلوا البقاء ما داموا قد أعطوا الأمان، وبقوا في وظائفهم أحراراً.

أمر الحاكم العسكري للإقليم الشرقي المقدم (تشوكوميكا أوجوكي) جمع المسلمين وأبناء قبيلة الهاوسا جميعاً الذين هم في الإقليم الشرقي في مدينة (أونيشا) والقضاء عليهم جميعاً، وتمت المذبحة، ولم ينج إلا أفراد فرّوا بمساعدة أبناء قبيلة (الكالابار) التي تنطق في الإقليم الشرقي.

انتقل الخبر إلى الشمال، وعندها قامت الفجة التي تكلمنا عنها في مدينة (كانو)، وطلبت من رئيسها القبط (هارون موسى)، وهو ضابط مسلم، أن يعطيهم السلاح، ولكنه رفض، فطلب منه أحدهم أن يصلي ركعتين فإن الموت آتبه - بإذن الله - لا محالة، فأخبرهم أن القيادة لا تقبل ذلك، وقد أعطى الأوامر بعدم تسليم السلاح إليهم، فأطلقوا عليه النار، فقتل حالاً، وأخذوا مفتاح المستودع، واستلموا السلاح، وأقبلوا على الموظفين من الإقليم الشرقي المحتجعين في المطار، وهم من كبار الموظفين فقتلهم جميعاً، وانتقل هذا التصرف إلى كل من مدن (زاريا) و (كانونا) حيث قتل أفراد قبائل الإيو المحتجعين في محطة القطار لعودتهم إلى الإقليم الشرقي، واستشى الجنود أفراد قبيلة (الكالابار) من ذلك لسوقهم من مذبحة (أونيشا). وعندها طوّقت القيادة هؤلاء الجنود، وعلموا أنهم مقتولون لا محالة، جمعوا حولهم عدداً من الأشرار وأقبلوا على المدن يعيشون الفساد يقتلون ويسلبون.

وأما في بلاد (برنو) في شمال شرقي نيجيريا، فعندما وصل إليهم نيا مذبحة (أونيشا)، وأنه كان لأبناء شعبهم نصيب من القتل، وأن قبيلة الإيو لم تفرق بين القبائل، وإنما كان الذبح للمسلمين جميعاً من أي قبيلة كانوا، قام سلطان البرنو، ولبس الثوب الأحمر دليل إعلان الحرب، وقتلوا أفراد قبيلة الإيو الذين هم في معتقلهم جميعاً واستنوا النساء والأطفال إذ سلّموهم إلى الشرطة التي قامت بدورها، وتولّت نقلهم إلى إقليمهم، كما استنوا من أبناء الإقليم الشرقي أفراد قبيلة (الكالابار).

لم يتوقف الصراع عند هذا الحد بل تطورت انقلابات الدم إلى حرب أهلية، وقد مهد المقدم (تشوكوميكا أوجوكي) الحاكم العسكري

للإقليم الشرقي في نيجيريا لأحداث الانفصال بإعلانات بأنه سيمنح
بمخططة المتعلق بجعل الحكم لا مركزياً في نيجيريا، وقال: إن تصميم
الإقليم الشمالي في نيجيريا على حكم الاتحاد هو السبب الرئيسي في
مناع البلاد، وإن النيجيريين لا يريدون الوحدة، بل مجرد الترابط، وإن
علاقات الإقليم الشرقي بالحكومة الاتحادية قد بلغت مرحلة غير العودة.

حكومة بيافرا:

وفي ٢١ صفر ١٣٨٧ هـ (٣٠ أيار ١٩٦٧ م) أعلن العقيد (تشوكوميكا
أوجوكو) انفصال الإقليم الشرقي، وأعلن الجمهورية فيه، وأطلق على
الدولة اسم جمهورية بيافرا، ولكن الحكومة الاتحادية عدت هذا
الانفصال غير مشروع، وأصدرت الأوامر إلى القوات العسكرية بالتوجه إلى
ابنوغوي عاصمة الإقليم الشرقي لإنهاء الحكم الانفصالي بعد أن اتهمت
بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم التسهيلات لتجار السلاح
الغربيين لتزويد حكومة بيافرا الانفصالية بالمعدات الحربية والأسلحة.

بدأت الحرب بين الفريقين في ٢٣ ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (٣٠
حزيران ١٩٦٧ م)، وأحرزت في بداية القتال القوات الانفصالية بعض
التقدم في الإقليم الغربي، والغرب الأوسط، ولكن القوات الاتحادية تغلبت
في النهاية، وانهارت المقاومة الانفصالية في رجب ١٣٨٩ هـ (أيلول
١٩٦٩ م)، وأخذت قوات بيافرا تتراجع، ودخل الاتحاديون مدينة ابنوغوي،
وغادر (تشوكوميكا أوجوكو) البلاد يوم السبت ٣ ذي القعدة ١٣٨٩ هـ (١٠
كانون الثاني ١٩٧٠ م) بعد أن ترك (أوفينغ) قائداً لقوات الإقليم الشرقي
مكانه، وبعد يومين من فرار (أوجوكو) أي يوم الاثنين ٥ ذي القعدة
١٣٨٩ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ م) أصدر (أوفينغ) أوامره لقوات الإقليم
الشرقي بالاستسلام وإلقاء السلاح، وظهر (أوجوكو) بعد أسبوع في ساحل
العاج، وهي إحدى الدول الإفريقية التي اعترفت بدولة بيافرا الانفصالية
إضافة إلى زامبيا، والتانزانيا، كما أن فرنسا كانت تعطف على الحركة

الانفصالية وتسمع لدعوتها. وقطعت نيجيريا علاقاتها مع هذه الدول، ثم
استؤنفت في رمضان ١٣٩١ هـ (تشرين الأول ١٩٧١ م).

بدأت المؤسسات الاستعمارية والتبصيرية تتحدث عن المذابح
الجماعية، وعن المجاعات في الإقليم الشرقي، ولذاقت أنه قد مات
بالحرب والمجاعة ما بين ٥٠٠.٠٠٠ إلى مليوني شخص جلهم من قبائل
الإيو. وبدأت ترسل المساعدات إلى الإقليم الشرقي، وأخيراً أعلن (بعقوب
غاوون) أن نيجيريا ترفض هذه المساعدات وأنها مستكفل بالأمر، وأن كل ما
تتحدث به الدوائر الأجنبية إنما هو عار عن الصحة، وليس هناك من مجاعة
بالشكل الواسع الذي تصوّره الدعايات والإذاعات، وأن عفواً علماً سيصدر
عن السبب فخر بهم، واشتركوا بحركة الانفصال. كما أعلن في شعبان
١٣٩٠ هـ (تشرين الأول ١٩٧٠ م) أن الحكم العسكري سينتهي ستة أعوام
أخرى، غير أنه عاد فأعلن في رمضان ١٣٩٤ هـ (تشرين الأول ١٩٧٤ م) أن
عودة الحكم المدني ستأخر إلى أجل غير محدود.

الانقلاب الرابع:

وفي ٢١ رجب ١٣٩٥ هـ (٢٩ تموز ١٩٧٥ م) وفي احتفالات
الذكرى التاسعة للانقلاب الذي جاء به (بعقوب غاوون) إلى السلطة، وبينما
كان الرئيس النيجيري يحضر مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية المتعقد
آنذاك في أوغندا اختار القادة العسكريون النيجيريون المجدد العميد (والذي
أصبح لواء) مرتضى الله رحمة محمد المفوض الاتحادي السابق للاتصالات
كحي يتولى منصب رئيس الدولة.

شخّ النظام الجديد حملاتٍ نشطة ضد الإهمال والفساد، وتلقى تأييداً
شعبياً واسعاً لأنه مسلم من الشمال، وأعلن في شوال ١٣٩٥ هـ (تشرين
الأول ١٩٧٥ م) جدولاً زمنياً تفصلياً للانتقال من الحكم العسكري إلى
الحكم المدني، واقترح تشكيل حكومة مدنية في ١٠ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ
(في الأول من تشرين الأول ١٩٧٩ م)، ومهما يكن من أمر فقد احتل اللواء

مرتضى الله رحمة محمد في صفر ١٣٩٦ هـ (شباط ١٩٧٦ م) في محاولة انقلابية تورط فيه سلفه (يعقوب غاوون).

تولى الفريق (أولسيخن أوداسخو) رئيس أركان القوات المسلحة مقاليد السلطة فوراً، فوعد على اعتبار أنه الرئيس الجديد للبلاد بتفويض برنامج سلفه لتسليم الحكم للمدنيين في الموعد المقرر له. وجعل عدد الولايات ١٩ ولاية بعد أن كانت ١٢ ولاية، واتخذ عاصمةً جديدةً قرب أبوجا وسط البلاد، وتم انتخاب مجالس الحكومات المحلية بنهاية عام ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م)، وتم افتتاح جمعية عمومية تأسيسية (انتخبها هذه المجالس بصورة رئيسية) في ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م) لمناقشة الدستور الجديد المقترح.

وفي شوال ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م) صدر الدستور الجديد، وتم إلغاء حالة الطوارئ التي بقيت سارية المفعول مدة اثني عشرة سنة، وفي الوقت نفسه ألغى الحظر على النشاط السياسي المفروض كذلك المصداق نفسها، وسجلت الهيئة الانتخابية الاتحادية خمس مجموعات على أنها أحزاب سياسية في شهر صفر ١٣٩٩ هـ (كانون الثاني ١٩٧٩ م).

جرت الانتخابات في شهر شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) لأعضاء مجلسي الجمعية الوطنية التأسيسية الجديدة (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) وكذلك للجمعيات العمومية بالولايات وحكام الولايات، واتضح من هذه الانتخابات الأربعة أن الحزب الذي حقق أوسع تأييد شعبي هو الحزب الوطني النيجيري الذي كان يضم أعضاء بارزين كثيرين من حزب هيئة مؤتمر الشمال وممثلين من الأحزاب الرئيسية الأخرى جميعها والتي كانت قبل انقلاب يعقوب غاوون ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م)، وكان الحاج شيخو شاغاري هو المرشح الرئاسي للحزب الوطني النيجيري حيث سبق له العمل وزيراً لحزب هيئة مؤتمر الشمال قبل عام ١٣٨٦ هـ، كما عمل مفوضاً اتحادياً في ظل الحكم العسكري بين عامي ١٣٩٠ - ١٣٩٥ هـ (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م).

حصل شيخو شاغاري على أعلى نسبة من الأصوات في انتخابات الرئاسة في رمضان ١٣٩٨ هـ (أب ١٩٧٨ م)، وتولى مهام منصبه على أنه أول رئيس جمهورية نيجيريا في ١٠ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ (١ تشرين الأول ١٩٧٩ م) عندما نقل النظام العسكري السلطة إلى السلطات المدنية المنتخبة حديثاً، وتم تطبيق الدستور.

استفادت الحكومة الجديدة من دخل النفط غير أن انخفاض أسعاره قد أتى إلى أزمة اقتصادية في ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ (١٩٨٢ - ١٩٨٣ م) ونجم عنها صعوبات متزايدة لغالبية السكان وإلى انتشار واسع للفساد. وبدءاً من عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) كان على الرئيس شيخو شاغاري أن يدخل في منافسة مع حزب الشعب النيجيري لانهيار التحالف في المجلس النيابي مع الحزب الوطني النيجيري، حيث شكّل حزب الشعب النيجيري ائتلاًفاً انتخابياً هو وتحالف الأحزاب التقدمية الذي كان يضم «حزب الوحدة النيجيري»، وأجندة من حزب «التحرير الشعبي»، والحزب الشعبي لنيجيريا الكبرى استعداداً لانتخابات عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) ذات المراحل الست التي يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية، وحكام الولايات، وأعضاء مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، والجمعيات الوطنية للولايات، والحكومات المحلية. وعندما بدأت أعمال الحملات الانتخابية جدياً وجد وتحالف الأحزاب التقدمية نفسه منقسماً على نفسه بشأن قضية اختيار المرشح الرئاسي فقد عاد (تشوكوميكا أوجوكو) من المنفى في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م) وانضم مؤخراً إلى الحزب الوطني النيجيري.

جرت الانتخابات في شهر ذي القعدة وفي الحجة ١٤٠٣ هـ (أب وأيلول ١٩٨٣ م)، وتنافست فيها ستة أحزاب، وفاز في الاقتراع الرئاسي (شيخو شاغاري) لمدة رئاسية ثانية، وفاز لاحقاً الحزب الوطني النيجيري بثلاثة عشر مناصباً لحكام الولايات من الولايات التسع عشرة، وحقق أغلبية ساحقة في مجلسي الشيوخ والنواب، بينما سار التصويت بالنسبة لاختيار

الجمعيات الوطنية بالولايات والحكومات المحلية حسب طريقة الانتخابات
الحاكمية على نطاق واسع حيث يُفضل المقترعون الحزب الذي تم اختيار
مرشحه حاكماً. وبعد الانتخابات سرت شائعات واسعة الانتشار عن
التلاعب بالطاقت الانتخابية من قبل الحزب الوطني النيجيري والهشة
الانتخابية الاتحادية، وكان مصدر هذه الشائعات أحزاب المعارضة التي
تحت في تحقيق أمور مثيرة للجدل والتزاع.

أسم الرئيس شيخو شاغاري اليمين الدستورية لمدة رئاسية ثانية في
٢٤ ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (١ تشرين الأول ١٩٨٣ م)، فأجرى تعديلاً
وزارياً سريعاً تم فيه استبدال أغلبية الوزراء السابقين.

الانقلاب الخامس:

وفي ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٨٣ م) قيام
انقلاب عسكري بقيادة اللواء محمد بغاري الذي كان مفوضاً اتحادياً
للقسط، وتشكلت إدارة عسكرية جعلته رئيساً للدولة، وحلّت الجمعية الوطنية
التأسيسية وفرض الحظر على الأحزاب السياسية جميعها، واعتقلت المثات
من السياسيين ورجال الأعمال ومن بينهم الرئيس السابق شيخو شاغاري،
ونائبه اليكس أيكوبم بنهم الفساد، وأدين عدد من السياسيين من بينهم
حكام ولايات سابقون بسوء التصرف في الشؤون المالية، ومن ثم سُجنوا.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (شباط ١٩٨٤ م) أصدر المجلس
العسكري الأعلى الجديد مرسوماً علّق فيه الدستور، وأعطى الحكومة
السلطة لاستصدار قوانين لا يمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم، وقيد
مرسوم آخر حرية الصحافة، وسمح بإطلاق الصحف، ومحطات الإذاعة،
وسجن الصحفيين لمجرد نشر أخبار غير صحيحة. ثم حظرت الحكومة في
شوال ١٤٠٥ هـ (تموز ١٩٨٥ م) كل نقاش حول المستقبل السياسي
لنيجيريا بحجة مصلحة أمن الدولة، وصرّح محمد بغاري أنه ليس هناك
تاريخ مُحدّد لاستعادة الحكم المدني.

الانقلاب السادس:

وفي ثاني أيام العيد الأضحى ١٤٠٥ هـ (٢٧ آب ١٩٨٥ م) جرى
انقلاب جديد بقيادة اللواء (إبراهيم بابا نغيدا) كبير أركان الجيش، وأحد
أعضاء المجلس العسكري الأعلى، أطاح بنظام الحكم السابق، وتشكلت
إدارة عسكرية جديدة جعلت اللواء (إبراهيم بابا نغيدا) رئيساً للجمهورية،
وحلّت المجلس الحاكم للقوات المسلحة محلّ المجلس العسكري الأعلى
(رغم أن معظم أعضائه كانوا أعضاء في المجلس العسكري الأعلى السابق)
هذا بينما بقيت مؤسسات أخرى على حالتها السابقة نسيباً دون تغيير
كالحكومة مثلاً إذ بقيت كما هي. ثم أصدر الرئيس الجديد مرسوماً ألغى
فيه مرسوم مراقبة المطبوعات، وأطلق سراح ما يزيد على مائة معتقل سبق
لهم أن سجنوا دون محاكمة في العهد السابق. غير أن الضيق والتسرم
بالسياسات الاقتصادية الصارمة للنظام الجديد والاصلاحات الشورية كان
قاتماً، وهذا ما أدّى إلى قيام عددٍ من الضباط في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ
(كانون الأول ١٩٨٥ م) بمحاولة انقلاب فاشلة، وألقي القبض على
المشتركين بالحركة، وفي الشهر التالي أعلن الرئيس إبراهيم بابا نغيدا أن
النظام سيقبل السلطة إلى حكومة مدنية يتم اختيارها بحرية في ١٢ ربيع
الأول ١٤١١ هـ (١ تشرين الأول ١٩٩٠ م). ولكن سمعة النظام قد
تدهورت في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م) عندما قام بإعدام عشرة من
كبار الضباط من الثلاثة والعشرين ضابطاً الذين اتهموا بالتورط بمحاولة
الانقلاب والتآمر على النظام.

وتشكل النظام في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م) مكتباً سياسياً للنظر
في التوصيات المقترحة من مختلف المجموعات الوطنية حول شكل
الحكومة المدنية المقترحة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) أصبحت نيجيريا
عضواً كامل العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان هناك احتياج

عنيف من الأقلية غير المسلمة. وانطلقت مظاهرات في جامعة (أحمدو بيلو) في مدينة زاريا ووقعت صدامات بين المتظاهرين ورجال الشرطة فقتل خلالها خمسة عشر طالباً، فوضعت الحكومة قوات عسكرية كبحرس في الجامعات الأخرى للحيلولة دون انتشار الاضطرابات، وقرضت حظراً على المظاهرات.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) صادقت الحكومة على إنشاء ثلاثة أجهزة للقيام بمهمة «مؤسسة الأمن الوطني» وهي عبارة عن قوة شرطة شبه عسكرية. وفي الشهر نفسه أصدر الرئيس قراراً بمنع المسؤولين الرسميين الذين أدينوا بتهمة الفساد من تولي أي منصب في الدولة مدة عشر سنوات، وكذلك سحب جوازات سفرهم لمدة خمس سنوات، وتجميد أو مصادرة أملاكهم، وقد أثار هذا القرار كثيراً من الجدل.

وكانت قد بُرئت ساحة الرئيس السابق (شيخو شاغاري) وثانيه (إيكس إيكويم) من تهمة الفساد، ثم أُطلق سراحهما في ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) بعد بقاءهما رهن الاعتقال مدة ثلاثين شهراً، ولكن بقي الحظر عليهما من ممارسة النشاط السياسي. وكذلك أُطلق سراح ١٧ آخرين من المسؤولين السابقين في حكومة شيخو شاغاري.

وفي شهر ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) جرت إعادة توزيع شاملة لحكام الولايات، فتم تعيين ثمانية حكام جدد، بينما تبادل المناصب خمسة حكام آخرون، وفي شهر صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م) طُرد رئيس الأركان العامة من المجلس الحاكم للقوات المسلحة، وفي الوقت نفسه تم تعيين أربعة أعضاء جدد فيه. وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) أُنهم رئيساً جهازين من أجهزة أمن الدولة بارتكاب جرائم بعد أن قُتل محرر إحدى المجلات ذات النفوذ بطريق متفجع (غير أن هذه التهم قد سُحبت بعد كثير من الجدل بعد مرور سنة وثلاثة أشهر).

وفي رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) فرضت الحكومة حظر التجول على ولاية كادونا، وأمرت بإغلاق المدارس والجامعات في الولايات الشمالية بعد وقوع مصادمات بين المسلمين والنصارى أسفرت عن قتل ما لا يقل عن خمسين وعشرين شخصاً واحتجاز خمسمائة فرد.

وفي شهر شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) أنشأت الحكومة مجلساً استشارياً وطنياً للشؤون الدينية يضم أعضاء مسلمين وآخرين من النصارى للبحث في وسائل تحقيق التسامح الديني في نيجيريا، ومع ذلك استمرت المظاهرات الغاضبة لدى الطلاب بقية العام، والعام الذي تلاه. ووقعت أعمال فوضى في المدن والجامعات قُتل خلالها ستة أشخاص، وكانت احتجاجاً على زيادة الأسعار، وأجور المنازل، والوقود فأمرت الحكومة بإغلاق عدة جامعات، ولم تفتح ثانية إلا ما بعد ما يقرب من الشهرين.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) كان اختيار (إبراهيم دسوقي) لمنصب سلطان سوكونو الجديد سبباً لوقوع شغب بين أعوانه وبين أعوان ابن السلطان السابق.

وفي ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) وعلى أثر تلقي توصيات من المكتب السياسي في شهر رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) أعلن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) تفاصيل منح نقل السلطة إلى حكومة مدنية في ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) أي بتأخير سنتين عما كان مقرراً أصلاً، رغم أنه كان من المفروض أن تتم على أساس غير حزبي حيث أن الحظر على الأحزاب السياسية كان لا يزال ساري المفعول.

وفي عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) كان ينبغي الحظر على المصادقة على تشكيل حزبين سياسيين فقط، ومن ثم يتنافس هذان الحزبان في انتخابات الولايات عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م)، والانتخابات المحلية عام ١٤١١ هـ، وكان من المقرر إجراء تعدادٍ سكاني قبل انتخابات الهيئة التشريعية

الاتحادية ذات المجلسين، ورئيس الجمهورية المدني المقرر إجراؤها عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م).

وفي شهر ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (أب ١٩٨٧ م) شكّلت الحكومة هيئة انتخابية وطنية لإجراء انتخابات حرة وتربوية. وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) تمّ إنشاء لجنة مراجعة الدستور لبحث مقترحات وضع دستور جديد، وأعلن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) في الشهر نفسه حرمان أي عضو في أي دائرة من حوض الانتخابات إذا ثبت إدانته بالفساد منذ ثلاثين سنة، وكذلك حرمان الذين تولّوا مناصب رفيعة أثناء الحكم المدني، وكذلك حظر على متسوبي القوات المسلحة الذين يتولّون حالياً أو سبق لهم تولّي مناصب سياسية رفيعة من حوض الانتخابات أثناء مرحلة الانتقال إلى الحكم المدني، كما استحدثت ولايتين جديدتين هما: ولاية كاتسينا التي تمّ استحداثها من أحد أجزاء ولاية كادونا، وولاية أكوا لبيوم التي شكّلت من ولاية نهر كروس.

وفي ٢١ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (١٢ كانون الأول ١٩٨٧ م) جرت انتخابات الحكومات المحلية التي تناقش فيها حوالي خمسة عشر ألف مرشح غير حزبي على المقاعد في (٣٠١) منطقة انتخابية. وقد نجم عن عدم اتخاذ الهيئة الوطنية الاستعدادات الكافية للانتخابات ادعاءات تقييد بحدوث سوء تصرّف في الانتخابات فأدّى إلى إلغاء ٣١٢ دائرة حكومية محلية، وتم إجراء انتخابات جديدة في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م)، وأعلن الرئيس بعدها أنه سيعلن دستوراً جديداً للجمهورية الثالثة عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م)، ويقضي إلى العودة إلى الحكم المدني في عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م).

افتتحت جمعية عمومية تأسيسية في شوال ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) لمناقشة الشروط الموصى بها من قبل لجنة مراجعة الدستور بشأن مسودة الدستور المقرر صياغته على غرار دستور (١٩٧٩ م)، وتشكّلت الجمعية التأسيسية من أربعمائة وخمسين عضواً بواقع عضو واحد عن كل دائرة

انتخابية اتحادية يتخيم أعضاء المجالس الحكومية المحلية إضافة إلى ١١٧ عضواً تعينهم الحكومة. واختيرت مدينة أبوجا العاصمة الاتحادية المستقبلية مقراً للجمعية التأسيسية.

وفي ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) أعلنت الجمعية التأسيسية أن مسودة الدستور ستحول دون وقوع انقلابات، وأن التغييرات جميعها ستم بوسائل (ديمقراطية)، وطالب المسلمون بتطبيق الشريعة الإسلامية إلا أن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) حظر في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٨ م) أي نقاش آخر حول هذا الموضوع حيث أن سير عمل الجمعية التأسيسية تكتنف غوائل كثيرة.

وأقرت الجمعية التأسيسية في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) قراراً بموجب الدستور الجديد يقضي بانتخاب رئيس جمهورية مدني لمدة ست سنوات.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) أطلق سراح رئيس الدولة السابق محمد بخاري بناءً لاعتبارات إنسانية كما قبل حينذاك بعد اعتقال دام ثلاث سنوات.

وفي رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) تمّ حلّ المجلس الحاكم للقوات المسلحة، وأعاد الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) تشكيله من جديد، وأنقص عدد أعضائه من تسعة وعشرين عضواً إلى تسعة عشر عضواً مع بقاء الهدف المعلن، وهو تقليص سلطة القوات المسلحة أثناء المرحلة الانتقالية المؤدية إلى الحكم المدني. وأعيد توزيع أعضاء مجلس الوزراء في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) مع تشكيل هيئة انتخابية وطنية جديدة بشكل يتيح للمجلس الحاكم للقوات المسلحة تحديد أي المجموعات السياسية الموصى بها من قبل الهيئة التشريعية الوطنية يحقّ لها التسجيل حيث كان هناك حزبان سياسيان رسميان حين رفع الحظر عن النشاط السياسي فيما بعد في تلك السنة. وفي شهر رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) قدّمت

الجمعية الوطنية التأسيسية تقررها مع مسودة الدستور إلى الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) وافضة تضمين شروط من المرحلة الانتقالية حيث سيجز ذلك الحكم العسكري إلى درجة ما.

وفي شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) أعلن الرئيس نهاية الحظر على الأحزاب السياسية، وتم الإعلان عن الدستور اللتي كان مقرراً سريان مفعوله في ٤ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٩٢ م) وعليه فقد أعلن عن تشكيل حوالي خمسة وثلاثين حزباً سياسياً، رغم تمكن ثلاثة عشر حزباً فقط من إكمال مسوغات التسجيل حسب الزمن المتصوص عليه وهو في الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م).

وقبل مطلع عام ١٤١٠ هـ (تموز ١٩٨٩ م) تم حث مجلس الحكومات المحلية، ووضعت تحت إدارته واحدة إلى ما بعد انتخابات الحكومات المحلية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من تلك السنة. وأوصت الهيئة التشريعية الوطنية في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) بقائمة تضمنت ست هيئات سياسية رفعتها إلى المجلس الحاكم للقوات المسلحة، ومنها يكن من أمر فقد أعلن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) قرار المجلس الحاكم للقوات المسلحة بحل الهيئات السياسية جميعها التي تشكلت مؤخراً على أساس أنها بعد كل الجهود قد أخفقت في تلبية متطلبات التسجيل، وأنها كانت متحالفة مع أحزاب سابقة سيئة السمعة، فشكّل محلها حزبان جديداً هما: الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني. وقد نُشرت مسودات الدستور والبيانات الرسمية للحزبين التي أعدها الهيئة الانتخابية الوطنية في شهر جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م)، وفي الشهر ذاته أعلن عن إعادة توزيع الحلقب الوزارية، حقق فيها الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) الذي تسلّم حقيبة وزارة الدفاع السيطرة الكاملة على قوات الأمن، وتاجلت انتخابات الحكومات المحلية التي كان مقرراً إجراؤها في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) إلى مدة سنة كاملة.

وفي شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) ورد في التقارير أن هناك ما يزيد على مائة قتيل أثناء مظاهرات الطلاب احتجاجاً على الإجراءات الاقتصادية الصارمة للحكومة، وأنه تم إلقاء القبض على ست وعشرين طالباً أثناء المظاهرات إلا أنه قد أطلق سراحهم في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م). وفي شهر ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) أعلنت لجنة وطنية برئاسة الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) عن برنامج إعتاش تضمن اقتراحاً بإيجاد اثنين وستين ألف وظيفة جديدة.

وجرى تعديل للتشريع اللتي يسمح باعتقال المجرمين المشبه بهم لمدة تصل إلى ستة أشهر دون توجيه تهمة، وشكلت هيئة مستشارين لمراجعة واستقصاء الحالات الفردية، وذلك في شعبان ١٤١٠ هـ (آذار ١٩٩٠ م).

وقام صغار ضباط الجيش بمحاولة للإطاحة بالحكومة في ٢٧ رمضان ١٤١٠ هـ (٢٢ نيسان ١٩٩٠ م) فاستولوا على محطة الإذاعة الاتحادية، وهاجموا مقر إقامة رئيس الجمهورية، ووقعت إصابات كثيرة، وأعلن الانفلايون في رسالة إذاعية اتهامهم الحكومة بالفساد، وزعموا أنهم يتصرفون نيابة عن النيجريين في وسط البلاد، وجنوبها الذين ادعوا أنهم لا يمثلون تمثيلاً عادلاً في الحكومة ولا في القوات المسلحة، وأعلنوا أيضاً أن الولايات الإسلامية الشمالية الخمس قد استعدت من الاتحاد النيجيري، وتم قمع المحاولة الانفلاقية في اليوم نفسه، وذكر أن عشرة ضباط، وما يزيد على مائة وخمسين فرداً آخرين من القوات المسلحة قد اعتقلوا.

العلاقات الدولية:

لعبت نيجيريا دوراً قيادياً في الشؤون الإفريقية، وهي عضو بارز في منظمة الوحدة الإفريقية. وأدانت الحكومات النيجيرية المتعاقبة التدخل العسكري في شؤون القارة سواء أكان هذا التدخل من القوى الغربية أم الشرقية، وكانت توجه انتقادات حادة لنظام الأقلية البيضاء اللتي يقوم على

التجيري على محاكمة (عمارو ديكو) المطلوب للعدالة أمام المحاكم البريطانية، ثم أعلن في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) أن نيجيريا وبريطانيا مستأنفان علاقتهما السياسية الكاملة. وبعد اجتماع تم بين الرئيس التجيري (إبراهيم بابا نغيدا) وبين رئيسة وزراء بريطانيا (مارغريت تاتشر) استؤنفت العلاقات في رجب ١٤٠٨ هـ (أذار ١٩٨٨ م). وانتهت التحريات التي أجرتها الحكومة البريطانية إلى أن طلب (عمارو ديكو) حق اللجوء السياسي لا أساس له، فطلبت منه مغادرة البلاد في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م).

التمييز المصري في جنوب إفريقيا.

وتحسنت علاقات نيجيريا مع غانا، تلك العلاقات التي توترت في السابق نتيجة الطرد الجماعي للمهاجرين الغاليين غير الشرعيين في أعوام ١٤٠٣ - ١٤٠٥ هـ (١٩٨٣ - ١٩٨٥ م). وتحسنت هذه العلاقات إثر الزيارة التي قام بها الزعيم الغاني الملازم الطيار (جيري راولنغز) إلى نيجيريا في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) وتمت أثناءها مناقشة تعاون اقتصادي وعسكري أكبر بين البلدين. وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٨٨٩ م) قام الرئيس النيجيري (إبراهيم بابا نغيدا) بزيارة غانا رداً لزيارة الزعيم الغاني، وهذه أول زيارة يقوم بها رئيس دولة نيجيريا منذ عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م).

وأغلقت حدود نيجيريا البرية عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) لمنع التهريب، ثم أعيد فتحها في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) عدا الحدود مع تشاد، التي أعيد فتحها في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٦ م)، وتم توقيع اتفاقية تعاون مع تشاد في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م).

وبدا العمل برسم الحدود بين نيجيريا وبنين في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) وكان من المتوقع الانتهاء من تخطيطها عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م).

ونأثرت العلاقات بين نيجيريا وبريطانيا في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م) نتيجة اختطاف (عمارو ديكو) في لندن، وهو وزير مواصلات سابق في إدارة (شيغو شاغاري)، وكان قد فر إلى لندن، حيث كان مطلوباً للمحاكمة في نيجيريا بتهمة الفساد. ونجم عن الإدعاء توتر سياسي بين نيجيريين في محاولة الاختطاف، فأنقذ إلى قطع العلاقات السياسية بين البلدين، وسحب كلتا الدولتين لكبار ممثلها في الدولة الأخرى. وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) وافق وزير الخارجية

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة نيجيريا ٩٢٣.٧٦٨ كيلو متراً مربعاً، وتُشرف على المحيط الأطلسي بساحل طوله ٨٥٣ كيلو متراً، ويبلغ طول حدودها البرية ٣٩٦٠ كيلو متراً مع العلم أن الدول التي تشترك معها بالحدود هي ثلاث دول فقط، وهي: بنين، ويبلغ طول حدودها معها ٧٧٣ كيلو متراً، والتشاد، ويبلغ طول حدودها معها ١٤٩٧ كيلو متراً، والكاميرون، ويبلغ طول حدودها معها ١٦٩٠ كيلو متراً. أما تشاد فإن الحدود بينهما مائة داخل بحيرة تشاد، وطولها ٨٧ كيلو متراً. كما أن جزءاً من حدودها مع النيجر ومع الكاميرون هي حدود مائة داخل بحيرة تشاد أيضاً.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) مائة وخمسة عشر مليوناً وثلاثمائة ألف إنسان، فهي بذلك أكبر دول القارة الإفريقية سكاناً، بل يعدّ سكانها أكثر من ضعف سكان الدولة الثانية التي تليها مباشرة، وهي مصر، والتي بلغ عدد السكان في العام نفسه أربعة وخمسين مليوناً وثمانمائة ألف شخص.

وتكون كثافة السكان ١٢٥ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

الصراع الإقليمي والعنصري:

تعيش في نيجيريا عدة قبائل، ولكن خساً منها كبيرة وهي التي يحدث بينها الصراع، وهي:

١ - الهاوسا: وتعيش في الشمال، وتشكّل ٤٠٪ من مجموع السكان، وأغلبية أبنائها يتّصون إلى الإسلام.

٢ - الفولاني: وتعيش في الشمال أيضاً، وتشكّل ١٠٪ من مجموع السكان، وهي قبائل مسلمة، ومنها حكام الإقليم الشمالي وأمرأه.

٣ - الكانوري: وتنتقل في الشمال الشرقي، وتشكّل ١٠٪ من مجموع السكان، وهي قبائل مسلمة.

وهذه القبائل الثلاث شمالية مسلمة، وتعدّ في طرف واحد، إذ أن الصراع بجوانبه كلها يُعدّ صراعاً عديدياً، وهذا الذي يجعل هذه القبائل تلتقي معاً، وهي بمجموعها تشكل أكثر من ٥٢,٨٪ من مجموع السكان، وفي الوقت نفسه تعدل مساحة الأرض التي تعيش عليها ٧٩,٦٪ من مساحة نيجيريا، وهي ما يُسبّب بالإقليم الشمالي.

٤ - الإيو: وتعيش في الإقليم الشرقي، وتشكّل ٢٤,٥٪ من مجموع السكان، وتقرّب مساحة إقليمها من ٨,٣٪ من مساحة نيجيريا. وأكثر أفرادها يتّصون إلى النصرانية، وتحوّلوا إليها تحت تأثير الاستعمار الصليبي، وإرسالياته التصيرية، وقد أخذ الإسلام بالانتشار بينهم على نطاق ضيق.

٥ - البورويبا: وتعيش في الإقليم الغربي، وتشكّل ١٨,٧٪ من مجموع السكان، وسكانها من المسلمين وقد تجاوزوا النصف، ومن الوثنيين، وقلة من النصارى، وتبلغ مساحة إقليمها ٨,٣٪ من أرض نيجيريا.

وهناك مجموعات صغيرة مثل الكالابار، والاكوجا، وأكثرها في الجنوب ضمن أراضي الإقليم الشرقي، وقد عملت الإرساليات التصيرية بينهم، وتعمّقت من كسب بعضهم.

كان الصراع في الماضي بين الفولاني الذين حكموا بلاد الهاوسا والكانوري، في الشمال، وهو من الخلاف بين الحاكم إذا كان من شعب وبين المحكوم إن كان من شعب آخر وشكّل الأكثرية. كما كان هناك

صراع في الجنوب بين القبائل على المنازل والديار، فلما جاء المستعمرون الصليبيون عملوا على جمع الجنوب كله بإقليميه الغربي والشرقي وما يتبعهما للولوف في وجه الشمال. غير أن العصية القبلية كانت أقوى، مما حال دون نجاح المخطط الاستعماري بالشكل المرسوم له، ومع ذلك وجد صراع بين الشمال والجنوب وإن كان قد حمل المعنى العقدي أكثر من حمله المعنى العنصري أو الإقليمي، سواء قبل مجيء الاستعمار الصليبي حيث كان الصراع بين الإسلام الذي يريد أتباعه أن يمتدوا به نحو الجنوب وبين القبائل الوثنية التي تريد التمسك بديانتها والمحافظة على مواطنها، ولكن بعد مجيء الاستعمار أصبح بين الإسلام الذي يريد أتباعه الاحتفاظ بقوتهم والتمسك بديانتهم، والدفاع عن أرضهم، والجهاد ضد أعدائهم وبين غير المسلمين في الجنوب. وظهر الصراع بين الأقاليم وبين القبائل غير أنه صراع عقدي واضح، انفقت فيه النصرانية والوثنية بجهود استعمارية ضد الإسلام.

ومما عمك سريلانكا وسارت عليه إبقاء الإمارات الإسلامية في الشمال، وإيجاد الخلاف بينها، والعمل على اقتتال بعضها مع بعض إذ خشيت من وحدتها في إمارة واحدة، بينما وحدت الإمارات الجنوبية لتستطيع أن تقاوم الشمال، وليبقى في الميدان كفتان تكادان تكونان متكافئتين، لأنها لو بقيت متفرقة في الجنوب فلن تستطيع أقواها أن تقف أمام أصغر إمارات في الشمال، وبالتالي لتلوث تدريجياً في بوتقتها، وتعتق الإسلام. وبهذا تكون قد عملت سراً - حسب رأيها - ضد الإسلام. وكذلك بقيت السيطرة للشمال عندما قُسمت نيجيريا إلى ولايات، وهي الآن واحدة وعشرون ولاية إضافة إلى العاصمة الاتحادية، كل ذلك نتيجة كثرة عدد المسلمين، والولايات، هي حسب إحصاء ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م):

الرقم	الأقليم	الولاية	المساحة	السكان	العاصمة	ملاحظات
١	الشمالي	سوكوتو	١٠٢,٥٣٥	٨,٤٨٨,٠٠٠	سوكوتو	
٢	الشمالي	النيجر	٦٥,٠٣٧	٢,٠١٩,٠٠٠	نيجا	
٣	الشمالي	كادونا	٧٠,٣٤٥	٧,٢٦٤,٠٠٠	كادونا	
٤	الشمالي	كوارا	٦٦,٨٦٩	٣,١٩٩,٠٠٠	إيلورين	
٥	الشمالي	كانو	٤٣,٦٨٥	١٠,٨٠٠,٠٠٠	كانو	
٦	الشمالي	بارينبي	٦٤,٦٠٥	٤,٥٤٧,٠٠٠	بارينبي	
٧	الشمالي	بيوري	٤٥,١٧٤	٤,٥٣٩,٠٠٠	ماكوردني	
٨	الشمالي	برادو	١١٦,٤٠٠	٥,٦٠٦,٠٠٠	ميدبورني	
٩	الشمالي	بلاك	٥٨,٠٣٠	٣,٧٨٦,٠٠٠	جوس	
١٠	الشمالي	كوتيفولا	٩١,٣٩٠	٤,٨٧٢,٠٠٠	بلا	
١١	الشمالي	كاسينا	—	٤,٧٣٨,٠٠٠	كاسينا	
١٢	الشمالي	العاصمة الاتحادية	٧,٣١٥	٢٥٤,٠٠٠	أبويا	العاصمة المستقلة كادونا
١٣	الشمالي	أبوجا	٧٣٠,٨٨٥	٦٠,٤٤٤,٠٠٠	أبوجا	
١٤	الشمالي	أبوجو	٣٧,٧٠٥	٩,٧٤٤,٠٠٠	أبوجو	
١٥	الشمالي	أبوجو	٢٠,٩٥٩	٥,١٠٥,٠٠٠	أبوجو	
١٥	الشمالي	أبوجو	١٦,٧٦٦	٢,٩٠١,٠٠٠	أبوجو	

الإقليم	المساحة	النسبة	السكان	النسبة
الشمالي	٧٣٠,٨٨٥	٪٧٩,٦	٦٠,٤٨٤,٠٠٠	٪٥٢,٨
الغربي	٧٨,٧٧١	٪٨,٣	٢٩,٥٢١,٠٠٠	٪١٨,٧
الشرقي	٧٨,٦١٢	٪٨,٣	٢٨,٠٦٤,٠٠٠	٪٢٤,٥
الغربي الأوسط	٣٥,٥٠٠	٪٣,٨	٤,٦٠٢,٠٠٠	٪٤,٠
	٩٢٣,٧٦٨	٪١٠٠	١١٤,٦٧١,٠٠٠	٪١٠٠

كما يوجد بعض الأوربيين وخاصةً من البريطانيين في العاصمة ومدن الجنوب الكبرى، وفي كادونا العاصمة الإدارية للشمال. ويوجد كذلك بعض الجاليات العربية، وخاصةً من الشاميين في كاتو في الشمال، وفي لاغوس في الجنوب.

واللغة الإنكليزية هي اللغة الرسمية، ولكل قبيلة لغتها، وإن كانت تشر لغة الهاوسا في الشمال، ولغة الإيو في الشرق، والغربي الأوسط، ولغة اليوروبا في الغرب. غير أنه في الشمال تُعرف اللغة العربية في الأوساط الدينية، وبعض المدارس والجامعات. إذ نجد مدرسة القضاء الشرعي الإسلامي التي افتحت في مدينة (كاسو) عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٤ م)، واللغة العربية هي لغة التعليم فيها للمواد كلها، كما تُعلم لغة الهاوسا. وهناك جامعة أحمدو بيللو في مدينة (زاريا)، وتبعها كلية عبدالله بايرو في (كاتو)، وهناك مدارس كثيرة على المستوى الابتدائي، ومدارس جمعية أنصار الدين. ومن المعلوم أن لغات الشمال (الهاوسا، والفولاني، والكانوري، والطوارق) تكتب كلها بالحرف العربي، بل إن بعض الكلمات وهي كثيرة في هذه اللغات من أصل عربي، ولكن بريطانيا عملت على تغيير الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني. والمحاكم الوطنية في بلاد الهاوسا كلها يتم فيها التقاضي باللغة العربية. كما يوجد المعهد الديني في

ملاحظات	العاصمة	السكان	المساحة	الولاية	الإقليم	الرقم
إحداثيات الصفاة من كوروس زيمبر	لاغوس	٣,٧٧٤,٠٠٠	٣,٣٤٥	لاغوس	الشمالي	١٦
	إبيدجر	٢١,٥٢١,٠٠٠	٧٨,٧٧١	بنون	الوسط	١٧
	بيلو	٤,٦٠٢,٠٠٠	٣٥,٥٠٠		الغربي	
	بورنو	٤,٦٠٢,٠٠٠	٣٥,٥٠٠		الشمالي	١٨
	كالاوار	٦,٣٦١,٠٠٠	١٧,٦٧٥	الشمالي	الشمالي	١٩
	كوتون	٣,٢١٧,٠٠٠	٢١,٨٥٠	كوتون زيمبر	الشمالي	٢٠
	كوتون	٦,٥٠٥,٠٠٠	٦٧,٢٣٧	كوتون زيمبر	الشمالي	٢١
	كوتون	٤,٣٣٨,٠٠٠		أكوراليم	الشمالي	٢٢
	كوتون	٦,٨٦٨,٠٠٠	١١,٨٥٠	إيو	الشمالي	٢٣
	كوتون	٢٨,٠٦٤,٠٠٠	٧٨,٦١٢		الشمالي	
	كوتون	٦٠,٤٨٤,٠٠٠	٧٣٠,٨٨٥		الشمالي	
	كوتون	٢١,٥٢١,٠٠٠	٧٨,٧٧١		الشمالي	
	كوتون	٤,٦٠٢,٠٠٠	٣٥,٥٠٠		الشمالي	
	كوتون	٢٨,٠٦٤,٠٠٠	٧٨,٦١٢		الشمالي	
	كوتون	١١٤,٦٧١,٠٠٠	٩٢٣,٧٦٨		الشمالي	

(أكيكه) في بلاد البوروا، والتعليم فيه باللغة العربية أيضاً.

وقد عملت بريطانيا أثناء استعمارها نيجيريا على إضعاف لغات الشمال لما لها من صلة باللغة العربية، وعلى إبعاد سكان تلك الجهات عن العرب، على حين عملت على إحياء لغات الجنوب الزنجية التي ليست لها كتابة، وليس فيها أدب، وحاولت جعل الحرف اللاتيني هو الحرف الذي تُكتب به تلك اللغات الزنجية، ليتم لها نشر لغتها بسهولة، وقامت مدارس الإرساليات التنصيرية بهذا العمل، وكان نصيب إحدى هذه البعثات التنصيرية أن ذُبحت عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م) في مدينة (بيتان) فشارت بريطانيا لهذه المذبحة فقتلت من السكان ما شاء لها هواها أن تقتل.

الصراع العقبلي:

تبلغ نسبة المسلمين في نيجيريا ٧٥٪، وتشمل قبائل الشمال كلها سوى نذير يسير نأثر بالإرساليات التنصيرية وما قدمته، وبالأستعمار الصليبي ومغزياته، وعلى كلٍّ فلا تقل نسبة المسلمين بين تلك القبائل عن ٩٨٪، كما يشمل المسلمون أكثر من نصف قبائل البوروا، وقلة من قبائل الإيويو، ومثلها في الجنوب على السواحل، وفي العاصمة السابقة لاغوس.

وتبلغ نسبة النصارى ١٥٪، وترتفع هذه النسبة بين قبائل الإيويو إذ وجهت بريطانيا لهذه القبائل عناية خاصة لما وجدت من تجاوب عتدها، وتوجد قلة بين قبائل الجنوب، وأقل من ذلك بين البوروا، وأفراد بين قبائل الهاوسا، والمجموعات الثانية، والأوربيين، وبين الشاميين أيضاً.

وتبلغ نسبة الوثنية ١٠٪، وترتفع هذه النسبة بين قبائل الجنوب التي تعيش على الساحل، وفي الغابات، وقلة في قبائل البوروا، والإيويو، وقلة أخرى تعيش في نجد باوتشي في الشمال.

كانت القبائل في نيجيريا تعيش على الوثنية حتى جاء الإسلام من الشمال، وانتدفع أبناؤه نحو الجنوب، فأخذ الإسلام ينتشر بين القبائل، وإن

كانت بعض الوثنيات قد قرّت أمام المسلمين، واعتصمت في نجد باوتشي، ولا تزال بقاياها إلى الآن. وأخذ الفولانيون المسلمون يقدون إلى المنطقة منذ القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، حتى استطاعوا التأثير على قبائل الهاوسا، وحكموا المنطقة، فعَمَّ الإسلام الشمال، إذ كان قد انتشر في الشمال الشرقي قبل ذلك، وأراد المسلمون متابعة زحفهم نحو الجنوب غير أن قبائل تلك الجهات قد وقفت في وجههم رغم أن الإسلام قد تسرّب إلى أفراد وجماعات بين قبائل الجنوب بشكل هائل؛ ويظن:

وجاء المستعمرون الصليبيون من الجنوب، وأرادوا الوقوف أمام المدّ الإسلامي، ونشر النصرانية بين قبائل الجنوب لكسبهم إلى عقيدتهم، والإفادة منهم في المستقبل، وللوقوف بجدية أمام المسلمين. فدعموا الوثنية وقدموا لها الإمكانيات كافة، وأغروا أبناءها لكسبهم إلى النصرانية، ولمحاربة الإسلام. وتمكّنوا من تعيق بعض النجاح، فكسوا إليهم بعض الجماعات، ووجدوا تجاوباً كبير لدى قبائل الإيويو فركّزوا جهودهم عليها، أو أعطوا أفرادها عناية أكثر. وأطلقوا العنان للإرساليات التنصيرية أن تؤدّي دورها، ومدّوها بالوسائل جميعها، فتكوّنت لديهم فئة نصرانية أحلّت تلقى التوجهات منهم، وتعمل على تنفيذ مخططاتهم.

عمل المستعمرون الصليبيون البريطانيون على تشكيل جبهة من النصارى والوثنيين للوقوف في وجه المدّ الإسلامي أو لوقوف الجنوب في وجه الشمال، وسلبوا جهودهم، بل عملوا على عزو الشمال بوسائلهم المختلفة من فسادٍ وإغراء، بعد أن عجزوا عن كسب جماعات من المسلمين إلى نصرانيتهم، أو ردّهم عن دينهم، فكانوا مما لجؤوا إليه أنهم كانوا يقيمون مخيمات على مقربة من المدن الإسلامية ويملؤونها بالمغربيات وعناصر الفساد من نساء، وخمر، ولهو، ولعب، ورقص، و... ويشنون الدعايات لها في داخل المدن الإسلامية بين الشباب المراهقين والطلّاشيين، فكان يتسلّل بعضهم إلى تلك المخيمات، وينال منها ما ينال بالمجان إغراء

وتشجيعاً، ثم يعودون في آخر الليل إلى منازلهم بالمدن، ومع هذه الأساليب الشيطانية فلم يُفلحوا بكسب جماعات كبيرة إليهم بل عناصر معدودة، ولكن في الوقت نفسه كانوا قد أسدوا هؤلاء الشباب، وأبعدوهم عن دينهم، وغدوا أقرب إلى العلمانية.

ومع كل جهود المستعمرين الصليبيين والإرساليات التصيرية بالوقوف أمام انتشار الإسلام بين قبائل الجنوب إلا أنه قد تجاوز العقيات التي وُضعت، وتخطى الحواجز التي نُصبت، ويكفي أن تعلم أن قبائل البيرويا قد زاد عدد المسلمين بين أبنائها على النصف، واخترق كل الحدود، ولتذكر حادثة واحدة بين قبائل الإيو التي عُدت ركيزةً للنصرانية، وكثر فيها المنصرّون الكبار، وكان أحدهم يُدعى (نواغوي) وأحب أن يطلع على الإسلام ليُجادل أهله، ويعرف نقاط الضعف - حسب ظنه - فيدخل منها، فإذا به يعرف الحقيقة فيعتق الإسلام بعد أن سافر إلى السغال والتي بأحد العلماء، والكنيسة عادة تُحرّم على أتباعها عامة وعلى المنصرّين منهم خاصة الإطلاع على الإسلام، والإلتقاء بأهل العلم من المسلمين كي لا يعرفوا عن الإسلام إلا ما يُعطى لهم من قبل قساوستها والبطاركة فيها. ولما أسلم (نواغوي) إذ بسنة آلاب من أهل البلدة التي يعيش فيها يعتقدون الإسلام، فيقوم بهدم الكنيسة التي كان قد أنشأها، ويشعل فيها النار، ويقوم مكانها مسجداً، ولا يرضى أن يُقام المسجد على أعمدة شُيّدت عليها كنيسة. وتقام عليه الدعوى، ويقف أمام المحكمة ليقول: إنه هو الذي بناها، وجمع لها التبرعات من سكان البلدة، وما هم أهل البلدة، ويمكن أن يُسألوا عن أبيهم؟ فإذا هم يُحيون أنهم هم الذين بنوها، ودفعوا التكاليف، وهم الذي هدموها بأيديهم، وأحرقوها. ولو طلب منهم (نواغوي) بناها مرة أخرى وهدمها ثانية لفعلوا، وهم على رأيه، يفعلون ما يأمرهم به الإسلام. وقد قضت المحكمة عليه بدفع غرامة الهدم لأنه حَرَبها دون إذن البلدية، وغرامة بناء المسجد كذلك وأخذ (نواغوي) يدعو إلى الإسلام بحماسة في بلاد الإيو، فأسلم على يده في قرية مجاورة ما يقرب

من ألف وعصمائة شخص. وطلب من أمراء الشمال المساعدة، فوعدهوا وأخلفوا، وقبلوا ثم رفضوا، ولم يفت هذا من عضده بل زاد من نشاطه، ويُطالبه السكان بزيادة المعرفة غير أنه لا يملكها، وليس هناك من جهة تلبي طلبه، واستمر يعمل حسب إمكانياته وطاقاته.

بقي البريطانيون يُقاومون الدعوة الإسلامية، ويعملون بروح صليبية، ويسعون لنشر النصرانية، فلم يكتب لهم ما يرون، فكان الإسلام ينتشر رغمًا عنهم أضعاف ما يدخل في النصرانية. والسحب المستعمرون الصليبيون من نيجيريا بعد أن خَلَقُوا وراهم من بُؤَي دورهم، ويعمل على تنفيذ مخططاتهم ممن ويؤمهم على أيديهم، وتحت سمعهم وبصرهم، فإن لم يستطع أحدهم أن يقوم بما عُهد له، استبدل بأخر أكثر سمعاً لهم، وأكثر حيويةً ونشاطاً، وإذا تهاون مسؤول نسلم غيره مكانه، لذا كثرت الانقلابات وتعدّدت، والدعوة إلى الإسلام بيّنة، والنشاط النصراني ريب لكثير من الجهات كاتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التصيرية المختلفة، والدول الصليبية الكبرى التي توجه السياسة العالمية، والأمم المتحدة، والشرعية الدولية و...

الصراع الحزبي:

لقد حمل الصراع الحزبي في نيجيريا منذ نشأته المعنى العقيدي حيث رغبت إنكلترا بصفتها دولة استعمارية أن تتولّى تنظيماتٍ سياسية في الجنوب لتعرّسها على القيادة فُساعدتها بالإدارة أثناء وجودها، وتخلّفها بعد رحيلها، تخلفها في تطبيق السياسة الاستعمارية الصليبية. ولستطيع هذه التنظيمات حسب الخطة الموضوعية الوقوف في وجه الشمال، والسيطرة عليه، والعمل دون انتشار الإسلام نحو الجنوب، بل ومحاربة الإسلام، والعمل على تهديمه بإفساد أبنائه وإبعادهم عن عقيدتهم، ثم محاولة كسبهم إلى النصرانية. وتستطيع بريطانيا من خلال قيام هذه التنظيمات من اصطفاة العناصر القادرة على الإدارة، المؤثرة على الشعب، المتمكنة من جمع

الناس حولها، والمؤهلة لتنفيذ السياسة الاستعمارية الصليبية، وعلى هذا المخطط بدأت التنظيمات الحزبية تقوم في نيجيريا.

أسس (هازيوت ماركولي) الحزب القومي الديمقراطي عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وكان نشاطه مركزاً في مدينة لاغوس، وما حولها، وكان زعيمه صاحب إمكانات استطاع من خلالها أن يستقطب حوله الكثير من الزعماء، غير أنه بقي في منطلته، ولم يتمكن نشاطه من تجاوزها إلا بحدود ضيقة، وعندما مات الزعيم بعد الحرب، حدثت الانشقاقات، فكل وغب بالزعامة، وكان من قبل تحت جناح الزعيم الهالك.

ووجد أيضاً الاتحاد الشعبي الذي أسسه «راندل».

وتأسس اتحاد الشباب النيجيري برئاسة «أوريساديب»، وكانت الرقبة بالزعامة، والغرور باللقب العلمي هو الحافز لقيام هذه التنظيمات لذا لم تجد بريطانيا صالحتها بهم، رغم إظهار العطف والتأييد.

ورأت بريطانيا الدولة المستعمرة ضرورة قيام تنظيم واحد في الجنوب لتنشأ عند الأعضاء فكرة وحدة الجنوب، فتأسست عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م) حركة شباب نيجيريا، واعتمدت على وحدة القبيلة، وقيام قيادة تنظم القبائل في عقيد واحد، غير أن وحدة القبيلة كانت أقوى من هذا التنظيم الذي ليس له هدف واضح، وكان الهدف فعلاً غير ظاهر إذ هو الوقوف في وجه الإسلام كعقيدة، وفي وجه الشمال كإقليم حيث يضم نفل المسلمين، لذا حدث الانشقاق على أساس قبلي.

فكرت الدولة المستعمرة بريطانيا بقيام تنظيم يشمل نيجيريا كلها تحت شعار الوطنية على أن تكون الزعامة للنصارى، وهذا أمر ممكن ما دامت نسبة النصارى كبيرة نسبياً، ويعتمدون على دعم قبلي كبير نسبياً أيضاً، وأخيراً يتفوقون على غيرهم من حيث التعليم نتيجة الاهتمام الزائد بهم من قبل المستعمرين الصليبيين، ومن قبل الإرساليات التبشيرية . . . وأعطى الضوء الأخضر لأحد أولئك الذين يحملون لقباً علمياً، كي يقبله

زعيماً ذلكم الذين يعيشون عقدة نقص في هذا الموضوع، فيرون فيه قائداً عظيماً للإدارة، ولو كان ذلك اللقب في السيطرة فهم من الذين يترددون عليه. وانطلق الدكتور (ناندي إزيكوي) عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م) ووضع ميثاق الشباب، ولما برزت إمكاناته، ونجحت الفكرة، أخذ يُنادي بالاستقلال، وتأسس حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، ومقره في العاصمة لاغوس، وذابت في كيانه بقية التنظيمات التي تتلقى التوجيه من بريطانيا، وكثر أتباعه لدى قبيلة الإيو، قبيلة الزعيم، والقبيلة التي يكثر فيها النصارى أتباع عقيدة الدولة المستعمرة، وزاد النشاط أثناء الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب وجد رجال قبيلة البيوروا أن قبيلة الإيو قد ذهبت بالقيادة، وتدعمها القواعد التي هي أيضاً من أبناء القبيلة نفسها، فتحررت العصية، وأسس «أباكيمي أواولو» حزب «جماعة العمل» عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، ولكن بقي أتباع في قبيلة البيوروا لحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، وقاموا يُعارضون حزب جماعة العمل، ويشترع هذه المعارضة «أيدالابو»، وهو ممن ينتمي إلى الإسلام، ولكنه يعدّ من أهوان «ناندي إزيكوي».

ووجد حزب الشعب، وهو حزب صغير في الجنوب، ويقوم على أبناء القبائل من غير الإيو.

وقام حزب شعب الوسط في الغرب والشمال معتمداً على المجموعات غير المسلمة التي تعيش في كلتا المنطقتين، ويشترع هذا الحزب وصامويل اكينتولا، من الإقليم الغربي، ويحصل هذا الحزب على تأييد حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون.

وهكذا فقد عمّ التنظيم أقاليم الجنوب على اختلافها، وتعدّاه هذه التنظيمات الشمال كإقليم لأن أهله ممن ينتمون إلى الإسلام. وتعدّاهي المسلمين أيضاً كعقيدة، ويرز زعماء هذه التنظيمات في الأوساط السياسية،

وجاءت الانتخابات الجديدة ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، وعاد الائتلاف كما كان، وتشكلت الحكومة من هيئة مؤتمر الشمال، والمجلس الوطني، وعضوين من الأحرار. وفي عهد هذا الائتلاف تم الاستقلال.

وجاءت الانتخابات الأولى بعد الاستقلال، وجرى تنظيم جديد للتكتلات الحزبية، إذ انتهى التحالف السابق بين هيئة مؤتمر الشمال والمجلس الوطني، وتشكل التحالف الوطني النيجيري الذي يضم سبعة أحزاب أكبرها هيئة مؤتمر الشمال، والديمقراطي الوطني النيجيري الذي يضم مجموعة تنظيمات وجدت حديثاً، ونجح هذا التحالف في الشمال والغرب، وتسلم السلطة في الإقليمين. كما تشكل التحالف التقدمي الذي يضم أربعة أحزاب أكبرها حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا (حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون سابقاً) ومعلوم أن الكاميرون قد ترك الاتحاد مع نيجيريا وانضم إلى الكاميرون الفرنسي سابقاً، ومن أحزاب التحالف التقدمي حزب جماعة العمل في الإقليم الغربي، ولما ظهر رجحان ثقة التحالف الوطني النيجيري أخذ حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا، وحزب جماعة العمل يدعوان لمقاطعة الانتخابات، وكذلك بقية أحزاب التحالف التقدمي، وبدأت الدعايات ضد الحكومة، والإشاعات عن عدم نزاهة الانتخابات، وكانت المقاطعة شاملة في الإقليم الشرقي، وواسعة في منطقة لاغوس، وهذا ما دعا إلى إجراء انتخابات تكميلية في الإقليم الشرقي، ومنطقة لاغوس، وبعض الدوائر في الإقليم الغربي، أما الشمال فقد أسفرت الانتخابات فيه عن فوز حزب هيئة مؤتمر الشمال بلا نزاع.

وعندما أجريت الانتخابات التكميلية تمتصت عن فوز مرشحي التحالف التقدمي بالمقاعد كلها في الإقليم الشرقي، أما الإقليم الغربي فقد فاز حزب شعب الوسط بزعامة أكيتولا، وهو من التحالف الوطني النيجيري، وفشل حزب جماعة العمل وهذا ما جعل الحقد يعلا قلوب قادة التحالف التقدمي وأتباعهم.

وعرفوا في المجتمعات، أما الشمال فلا تنظيم فيه، ولكن رأيه يتعصب له. عند ذلك رأى أمير الشمال وأحمدو بيللو إيجاد تنظيم، وحدة للرأي، وتنظيماً للجهود، ووقوفاً واحداً أمام بقية التنظيمات التي تستهدف الشمال والإسلام، فتأسس حزب هيئة مؤتمر الشمال الذي عُرف باسم «السلام» برئاسة الأمير نفسه وأحمدو بيللو، وهم من سلالة الملوك الفولاني، ورئيس وزراء الإقليم الشمالي، وله نفوذ بين المسلمين. غير أنه لم يلبث أن تأسس حزب آخر هو اتحاد العناصر الشمالية (الصومالي) برئاسة المعلم أمين، وهو ذو التجاؤ علماني، ويُعد امتداداً لحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون.

ولما ابتدأت الانتخابات أخذت تظهر القوة العنصرية، وقد مر معنا أن سكان الإقليم الشمالي يُشكلون ٥٢,٨% من مجموع السكان، وبالتالي فإن مُثلي هذا الإقليم سيتقنون على بقية ممثلي الأقاليم جميعها عديمياً، أي أن كلمتهم هي المسموعة، ورأيهم هو المعمول به، وهذا ما نفث ضده بريطانيا لذا لم يلبث أن قرط عقد الائتلاف بين هيئة مؤتمر الشمال وجماعة العمل الذي قام لاستلام السلطة، ولم يعض على قيامه سنة واحدة وخاصة أن هذا الائتلاف قد فضح أهداف المعارضة المتمثلة في حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون.

وأعيدت الانتخابات كلعبة من الأعياب الاستعمار فنجح حزب هيئة مؤتمر الشمال، ولكن حصل منافسه حزب اتحاد العناصر الشمالية على بعض المقاعد، وفشل حزب جماعة العمل في الإقليم الغربي، وفاز حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الإقليم الشرقي، كما نجح أعوانه في الإقليم الغربي، وبدا اقتضى قيام ائتلاف بين حزب هيئة مؤتمر الشمال وحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، وارتاحت الدولة الاستعمارية لهذا إذا أخذ يتخلل أعوانها في الدولة كلها باسم حزب المجلس الوطني لنيجيريا حسب اللعبة الديمقراطية. وسرت المرحلة الانتخابية أي خمس سنوات بشكل هادي.

يملو، وأبو بكر تقاوه بيلوه، وعشرات آخرين، وقتلوا أيضاً من أيدى ضرورية التعاون معهم من النصارى أمثال: ساموئيل اكينولا، وفستوس أوكوتي إيسو في فجر ٢٤ رمضان ١٣٨٥ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ م)، وإنخفاة لحقيقة الانقلاب تحرك قائد الجيش ضد الانقلابيين، ولكن استسلموا له فلم يعاقبهم، فكانت اللعبة مفضوحةً، وصيانيةً. وألغيت التنظيمات السياسية كلها باستثناء حزب المؤتمر الوطني لتنجيريا في الإقليم الشرقي، وحزب جماعة العمل في الإقليم الغربي، وكُلِّف بإدارة الإقليم، وحزب اتحاد العناصر الشمالية (الصوابا) وكُلِّف أيضاً رغم قلة أتباعه وضعفه على إدارة ذلك الإقليم، وهذان الحزبان يؤيدان إدارة الإقليم الشرقي وحزب المؤتمر الوطني لتنجيريا.

ولما اشتدت النقمة على عناصر الإيبو النصارى، وتعرَّضوا للقتل في عدة جهات، قام نصارى الشمال من الهاوسا باستلام السلطة منهم لحمايتهم، وبذا انتقلت الرئاسة من أيدي نصرانيةٍ إلى نصرانيةٍ أخرى ولكنها في الشمال، وللتحمويه ادعت الدوائر الاستعمارية أن الحركة مسلمة ما دامت شماليةً، فالرأي العام العالمي لا يعرف الشمال إلا مسلماً، ولا يعرف أن هناك نصارى، أما المسلمون في بقية الأعمار فلا يعرفون شيئاً، لا شرق ولا غرب، ولا شمال ولا جنوب.

وقامت قبائل الإيبو في الإقليم الشرقي ببلد المسلمين الذين يعملون في ذلك الإقليم، وقامت ردة فعل في الإقليم الشمالي ضد رجال قبائل الإيبو الذين انفصلوا بإقليمهم باسم حكومة (بيافرا).

غير أن الخوف على قبائل الإيبو كان قد انتهى مؤقتاً، ولذلك وحتى لا تتكرر المشكلات رأت الدوائر الاستعمارية أنه من الأفضل قيام حكم عسكري أو مدني يتزعمه قادة علمائهم، وتبقي دولة نيجيريا موحدةً، وحدث انقلاب، ورفع الحظر عن النشاط السياسي، ووجدت خمسة أحزاب تمثل كافة أقاليم نيجيريا غير أنها بعيدة عن التمثيل الإقليمي أو

ولما كانت الأكثرية بحانب الإقليم الشمالي نتيجة العدد فإن الذين يرغبون بالزعامة لا بد من أن يطلبوا التعاون مع حزب هيئة مؤتمر الشمال، كما أن الذين يريدون للبلاد الاستقرار، والعمل على وحدة الصف، وجمع الكلمة، لا بد من أن يطلبوا الطلب نفسه، وكذلك فإن الذين لا يعرفون الأعباء الاستعمار وأساليبه، ولم يرتبطوا به، أو باتباعه لا شك أنهم يطلبون التعاون مع المسلمين، وأخيراً فإن الذين افتنوا بالحياة السياسية الديمقراطية، من حكم الأكثرية، والاتلاف، والمنافسة الحزبية هؤلاء أيضاً لا يرون بدأ من التعاون مع الشمال، وأخذ بعض هؤلاء يقترح ويُقدِّم المطالب صراحةً فحمل الاستعمار الحقد عليهم، وامتلأت قلوب النصارى وحتى الوثنيين غيظاً منهم، ومن هؤلاء (ساموئيل اكينولا) زعيم حزب شعب الوسط في الإقليم الغربي، و(فستوس أوكوتي إيسو) أحد زعماء الإقليم الشرقي، ووزير المالية الاتحادي، وعُدوا عملاء للمسلمين، وسقط عليهم العقوبة التي تقع على المسلمين.

رأت الدوائر الاستعمارية الضلعية، ومن سار إلى جانبها من يهود وغيرهم أن الحل طويل، وأن المسلمين سيكون لهم دور كبير ما داموا هم الأكثرية، وما دامت اللعبة الديمقراطية هي المتعة، لذا لا بد من حلٍّ، ولو أن الكثير من المسلمين غير ملتزمين بل إن بعضهم علمانيون، ويسبرون في فلك أوروبا، ويُقلِّدون أسلوب حياة أبنائها كلياً ويتعنونهم، ولكنهم مع ذلك لا يوثق بهم، فقد يتبدل الواحد منهم فجأةً، ويعود إلى عقيدته، وربما يكون أبنائهم وأحفادهم من الملتزمين بأمور دينهم لذلك لا يركن إليهم، ولا يصح الاعتماد عليهم، ما دام هناك نصارى، وما دام يوجد غير مسلمين من وثنيين... فالحاجة إليهم غير ضرورية، والحل الوحيد إقامة حكم عسكري يذل المسلمين، ويختنهم، ويقضي على رؤوسهم، وعلى من كان يرى التعاون معهم ليكون عبرةً فيخيف الآخرين من اعتناق الإسلام، أو يُحاول السير مع أهله أو مساعدتهم.

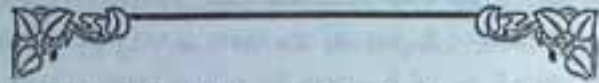
وتحرك الانقلابيون وقتلوا بعض رؤوس المسلمين ورموزهم أحمدو

العقدي، ووجد في مقدمتها الحزب الوطني النيجيري بزعماء شيخو
شاغاري الذي نصح في منصب رئاسة الجمهورية، وحزب الشعب
النيجيري، وجرى ائتلاف بين هذين الحزبين، وتسلم السلطة، غير أن
الائتلاف قد قصمت غمراه، وشكل حزب الشعب النيجيري ائتلافاً جديداً
باسم (ائتلاف الأحزاب التقدمية)، ويضم حزب الوحدة النيجيري، وحزب
التحرير الشعبي، والحزب الشعبي لنيجيريا الكبرى، ووقف هذا الائتلاف
موقف المعارضة.

وعنه (تشوكوميكا أوجوكو) من المنفى، وانضم للحزب الوطني
النيجيري إشارة إلى أن الأحزاب لم تقم على أساس إقليمي أو عقدي،
وجرت الانتخابات، وتنافست فيها ستة أحزاب، ولكن لم يلبث أن وقع
ال انقلاب محمد بخاري، ففرض الحظر على النشاط السياسي، وبقي
الخطر، وجاء انقلاب (إبراهيم بابا نقيدا) الذي لا يزال في السلطة،
واستمر الحظر على الأحزاب السياسية. ثم سمح بإنشاء حزبين سياسيين
فقط ولكن كان هذا نظرياً، وكانا تحت جناحه. ولما أعلن رفع الحظر عن
النشاط السياسي تشكل مباشرة خمسة وثلاثون حزباً، غير أن ثلاثة عشر منها
فقط هي التي استكملت إجراءات التسجيل، ثم رجع الرئيس فالغي
التنظيمات السياسية التي تأسست جميعها، وكان يوجد الحزب الديمقراطي
الاجتماعي، وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني، وحلت الأحزاب كلها،
ولا يزال الحظر قائماً.

الباب الثالث عشر

الكاميرون



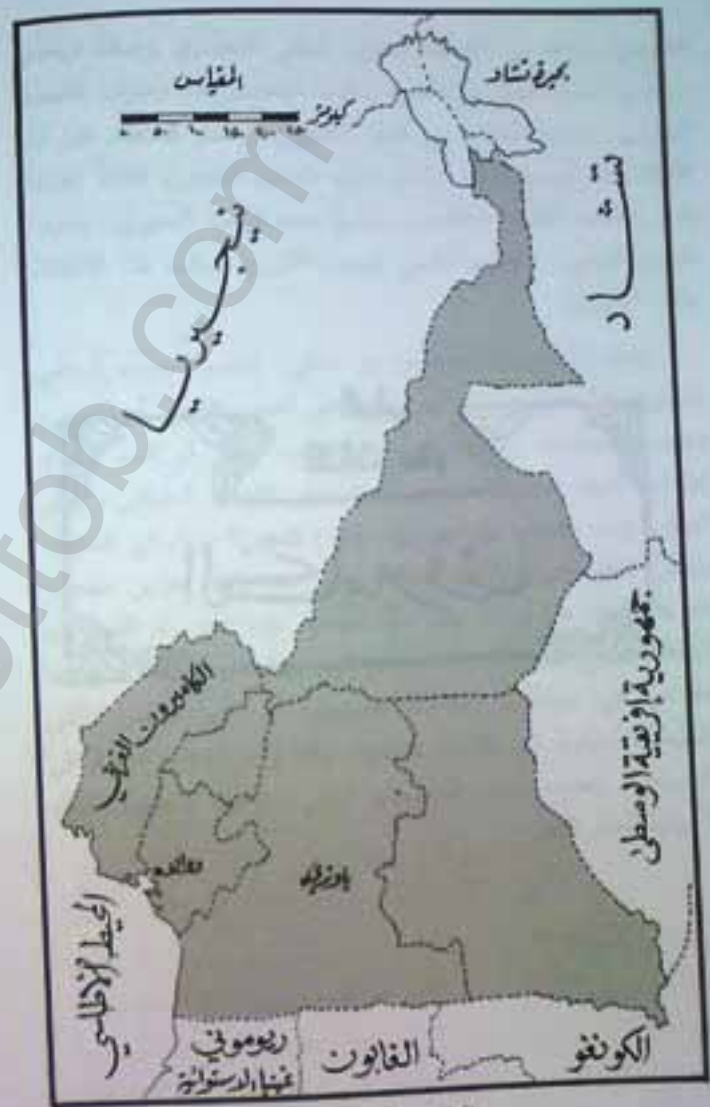
لمحة عن تاريخ الكامبيرون قبل إلغاء الخلافة

وصل الإسلام إلى الكامبيرون عن طريق الشمال إذ أن التجار المسلمين في شمالي إفريقيا قد اجتازوا الصحراء الكبرى بقوافلهم، ووصلوا إلى المناطق السودانية، وعن طريقهم انتشر الإسلام في هذه الجهات، وتمتدّ الكامبيرون نحو الشمال حتى خط العرض ١٣ شمالاً لتضمّ مناطق سودانية واسعة شمال خط الاستواء، بل إن بعض القبائل التي تنقل في جهات الكامبيرون الشمالية تدّعي أنها من أصل عربي، ومن بين هذه القبائل قبائل والشواه المعروفة.

ووصل الإسلام إلى الكامبيرون أيضاً من جهة الغرب عن طريق الدعاة الذين كانت تُرسلهم دولة المرابطين، كما أن الموحدين الذين خلفوا المرابطين في حكم شمال غربي إفريقيا قد ساروا على نهج أسلافهم في إرسال الدعاة، وكثرت المناطق الإسلامية، ونشأت سلطانات إسلامية في مناطق شمالي الكامبيرون ومنها: سلطنة غازواه وسلطنة ولاميدوه المعروفة بـ «دّي بواه».

وبقيت المناطق الشمالية إسلامية عدة قرون، على حين بقي سكان الغابات وثنيين حتى جاء المستعمرون الصليبيون.

وصل البرتغاليون في مطلع القرن العاشر الهجري (أواخر القرن الخامس عشر الميلادي) إلى دلتا الكامبيرون، وقد سُميت المنطقة باسم وكامبيرون، نسبة إلى بعض أنواع سمك الجمبري «القريدس» التي وُجدت



المصدر رقم [١٤]

بينهم على تقسيم الكامبيرون الألمانية بين الفرنسيين والإنكليز، وحصلت معاهدة فرساي في ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ (كانون الثاني ١٩١٩ م) مقيدة ذلك.

وفي ٢٦ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (٢٠ تموز ١٩٢٢ م) أصبح القسم الأكبر من الكامبيرون بموجب نظام الانتداب الموضوع من قبل عصبة الأمم تحت الانتداب الفرنسي (٤٣٢,٠٠٠ كيلومتر مربع) بينما وضع نطاق ضيق صغير في الغرب تحت الانتداب الإنكليزي (١٤٥,٢٦٥ كيلومتر مربع)، وقسم الجزء الشمالي منه إلى نيجيريا زيادة، وتولت إدارته بهذه الصفة عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤ م).

هناك، ومن الساحل عمّ الاسم على المناطق الداخلية التي تبعتها.

عرف الرحالة البريطاني وكلايتون، منطقة الكامبيرون الأصلية عام ١٢٧٨ هـ (١٨٦١ م) قادمًا من الشمال بعد أن عرف بحيرة تشاد عام ١٢٣٩ هـ (١٨٢٤ م)، وفي الوقت نفسه كان الرحالة الألماني «بارت» يتقدم من الجنوب عام ١٢٦٦ هـ (١٨٥٠ م). وقد وصل إلى المناطق الداخلية عام ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) وأسس الألمان محمية لهم من المناطق التي عرفوها، وسقطوا نفوذهم عليها، وذلك عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) وأخذوا في استثمارها.

ونتيجة المنافسة الاستعمارية والصراع بين دول أوروبا على الغنائم كانت الأزمة المراكشية عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م)، وقد أرادت ألمانيا أن تحول دون عزم فرنسا على توطيد نفوذها في مراكش (المغرب)، غير أن ألمانيا لم تتل من هذه الأزمة سوى نجاح جزئي، لأن مؤتمر الجزيرة الذي انتهى في شهر صفر من عام ١٣٢٤ هـ (نيسان ١٩٠٦ م) أعاق عمل فرنسا بحل القضية المراكشية تحت ضمان دولي، ولكنه حول فرنسا وكذلك إسبانيا حق تنظيم الضابطة (الشرطة المراكشية).

وظهرت أزمة أغادير عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) إذ أرسلت ألمانيا طرادًا إلى أغادير كنوع من التهديد، وبمحاولة لإثبات المكانة والعمل على حصول نصيب من الغنيمة، فهي تعلم حقًا أنها لا تستطيع الآن أن تحول دون توطيد نفوذ فرنسا في مراكش، ولكنها تريد أن تجبر فرنسا على دفع شيء لرضا ألمانيا، أي لتحصل على جزء من الأراضي بينما كان، وكما يقول الألمان أنفسهم على تعويضات. والواقع أن فرنسا قد أرضت ألمانيا بإعطائها القسم الداخلي من الكونغو الخاص بها (الكونغو الفرنسي)، وهكذا توسعت أراضي المحمية الألمانية، وحملت كلها اسم الكامبيرون.

وفي الحرب العالمية الأولى دخل البريطانيون والفرنسيون عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م) المحمية الألمانية وأنفق الحلفاء بعد الحرب فيما

فرنسا الأمم المتحدة عن نيبتها في منح الكاميرون الاستقلال في مطلع العام القادم (١٩٦٠ م) ٣ رجب ١٣٧٩ هـ. وفي اليوم المحدد فعلاً احتضت الكاميرون باستقلالها برئاسة وأحمدو أهيدجو الذي تسلّم رئاسة الوزارة منذ عامين، وهو زعيم حزب اتحاد الكاميرون.

وجرت انتخابات المجلس الوطني في ٥ شوال ١٣٧٩ هـ (الأول من نيسان ١٩٦٠ م) فاز فيها حزب اتحاد الكاميرون الذي تدعمه قبائل الشمال المسلحة، وقد أُلّف وأحمدو أهيدجو تحالفاً بين حزبه وحزب اتحاد الكاميرون، وبقيّة الأحزاب التي كان أقواها وحزب الكاميرون التقدمي برئاسة شارل غسال.

وفي ذي القعدة ١٣٧٩ هـ (أيار ١٩٦٠ م) انتخب المجلس الوطني الجديد وأحمدو أهيدجو أول رئيس للبلد، وتُخين شارل غسال رئيساً للوزراء. واتدمج الحزبان بعضهما مع بعض، كما التحقت بهما أحزاب أخرى، وكان للجمعية الحاكم ٧٤ مقعداً في المجلس الوطني، من أصل مائة مقعد، وهو عدد مقاعد المجلس الوطني التشريعي الكاميروني يومذاك.

أما الكاميرون الذي تحت الانتداب الإنكليزي ثم تحت نظام الوصاية الدولية فيتألف من إقليمين شمالي، وجنوبي، وقد ضمّ الشمالي إلى نيجيريا قبل أن تنال نيجيريا استقلالها الذي تمّ في شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ (تشرين الأول ١٩٦٠ م). وقد أجرت الأمم المتحدة استفتاء في هذين الإقليمين في شبان ١٣٨٠ هـ (شباط ١٩٦١ م)، وأيد سكان الإقليم الشمالي الانضمام إلى نيجيريا بأغلبية ١٤٥,٢٦٥ صوتاً ضدّ ٩٧,٦٥٤ صوتاً. وقرّر سكان الإقليم الجنوبي في الاستفتاء ذاته الانضمام إلى جمهورية الكاميرون بأغلبية ١٣٥,٨٣٠ صوتاً ضدّ ٣٠,٠٠٠ صوت.

وفي ٢١ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م) تمّ ضمّ إقليم الكاميرون الجنوبي الإنكليزي إلى جمهورية الكاميرون ضمن اتحادٍ حملت الدولة بعده اسم جمهورية الكاميرون الاتحادية، وأصبح

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة إلى الاستقلال

اتبعت الدولتان الصليبيان انكلترا وفرنسا سياسةً استعماريةً في الأجزاء الكاميرونية التي وضعت تحت انتدابهما من استقلالٍ وتفرقة بين القبائل والسكان، وتصيير، ومحاوية للإسلام، واستمرّ ذلك ما يقرب من ربع قرن، عاش الأهالي خلال هذه المدة في ضيقٍ نفسيٍّ مما يُعانون من الفقر، والذلّ، والجهل، وجزّ أبائهم نحو الكفر والفساد بما يُهبأ لهم من أسباب ذلك كله.

وبعد الحرب العالمية الثانية وُضعت الكاميرون بموجب قرارٍ من هيئة الأمم المتحدة تحت نظام الوصاية الدولية بموجب اتفاقية الوصاية المؤرّخة بـ (١٣ كانون الأول ١٩٤٦ م) ١٩ محرم ١٣٦٦ هـ، وبدأت فرنسا تحكم المناطق التي تحت يدعا باسم الوصاية الدولية، ولكنها جابهت حركة مقاومة قوية من قبل السكان، تطالب بالحكم الذاتي، ثم الاستقلال، وحاولت تهدئة الأوضاع بتأليف حكومة برئاسة النصراني الكاثوليكي وأندويه ماري أمبيواه الموالي للحزب النصراني الكاثوليكي الفرنسي، وذلك عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٧ م) غير أن حركات المطالبة بالاستقلال لم تهدأ.

وفي ١١ ربيع الثاني ١٣٧٨ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٥٨ م) أعلن مجلس الكاميرون التشريعي رسمياً بتصميم شعب الكاميرون على وصول دولته إلى الاستقلال في بداية عام (١٩٦٠ م) ٣ رجب ١٣٧٩ هـ. وفي ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٩ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٥٩ م) أُخبرت

الفصل الثاني

الاستقلال

٣ رجب ١٣٧٩ هـ -
١ كانون الثاني ١٩٦٠ م -

حصل الكاميرون الشرقي على الاستقلال في ٣ رجب ١٣٧٩ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٦٠ م)، وحمل اسم جمهورية الكاميرون، وتم ضم الكاميرون الغربي إلى جمهورية الكاميرون في ٢١ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م)، وأصبح اسم الدولة «جمهورية الكاميرون الاتحادية».

أعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً في شهر المحرم ١٣٨٥ هـ (أيار ١٩٦٥ م)، وفي جمادى الأولى ١٣٨٦ هـ (أيلول ١٩٦٦ م) اتبعت سياسة الحزب الواحد عندما اتحد الحزبان الرئيسيان وحزب اتحاد الكاميرون، وحزب الكاميرون الديمقراطي، مع المعارضة، وتشكل من الجميع حزب والاتحاد الوطني الكاميروني، وتوسع هذا الحزب أيضاً ليشتمل منظمات البلد السياسية كلها من ثقافية، واجتماعية، وحرفية. وكان الحزب الوحيد المعارض هو حزب واتحاد شعب الكاميرون، وعُدَّ حزباً يسارياً متطرفاً، وشبوعياً موالياً للصين لذا فقد صدر مرسوم بحلّه، وسُحِقَ نهائياً عام ١٣٩١ هـ، غير أن قاداته قد تابعوا نشاطهم في المنفى، ويُقيم أكثرهم في باريس.

وأعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً للبلاد من جديد في شهر المحرم ١٣٩٠ هـ (أذار ١٩٧٠ م) وأصبح «سولومون مونا» نائياً للرئيس،

«جون نيجو فونشاه» رئيس وزراء الكاميرون الغربية، وزعيم حزب الكاميرون الديمقراطي نائياً لرئيس الجمهورية وأحمدو أهيدجو».

وأصبحت اللغتان الفرنسية والإنكليزية رسميتين في البلاد، أما الدستور فقد أخذ من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. وللبلاد مجلس نوابي موحد. وهذا الكاميرون الإنكليزي يُعرف بالكاميرون الغربي، والكاميرون الفرنسي بالكاميرون الشرقي.

وكان قد جاء رئيساً لوزراء الكاميرون الغربي منذ عامين بدلاً من «جون تيجو فونشاه».

وفي جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (حزيران ١٩٧٢ م) انتهى نظام الجمهورية الاتحادي، وأصبحت البلاد جمهورية متحدة بعد موافقة تمت باستفتاء شعبي لوضع دستور جديد يتنص على ذلك، وألغى مكتب نائب الرئيس الذي كان يشغله رئيس وزراء الكاميرون الغربي، وتمت صياغة نظام سياسي وإداري متكامل بشكل سريع.

وفي ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ (أيار ١٩٧٣ م) جرت انتخابات المجلس الوطني لمدة خمس سنوات، وأعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً في جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ (نيسان ١٩٧٥ م) تم تعديل الدستور واختير (بول بيا) من الكاميرون الغربي رئيساً للوزراء، ورغم قيام معارضة تدعو إلى العودة إلى النظام الاتحادي لإبعاد أصحاب الثقافة الإنكليزية عن السلطة التنفيذية، وكان ذلك في رجب ١٣٩٥ هـ (حزيران ١٩٧٥ م). وأعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً بالإجماع في جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ (نيسان عام ١٩٨٠ م) ولمدة خمس سنوات.

وفي مطلع عام ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) أعلن رئيس الجمهورية أحمدو أهيدجو تقديم استقالته وتمين رئيس الوزراء «بول بيا» خلفاً له، ولم يُعط أية أسباب رسمية لتقديم تلك الاستقالة. واختير «بيلوبوا ميغاري» من شمالي الكاميرون رئيساً للوزراء. واحتفظ الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» لنفسه بمنصب رئاسة حزب الكاميرون الوطني الاتحادي، وأخذ يُتابع عمله السياسي.

وفي رمضان عام ١٤٠٣ هـ (حزيران ١٩٨٣ م) اختار الرئيس «بول بيا» وزارة فنية، وأخذ يعمل على إبعاد الرجال المؤيدين للرئيس السابق. وفي ١٤ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ (٢٢ آب ١٩٨٣ م) أعلن الرئيس «بول بيا» عن اكتشافه لمؤامرة تهدف للإطاحة بحكومته، وقام بطرد رئيس الوزراء،

ووزير الدفاع، وكلاهما مسلمان من شمالي الكاميرون.

وفي ١٩ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ (٢٧ آب ١٩٨٣ م) أعلن الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» استقالته من رئاسة حزب الكاميرون الوطني الاتحادي، وأخذ يتفقد بشدة نظام الحكم القائم ورئاسة «بول بيا».

وفي ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) انتخب الرئيس «بول بيا» رئيساً لحزب الكاميرون الوطني الاتحادي خلفاً أيضاً للرئيس السابق «أحمدو أهيدجو».

وفي ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) أعيد انتخاب «بول بيا» رئيساً، وأذيع أنه حصل على ٩٩.٩٨٪ من مجموع أصوات الناخبين، وعندما أعاد تشكيل الوزارة ألغى منصب رئاسة الوزراء، وأصبح الحكم رئاسياً، وأعاد اسم «جمهورية الكاميرون» وألغى التسمية السابقة «جمهورية الكاميرون المتحدة».

وكان الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» وإثنان من مستشاريه العسكريين قد قُتِلوا للمحاكمة لاشتراكهم في محاولة الانقلاب المزعومة عام ١٤٠٣ هـ، وحُكِم عليهم بالإعدام، ولكن بعد أسبوعين من صدور الحكم خُفّف، واستُبدل بالسجن مدى الحياة، وكان الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» يعيش في المنفى في باريس، وداكار، وصدور الحكم عليه بالإعدام غيابياً، وفي في منفاه حتى توفي في ربيع الثاني من عام ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م).

وفي ٦ رجب ١٤٠٤ هـ (٦ نيسان ١٩٨٤ م) حدث تمرد في عناصر الحرس الجمهوري بقيادة العقيد صالح إبراهيم، وهو مسلم من الشمال، وقد حاول استلام السلطة، وطرد حكومة «بول بيا»، وبعد قتال شرس دام ثلاثة أيام ذهب ضحيتها المئات من القتلى حسبما أذيع وقتذاك، سُحق التمرد من قبل قوات موانية للرئيس «بول بيا»، وتشكلت محاكم عسكرية

حسب رأي الرئيس، وقدم الذين اشتركوا في محاولة الانقلاب للمحاكمة في شعبان ١٤٠٤ هـ وصفر ١٤٠٥ هـ (أيار ونشرين الثاني ١٩٨٤ م)، وصدر الحكم بإعدام واحد وخمسين متهماً، ونُفذَ فيهم الحكم. ثم أُلغِيَ فيما بعد أن ستة وأربعين متهماً آخرين قد نُفذَ فيهم حكم الإعدام بعد ساعاتٍ من صدور الحكم بحلهم.

وتبع تلك الأحداث تغييرات واسعة في الهيئة العسكرية، واللجنة المركزية لحزب الكاميرون الوطني الاتحادي، وفي مؤسسات الدولة، وأبعد الكثير من المسلمين تحت اسم مؤيدي الرئيس السابق، ومناصري حركة الانقلاب، وشفي أعداء الإسلام شيئاً من حقدهم تحت شعار الإصلاح، وفي الوقت نفسه وُضعت رقابة شديدة على الصحافة ووسائل الإعلام كلها. وأعاد الرئيس وبول بيا تشكيل حكومته من جديد في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م).

وفي اجتماع خاص لحزب الكاميرون الوطني الاتحادي، الحزب الحاكم في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (أذار عام ١٩٨٥ م) أعطي الحزب اسماً جديداً هو حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية، وفي شهر ذي القعدة من العام نفسه أبعاد عشرة وزراء كجزء من التغييرات المكثفة التي قام الرئيس بها.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) ادعى أعضاء حزب الكاميرون الوطني الاتحادي في المتفى أنه قد تم اعتقال ٢٠٠ - ٣٠٠ رجل من معارضي الحكم في الأشهر القليلة الماضية، وأن بعض هؤلاء قد تعرض لأبواب من الضرب والإهانة والعذاب الشديد، وإن كان قد أفرج عن قليل منهم.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (مطلع عام ١٩٨٦ م) جرت انتخابات امتدت ثلاثة أشهر، ونتج عنها تغييرات شاملة في البنية الداخلية لحركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية، الحزب الحاكم، حيث استبدل أكثر من

نصف رؤساء الحزب البالغ عددهم تسعة وأربعون قائداً. وتمت المناقشة على عددٍ من المراكز الإدارية الرئيسية بين أكثر من مرشح واحد من القادة الحزبيين.

وأعيد أيضاً في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (نشرين الثاني ١٩٨٦ م) تنظيم مكتب الرئيس، وتعيين أربعة وزراء جدد في إعادة تشكيل الحكومة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (مطلع عام ١٩٨٧ م) طُرد وزير الخارجية «وليم انكي ميوملوا» من منصبه طرداً بعنقٍ وتشهيراً لأنه وقع على اتفاقية مع المجر لإعادة العلاقات الساسية بينهما دون معرفة الرئيس الكاميروني. كما اعتقل عدد من الصحفيين لشهرهم بعض الأسرار أو الموضوعات ذات الحساسية الخاصة، وفيهم عدد من الصحفيين الرسميين لجريدة الحكومة اليومية، وفي الوقت نفسه شهدت مؤسسات النشر التي تملكها الدولة تغييرات واسعة.

وفي ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) وضع المجلس الوطني علامة سرية جديدة تم تأميمها للترشح المتعدد في الانتخابات العامة، وفي شهر صفر ١٤٠٨ هـ (نشرين الأول ١٩٨٧ م) أعطى أكثر من ٤٠٪ من عامة الشعب أصواتهم لمرشحي حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية المعتمدين من قبل الحكومة للمقاعد المائة والستة والتسعين كأعضاء للمجلس البلدي.

قرضت الحكومة في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) سياسة نقشب على الشعب، وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) وقعت أحداث شغب في جامعة ياوندي إذ خرج الطلاب محتجين على تأخير دفع المنح الجامعية، فاعتزل ثلاثمائة طالب. وفي الوقت نفسه أشيع أنه جرت محاولة انقلاب بقيادة رئيس أركان القوات الجوية العقيد (ناتسو).

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (مطلع عام ١٩٨٩ م) قُدمت انتخابات الرئاسة لتتزامن مع الانتخابات العامة للمجلس الوطني في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بحجة التفتين في التفتات. وإن التعديلات

الدمستورية هي التي أعطت الصلاحيات للرئيس بإمكانات تقديم الانتخابات، كما مكّنت من زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني من ١٥٠ عضواً إلى ١٨٠ عضواً، وقد اعتُمدت هذه التعديلات في شباط ١٤٠٩ هـ (أذار ١٩٨٩ م) من قبل المجلس الوطني. وفي انتخابات الرئاسة أُعيد انتخاب «بول بيا» رئيساً دون منازع، وحصل على ٧٩٨,٧٥٪ من مجموع الأصوات، وكان للثانيين في انتخابات المجلس الوطني لأول مرة الخيار بانتخاب مرشحين من قبل حزب «حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية» الحزب الحاكم، لذا كان مائة وثلاثة وخمسون ممثلاً جديداً في المجلس الوطني.

وأعاد الرئيس «بول بيا» تشكيل الحكومة في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م)، كما أعاد تنظيم البناء الإداري، فدمجت بعض الوزارات بعضها مع بعض، واقتضى ذلك إلى إعفاء بعض الوزراء من مناصبهم، ودمج منصب أمين سر الحكومة مع مدير الحكومة الرئاسية وأصبح يحمل اسم الأمين العام للرئاسة. وقامت حملة ضدّ الفساد أدت إلى اعتقال أكثر من مائة ضابط، ومقتلّي الصناعات التي تملكها الدولة، واتهم الجميع بسوء التصرف بالأموال العامة.

وتشكّلت وحدة شرطة خاصة في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) لمحاربة الإرهاب والجريمة، وتمّ تعيين ثلاثة ضباط كبار في وظائف أمنية بارزة.

وفي مطلع عام ١٤١٠ هـ (أب ١٩٨٩ م) أصريت لجنة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية عن قتلها على أوضاع السجون السياسية في «ياوندي» العاصمة، وفي مدينة «دوالا»، وذكرت عن وجود ما لا يقل عن أربعين سجيناً سياسياً، وأن عدداً منهم قد احتجزوا دون محاكمة بعد حادثة التمرد التي وقعت في رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م).

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (مطلع عام ١٩٨٩ م) قام المحامون

بإضراب عام احتجاجاً على التجاوزات الدستورية التي يقوم بها الحكم وأعدائه.

السياسة الخارجية:

كانت العلاقات وطيدة بين الكاميرون وفرنسا، وكانت الكاميرون عضواً في منظمة الدول التي تتكلم اللغة الفرنسية، والتي كانت عاصمة الكاميرون «ياوندي» إحدى فواعدها الرئيسية. وفي جمادى الآخرة ١٣٩٣ هـ (تموز ١٩٧٣ م) أعلن الرئيس «أحمدو أهيدجو» أن بلاده ستسحب وشيكاً من هذه المنظمة. وفي عام ١٣٩٤ هـ قامت حكومة الكاميرون بإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لإعادة النظر في اتفاقيات التعاون بينهما، حسب النهج السياسي الذي تبناه الرئيس الكاميروني، وهو اتباع سياسة خارجية مستقلة.

وفي ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (أب ١٩٨٦ م) اضطرت الكاميرون إلى طلب مساعدة الطوارئ الدولية عقب انفجار الغازات البركانية من قاع بحيرة «نايوس» في شمال غربي البلاد، والذي أدّى إلى مقتل أكثر من ١٧٠٠ إنساناً، وسبّب فرغاً نفسياً واسعاً.

بعد حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (تشرين الأول ١٩٧٣ م) بين البلدان العربية ودولة اليهود في فلسطين انقطعت العلاقات السياسية بين الكاميرون ودولة اليهود، واستمرت منقطعة مدة ثلاث عشرة سنة، ثم عادت إلى حالتها الطبيعية بعد زيارة قام بها رئيس وزراء دولة اليهود «شمعون بيريز» إلى الكاميرون في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (أب ١٩٨٦ م)، وقد تزامنت هذه الزيارة مع الثوران البركاني في الكاميرون.

وكانت العلاقات مغلقة مع فرنسا على الرغم من أن الكاميرون تحرص ألا تكون معتمدة عليها من الناحية الاقتصادية على الأقل مع أن فرنسا كان يدها أكثر من ثلث العمليات التجارية الخارجية للكاميرون.

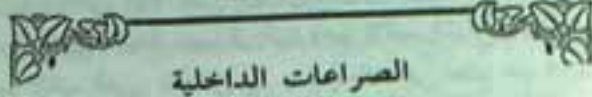
وتوطدت العلاقة بين الكاميرون وفرنسا بعد زيارة الرئيس «بول بيا» لفرنسا عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) حيث كانت زيارة رسمية طُرحت فيها أوجه التعاون الاقتصادي.

وكانت آمال الكاميرون متجهة في السنوات الأخيرة نحو زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها، وخاصة الاستثمارات الألمانية حيث زار المستشار الألماني «هلموت كول» الكاميرون عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م).

وكانت تقوم نزاعات على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، ثم تحسنت الأوضاع بعد زيارة الرئيس النيجيري رسمياً للكاميرون، وأعلن أن ضوابط حدودية مشتركة سيتم إنشاؤها قريباً.

وجرت مفاوضات بين الرئيس «بول بيا» وبين رؤساء كل من الكونغو والغابون عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م)، وصدرو بيان عن الرؤساء الثلاثة يستعطفون فيه الدائنين من الخارج وضع برنامج لسداد الديون.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جمهورية الكاميرون ٤٧٥.٤٤٠ كيلومتراً مربعاً. وتُشرف من ناحية الغرب على المحيط الأطلسي، ويبلغ طول سواحلها ٤٠٢ كيلومتراً، ويصل طول حدودها البرية إلى ٤.٥٩١ كيلومتراً، منها ١٦٩٠ كيلومتراً مع نيجيريا، و١٠٩٤ كيلومتراً مع تشاد، و٧٩٧ كيلومتراً مع جمهورية إفريقيا الوسطى، و٥٥٣ كيلومتراً مع الكونغو، و٢٩٨ كيلومتراً مع الغابون، و١٨٩ كيلومتراً مع غينيا الاستوائية (إقليم ريوموني).

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) أحد عشر مليوناً، وبدا تكون الكثافة ٢٣ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد. وإن كانت هذه الكثافة تختلف بين منطقتي وأخرى.

وتمتد بين خطي عرض ٢° شمالاً و١٣° شمالاً فتشمل بذلك منطقتين مناخيتين أولاهما استوائية بين ٢ - ٨° غير أن الارتفاع يجعل المناخ الاستوائي لا يظهر إلا في بعض المناطق الساحلية. وثالثتهما سوبانية (السافانا) بين ٨ - ١٣° حيث تنتشر الغراحي الطويلة. وتشمل الغابات ٥٤٪ من المساحة العامة، و١٨٪ مراعي، و١٣٪ مساحات زراعية، و١٥٪ مرتفعات ومستنقعات و... .

الصراع الإقليمي:

نالت الكاميرون سياسياً من إقليمين كان أحدهما، وهو الشرقي

(الشوا) وتدعى أنها من أصول عربية، و(التوبوري) وهي من قبائل الكانودي التي هي في تشاد، ونيجيريا، و(الكوتوكا)، و(التولاوي) و(الماسا) وكلها تدعى بالإسلام، وتُشكل ما يزيد على ثلث سكان البلاد وتعيش في الهضاب الغربية قبائل زنجية أشهرها: (البامليكة) و(البامون) وهي مزيج من قبائل البانتو المتعددة، والإسلام فيها قليل. وتسكن السهول الجنوبية قبائل (القاتج). ونجد الأزام في الغابات.

واللغة الرسمية هي الفرنسية في الإقليم الشرقي، والإنكليزية في الإقليم الغربي، أي أن للبلاد لغتين رسميتين، وتنتشر العربية بين قبائل الشمال لتعليم الدين الإسلامي، وفي المساجد، وتوجد لغة البانتو بين قبائل أهلها، كما توجد السواحلية، ولكل قبيلة لغتها.

كانت الغلبة في البداية لقبائل الشمال إذ كانت لها سلطانات مُنظمة على حين تعيش قبائل الجنوب في فوضى دون تنظيم، وتعتق قبائل الشمال الإسلام فهي ذات حضارة، وتطور، ونظرة معينة إلى الحياة، وتطلع إلى المستقبل، ووعي لمهمتهم في هذه الدنيا، بينما كانت قبائل الجنوب بدائية في تفكيرها، وثنية في عقيدتها ذات وعي محدود، وتكبير قاصر، وكانت قبائل الشمال تنحى نحو قبائل الجنوب بقلوبها تبريداً أن تُرشدها إلى طريق الخير، وتسير بها نحو التور، وفي الوقت نفسه تنظر قبائل الجنوب للشمال نظرة احترام وتقدير، وتعترف بتفوقها عليها وتطورها وحضارتها وتتمنى أن تصل إلى مستواها.

فلما جاء المستعمرون الصليبيون مذؤوا أيديهم إلى الوثنيين وعملوا على تنصيرهم صليبيةً، وللإفادة منهم ضد المسلمين، كما عملوا على رفع وضعهم ليتغلبوا على المسلمين، وفي الوقت نفسه عملوا على إضعاف المسلمين والحط من شأنهم بالإذلال، والإفسار، وإبعادهم عن التعليم بمحاربة الكتائب ومراكز العلم للناشئة، واستغل الوثنيون هذه الفرصة للتهوؤس ووقف التصاري والمتصرون إلى جانبهم وأخذ الصراع بين قبائل

والأكبر تحت الانتداب الفرنسي، وكان ثانيهما، وهو الغربي تحت الانتداب الإنكليزي، نشأ في كل منهما ثقافة تختلف عن ثقافة الآخر، وترتبط بثقافة الدولة المستعمرة لذلك الإقليم، فلما ضُمَّ بعضهما إلى بعض في ٢١ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م) بقي هذا التباين، وقضى الاتحاد بينهما أن يكون زعيم الإقليم الشرقي رئيساً للدولة، وزعيم الإقليم الغربي نائباً للرئيس. واستمر ذلك حتى مطلع عام ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) أي ما يزيد على العشرين سنة حيث تسلّم زعيم الإقليم الغربي رئاسة الدولة ولا يزال إلى الآن وذلك بعد تعيينه من قبل سلفه الرئيس الأول للكاميرون. وكان لكل طرف جماعته الخاصة به، ورجاله المخلصون له رغم اندماج الحزبين بعضهما مع بعض وتأسيس حزب واحد منهما، ولا يزال الوضع إلى الآن حتى ليعدّ نفسياً، وتطلق كل مجموعة على الأخرى صفة ائتمائها للدولة التي كانت تستعمرها، فيقول الشريون مثلاً الإنكليز وأعوانهم ويفسدون زعماء الإقليم الغربي، وكذلك ينعت الغربيون الشرقيين بالفرنسيين والكراهية قائمة بين الجانبين ولو شعورياً، وإن كانت تخفت مع الزمن. وإن هذا الصراع ليحمل في خفاياه الصراع العقيدي، لأن نسبة التصاري في الإقليم الغربي هي أكبر من نسبتهم في الإقليم الشرقي، وكذلك فإن نسبة المسلمين في الإقليم الشرقي هي أكبر من نسبتهم في الإقليم الغربي، فالمسلمون غالبيتهم في الأجزاء الشمالية التي هي ضمن الإقليم الشرقي بل إن زعامة الإقليم الشرقي كانت منهم، وأصبح رئيس الوزراء منهم عندما سيطر زعيم الإقليم الغربي على السلطة، واستمر ذلك مدة حتى أصبحت تُشاع أخبار محاولات الانقلاب والثورة، وتُلق بالشماليين، ويُقصد بهم المسلمين، يُبعدون، ويُطردون، أو يلقون حتفهم حسب خطة مرسومة.

الصراع العنصري:

تعيش في البلاد أكثر من مائتي قبيلة تعود لأصول مختلفة، وأهمها:

الشمال وقاتل الجنوب، ولكن كان صراعاً يحمل بين طياته الصراع العرقي حيث يُلصق المسلمون عندما تذكر قبائل الشمال أو الشمال وكانت الغلبة للنصارى والوثنيين لا بكثرة العدد، ولا بالقوة، ولكن بالتخطيط، والعمل على إفساد المسلمين، وبث الأفكار الغريبة حتى نشأت أجيال من الشمال قبت مفاهيم المستعمرين التي طرحوها للتعاون بين فئات المجتمع جميعها تحت شعار ما أسموه لهم بـ (الوطن). فلما عملوا معاً تحت هذا العنوان من الوطنية، فقد المسلمون شخصيتهم، وساروا ضمن الجماعات التي تمكرو بهم، فتغلبت عليهم، وأخذت تُقلد مخططاتها عليهم، وكان المسلمون، والنصارى، والوثنيون معاً، واحتلوا معاً ضمن منظماتٍ واحدةٍ وعندما اشتدَّ عود النصارى بما كسبوه إلى عقيدتهم من أبناء الجنوب البروا يُقاتلون المسلمين تحت مظلة القيام بتمرد، ومحاولات الانقلاب حتى بُعد المسلمون عن الساحة وانفرد بها النصارى، فأخذوا يُخططون كما يريدون، ويُعطون الإحصاءات حسب هواهم، ويُزعمونها في العالم، وتبناها الأمم المتحدة، وتعمم، وتقدم إحصاءات غير صحيحة عن أعداد المسلمين في الكاميرون. وربما يسكت الجنوب عن يسائرهم من الشمال تحت عناوين مختلفة من الوطنية، والحزبية، والقومية، والاشتراكية وغيرها من المصطلحات العالمية، وكل ذلك مرحلياً، فإذا ما منحت لهم الفرصة، وجاء الدور الصليبي العالمي عملوا بهم إبانة تحت مظلة النظام الدولي.

الصراع الحزبي:

نشأ حزب اتحاد الكاميرون في أول الأمر برئاسة أحمدو أهيدجو، وكانت أكثر عناصره من الشمال على أساس أنهم أكثر وعياً، كما وجد حزب الكاميرون التقدمي برئاسة شارل عسال وأكثر عناصره من غير المسلمين ونال الإقليم الشرقي الاستقلال نتيجة مطالبة هذا الحزب بالحكم الذاتي، وقيادة البلاد نحو الحرية، وأما الإقليم الغربي فقد برز فيه حزب

الكاميرون الديمقراطي الذي كان يقود إقليمه وكانت أكثر عناصره نصرانية، ولما تمَّ الاتحاد بين الإقليمين اندمج الحزبان بعضهما مع بعض تحت اسم حزب الكاميرون الوطني الاتحادي، بزعامة أحمدو أهيدجو، كما ضمَّ هذا الحزب جميع أحزاب المعارضة والمنظمات الاجتماعية والثقافية عدا حزب «اتحاد شعب الكاميرون» الشيوعي الذي طرد أتباعه، ولوحقوا حتى خرج أكثر زعمائه من البلاد.

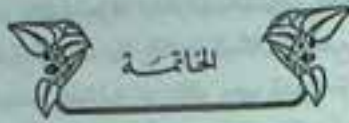
كان أحمدو أهيدجو يظنُّ أن انضمام معظم العناصر على اختلاف عقائدها في الحزب الحاكم يُهيء للجميع الفرصة للعمل والنشاط، وإبراز الكفاءات بصورةٍ متساوية داخل ما عُرف باسم «الوطن». ثم بعد مدّة قصيرة تبين خطأ تقديره إذ وجد النصارى في الحزب وخارجه، ومن كسبهم إلى صفهم باسم الوطنية بعد أن أسدوهم، وحصلوا على دعم من الاستعمار الصليبي، وأخذ الصراع خطأً عقدياً. وأخذ يباه السلطة مشلاً النصرانية.

غير «بول بيا» اسم حزب الكاميرون الوطني الاتحادي إلى «حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية» ليقطع صلة أعضاء الحركة بالماضي الحزبي كله. وبقيت هذه الحركة هي المسيطرة على السلطة حتى اليوم، وإن بقي الرئيس السابق أحمدو أهيدجو يذمُّ زعامة حزب الكاميرون الوطني الاتحادي حتى توفي، وهو في منفا، وكذا لا تزال بعض العناصر القديمة تقول هذا، وهي في المنفى.

إضافة إلى حزب اتحاد شعب الكاميرون الذي يُعدُّ غير شرعي أيضاً، ويقم بعض أعضائه في المنفى، والحزب الوحيد الحاكم هو «حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية».

الصراع العرقي:

تبلغ نسبة المسلمين في الكاميرون ٦٠٪ من مجموع السكان، ويكثر المسلمون في الشمال بل إن قبائل الشمال تعدُّ مسلمة كلها، ويقولون في



الخاتمة

لقد كانت دول غربي إفريقيا الثلاث عشرة ذات الأثرية المسلمة أكثرها من نصيب الاستعمار الفرنسي، إذ أن تسعاً منها كان يخضع لفرنسا، ويمكن أن نضيف إليها تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ونضيف إليها من دول الأقليات الغابون، وبذا يكون عدد الدول الإفريقية التي تبعت الاستعمار الفرنسي في غربي إفريقيا هو اثنا عشرة دولة، على حين خضع لإنكلترا ثلاث دول فقط هي: غامبيا، وسيراليون، ونيجيريا، ودولة من دول الأقليات هي غانا، وهذا يدل على أن إنكلترا لم تكن تهتم كثيراً بغربي إفريقيا، وإنما كان اهتمامها بالدرجة الأولى في شرقي إفريقيا حيث الطريق إلى الهند، عن طريق قناة السويس، وهذا ما فسح المجال لفرنسا كي تسيطر على أجزاء واسعة في غربي إفريقيا، على حين لم نجد لها ذلك النشاط في شرقي القارة.

أما البرتغال فكانت تستعمر دولة واحدة هي غينيا - بيساو وفي الوقت نفسه تسيطر على دولة أخرى من دول الأقليات هي أنغولا، وتلك الدولتان من بقايا الاستعمار الأول حيث كانت البرتغال أولى الدول الأوروبية التي سارت مع سواحل إفريقيا الغربية كخطية صليبية في محاولة لها لتطويق مسلمي الأندلس في المرحلة الأولى، فلما سقطت الأندلس بيد النصارى الإسبان والبرتغال زاد من نشاط الصليبيين فانطلقت إسبانيا نحو الغرب للوصول إلى شرقي ديار المسلمين، واتجهت البرتغال بمزيد من الشجاعة ونشوة النصر على سواحل إفريقيا الغربية لمداومة جنوبي ديار المسلمين

الجنوب، ومن هذه الكثرة كانوا يحكمون البلاد، ورضي الفرنسيون مكرهين أن يكون الحكم بيد المسلمين، ولما اتحد الإقليمان، وكانت نسبة النصارى في الإقليم الغربي أكبر منها في الإقليم الشرقي، وكان بعضهم مهيباً للإدارة، أخذت المخططات تلعب دورها حتى تسلّم النصارى السلطة، وأخذوا بملاحقة المسلمين تارة باسم محاولة انقلاب، وأخرى باسم قيام تمرد، وثالثة باسم تأييد الرئيس السابق، ورابعة باسم الانتماء لتنظيم غير مشروع، وخامسة باسم الإزهاج، وكذلك أخذوا ياذلّاهم باسم الرجعية، والأصولية، وأسما تشيعها الشراكة الدولية و...

ومما اتبعه الحكم النصارى في الكاميرون إعطاء نسب غير صحيحة عن أصحاب الديانات، ومما يُقدّمونه من هذه النسب، أن الوثنيين يشكلون ٥١٪، والنصارى ٣٣٪، والمسلمون ١٦٪ وهذا غير صحيح أبداً. ولو كان قريباً من الحقيقة لما سمح الفرنسيون وغيرهم من المستعمرين أن يتسلم أحمدو أهيدجو الرئاسة الأولى، ولا فيما بعد عندما سيطر النصارى أن يتسلم رئاسة الوزارة مسلم أبداً، وسياسة المستعمرين معروفة في كل بلد دخلوه، والنسب الصحيحة هي:

المسلمون	١٦٪
الوثنيون	٥١٪
النصارى	٣٣٪
	١٠٠٪

والسلطة الآن بيد النصارى، ويقومون بحرب ضد المسلمين في مختلف جوانب الحياة، حتى يتمكّنوا منهم تماماً، وبعدها ليس أمام المسلمين إلا الردة أو الإبادة، فليحذر المسلمون ما يُؤدّب لهم.

وقد لاحظنا أن الصراع الإقليمي، والعنصري، والحزبي كلها تسير في خط عقيدتي، والنصارى يملكون الإمكانيات كلها، والمسلمون مغلوب على أمرهم.

وكلتا الدولتين إسبانيا والبرتغال سارتا حسب خطة مرسومة ومتفقٍ عليهما، وكانت دول أوروبا النصرانية تمدّهما بالسلّاحين، والبحارة، والسنن، والرجال، والمال، وكانت حركة ما عُرف بالكشوف الجغرافية. ولم تكن البرتغال تلك الدولة القوية، ولا الكثيرة السكان لتستطيع المحافظة على مستعمراتها، الواسعة فتنازلت عن كثيرٍ منها لمصلحة الدول الأوربية المنافسة لها، وخاصةً إنكلترا، وفرنسا، وهولندا، ولكن أبقوا لها بعض هذه المستعمرات، ومنها غينيا-بيساو، وأنغولا، ولم تنافسها عليها تقديراً لمواقفها الأولى، وإرضاءً للكنيسة إشعاراً لوحدة أوروبا النصرانية تجاه العالم الإسلامي.

ويلاحظ أن فرنسا هي الدولة الاستعمارية الأوربية التي تسطر على أجزاء واسعة من داخل إفريقيا وخاصةً في الشمال حيث تشغل الصحراء مساحاتٍ واسعة منها، حيث نلاحظ هنا في دول غربي إفريقيا هذه مالي، وبوركينا فاسو والنيجر هذا إضافةً إلى تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. وهذا يُعطي مؤشراً إلى أن إنكلترا الدولة الأوربية المنافسة الأولى لفرنسا بالاستعمار لم تكن لتعتبر المناطق الداخلية الاهتمام نفسه الذي تُعيره للمناطق الساحلية، فهي دولة بحرية ذات أساطيل أكثر منها ذات جيوش، وقواتٍ برية، وهذا ما فسح المجال لفرنسا لكي تتوسع في الداخل دون منافسةٍ شديدةٍ من قبل إنكلترا الدولة التي هي وفرنسا في سباقٍ دائمٍ لمدّ النفوذ، ومنافسةٍ مستمرةٍ لاستعمار الأراضي. وربما كان هذا سبباً في سير إنكلترا بسياسةٍ استعماريةٍ أكثر مرونةً من السياسة الفرنسية التي تعتمد على استغلال السكان وخيرات البلاد دون الانتصار على الأرباح التجارية. وكان الاستغلال الإنكليزي بشكلٍ أقلّ نسبياً من الاستغلال الفرنسي، وإن كانتا في الصلابة كل منهما تتفوق على الأخرى. وقد يكون التوجّل إلى الداخل هو سبب البطش الزائد إذ في الولوج والخروج صعوبةٍ تُسبب الخوف من الوقوع في المأزق فيزيد المسؤول اضطراباً بينما يكون المجال مفتوحاً على السواحل، فالمستعمر يبقى مدهوراً، ولو كان متحكماً.

ومما يلاحظ على دول غربي إفريقيا من خلال دراستنا لها كثرة الانقلابات العسكرية التي كانت تقع فيها بعد الاستقلال، فهل هي ظاهرة من مظاهر التخلف التي تعيشها دول الغارة الإفريقية وكثير من الدول النامية الأخرى أم هي خاصة بهذه الدول أكثر من سواها؟ الواقع أن التخلف سبب رئيسي، إذ أن حبّ الزعامة يدفع بالكثيرين إلى وكوب المخاطر والمغامرة، وعدم الرضا بالدنية والاستعداد للإلتزام بأحضان الآخرين، وطلب المساعدة ولو من الشيطان في سبيل الوصول إلى ما يرمي إليه، وعدم الاهتمام بمصلحة البلد، وتفضيل المصلحة الذاتية على كل ما سواها، والرغبة بالسير حسب منهج غريب مستقى من الدول الكبرى ليحصل لقب العلمانية، وتقليد الحياة الغربية بكل ما فيها ليحصل على مظهر التقدمية حسب منطقتي الساذج، وتفكيره المستورد، وعقدة النقص التي عنده، والتي تجعله يضع نفسه وأمة في المرتبة الدنيا، ويضع غيره وبقية الأمم في مكانة العداوة، والمترلة العليا. هذا كله صحيح، ومن مظاهر التخلف، غير أنه توجد دول كثيرة من دول العالم الثالث، وفقيرة أكثر من الدول الإفريقية هذه، ولكن لا تحدث فيها مثل هذه الانقلابات، فما السبب؟ إن الدول النامية التي يرشح فيها النفوذ الاستعماري وخاصةً الإنكليزي والأمريكي بشكلٍ ثابت، أو تقوم فيها سلطة قوية تقبل التوجيه، وترضى بالارتباط فإن الحكم يثبت فيها دون انقلابات، ويستمر دون قلاقل. وكذلك الدول التي يكون فيها المسلمون أقلية لا وزن لهم فتكون الحروب الصليبية أخفّ ولا يُبالي كثيراً بشؤونها فقد تجو هذه الدول من كثرة التغييرات.

أما دول غربي إفريقيا هذه فإن المسلمين أكثرية، ويجب مراقبتهم دائماً كي لا يصلوا إلى السلطة، كي لا يعملوا على نشر الإسلام، كي يكتولوا ضعفاء أذلاء فقراء ينظرون إلى التصاري نظرة القوة، والغنى، والعلم، فإن لم يعمل المسؤول بهذه التعليمات يجب تغييره، ومعناه وقوع انقلاب. وإذا بدا من آخر ضعف في التنفيل أو تواني بالخطة يجب تبديله، وحدث انقلاب، ويجب ألا يكون عنده رحمة على المسلمين، ولا عطف

أية مرونة في التفاهم، أو ليونة في التفاوض، والمركزية القوية في الأسلوب الاستعماري كل هذا جعل عند شعوب مستعمراتها استمرارية لهذه التصرفات فالشدة تولد الاحقاد، والإذلال يورث عدم الإمكانيّة ونشيء عقدة النقص، والضغط يؤدّي إلى الكسر، وكثرة التحمّل تدعو إلى طلب النصح والمساعدة، وهذا كله يستدعي التغييرات.

ويستج عن السياسة الفرنسية جفاء بين الدولة الاستعمارية ومستعمراتها يؤدّي بعد الاستقلال إلى توجه نحو جهةٍ أخرى، وكما يحلّ نفوذ مكان آخر يحدث انقلاب، وإذا كان النفوذ الاستعماري السابق على شيء من القوة تتكرّر الانقلابات، وهذا ما حدث في الدولة التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية إذ دخل الاستعمار الأمريكي الساحة ليحلّ محلّ النفوذ السابق سواء أكان فرنسياً أم بريطانياً أم غيره فوَقعت الانقلابات وتكرّرت حسب قوة النفوذ السابق.

وأخيراً نرجو من الله أن يستيقظ المسلمون من غفلتهم، ويأخذوا العبرة مما يجري على أرضهم، وما يعانونه من حقد الصليبية الذي يبرز في الأونة بشكلٍ مخيفٍ وعتيقٍ وواضح تحت شعار الشرعية الدولية.

على شعبه إن كان ممن يتمي إلى الإسلام فإن وجد عنده ذلك يجب عزله كما يجب ألا يعطي إحصاءات صحيحة عن تعداد المسلمين ونسبتهم، ولا يُصرّح بتصريحات فيها معاني إسلامية ذات مدلولٍ ووعي، وإنما عليه تلوين أقوال فيها سطحية، وتدلّ على تفتّح، ولا يطبق منها شيئاً بل يُخالقها باستمرارٍ وصراحتٍ، ويُقبل على الزنا، والخمر، والسفور، والاختلاط، وعليه أن يسخر من تعاليم الدين، وإن لم يفعل يُبدّل. وهذا ما بلغ في دول غربي إفريقيا دائماً لذا تكثر فيها التغييرات.

وربما يكون للدولة ذات النفوذ السابق دور في وصول زعماء السلطة، وتغييرون باستمرار، وهذا ما يتعلّق بفرنسا التي تمثلت مستعمراتها السابقة بكثرة الانقلابات، إذ لم تُحسن اختيار من يخلفها في تطبيق السياسة الاستعمارية الصليبية مكانها، وربما يتساءل المرء فيقول: هذه هي نيجيريا كانت تحت الاستعمار البريطاني وقد وقعت فيها انقلابات كثيرة غير أن هذا ربما يعود إلى كثرة أعداد المسلمين وتجمعهم في إقليمٍ واحدٍ الأمر الذي يجعل لهم قوة وسيطرة على بقية الأقاليم وهذا ما تحاربه الدول الاستعمارية كلها من باب الصليبية، وهذا بالتالي يؤدّي إلى كثرة التغييرات بالإضافة إلى كثرة النصارى بالنسبة إلى بقية الدول الإفريقية، وهم المعتمدون من قبل بريطانيا الدولة المستعمرة، ويكثرون أيضاً في إقليمٍ واحدٍ غير أنهم يستطيعون مضاهاة المسلمين بالعدد، وهذا ما يؤدّي إلى التغييرات، كما أن هنى نيجيريا بالنفط وبقية الثروات الزراعية، وكثرة السكان، وحرص الدوائر الاستعمارية على هذه الدولة العملاقة، وهذا يؤدّي بدوره إلى زيادة التغييرات، ولكن بشكلٍ عام فالانقلابات في المستعمرات الفرنسية تزيد عدداً عنها في المستعمرات البريطانية.

وقد يكون لطبيعة شعب الدولة الاستعمارية، وأسلوب استعمارها، وطريقة تصرفها مع مستعمراتها دور في كثرة الحركات، إن محاولة فرنسا في القبض على جوانب الحياة كلها من إدارية، واقتصادية، وعسكرية، وسياسية بيد من حديد، وشدتها في قمع الحركات والبطش بأصحابها، وعدم وجود

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١٩	الباب الأول: السغال
٢١	لمحة عن السغال قبل إلغاء الخلافة
٢٧	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٣٧	الفصل الثاني: الاستقلال
٥٠	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٦١	الباب الثاني: غامبيا
٦٣	لمحة عن غامبيا قبل إلغاء الخلافة
٦٥	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٦٦	الفصل الثاني: الاستقلال
٧١	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٧٥	الباب الثالث: غينيا - بيساو
٧٧	لمحة عن غينيا - بيساو قبل إلغاء الخلافة
٧٩	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٨٢	الفصل الثاني: الاستقلال
٨٦	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٩١	الباب الرابع: غينيا
٩٣	لمحة عن غينيا قبل إلغاء الخلافة
٩٦	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٢٨	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٢٣١	الباب العاشر: بين
٢٣٣	لمحة عن بين قبل إلغاء الخلافة
٢٣٧	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٣٨	الفصل الثاني: الاستقلال
٢٤٨	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٢٥٣	الباب الحادي عشر: النجر
٢٥٥	لمحة عن النجر قبل إلغاء الخلافة
٢٥٨	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٦٠	الفصل الثاني: الاستقلال
٢٦٧	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٢٧١	الباب الثاني عشر: نيجيريا
٢٧٣	لمحة عن نيجيريا قبل إلغاء الخلافة
٢٨٢	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٩١	الفصل الثاني: الاستقلال
٣١٦	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٣٢٣	الباب الثالث عشر: الكاميرون
٣٣٥	لمحة عن الكاميرون قبل إلغاء الخلافة
٣٣٨	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٣٤١	الفصل الثاني: الاستقلال
٣٤٩	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٣٥٥	الخاتمة
٣٦١	فهرس الموضوعات

١٠٠	الفصل الثاني: الاستقلال
١٠٨	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
١١٣	الباب الخامس: مالي
١١٧	لمحة عن مالي قبل إلغاء الخلافة
١٣١	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
١٣٤	الفصل الثاني: الاستقلال
١٤٠	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
١٤٧	الباب السادس: بوركينافاسو
١٤٩	لمحة عن بوركينافاسو قبل إلغاء الخلافة
١٥١	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
١٥٣	الفصل الثاني: الاستقلال
١٦٣	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
١٦٩	الباب السابع: سيراليون
١٧١	لمحة عن سيراليون قبل إلغاء الخلافة
١٧٦	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
١٨٤	الفصل الثاني: الاستقلال
١٩٤	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٢٠٣	الباب الثامن: ساحل العاج
٢٠٥	لمحة عن ساحل العاج قبل إلغاء الخلافة
٢٠٧	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٠٩	الفصل الثاني: الاستقلال
٢١٦	الفصل الثالث: الصراعات الداخلية
٢١٩	الباب التاسع: تنزوغو
٢٢١	لمحة عن تنزوغو قبل إلغاء الخلافة
٢٢٣	الفصل الأول: من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال
٢٢٤	الفصل الثاني: الاستقلال

(في إفريقيا)

- ١ - غينيا.
- ٢ - نيجيريا.
- ٣ - الصومال.
- ٤ - موريتانيا.
- ٥ - أريتريا والحشة.
- ٦ - تشاد.
- ٧ - تانزانيا.
- ٨ - السنغال.
- ٩ - أوغندا.
- ١٠ - ليبيا.
- ١١ - السودان.
- ١٢ - جزائر القمر.
- ١٣ - المسلمون في بوتسوانا.
- ١٤ - مالي.
- ١٥ - سيراليون.

(في آسيا)

- ١ - تركستان الغربية.
- ٢ - تركستان الشرقية.
- ٣ - قفقاسيا.
- ٤ - باكستان.
- ٥ - أندونيسيا.
- ٦ - اتحاد ماليزيا.
- ٧ - طاني.
- ٨ - المسلمون في قبرص.
- ٩ - المسلمون في الفلبين ودولة مورو.
- ١٠ - جزر المالديف.
- ١١ - أفغانستان.
- ١٢ - تركيا.
- ١٣ - إيران.
- ١٤ - شبه جزيرة العرب.
- عسير.
- نجد.
- الحجاز.
- البحرين والإحساء والكويت وقطر.
- ١٥ - المسلمون في الهند الصينية.
- ١٦ - خراسان.

كتب المؤلف

التاريخ الإسلامي

- ١ - قبل البعثة.
- ٢ - السيرة.
- ٣ - الخلفاء الراشدين.
- ٤ - العهد الأموي.
- ٥ - الدولة العباسية (١).
- ٦ - الدولة العباسية (٢).
- ٧ - العهد المملوكي.
- ٨ - العهد العثماني.
- ٩ - مقاييم حول الحكم الإسلامي.

التاريخ الإسلامي المعاصر:

- ١٠ - بلاد الشام.
- ١١ - بلاد العراق.
- ١٢ - جزيرة العرب.
- ١٣ - وادي النيل.
- ١٤ - بلاد المغرب.
- ١٥ - غربي إفريقيا.
- ١٦ - وسط وشرقي إفريقيا.
- ١٧ - تركيا.
- ١٨ - إيران وأفغانستان.
- ١٩ - بلاد الهند.
- ٢٠ - جنوب شرقي آسيا.
- ٢١ - المسلمون في الإمبراطورية الروسية.
- ٢٢ - الأقليات المسلمة في العالم.

بناة دولة الإسلام ١ - ٧

المجموعة الأولى: (١ - ١٠)

- ١ - أبو سبرة ابن أبي رقيم.
- ٢ - أبو سلمة عبد الله المخزومي.
- ٣ - عبد الله بن جحش.
- ٤ - الزبير بن العوام.
- ٥ - زهير ابن أبي أمية.
- ٦ - سهيل بن عمرو.
- ٧ - سعد بن معاذ.
- ٨ - عباد بن بشر.
- ٩ - محمد بن مسلمة.
- ١٠ - أسيد بن الحضير.

المجموعة الثالثة: (٢١ - ٣٠)

- ٢١ - العباس بن عبد المطلب.
- ٢٢ - سعد بن الربيع.
- ٢٣ - حبانة بن الصامت.
- ٢٤ - عبد الله بن رواحة.
- ٢٥ - أبو حذيفة ابن عتبة.
- ٢٦ - سالم مولى أبي حذيفة.
- ٢٧ - أبو عبيدة ابن الجراح.
- ٢٨ - سعيد بن زيد.
- ٢٩ - سعد بن حادة.
- ٣٠ - قيس بن سعد.

المجموعة الثانية: (١١ - ٢٠)

- ١١ - النضل بن العباس.
- ١٢ - جعفر ابن أبي طالب.
- ١٣ - عبد الله بن الزبير.
- ١٤ - عبد الله بن حذافة.
- ١٥ - المقداد بن عمرو.
- ١٦ - عقيب ابن أبي طالب.
- ١٧ - صخر بن حرب.
- ١٨ - زيد بن حارثة.
- ١٩ - أبو العاص ابن ربيع.
- ٢٠ - ثابت بن قيس.

المجموعة الرابعة: (٣١ - ٤٠)

- ٣١ - مصعب بن عمير.
- ٣٢ - كعب بن مالك.
- ٣٣ - أبو أيوب الأنصاري.
- ٣٤ - سعد ابن أبي وقاص.
- ٣٥ - حمزة بن عبد المطلب.
- ٣٦ - عاصم بن ثابت.
- ٣٧ - عبد الله بن عبد الله.
- ٣٨ - طلحة بن عبيد الله.
- ٣٩ - أبو طلحة زيد بن سهل.
- ٤٠ - أبو دجالة سداك بن خرشة.

المجموعة الخامسة: (٤١ - ٥٠)

- ٤١ - عمرو بن العاص.
- ٤٢ - عكرمة بن عمرو بن هشام.
- ٤٣ - شرحبيل بن حسنة.
- ٤٤ - أبو موسى الأشعري.
- ٤٥ - عياض بن غنم.
- ٤٦ - جرير بن عبد الله الجلي.
- ٤٧ - المثني بن حارثة الشيباني.
- ٤٨ - خالد بن الوليد المخزومي.
- ٤٩ - عدي بن حاتم الطائي.
- ٥٠ - ثمامة بن أثال.

المجموعة السابعة: (٦١ - ٧٠)

- ٦١ - أنس بن مالك.
- ٦٢ - البراء بن مالك.
- ٦٣ - جابر بن عبد الله.
- ٦٤ - العليل بن عمرو الدوسي.
- ٦٥ - أبو هريرة.
- ٦٦ - أبو أمامة أسعد بن زوراء.
- ٦٧ - عتبة بن غزوان.
- ٦٨ - معاذ بن جبل.
- ٦٩ - زيد بن ثابت.
- ٧٠ - أيمن بن كعب.

المجموعة السادسة: (٥١ - ٦٠)

- ٥١ - عياض بن الأرت.
- ٥٢ - صهيب بن سنان.
- ٥٣ - بلال بن رباح.
- ٥٤ - عمار بن ياسر.
- ٥٥ - عامر بن فهيرة.
- ٥٦ - مرثد ابن أبي مرثد.
- ٥٧ - سلمان الفارسي.
- ٥٨ - أبو ذر الغفاري.
- ٥٩ - عبد الله بن مسعود.
- ٦٠ - عبد الرحمن بن عوف.

سلسلة الخلفاء:

- ١ - الصديق وأسرته رضي الله عنهم.
- ٢ - الفاروق وأسرته رضي الله عنهم.
- ٣ - الأمين ذو النورين وأسرته رضي الله عنهم.
- ٤ - رابع الراشدين علي ابن أبي طالب وأسرته رضي الله عنهم.

- العالم الإسلامي ومحاولة السيطرة عليه.
- التصديقات العالم الإسلامي.
- القرامطة.
- إلى الذعلة (١ - ٢).
- الكشوف الجغرافية.
- تبصرة الطريق.
- المرأة المعاصرة.
- التخلف.
- المسلمون تحت السيطرة الرأسمالية.
- التوجيه والتقسيم خلال التاريخ الإسلامي.
- المسلمون تحت السيطرة الشيوعية.
- جغرافية البيئات.
- المسلمون والقضايا العامة.
- المشركون.
- مع الهجرة إلى الحبشة.
- الجماعات البدائية.
- المغالطات وأثرها في الأمة.
- الجنوح بالأعلاق.
- المستطلق الأساسي في التاريخ الإسلامي.
- الحضارة المتهاوية.
- مواعنا المتأخرة وسبيل التقدم.
- سكان العالم الإسلامي.
- سيادة الجهال.
- موضوعات حول الخلافة والإمارة.
- ميلان معركة اليرموك.
- العالم الإسلامي (المنطقة العربية - بلاد الشام والعراق).
- هوية الأمة المسلمة.
- واتكشف القناع.
- العالم الإسلامي (المنطقة العربية - وادي النيل).

